الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم
كلية الانسانيات ـ جامعة قطر

المغاربة في مصر في العصر العثماني

(1517 - 1798)

دراسة في تأثير الجالية المغربية
من خلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية

منشورات
المجلة التاريخية المغربية ـ ديوان المطبوعات الجامعية ـ الجزائر
تونس - 1982

تنسيق ورفع عبد الكافي
ملتقى أهل الحديث

انتهـــى من طبـــع هذا الكتـــاب فى :
مطبعة الاتحاد العام التونسى للشغـــل
بتـــاريخ 1982/6/30 — تـــونس

الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم
كلية الانسانيات - جامعة قطر

المغاربة في مصر في العصر العثماني

(1517 - 1798)

دراسة في تأثير الجالية المغربية
من خلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية

منشورات
المجلة التاريخية المغربية و ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر

1982

منشـــــورات المجلـــة التـــاريخيـــة المغـــربيـــة

1 ـ د. عبد الجليل التميمي ، **بايلـك قسنطينـة والحاج أحمـد بـاي 1830 ـ 1837** ، 303 ص + 24 رسما ، تونس ، 1978 (بالفرنسية) .

2 ـ د. عبد الجليل التميمي ، **موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر** ، 116 ص ، تونس ، 1979 (بالفرنسية) .

3 ـ د. عبد الجليل التميمي ، **بحوث ووثائق في التاريخ المغربي ، الجزائر ، تونس وليبيا (1816 ـ 1871)** 208 ص ، الطبعة الثانية ، تونس ، 1980 ، (بالفرنسية) .

4 ـ دومينيك مونيي ، **القنصلية الانقليزية بتطوان أثناء تولي أونوني هتشلد (1717ـ1728)** 112 ص ، تونس ، 1980 ، (بالفرنسية) .

5 ـ د. عبد الجليل التميمي، **وثيقة عن الاملاك المحبسة باسم الجامع الاعظم بمدينة الجزائر،** 92 ص ، تونس ، 1980 .

6 ـ شانتال دو لافارون ، **مصادر فرنسية عن تاريخ المغرب الاقصى في القرن الثامن عشر .** 118 ص ، تونس ، 1980 .

7 ـ د. عبد الجليل التميمي ، **الروابط الثقافية المتبادلة بين تـونـس وليبيـا ووسط غرب افريقيا خلال العصر الحديث** ، 80 ص ، تونس ، 1981 .

8 ـ د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، **المغـاربة في مصـر في العصر العثماني .** (1517 ـ 1798) 208 ص ، تونس ، 1982 .

تحـت الطبـــع

9 ـ د. عبد الجليل التميمي ، **الدولة العثمانية وقضية الموريسكيين .**

10 ـ د. لـوى كارديـاك ، **الموريسكيون والمسيحيون** ، تعريب د. عبد الجليل التميمي .

11 ـ شانتال دو لافارون، **مصادر فرنسية عن تاريخ المغرب الاقصى في القرن الثامن عشر،** ج 2 .

الطبعـة الاولـى ، 1982

تطلـــب من أدارة :

المجلـــة التـــاريخيـــة المغـــربيـــة

9 نهج الحكيم الحبيب ثامر

(2060) خير الدين ـ الجمهورية التونسية

إلى سامي التميمي .. حيث توافق ميلاده
مع ميلاد فكرة هذه الدراسة،
وقيام التعاون بيني وبين والده،
لإحكام الروابط العلمية بين المغرب
والمشرق العربيين .

كتب المؤلف

1 ـ **الدولة السعودية الاولى 1745ـ1818 م**، طبع معهد البحوث والدراسات العربية ، طبعة أولى 1969 م ، طبعة ثانية منقحة ومزيد 1976 م ، طبعة رابعة 1982 م .

2 ـ **الريف المصرى فى القرن الثامن عشر** : طبع جامعة عين شمس 1974 .

3 ـ **أوضح الاشارات فيمن تولى مصر من الوزراء والباشات** ، تأليف أحمد شلبى بن عبد الغنى ، ضبط وتحقيق وتصحيح وتقديم ، القاهرة 1978 م.

4 ـ **عبد الرحمن الجبرتى ، واحمد شلبى بن عبد الغنى ، دراسة مقارنة** ، بحث مقدم ضمن أبحاث الندوة الدولية التى عقدتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بالاشتراك مع المجلس الاعلى للفنون والاداب والعلوم الاجتماعية ، أبريل 1974 م ، طبع الهيئة العامة للكتاب 1976 م .

5 ـ **القضاء فى مصر العثمانية (1517 ـ 1798)** ، طبع جامعة عين شمس ، 1976 م .

6 ـ **بلوغ الارب برفع الطلب** ، تأليف محمد البرلسى السعدى ، تقديم وتعريف وتحقيق ، نشر بالمجلة المصرية للدراسات التاريخية . العدد 24 . القاهرة 1977 .

7 ـ **تاريخ الهند الحديث والمعاصر** ، بالاشتراك مع د . عادل غنيم ، مكتبة الخانجى ، القاهرة . 1982

8 ـ **تاريخ العالم العربى الحديث والمعاصر** ، الطبعة الثالثة دار المتنبى للنشر والتوزيع ، الدوحة ، 1982

هذا فضلا عن عشرات الدراسات التاريخية التى نشرت باللغة العربية والانقليزية فى عدد من المجلات العربية والاجنبية .

فهـرس موضوعـات الكتـاب

مقدمة

مصر وبلاد المغرب العربى ، امتداد طبيعي وعضوى ، الصلة بينهما ممتدة منذ أقدم العصور ، وحتى يومنا هذا ، ومن هنا كان الوجود المغربى فى مصر ، والمنتمى الى معظم المدن والقرى المغربية ، المتناثرة فى كل البقاع المغربية ، من المحيط الاطلنطى غربا ، والبحر المتوسط شمالا ، الى أقصى امتداد للمغرب العربى جنوبا .

وقد لقى هذا الوجود المغربى فى مصر ، الترحيب ، وافساح المجال أمامه ليمارس حياته ونشاطه بحرية تامة ، والارتباط بمصر ومجتمعها كيفما شاء له الارتباط . كما ان كثيرا من ابناء مصر وقبائلها انساحوا غربا الى بلدان المغرب ليعيشوا هناك ، ويمارسوا حياتهم فيها لفترات ، ثم يعودون الى مصرهم مرة ثانية . فكان الاتصال مع استمراره ، متبادلا .

وقد فضل كثير من المغاربة الذين اموا مصر ، البقاء فيها ، والانتماء اليها ، انتماء أبديا ، وأصبحت مصر وطنا ثانيا لهم . ومع ذلك فان هؤلاء المغاربة لم يتخلوا ، ولم يرد لهم التخلى عن صفة المغربى، التى حملوها بكل حب واعتزاز، الى جانب صفتهم كمصريين ، فتذكر الوثائق مغربى النسب ، مصرى الاقامة ، أو مغربى النسب ، مصرى المولد ، لمن ولد منهم على ارض مصر من أبوين مغربيين .

وليس التدليل على قوة الرابطة بين مصر وبلاد المغرب العربى وأصالتها بحاجة الى اثبات ، فعملية الاخذ والعطاء والتأثير بين مصر والمغرب ، او قل بين المغرب والمشرق ، واضحة براهينها فى تراثنا المشترك الدينى والثقافى والاجتماعى ، وخير برهان لاثباتها وثائق المحكمة الشرعية ، التى تثبت نصوصها ، حقيقة هذه الرابطة ووضعيتها وواقعيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وقد أثبتت هذه الوثائق ، أن الجالية المغربية ، التى كانت منتشرة ، فى المدن والقرى المصرية ، كان لها أثر كبير على مختلف مناحى حياة المجتمع المصرى ، فى العصر العثمانى ، وانها لم تكن جالية مغلقة تعيش فى عزلة عن المجتمع الذى وجدت فيه ، بل انها قوت رابطتها باشقائها من ابناء مصر ،

وباشقائها من أبنـاء الجاليات العربيـة التي عـايشتهـا في مصر ، مـن شوام ويمنيين ، وحجازيين ، وعراقيين ، بل انهـا انفتحت على الجاليـات الاخرى ، غير العربية ، وكونت معها علاقات اقتصادية قويـة ، مما أعطـى لدور هـذه الجالية المغربية فاعلية وحيوية ، وجعل ارتباطهـا بالمجتمع المصرى ، ارتباطـا عضويا شاملا ، اقتصاديا وثقافيـا واجتماعيا . وبخاصة الجاليـة المغربية التي عاشت في المدن المصرية ، بعكس الدور الذى لعبته بعض قبائل العربان المغاربة في الريف المصرى ، الذى تميز في غالبيته بالسلبية .

وهذه الدراسة تتقصى ، دورهذه الجالية ، في مختلفجوانب حياة المجتمع المصرى ، من خلال نصوص وثائق المحاكم الشرعية المصرية ، التى تعد أصدق مصدر لدراسة تاريخ مصر ، خلال العصر العثماني ، مع عدم اهمالها للاشارات التي وردت في المصادر المعاصرة للفترة ، موضوع الدراسة . بشأن هذا الدور أو الاشارات التي جاءت في دراسات حديثـة ، اما موثقة لها ومؤكدة ، وأمـا ناقضة لها مثبتة زيفهـا . وهذا ما سوف يقف عليـه القارىء من خلال فصول هذه الدراسة ، والوثائق الملحقة بها .

وفي الختـام ، لا يسعني الا أن أتقدم بخالص شكرى ، وعزيز امتناني الى الاخ والصديق الاستاذ الدكتور عبد الجليل التميمي ، العربي المغربي الاصيل، الذى كـان لارتباطي بـه اعمق الاثـر في اتجاهي ، نحو دراسة مثـل هـذه الموضوعات من واقع نصوص وثائق المحاكم الشرعية ، كما كان رمزا على قـوة الرابطة بين مصر والمغرب بل قل بين المغرب والمشرق ، كما أشكره على تفضله بقبول نشر هذه الدراسة ، ضمن منشورات « المجلة التاريخية المغربيـة » والله أدعو أن تجد هذه الدراسة القبول لدى أبناء مغربنا ومشرقنا العربيين ، وان تحفز بعضهم على الاقبال على دراسة الروابط المختلفـة التى تربط بيـن المشرق والمغرب عبر العصور التاريخية المختلفة ، والعمل على تاصيلها بدراسة وثائقها الاصلية ، وبخاصة وثائق المحاكم الشرعية ، ذلك المصدر الخصب الثرى بالمادة العلمية الصادقة ، والتي تعين على الوقوف على كثير من الحقائق التاريخية دون زيف .

وأتقدم سلفا بالشكر العميق ، لكل من يتقدم لى بالنقد البناء ، وتصويب ما يرى تصويبه ، حتى أتلافي ذلك في المستقبل ، اذا قدر لهـذه الدراسة أن يعاد طبعها ، او للافادة منها في دراساتي الاخرى عن المغرب العربى .

فالكمال لله وحده ، وانا لا ادعيه ، والله الموفق ، وعليه قصد السبيل .

عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم

الدوحـة في 20 جويلية 1981 م.

المدخل

الملامح العامة لاحوال المغرب العربي عند بدايات العصر الحديث

* تمهيد ..
* عوامل الطرد وعوامل الجلب وراء هجرة المغاربة الى المشرق ..

أولا : العوامل السياسية ..

ثانيا : العوامل الاقتصادية ..

ثالثا : العوامل الثقافية والدينية ..

المدخــل

الملامح العامة لأحوال المغــرب العربى عند بدايات العصــر الحديث .

تمهيــد :

شهد المغرب العربى ، بمعناه العام ، فى العصور الوسطى الاسلامية ، ازدهارا حضاريا ، وتطورا عمرانيا ، وكان وراء هذا الازدهار الحضارى ، والتطور العمراني ، الازدهار الاقتصادى ، الذى قام على النشاط التجارى الذى شهدته بلدان المغرب العربى ، فى تلك الفترة ، هذا الى جانب مشاركة البربـر فى النشاط الزراعى وكذلك النشاط التجـارى ، بعد استقرارهم واختلاطهم بالعرب ، فتطورت المدن ، وانتشرت الطرق التجاريـة البريـة والبحريـة (1) ، وقد ربط عبد الرحمـن بن خلدون بين هـذا التطـور العمـرانى والحضارى ، والازدهـار الاقتصادى بقوله « ومتى عظم الدخـل والخرج ، اتسعت أحوال السكان ، ووسع المصر » (2) ، وباستقراء أحداث التاريخ المغربى فى عهـد الموحدين (541 / 667 هـ ـ 1130 / 1269 م) نجد ان المدن المغربية لعبت دورا هاما ، فى التجارة العالمية ، حيث أصبحت بلاد المغرب تموج بنشاط تجارى داخلى وخارجى ، واسع النطاق ، فسارت القوافل متواصلة ما بين البلدان المغربية ، وافريقيا والسودان ، لاستيراد المواد الاولية والاستوائيـة ، وكذلك الذهب والرقيق ، كمـا كانت طـرق التجارة مع بلدان الشرق الاسلامى ، البرية والبحرية ميسرة ، ومن هنا صارت المدن والموانى المغربية . هى المصدر الاول للمدن الايطالية ، وغيرها من بلدان أوروبا الراغبة فى التجارة الافريقية والشرقية ، وقد أثرت المدن المغربية ، ثراء ضخما من وراء هذا النشاط التجارى ، على أساس أنها أصبحت تقوم بدور الوسيط فى نقل السلع الافريقية والشرقية لاوروبا (3) ، ويعزو بعض الباحثين هذا التفتح الحضارى والنشاط التجارى اللذين حظيت بهما بلدان المغرب العربى، الى الموقع الجغرافى الخاص الذى احتله المغرب ، واثر تأثيرا بالغا ، فى تطور المسالك التجارية المغربية جنوبا ـ شمالا ، وغربا ـ شرقا .. مما جعل مساهمة بلدان المغرب الاسلامى فى التجارة العالمية ذات أهميـة بالغة ، كما كان لهذا الموقع أثره فى علاقات بلاد المغرب الحضارية بمنطقة

---

(1) **الجنحـانى** ، الحبيب ، المغرب الاسلامى ، الحياة الاقتصادية والاجتماعية (3 ـ 4 هـ/ 9 ـ 10م) ، ص 13 ـ 14 ، **الزياتى** ، الحسن بن محمد الوزان ، **وصـف افريقيـا** ، ترجمة : حميدة ، عبد الرحمن ، ص 50 ـ 71 .

(2) **الجنحانى** ، الحبيب ، **المصدر السابق** ، ص 14 ، **ابن خلدون** ، عبد الرحمن ، **مقدمة ابن خلدون** ، ص361 .

(3) **حسن** ، على حسن ، **الحضارة الاسلاميـة فى المغـرب والانـدلس « عصـر المرابطيـن والموحدين »** ص278 ـ 290 ، **جوليان** ، شارل اندرى ، **تاريخ افريقيا الشمالية تونس ، الجزائر ـ المغرب الاقصى، من الفتح الاسلامى الى 1830م** ، ج 2، ص 160 ـ 161، تعريب محمـد مزالى والبشير بن سلامـة ، تـونس . 1978م .

البحر المتوسط (4) . ولكن هذا القول يحتاج الى شيء من التمحيص ـ فمع تسليمنا بأهمية الموقع الجغرافي ، بالنسبة لتاريخ أي بلد من بلدان العالم ـ فان في هذا القول بعض الحقيقة وليس كل الحقيقة ، فمثلا جبهة الاطلنطي ، تكاد تكون في تلك الفترة عديمة القيمة والتاثير والتأثر بالنسبة للمغرب الاسلامي . وانما نرى أن العامل الاقوى وراء دور المغرب الاسلامي التجاري والحضاري في منطقة البحر المتوسط ـ مع عدم انكار أهمية الموقع الجغرافي ـ يرجع الى استمرارية اتصاله بالمشرق الاسلامي ، حضاريا ، وثقافيا وتجاريا . هذا الى جانب الثنائية الاقتصادية التي شهدها المغرب العربي في العصر الوسيط ، من ارتباط الفلاحة بالتجارة ، نظرا لان « كثيرا من المواد الفلاحية ، اصبحت بضائع أساسية في قائمة التبادل التجاري ، ولا سيما بالنسبة للتجارة الصحراوية مثل : الحبوب ، والتمور ، والزبيب ، والصوف ، وقصب السكر وغيرها » (5) بالاضافة الى الاستقرار السياسي الذي عرفه المغرب في بعض فترات تاريخه في العصر الوسيط الاسلامي ، حيث « ساهم هذا الاستقرار في تطور المسالك التجارية وأمنها » ولم تحل النظم السياسية المختلفة دون الالتحام بين مراكز التجارة في البلدان المغربية ، بل انها « حاولت أن تحقق لها الامن وتستغلها اقتصاديا في تدعيم مركزها السياسي والتجاري » (6) ، ومع ذلك فان النظرة الاحصائية للمراكز التجارية والعمرانية في كل قسم من أقسام بلاد المغرب ، تثبت أن العامل الاقوى وراء بروز دور المغرب للتجاري والحضاري ، يرجع أولا : الى الاتصال بالمشرق الاسلامي ، فبينما يستطيع الباحث أن يحصي ظهور خمسة مراكز تجارية في بلاد المغرب الاقصى هي « اودغست » ، « سجلماسة » ، « فاس » ، « أغمات » ، « نول لمطة » ، فانه لا يستطيع أن يحصي في منطقة المغرب الاوسط الا مركزين فقط هما : « تاهرت » ، « تنس » ، ولكن عندما يصل الى منطقة تونس ، أو افريقية كما كانت تعرف آنذاك ، وهي المنطقة التي ظلت على صلة أقوى بالمشرق الاسلامي ، فانه يستطيع أن يحصر ثمانية مراكز هي : « القيروان » ، « القصر القديم » ، « رقادة » ، « صفاقس » ، « سوسة » ، « بنزرت » ، « طبرقة » ، « عنابة » ، وكلها مراكز يرد ذكرها كثيرا في سجلات المحاكم الشرعية المصرية ، وبصورة مستمرة ، هذا الى جانب بروز مراكز تجارية أخرى يرد ذكرها

---

(4) الجنحاني ، نفس المصدر ، ص16 — 17 .
— وانظر كذلك : جوليان ، نفس المصدر ، ج2 ، ص16 — 162 .
— حسن ، نفس المصدر ، ص278 — 290 ، تاريخ المغرب العربي عصر الـولاة ، ص 245 — 263 .

(5) الجنحاني ، نفس المصدر ، ص35 .
— حسن ، نفس المصدر ، ص 279 — 281 .

(6) الجنحاني ، نفس المصدر ، ص 22 .
— حسن ، نفس المصدر ، ص 281 — 284 .

في هذه السجلات في فترة العصر العثماني (7) ، كما سنرى فيما بعد . كما أن الباحث في سجلات المحاكم الشرعية ، يستطيع أن يضيف الى قائمة السلع التى كانت تتبادل بين المغرب ومراكز التجارة العالمية ، كثيرا من السلع التى كان يتبادلها التجار المغاربة مع أهل المشرق . ولم ترد ضمن هذه القائمة مما يدعم رأينا ويزيده تأكيدا (8) .

وهنا لا بد من الاشارة الى أن الجزء الاكبر من عائد هذا النشاط التجارى الذى شهدته بلدان المغرب ، عاد الى فئات بعينها دون عامة الشعب ، وبخاصة فئة الحكام والرؤساء ، وفئة التجار ، التى ظهرت كفئة اجتماعية جديدة ، حيث عاش سكان المراكز التجارية معيشة فيها شىء كثير من الرفاهية والرخاء ، بعكس ما كان عليه الحال بالنسبة لسكان الريف والمناطق الصحراوية (9) .

هذا عن أثر الجانب الاقتصادى ، فى الازدهار العمراني والحضارى الذى شهده المغرب الاسلامى فى العصر الوسيط ، وهناك جانب آخر ، لا بد من مناقشته فى هذا المدخل ، ونعنى به : **الجانب الفكرى الثقافى** ، حيث شهدت بلدان المغرب ازدهارا ثقافيا فى كثير من المدن التى أصبحت تمثل مراكز ثقافية مزدهرة مثل : بجاية ، قلعة بنى حماد ، تلمسان ، تونس ، القيروان ، وفاس وغيرها من المراكز الثقافية ، وازدهرت علوم المنهب المالكى ، وبعض المذاهب الخارجية مثل الاباضية ، وازداد التفقه فى أمور الدين ، ومسائل الفرق ، ولم تكن هذه الحركة الفكرية بمعزل عن الحياة الفكرية فى القاهرة ودمشق ، وبغداد والبصرة والمدينة ، وغيرها من المراكز الثقافية فى المشرق ، مما أثراها وزادها ازدهارا (10) وصاحب هذه الحركة الفكرية ذات الصبغة الدينية انتشار الطرق الصوفية مثل القادرية والشاذلية ، والجزولية ، والرحمانية والتيجانية ، والدرقاوية ، واستمرت هذه الطرق فى انتشارها

---

(7) **الجنحانى ، نفس المصدر** ، ص19 — 20 ، **ارشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية** ، سجل (175) ، ص 270 ، مادة (383) ، ص 285 ، 287 ، مادة (401) ، ص312 ، مادة (435) حيث يرد ذكر « جربة » وغيرها — **محكمة بولاق** : سجل (26) ، ص 395 ، مادة (1804) . وانظر بشأن هذه المدن والاسواق : **الزيانى** ، المصدر السابق ، ص 131 ، 135 ، 239 — 245 ، 399 ، 400 ، 431 ، 437 ، 439 ، 455 ، 460 .

(8) **ارشيف المحكمة الشرعية / محكمة الصالحية النجمية** ، سجل (525) ، ص 422 ، مادة (629) ، ص457 مادة (684) ، ص481 ، مادة (726) ، **محكمة القسمة العسكرية** ، سجل (151) ، ص11 — 13 ، مادة (21) ، سجل (175) ، ص285 — 287 ، مادة (401) ، حيث ترد سلع ، مثل الاقمشة الهندية والبن ، الفلفل ، البهار ، الاخشاب ، وغيرها من السلع . أنظر كذلك ، **جيرار (ب.س) ، الحياة الاقتصادية فى مصر ، الزراعة ، الصناعات والحرف — التجارة** ، جـ 1 ، من المجلد الرابع ، من الترجمة الكاملة لوصف مصر ، ترجمة **الشايب** ، زهير ، ص35 — 380 .

(9) **يحيى ، جلال ، المغرب الكبير ، العصور الحديثة وهجوم الاستعمار** ، ص 4 — 5 .

(10) **جوليان** ، اندرى ، **افريقيا الشمالية** تسير القوميات الاسلامية ، والسيادة الفرنسية ، ترجمة المنجى سليم وآخرون ، ص 24 — 26 ، تونس ، 1976 .

في بلدان المغرب الاسلامي وقد بلغت أوج الانتشار في القرن الخامس عشر ، ثم واصلت مسيرتها حتى القرن التاسع عشر ، ومن الحقائق الثابتة أن هذه الطرق ، كان لها دور كبير في مقاومة الزحف المسيحي . كما كان لها دورها في مقاومة ظلم بعض السلطات الحاكمة بعد عهد الموحدين ، وكذلك في العهد العثماني ، ولذا فانه كان للزاوية الصوفية شأن كبير في كل من الحياتين السياسية والاجتماعية ، الى جانب دورها الديني (11) . وقد كانت هذه الحركة الصوفية احدى عوامل الاتصال بين المغرب والمشرق الاسلاميين ، وانتشرت زواياها لتشمل كثيرا من مناطق هذه البقعة العربية ، هذا الى جانب الدور الفعال الذي لعبته هذه الطرق في نشر الاسلام في كثير من بقاع المناطق الافريقية ، وبخاصة غرب افريقية (12) .

وباستقراء احداث التاريخ المغربي الاسلامي ، يتضح أن المغرب ظل يتمتع بهذه النهضة الحضارية والعمرانية والاقتصادية ، حتى بداية التفكك الذي بدأ يفتك بوحدته التي وضعها له الموحدون ، حيث شهد المغربان الادنى (تونس) والاقصى (مراكش) ، حكومات عديدة « كان المغرب الاوسط في أغلب الاحيان ، مسرح صراع على النفوذ بين القوى السياسية الحاكمة في القطرين المجاورين » (13) ونظرا لفقدانه وجود سلطة مركزية ، مما جعله مسرحا لفوضى القبائل الغازية ، والمحلية على السواء ، التي أخذت تعبث فيه ، وتنشر الخراب في مدنه وتتلف زروعه ، وظل هذا حاله ، منذ أواخر القرن الثاني عشر الميلادي ، وحتى خضوعه للنفوذ العثماني ، حيث امتلأ تاريخ بلاد المغرب على اثر انهيار دولة الموحدين بالمنازعات العسكرية ، والحروب المستمرة بين هذا الاقليم وذاك ، فانفقت الاموال واستهلكت الحروب جزءا كبيرا من ثروة البلاد . كما أدت الى عدم الاستقرار اللازم لازدهار التجارة ولتحسين الصناعة ، ونمو الحرف (14) . وبذلك توفرت عدة عوامل ، دفعت بالكثير من أبناء المغرب ، وبخاصة فئة التجار والحرفيين الى الهجرة الى بلدان المشرق العربي والاستقرار فيها – مع الاحتفاظ بالانتماء الى مواطنهم الاصلية – وبخاصة مصر ، التي سنتناول دور الجالية المغربية في تاريخها خلال العصر العثماني ، وحتى مطلع القرن التاسع عشر . وبتحليل هذه العوامل نجد أن بعضها تعتبر عوامل طاردة (Push Factors) خاصة بالظروف المحلية والدولية ، التي شهدها المغرب العربي منذ مطلع القرن السادس عشر ، تعادلها عوامل جاذبة (Pull Factors) ، خاصة ببلدان

---

(11) المصدر نفسه ، ص 24 – 26 .
– الزياني ، نفس المصدر ، ص 269 – 275 .
(12) غلاب ، محمد السيد ، **البلدان الاسلامية في افريقيا** . ضمن كتاب البلدان الاسلامية والاقليات المسلمة في العالم المعاصر ، ص 414 – 415 ، 433 ، 451 .
(13) فارس ، محمد خير ، **تاريخ الجزائر الحديث ، من الفتح العثماني الى الاحتلال الفرنسي** ، ص 5 .
– الزياني ، نفس المصدر ، ص 46 – 47 .
(14) فارس ، نفس المصدر ، ص 6 – 7 .

المشرق العربي (15) ، حيث اتجهت هجرة المغاربة . ويمكن معالجة عوامل هجرة المغاربة الى المشرق عامة ومصر خاصة على النحو التالي :

أولا ـ العوامل السياسية :

ان استقراء احداث التاريخ المغربي ، بعد انهيار دولة الموحدين (16) ، يثبت أن التفكك السياسي كان هو السمة الغالبة والسائدة في جميع بلدان المغرب ، فقد أصبح هناك ثلاث دول مسيطرة هي الدولة الحفصية في تونس ، ودولة بني زيان في الجزائر ، ودولة بني مرين في مراكش ، وكان النزاع بين هذه الوحدات السياسية التي انقسم اليها المغرب مستمرا ، هذا الى جانب طرابلس التي قام النزاع بينها وبين الحفصيين ، بل ان النزاع كان قائما في داخل الدولة الواحدة ، كما كان يحدث في المناطق الشرقية من الجزائر ، وفي منطقة بلاد القبايل (17) .

وفي ذات الفترة فان بلاد المغرب كانت مهددة بخطر أشد وأنكى على كيانها واسلامها ، هو الخطر الاسباني ، فقد كانت خطة أسبانيا ، بعد أن تخلصت من آخر دولة عربية اسلامية فيها سنة 1492 م ، قائمة على غزو بلاد المغرب العربي ، هادفة بذلك تعقب المسلمين الذين هاجروا الى الموانئ المغربية ، للدور الفعال الذي قاموا به في تنشيط حركة الجهاد في البحر ، وشن الغارات المستمرة على سواحل أسبانيا ، محاولين اثارة بقايا المسلمين ، فان اسبانيا بدأت منذ 911 هـ / 1505 م ، بانزال حملاتها على سواحل المغرب الاوسط ، وبخاصة ميناء « المرسى الكبير » في غرب الجزائر ، ثم أخذ نطاق العمليات الاسبانية يتسع منذ 1508 م ، حين تولى قيادة الاساطيل الاسبانية بدرو نافارا Pedro Navarra الذي تمكن في ذات العام من الاستيلاء على « حجر باديس » ووهران 915 هـ / 1509 م ثم بجاية 915 هـ / 1509 م . كما تمكن من تدمير ميناء طرابلس 916 هـ / 1510 م وتحت هذا الضغط الاسباني ، اضطرت مواني « دلس » و « الجزائر » الى دفع جزية لاسبانيا (18) لان الزيانيين اثبتوا عجزهم عن حماية هذه المواني نتيجة للتفكك السياسي الذي أصاب دولتهم ، وللثورات الداخلية التي نشبت ضدهم كرد فعل على كثرة الضرائب التي فرضوها في تلك الفترة على الاهالي بحجة مواجهة الغزو الخارجي ، مما أثر تأثيرا سيئا على الوضع الداخلي ، واضطرت السلطات

---

(15) فلاب ، محمد السيد ، وعبد الحكيم ،صبحي، السكان ديمغرافيا وجغرافيا، ص 175 ـ 157
ـ الجوهري ، يسرى ، جغرافية السكان ، ص 177 ـ 274 .

(16) لمزيد من التفصيل حول سقوط دولة الموحدين انظر :
ـ الفناي ، مراجع عقلية : سقوط دولة الموحدين ، ص 211 ـ 292 .
ـ جوليان ، تاريخ ... نفس المصدر ، ص 173 .

(17) Abun-nasr, (J. M.), op. cit., p. 162.
Abun-nasr, Jamil M., **A history of Maghrib**, pp. 120-158
Cohen, M. I. et Lorna H., Morocco, Old Land, new nation, pp. 11-13

(18) يحيى ، نفس المصدر ، ص14 ـ 15 .
ـ المنوني ، محمد : « ملامح من تطور المغرب العربي في بدايات العصور الحديثة » ضمن أبحاث الملتقى الاول لتاريخ المغرب العربي وحضارته ، ج 2 ص76 ـ 77 .

الزيانية ذاتها الى عقد صلح مع أسبانيا سنة 1512 م ، اعترفوا فيه باستيلاء اسبانيا على عدة موانى فى غرب الجزائر (19) .

ولكن من الملاحظ أنه فى تلك الفترة التى أصيبت فيه القوى الحاكمة فى المغرب بالضعف ، ولم تعد قادرة على الدفاع عن السواحل التى تخضع لها ، فان حركة الجهاد البحرى فى الحوض الغربى للبحر المتوسط ، يشتد ساعدها ، وتلمع قيادات جديدة من بين رؤساء البحر ، أصبح لها فى تلك الفترة تأثيرها فى تاريخ بلاد المغرب ، من أمثال بابا عروج ، وأخيه خير الدين بارباروسا ، فقد تمكن عروج بالتعاون مع أخيه خير الدين ، من تكوين امارة مستقلة فى جزيرة « جربة » واتخذاها قاعدة بحرية لنشاطهما ، وجمعا فيها الكثير من المتطوعين وبدأ عروج منذ سنة 1510 م ، من ممارسة نشاطه البحرى من هذه القاعدة ، وذاعت شهرته فى الجهاد ضد غارات الاسبان ، حتى أن رجال القبائل فى الجزائر طلبوا منه تقديم العون لهم لاسترداد ميناء « بجاية » من يد الاسبان ، فأجابهم الى طلبهم ، ونجح فى استرداد هذا الميناء ثم نقل قاعدة نشاطه من جزيرة « جربة » الى ميناء « جيجل » فى الجزائر ، وتمكن من صد هجوم اسبانى على ميناء الجزائر ، وهدد الحصون التى اقامها الاسبانيون ، أمام الساحل ، وشدد هجماته عليها ، وتمكن من بسط نفوذه على اقاليم المغرب الاوسط الاقليم تلو الآخر ، وأصيبت السلطات القديمة بالضعف أمام سلطاته ، ونجح فى سنة 1517 م ، من مد نفوذه على « تلمسان » عاصمة بنى زيان ، وقام بعد أن نجح فى القضاء على حكم بنى زيان ، بوضع حاميات فى « ميديا » و « مليانة » ، وامتد نفوذه الى حدود المغرب الاقصى ، ولكن آخر حكام بنى زيان ، استنجد باسبانيا لاسترداد عرشه الضائع ، ووجد الاسبان فى هذا الاستنجاد فرصة لهم للتدخل فى شؤون الجزائر ، ووصلت حملة أسبانية الى سواحل الجزائر ، وتمكنت من التوغل فى أرض الجزائر ومحاصرة « تلمسان » وأحدثت فوضى فى داخلية البلاد أدت الى نشوب ثورة مضادة ، ضد حكم بابا عروج ، بل ان الامر انتهى بقتله سنة 1518 م (20) ، وقد

---

(19) يحيى ، نفس المصدر ، ص15 — 16 . Abun-nasr, (J.M.), op. cit., p. 163.
لمزيد من التفصيل حول تفتت وحدة المغرب العربى أنظر :
— الجمل ، شوقى عطا الله ، المغرب العربى الكبير فى العصر الحديث ، 26 — 35 .

(20) يحيى ، نفس المصدر ، ص 22 — 23 .
— المنونى نفس المصدر ، ص77 .
— العامرى ، محمد الهادى ، تاريخ المغرب فى سبعة قرون بين الازدهار والذبول ، ص186 — 187 .
— تشايجى ، عبد الرحمن ، المسألة التونسية والسياسة العثمانية 1881 — 1913 ص 25 — 26 ، نقله من الفرنسية وعلق عليه ، التميمى ، عبد الجليل : حيث يذكر « ان تدخل الاخوين بربروس المفاجىء ، لم يغير فقط ميزان القوى للوضع السياسى ، بل قد شكل مصير المغرب لعدة قرون ، عندما استدعى سكان مدينة الجزائر عروج ، قام هذا الاخير باحتلال المدينة وحاول انشاء دولة قادرة على العمل على وحدة المغرب الا أن هذه البداية الناجحة ، قد فشلت ، عندما تحالف الاسبان مع بعض المواطنين من القبائل وكان نتيجة ذلك أن اغتيل عروج » .
Terrasse, (H.L.E.T.), Barbarossa, In Ency. Brit., Vol. 3, p. 147.

أثارت أعمال أسبانيا ضد البلدان المغربية ، أبناء المغرب المقيمين بالاسكندرية، فقاموا بعمل عدائى ضد الاسبان المقيمين بها ، وأحرقوا لهم خانا .

اذن ، كان المغرب العربى فى مطلع القرن السادس عشر يعانى أمورا كثيرة منها : الهجمات الاسبانية الصليبية المستمرة على سواحله ، وضعف قياداته المحلية وتفككها ، لذا فانه لم يكن أمام خير الدين بارباروسا ، الذى خلف أخاه عروج ، من سبيل للسيطرة على الموقف ، سوى الاتصال بالدولة العثمانية ، التى غدت قوة اسلامية كبرى ، وبخاصة بعد أن امتد نفوذها على معظم منطقة الشرق العربى ، منذ سنة 1517 م ، فطلب خير الدين من السلطان سليم ، مد يد العون له فى جهاده ضد الخطر الاسبانى (21) ، فأرسل له السلطان سليم سنة 1518 م ، الفين من الجنود الانكشارية ، كما سمح له بتجنيد أبناء الاناضول ، ويعتبر هذا الاتصال بين خير الدين والدولة العثمانية بداية انضمام اقليم المغرب الاوسط الى حوزة الدولة العثمانية أو اتحاده معها . وقد أزعج هذا التقارب ، القيادات المغربية القديمة ، التى كانت قائمة فى المناطق المغربية الاخرى ، خشية أن يقضى على ما تبقى لها من نفوذ وسلطان ، مما ضاعف من جهود خير الدين ، فكان عليه أن يواجه الخطر الاسبانى من ناحية ، وأن يتصدى للقوى الداخلية المعارضة من ناحية أخرى . خاصة وأن هذه القوى حاولت أن توحد جهودها مع جهود الاسبان للقضاء على قوة خير الدين ، الذى نجح فى مجابهة هذه الاخطار ، ووحد أقطار شمال افريقية ، وأصبحت دولته بمثابة خط الدفاع الامامى للدولة العثمانية فى غرب البحر المتوسط ، فمنحه السلطان سليمان (1520 ــ 1566 م) « لقب بيلربكاى افريقية » Beylerbey ثم من بعد لقب « قبودان باشا » Kapudan paşa وازداد نفوذ الدولة العثمانية قوة فى بلاد المغرب، بعد أن تمكن مراد أغا فى 13 شعبان 958 هـ/16 أغسطس 1551 م ، من تخليص طرابلس الغرب من يد الاسبان ، وفرسان القديس يوحنا ، وأصبحت طرابلس قاعدة من قواعد الجهاد البحرى فى شمال افريقية (21) .

والواقع أن حركة الجهاد البحرى ، ضد الاخطار الاجنبية وبخاصة الخطر الاسبانى ، ارتبطت بأسماء كثيرة من رؤساء البحر : « درغوث ، صالح

---

(21) يحيى ، نفس المصدر ، ص 23 ــ 26 .
ــ المنونى : نفس المصدر ، ص 80 ــ 81 .
ــ دائرة المعارف الاسلامية ، جـ 15 ، مادة طرابلس ، ص106 ــ 117 .
Abun-nasr, (J. M.), op. cit., pp. 164-171.
ــ تشايجى ، نفس المصدر ، ص 26 ــ 27 .
Mount-Joy, (A. B.), Algeria, In Ency. Brit., Vol. I, p. 622.
Terrasse, (H.E.E.T.), op. cit., p. 147.
انظر كذلك :
التميمى ، عبد الجليل : « الخلفية الدينية للصراع الاسبانى ــ العثمانى على الايالات المغربية فى القرن السادس عشر » ، المجلة التاريخية المغربية عدد (10 ــ 11) ، ص 5 ــ 44 . تونس يناير 1978 .
ــ العقاد ، صلاح . المغرب العربى ، دراسة فى تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة ، ص 9 ــ 25 .

رايس ، « حسن باشا » ، ابن خير الدين ، « والعلج علي » الذي نجح في تصفية القواعد الاسبانية ، في تونس سنة 1569 م ، مما أقلق العالم المسيحي ، وجعل البابا يصدر نداء لتكوين حلف مسيحي ، يعمل على الاحتفاظ للمسيحية بالقواعد التي سيطرت عليها في بلاد المغرب . وقد استطاعت اسبانيا احراز انتصار كبير في معركة ليبانتو (1571 م) ، حيث عجز المسلمون بعد هذه المعركة عن مد نفوذهم في الحوض الغربي للبحر المتوسط، كما عجزوا عن تحرير الجيوب التي احتلتها اسبانيا والبرتغال على سواحل اقليم المغرب الاقصى ، بل ان وهران في المغرب الاوسط بقيت تحت الحكم الاسباني ، حتى قرب نهاية القرن الثامن عشر ، وقد حاولت اسبانيا بعد معركة ليبانتو 1571 م ، بعامين ، احتلال تونس ، واعادة حلفائها الحفصيين لكن « العلج علي » تمكن في العام التالي من اخراج الاسبان وحلفائهم الحفصيين وبصورة نهائية من تونس (22) .

تلك هي الصورة السياسية التي كان يمر بها المغرب العربي ، منذ مطلع القرن السادس عشر ، تفكك سياسي ، عدم وجود سلطة مركزية قوية ، بالاضافة الى التعرض لهجمات صليبية شرسة ، متمثلة في الحملات الاسبانية العديدة ، على المراكز والمدن المغربية ، والتي تعرضت لها كل أقاليم المغرب من أقصى الشرق الى أقصى الغرب ، وظل هذا حالها طوال القرن السادس عشر ، وحتى الاقاليم التي خضعت للحكم العثماني عانت كثيرا من النظم الادارية التي خضعت لها ، مما أحدث ارتباكا في أحوالها (23) .

ولا ريب أن هذه الظروف التي كانت تمر بها بلدان المغرب الاسلامي ، أثرت على وضعية اقتصاد البلاد ، مما جعل الكثير من فئة التجار يتجهون الى بلدان المشرق العربي ويستقرون فيها لممارسة نشاطهم (24) . وكذلك فعل الحرفيون وبعض القبائل المغربية ، فاصبحت هذه الظروف بمثابة عامل طرد من المغرب الى المشرق ، قابله من الجانب الآخر عامل جذب متمثلا في أقطار المشرق وبخاصة مصر التي وفرت لهؤلاء المهاجرين والوافدين اليها من المغاربة الحرية التامة لممارسة نشاطاتهم المختلفة سواء أكانت تجارية أم مهنية ، فاتخذوها موطنا لهم واستقروا ، كما سنرى ، في مدنها وقراها .

ثانيا : العوامل الاقتصادية :

ان دراسة الخطوط العريضة للحياة الاقتصادية ، منذ عصر الموحدين ، وحتى نهاية القرن الثامن عشر ، توضح لنا أن الحياة الاقتصادية ، والعوامل

(22) يحيى ، نفس المصدر ، ص 28 — 29 .
— تشايجي ، نفس المصدر ، ص28 — 29 .

(23) Abu-nasr, (J.M.), op. cit., pp. 172-173.
Terrasse, (H.L.E.), Tunisie, In Ency, Brit. Vol., 22, pp. 326-327.

(24) عبد الرحيم عبد الرحمن ، المجلة التاريخية المغربية ، عدد (10 — 11) ، يناير 1978 ، ص 53 — 68 .

المؤثرة فيها ، التى شهدتها بلدان المغرب العربى ، وكذلك بلدان المشرق العربى ، وفرت لأبناء المغرب العربى ، جانبى عوامل الهجرة الخارجية ، الطاردة منها والجاذبية . فاذا كانت بلدان المغرب ، قد شهدت خلال عصر الموحدين ، اهتماما كبيرا بالحياة الاقتصادية ، وعم البلاد الازدهار والرخاء ، حتى عهد الناصر الموحدى 610 هـ / 1213 م ، نتيجة للادارة المالية المنظمة ، والازدهار الزراعى ، والتقدم الصناعى ، والنشاط التجارى (25) ، فان بلدان المغرب ، شهدت عقب سقوط دولة الموحدين عوامل كثيرة أثرت على الحياة الاقتصادية ، فى مختلف ميادينها ، وأصبح بعضها بمثابة عوامل طرد لكثير من الفئات التى كان لها نشاط اقتصادى وأهم هذه العوامل :

أولا ـ التفسخ السياسى : فقد انقسمت بلدان المغرب على اثر سقوط دولة الموحدين الى دويلات متحاربة ، وعمت البلاد الحروب المحلية والاضطرابات مما أدى الى اتلاف الزروع ، وزيادة الضرائب على الشعب وبخاصة أهل الفلاحة فى الريف ، والتجار فى المدن ، وعجز الكثيرون من أبناء المدن ، عن دفع الضرائب المفروضة عليهم (26) ، مما أثر فى الحياة الاقتصادية ، وجعل بعض ميادينها تصاب بالكساد ، بينما نشطت بعض الميادين الاخرى وبخاصة فى مجال بعض الصناعات التى أصبحت تهم فئات معينة مثل : رجال الادارة ، وأصحاب السلطان، وقد لفتت ظاهرة الكساد الذى أصيبت به بعض السلع ، والرواج الذى حظيت به سلع أخرى نظر عبد الرحمن بن خلدون (732 / 808 هـ / 1332 / 1406 م) ، فناقش مناقشة علمية قانون العرض والطلب ، والعوامل التى تؤثر فى هذه الظاهرة الاقتصادية مثل اختلاف مستويات المعيشة لدى السكان .. متى عظم الدخل ، عظم الخرج ، وبالعكس متى عظم الدخل والخرج ، «اتسعت أحوال الساكن» . وضرب الامثلة على تفاوت حال الناس فى المدن المغربية ، وقد رأى أن الذى أدى الى نزوح كثير من أبناء المغرب الى مصر ، حالة الرفاهية التى كانت تشهدها مصر آنذاك بالنسبة لبلاد المغرب (27) .

وقد ظلت هذه السمة تلازم الحياة الاقتصادية خلال الفترة العثمانية وبخاصة فى المغربين الاوسط والادنى ، ومما زاد من شدة وقعها ، تسلط

---

(25) حسن ، **الحضارة الاسلامية فى المغرب والاندلس عصر المرابطين والموحدين** ، ص 184 ــ 193 .

(26) **يحيى ، نفس المصدر** ، ص6 .
ــ المنونى ، **نفس المصدر** ، ص77 .
ــ حسن ، **نفس المصدر** ، ص 183 ــ 184 .
ــ انظر : **دائرة المعارف الاسلامية** ، جـ 6 ، مادة تونس ، ص 30 ــ 119 .

(27) **ابن خلدون** ، عبد الرحمن بن محمد ، نفس المصدر ، ص 362 ، حيث يذكر « ويبلغنا لهذا العهد عن أحوال القاهرة ومصر من الترف والغنى فى عوائدهم ، ما يقضى منه العجب ، حتى أن كثيرا من الفقراء بالمغرب ، ينزعون من النقلة الى مصر لذلك ، ولما يبلغهم من أن شأن الرفه بمصر أعظم من غيرها ، ويعتقد العامة من الناس ، أن ذلك لزيادة فى ايثار أهل تلك الآفاق على غيرهم أو أموال مختزنة لديهم ، وأنهم أكثر صدقة ، وايثارا من جميع أهل الامصار » . وانظر كذلك : **الساعاتى** ، حسن ، **علم الاجتماع الخلدونى** ، ص 111 ــ 136 ، **شرف الدين** ، خليل ، **ابن خلدون** ، ص67 ــ 73 ، الحصرى ، ساطع ، . دراسات عن مقدمة ابن خلدون ، ص 206 ــ 209 .

رجال الادارة ، والانكشاريين ، والفوضى التى عمت البلاد وانعدام الامن ، بالاضافة الى الكوارث الطبيعية التى كانت تلم بالبلاد ، ما بين فترة وأخرى ، من زلازل وفيضانات ، لعبت كل هذه الامور دورها فى اضعاف الحياة الاقتصادية ، مما ترتب عليه أن فقدت بعض المدن المغربية ، وبخاصة فى المغرب الاوسط أهميتها الاقتصادية ـ فى العصر العثمانى ـ التى كانت لها فى السابق ، مثل تلمسان ووهران وبجاية (28) ، وكذلك بعض المدن التونسية ، وبعض مدن المغرب الاقصى رغم عدم خضوعها للنفوذ العثمانى ، ولكنها كانت سمة عامة اختلفت ظروفها من اقليم لآخر .

ثانيا ـ الغزو الاسبانى : مما لا شك فيه أن الغزوات الاسبانية الشرسة التى تعرضت لها بلدان المغرب العربى ، منذ القرن الخامس عشر ، وازدياد حدة ضراوتها فى القرن السادس عشر ، فى الوقت الذى فقدت فيه البلاد وحدتها السياسية أثر على تدهور الحياة الاقتصادية ، وخراب كثير من منشآتها نتيجة للحروب المدمرة سواء فى المناطق الساحلية والمدن الواقعة فيها ، أو فى المناطق الداخلية (29) ، التى تأثرت بهذه الغزوات كما رأينا مما دفع بالكثير من أصحاب النشاطات الاقتصادية الى الهجرة الى بلدان المشرق لمزاولة نشاطاتهم فيها .

ثالثا ـ المنافسة الاجنبية للمنتجات المحلية : فقد فتحت منذ النصف الاول من القرن السابع عشر ، سياسة الانفتاح التجارى على أوروبا ، بفضل التجار النصارى واليهود ، الذين أصبحوا يشتغلون بالاعمال المالية والتجارية ، وبالعديد من الصناعات ، فصاروا لذلك أصحاب ثروات طائلة ، وفتحوا باب الاستيراد الخارجى ، فشهدت البلاد نشاطا تجاريا ضخما بين فرنسا وتونس ، والمناطق المغربية الاخرى وبدأت الشركات المارسيلية التى تأسست فى بنزرت تتنافس فى تجارة المرجان ، وتصدير الحبوب والجلود . ورغم ازدهار بعض المراكز التجارية مثل « جربة * » على سبيل المثال التى تعامل تجارها مع التجار الايطاليين ، ونشطوا فى تصدير الاقمشة الى مصر ، فان الاقتصاد المحلى فى العصر العثمانى أصيب بالتدهور ، نتيجة لاحتكار التجار الاجانب للمبادلات مع الخارج ، وتدفق البضائع الاجنبية الى الداخل (30) ، دون وضع قيود عليها لحماية السلع

---

(28) فارس ، **نفس المصدر** ، ص 99 ـ 102 .
ـ خوجه ، حسين ، **ذيل بشائر اهل الايمان بفتوحات آل عثمان** ، تحقيق وتقديم **المعمورى** ، الطاهر ، ص 21 ـ 23 .
(29) فارس ، **نفس المصدر** ، ص 99 ـ 102 .
* **جربة** : جزيرة منبسطة قريبة من البحر ، كانت تمارس فيها التجارة بصورة كبيرة يقصدها الكثير من تجار الاسكندرية وتونس والاتراك ، انظر لمزيد من التفصيل : **الزيانى** ، نفس المصدر ، ص 466 ـ 469 . .
(30) **انظر** : دائرة المعارف الاسلامية ، جـ 6 ، ص 65 .
فارس ، محمد خير : **نفس المصدر** ، ص 120 ـ 122 .
حركات ، ابراهيم ، **المغرب عبر التاريخ** ، ص 431 ـ 434 .

المحلية المماثلة ، فضلا عما تحمله الاقتصاد المحلى من الضرائب التى اصبحت تشكل عبئا ثقيلا بالنسبة لغالبية السكان .

عامل آخر أضعف من قدرة السلع المحلية وجعلها غير قادرة على مواجهة منافسة السلع الأجنبية ، تحكم النقابات المهنية فى الصناع ، مما حال دون قيام صناعات حقيقية ، فى العصر العثمانى ، وبخاصة فى الجزائر، وبالذات فى مجال صناعة المنسوجات ، والمواد الغذائية ، وبناء السفن ، مع توفر المواد الاولية والخبرة الفنية اللازمة لهذه الصناعات (31) . ومما يؤكد هذه الحقيقة أن وثائق المحكمة الشرعية المصرية تسجل لنا أن ابناء المغرب العربى فى القرن الثامن عشر ، اصبحوا يستأجرون السفن الأجنبية لنقل بضائعهم ، ما بين مصر وبلاد المغرب (32) .

كانت هذه الاوضاع الاقتصادية التى شهدتها بلدان المغرب منذ سقوط دولة الموحدين ، وحتى نهاية القرن الثامن عشر ، بمثابة عوامل طرد Push factors بالنسبة لابناء المدن المغربية أصحاب النشاطات الاقتصادية ، جعلتهم يبحثون عن مناطق اخرى ، يمارسون فيها نشاطاتهم ، تجارية كانت ، أم مهنية ، أو حيث يجدون أسواقا مفتوحة يمارسون فيها نشاطهم الاقتصادى ، او يجلبون منها بعض السلع التى يستطيعون بها مواجهة السلع الاوروبية الواردة ، او يبيعونها للتجار الاوروبيين ، ما دامت توفر لهم الربح ، وكانوا فى هذه الحالة يلعبون دور الوسيط .

وكما كانت هذه الاوضاع بمثابة عوامل طرد لفئات من أبناء المدن ، فانها كانت كذلك بالنسبة لبعض سكان الريف المغربى ، والقبائل العربية المتجولة ، وقد وجد الجميع ضالتهم فى الاتجاه نحو بلدان المشرق العربى ، وبخاصة مصر ، التى فتحت لهم أسواق مدنها وريفها لممارسة كافة انواع النشاطات الاقتصادية تجارية ، حرفية ، رعوية ، زراعية . ولم يجدوا أى قيد على ممارستهم لهذه النشاطات ، سواء من أهل مصر ، او من الهيئات الحاكمة ، كما لم يجدوا أى قيود على تحركاتهم ما بين بلدانهم والبلدان المصرية ، واستثمارهم لرؤوس اموالهم كيف وأنى شاءوا (33) .

وبفحص سجلات المحاكم الشرعية المصرية ، كما سنرى ، نجد ان معظم التجار والحرفيين ، والقبائل العربية المغربية ، الذين وفدوا الى مصر واستقروا فيها او مارسوا نشاطهم لفترة وعادوا الى بلادهم ، كانوا من أبناء

---

(31) سعيدونى ، ناصر الدين ، **النظام المالى للجزائر فى الفترة العثمانية 1800 — 1830** ، ص 37 .

(32) **دار المحفوظات العمومية** ، مخزن (46) ، سجلات محكمة الاسكندرية ، سجل (5) ، ص 103 ، مادة (314) .

(33) عبد الرحيم عبد الرحمن ، **المجلة التاريخية المغربية** ، العدد (10 — 11) ص 53 — 68 ، العدد (12) ، ص173 — 190 .

المدن والمناطق المغربية التى أصيبت بنكسة اقتصادية ، سواء بفعل عمليات الغزو الاسبانى ، او تحت وطأة فوضى الادارة والحروب فى العصر العثمانى، او من بين المدن التى نشطت الحركة التجارية بينها وبين اوروبا وقام ابناؤها بدور الوسطاء لجلب السلع الشرقية وتصديرها لاوروبا ، مثل : تلمسان ، وهران ، بجاية ، الجزائر ، مستغانم ، فاس ، بنزرت ، صفاقس ، جربة ، طرابلس ، أو حتى مثل المناطق التى كانت تتعامل مع السودان مثل « اوجلة » فى الصحراء الليبية ، كما زاد من اهتمام ابناء المغرب بالاتجاه نحو المشرق وبخاصة مصر التجارة الموسمية وبخاصة التجارة التى تتعلق بموسم الحج ولذا فان التجار المغاربة انتشروا فى المدن المشرقية التى تقع على طول هذا الطريق مثل الاسكندرية ورشيد ودمياط . فكانت هذه الظروف المشجعة التى وفرتها مصر لابناء المغرب بمثابة عوامل جذب لهم ، فهاجروا اليها واستقروا فى مدنها وريفها ومارسوا نشاطاتهم المختلفة ، وقدر لهم أن يلعبوا دورا بارزا ، فى تاريخها (34) ، كما سنرى .

رابعا ـ العوامل الثقافية والدينية :

عمت بلدان المغرب العربى ، فى عهد الموحدين ، نهضة علمية ، وحياة دينية وثقافية مزدهرة ، بفضل عناية ورعاية الموحدين للبحث العلمى . ودراسة العلوم الشرعية والدينية ، مما شجع العلماء والباحثين ، ورجال الفكر الدينى ، على الاستمرار فى عملهم واتقانه ، مما دفع بالحركة التعليمية فى ذلك العهد الى التطور والازدهار ، نتيجة لاستقرار الاوضاع فى البلاد . ولكن استقراء أحداث التاريخ المغربى فى الفترة التى اعقبت سقوط دولة الموحدين يثبت ان هذه النهضة ـ رغم ما أظهره بعض الحكام المحليين فى الدويلات التى نشأت على أنقاض دولة الموحدين ، من اهتمام بالحياة الثقافية والدينية ومرافقها ، من مدارس وكتاتيب وجوامع ودور كتب ـ انتابها نوع من الخمول والركود اثر فى مجرياتها نتيجة للحروب الداخلية التى شهدتها دول المغرب العربى ، ونتيجة للغزوات الخارجية من جانب الاسبان ، وان لم يصل هذا الخمول والركود الى هذا الحد الذى يوصف . فقد ظهر فى هذه الفترة ، بعض المفكرين الذين لعبوا دورا بارزا ، فى الحياة العلمية والفكرية المغربية ، بل وكان لهم دورهم فى الحياة الفكرية العربية بخاصة ، والاسلامية بعامة ، وانتقل تأثيرهم الى العالم الاوروبى ، وعلى رأس هؤلاء يأتى عبد الرحمن بن خلدون المفكر المغربى الاسلامى الفذ ، كما ظلت جامعتا

---

(34) عبد الرحيم عبد الرحمن ، المجلة التاريخية المغربية ، الاعداد السالفة الذكر ، وبخصوص انتشار المغاربة فى المدن المشرقية انظر :
ـ الصباغ ، ليلى ، « الوجود المغربى فى المشرق المتوسطى فى العصر الحديث » المجلة التاريخية المغربية ، العدد (7 ـ 8) ، يناير 1977م ، ص 75 ـ 98 .

القرويين والزيتونة ، تقومان بدورهما فى الحركة الفكرية والحياة الدينية على مستوى الظروف التى احاطت بكل منهما (35) .

أما منذ القرن السادس عشر ، فان عوامل جدت على الموقف ، دفعت ببعض المفكرين ، ورجال الدين المغاربة الى الهجرة الى الشرق العربى بعامة ، ومصر بخاصة ، للتزود من علمائها بزاد المعرفة وعلوم الدين ، واعداد انفسهم للقيام بدورهم . فى محاولات اصلاح حال بلادهم وحمايتها مما حاق بها ، وباستقراء الاحداث يمكن للباحث أن يوجز هذه العوامل فيما يلى :

أولا ـ السياسة العثمانية : فقد شهدت بلدان المغربين الاوسط والادنى وهى البلدان التى خضعت للحكم العثمانى ، تأسيس كثير من الكتاتيب والمدارس والجوامع ، ودور الكتب فى مختلف المدن ، وقد كان للعثمانيين هدف واضح من وراء ذلك يتمثل فى العمل على نشر وشيوع المذهب الحنفى بين أهل المغرب ، ومحاولة اضطاف المذهب المالكى . الذى كان يمثل المذهب الرسمى لابناء المغرب ، كما كان متمكنا من نفوسهم بينما كان المذهب الحنفى يعتبر دخيلا على البلاد ، ويعد مذهبا للحاكمين ، فعمل العثمانيون لاشاعة مذهبهم ونشره عن طريق المرافق التعليمية التى أنشأوها ، لتنافس المنشآت المالكية ، وتضعف من شأنها . كذلك اتبع العثمانيون أسلوبا اخر للتقوية من شأن المذهب الحنفى ، واضعاف المذهب المالكى ، تمثل فى اعطاء المناصب العلمية والادارية كمناصب قضاة العسكر والمفتين ، لعلماء الحنفية الذين اتيحت لهم فرص حضور مجالس الباشوات ومشاركتهم فيما يصدرونه من أحكام لها علاقة بالاحوال الشخصية أو القضايا التجارية كما أصبحوا بمثابة مستشارين لهؤلاء الباشوات والحكام ويشاركونهم فى رسم سياسة البلاد . أعطيت كل هذه المناصب لعلماء الحنفية الذين كانوا كلهم من العناصر التركية ، دون علماء المالكية من أبناء البلاد (36) .

هذا الى جانب أن العثمانيين عملوا على تعيين المدرسين المتخصصين فى فقه المذهب الحنفى ، حتى فى المدارس التى كانت من قبل معاقل للمذهب المالكى ، فقد أوجدوا وظيفة قاضى الحنفية ، ومفتى الحنفية ، ونتيجة لهذا فان الاغداق على المدارس المالكية والجوامع التى يدرس فيها الفقه المالكى ، وعلى رأسها جامع الزيتونة ، أصبح أقل من الاغداق الذى تلقاه المدارس التى

---

(35) الاندلسى ، محمد بن محمد ، الوزير السراج ، الحلل السندسية فى الاخبار التونسية ، جـ 1 ، تحقيق وتقديم ، محمد الحبيب الهيلة ص 54 — 57 .
— الحاجرى ، محمد طه ، ابن خلدون بين حياة العلم ودنيا الثقافة ، ص7 — 170 .
— الوردى ، على ، منطق ابن خلدون فى ضوء حضارته وشخصيته ، ص91 — 106 .
— السعيد ، نعمة ، المغرب العربى ، استعراض للمعالم الحضارية لاقطار المغرب العربى، وتطور انظمتها السياسية ما قبل وبعد الاستقلال ، ص 23 — 24 .

(36) الاندلسى ، نفس المصدر ، جـ1 ، ص 54 — 55 .
التميمى ، عبد الجليل : وثيقة عن الاملاك المحبسة باسم الجامع الاعظم بمدينة الجزائر ، ص 10 .

يدرس فيها الفقه الحنفي . مما جعل بعض علماء المالكية يضيقون ذرعا بهذه الحال (37) ، وبخاصة أن أبناء المغرب لم يعودوا يجدون في الزيتونة أو أو القرويين ، ما يشبع نهمهم العلمي في المؤسستين العتيدتين لان الوضع في المغرب الاقصى لم يعد بأسعد حالا ، مما آل اليه الوضع في المغربين الاوسط والادنى ، فقصدوا الأزهر حيث كانت تدرس علوم المذهب المالكي بحرية ، وبدون تدخل أو منافسة ليزودوا أنفسهم بتلك العلوم (38). وليعودوا الى بلادهم ، ليدعموا موقف مذهبهم وليحافظوا على استمرارية شيوعه بين أبناء جلدتهم ، ازاء المنافسة الحنفية التي أوجدها العثمانيون .

ثانيا ـ التقلبات السياسية : منذ مطلع القرن السادس عشر ، عمت بلدان المغرب العربي الكبير ، الاضرابات والتقلبات السياسية ، نتيجة للتفسخ السياسي الذي أصيبت به البلاد ، بعد الموحدين من ناحية ، والغزو الاسباني الشرس من ناحية ثانية . ومع التسليم بانتشار المراكز الثقافية المتعددة في تلك الفترة ومحاولات بعض الحكام النهوض بهذه المراكز وتشجيع علمائها ، من جانب ، ودور رجال الفكر والعلم من الاندلسيين الذين استقروا في بلدان المغرب وامتزاجهم بابناء هذه البلدان ، لرابطة المالكية وروابط اللغة والجنس التي ربطت بينهم (39) ، مع التسليم بكل هذا ، فانه مما لا شك فيه أن الاضطرابات السياسية لعبت دورها في مسيرة هذه المراكز . وكان لها تاثيرها على علمائها ، فكثيرا ما نال بعض هؤلاء العلماء الشر والاذى والاضطهاد الذي وصل الى حد القتل في بعض الاحيان ، كما تضرر البعض الاخر في معاشهم (40) ، مما دفع بهم الى البحث عن مكان آمن يزاولون فيه نشاطهم العلمي والثقافي والديني .

كما أن الغزو الخارجي أدى ببعضهم الى الانقطاع الى الجهاد أو الدعوة له « بدلا من الانقطاع للتعليم والتعلم ، وكانت نكبة تونس أكبر ، فتوقفت الحركة العلمية في مجموع القطر ، بعد اعلان الحماية الاسبانية ونزح كثير من أعلام الحضراء الى المشرق او المغرب » . كما نهبت خزائن الكتب ، وضاعت نفائس الكتب شذرا مذرا (41) .

حدث ذلك بسبب الاضطرابات السياسية ، والغزو الاسباني الضاري الذي هدد بلدان المغرب العربي وسواحله منذ مطلع القرن السادس عشر ،

---

(37) الاندلسي ، نفس المصدر ج 1 ، ص 55 — 56 .
لمزيد من التفصيل حول دور المذهب المالكي في حياة المغرب العربي انظر :
ـ غراب ، سعد « المذهب المالكي ، عنصر ائتلاف في المغرب الاسلامي » ، ضمن ابحاث الملتقى الاول للجامعين التونسيين والمغربين ، ص 231 — 254 .

(38) الاندلسي ، نفس المصدر ، ج 1 ، ص 61 .
التميمي ، عبد الجليل ، وثيقة ... نفس المصدر ، ص 11 .

(39) الاندلسي ، نفس المصدر ، ج1 ، ص 57 — 58 .
التميمي ، نفس المصدر ، ص 142 — 144 .

(40) الاندلسي ، نفس المصدر ، ج 1 ، ص 67 — 68 .

(41) المنوني ، نفس المصدر ، ص 78 .

ومع ذلك فاننا نجد كثيرا من ابناء المغرب العربى قد احرزوا شهرة علمية فائقة نتيجة لارتحالهم للمشرق العربى ، وتزودهم بالعلوم من مراكزه الثقافية وبخاصة الازهر .

ثالثا ـ العامل الدينى : شهدت بلدان المغرب . فى تلك الفترة ازدهارا فى انتشار الطرق الصوفية المتعددة وتكاثرت الزوايا الصوفية فى جميع انحاء البلاد ، وقد لعبت هذه الطرق دورا لا ينكر فى الدعوة للجهاد لمجابهة الغزو الاسبانى ، الى جانب دورها التعليمى ، ولكنها فى نفس الوقت دخلت فى صراع فكرى ودينى من الخارجين عن نطاقها ، بل ان بعض الطرق الصوفية دخلت مع الطرق الاخرى فى صراع جدلى حول مفاهيم وأيديولوجية كل منها ، مما دفع برجالها والمعارضين لها الى الاتجاه الى الشرق للتزود بروحانيته لتعزيز موقف كل فريق ، وذلك بالبحث عن هذه الروحانية فى مراكز الشرق الثقافية ومراكز هذه الطرق الصوفية (42) .

يضاف الى هذا العامل رحلة الحج الى بيت الله الحرام ، وأداء الفريضة التى كان أبناء المغرب يتمسكون بها أشد التمسك كعامل مقوى لوجدانهم الدينى ، فاتجهوا الى الشرق لاداء هذه الفريضة الدينية وفى ذات الوقت للتزود بزاد المعرفة الدينية على يد العلماء من ابناء الشرق ، وكثيرا ما استقر ببعضهم المقام فى الازهر . او المدن المصرية والتتلمذ على يد علماء الازهر ، ورجال الطرق الصوفية من المصريين (43) . تلك أهم العوامل التى دفعت ببعض العلماء من أبناء المغرب الى الاتجاه الى بلدان الشرق بعامة ومصر بخاصة .

قابل هذه العوامل من الجانب الاخر عوامل جذب لهؤلاء العلماء ، وطلاب العلم ، على رأسها توفر المراكز الثقافية المزدهرة ، بالنسبة للحياة الفكرية التى كانت آنذاك بالمغرب ، وعلى رأس هذه المراكز الازهر الشريف ، حيث كان آنذاك يزخر بمجموعة من كبار العلماء فى مختلف فروع المعرفة ، الذين رغبوا أبناء المغرب فى الجلوس اليهم ، والتتلمذ على أيديهم ، فاعطوهم وأجازوهم الى جانب الامن والطمانينة التى وفرتها لهم مصر للاستقرار ، وفتح باب المناصب العلمية أمامهم ، وترك حرية العمل لهم ، فاستقر بعضهم بها ، واصبحت وطنه الثانى ، بينما نجد البعض الاخر بعد أن أجيز على يد هؤلاء

---

(42) جوليان ، افريقيا الشمالية ، نفس المصدر ، ص 24 ـ 26 .
ـ حركات ، نفس المصدر ، ص 356 ـ 366 .
ـ الكعاك ، عثمان ، مراكز الثقافة فى المغرب من القرن السادس عشر الى القرن التاسع عشر ، ص 115 ـ 123 .
ـ العامرى ، نفس المصدر ، والنبول ، ص 143 .

(43) عبد الرحيم عبد الرحمن ، المجلة التاريخية المغربية الاعداد (7 ـ 22) ، الصباغ ، نفس المصدر ، العدد (7 ـ 8) .

العلماء ، عاد الى بلاده ليواصل رسالته في المغرب ، محافظة على كيان بلاده ، وحركتها الفكرية (44) .

من العرض الموجز السابق للعوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية ، الطاردة المتعلقة ببلدان المغرب العربى ، والجاذبة المتعلقة ببلدان المشرق العربى ، التى دفعت ببعض ابنـاء المغـرب العربى الى الهجـرة الى مصر ، حيث أتيح لكثير منهم الاستقرار بها ، واتخاذها وطنـا ثانيا لهم ، وكذلك بالنسبة للعربان الذين ساقتهم حياة التجوال ، تحت ضغط الظروف الطاردة الى التجوال فى ريف مصر ، من أقصى الشمال الى أقصى الجنوب ، ومن اقصى الغرب الى أقصى الشرق أو الاستقرار فى بعض مناطق هـذا الريف . وقد تغلغل أبناء المغرب فى جميع أرجاء مصر ، ريفها وحضرها بلا استثناء ، حتى قدر لهذه الجالية المغربية ، والتى بدأت هجرتها منذ سقوط دولة الموحدين (45) . وازدادت بصورة ملحوظة منذ القرن السادس عشر، أن تلعب دورا بارزا ، فى تاريخ مصـر السياسى والاقتصادى والاجتماعى والفكرى ، وأصبح دور هذه الجالية أنموذجا مثاليا لدراسة تأثير الجاليـة فى المجتمع الذى توجد فيه ، وهذا ما سوف نوضحه فى الفصول التالية ، من خلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية ، المتعلقة بهذه الجالية فى العصر العثمانى .

---

(44) عبد الرحيم عبد الرحمن ، المجلة التاريخية المغربية ، الاعداد السالفة الذكر .
(45) الفناى ، مراجع عقلية ، نفس المصدر ، ص 211 — 292 .

البـــاب الاول

دور المغاربـــة فى حيـــاة مصر العامـــة

الفصل الاول : القبائـل المغربيـة فى الريف المصـرى

الفصل الثانى : المغاربة ودورهم فى بنية المدنية المصريـة

الفصـل الاول

القبائـل المغربية فى الريف المصـرى

تمهيـــــد :

أولا : **مناطق انتشار القبائـل المغربية فى ريف مصـر**

(أ) القبائـــل المستقـــرة .

(ب) القبائـــل المتجولـــة .

ثانيا : **دور القبائـل المغربيـة فى الريف المصـرى**

أولا : الشق الايجـابـــى .

ثانيا : الشق السلبـــى .

ثالثا : **القبائـل المغربيـة والادارة المركزيـة فى القاهـرة**

الفصل الأول

القبائـل المغربية في الريف المصـري

تمهيـــد :

نتيجـة لعوامل الطـرد والجـذب التى سبقت معالجتهـا ، جاءت بعض القبائـل المغربيـة ، سواء اكانت من اصول بربريـة (1) ، أم من أصـول عربية (2) ، الى مصر ، فى فتـرات مختلفة ، سابقة للعصر العثمانى ، وقد استمر مجيء القبائـل المغربية فى العصر العثمانى كذلك ، وأتيحت لهـذه القبائل فرصة الاستقرار ، فى مناطق الريف المصرى ، لمن أرادها من هذه القبائل ، بينما آثر بعض هذه القبائل حياة التجوال والترحال ، بين أرجـاء هذا الريف وقراه وعلى أطرافه ، ومن أقصى الشمال الى أقصى الجنوب ، من أقصى غربه الى أقصى شرقـه ، وقد قدر للقبائـل التى استقرت فى بعض المناطق الريفية الزراعية ، أن يصبح لها وضعها على خريطة الريف المصرى بينما ظلت القبائل المتجولة غير مرتبطة بمنطقة معينة ، لانها تجد بغيتها فى هذا النمط من الحياة .

وقد أصبحت القبائل المغربية ، المستقرة منها والمتجولة ، فى العصر العثمانى قوة تخشاها سلطات القاهرة ، وتعمل حسابها ، بل وتعمل على محاربتها ، بعد ان ازداد نفوذها فى الريف ، وتعدى نفـوذ هذه السلطات لدى سكان الريف (3) .

وللوقوف على مدى تأثيـر هذه القبائـل ، فى الريف المصـرى ، ان ايجابا أو سلبا ، يجب :

أولا : تتبع مناطق انتشار هذه القبائل المستقرة منهـا والمتجولـة على خريطـة مصر عامة

ثانيا : دور هذه القبائل فى حياة المناطق التى شملها انتشارهم .

---

(1) من هـذه القبائـل . زناتـة ، مزاتـة .

(2) من هذه القبائل : أولاد على ، محارب ، كرايم ، بنو هلال ، النجمة ، الهوارة ، وغيرهم . لمزيد من التفاصيل حول هذه القبائل انظر :
— جومـار ، (أ) ، العرب والعربان فى مصـر الوسطى ، الترجمة الكاملة وصف مصر ، المجلد الثانى ، ترجمة : الشايب ، زهير ، ص 195 — 243 .

(3) لمزيد من التفصيل انظـر : عبد الرحيم عبد الرحمن ، المجلـة التاريخية المغربيـة ، عدد 15 — 11 يناير 1978 ، ص 55 — 56 .

ثالثا : موقف هـذه القبائـل ، من أجهـزة الادارة فى مناطق انتشارهم ، وموقفهم من الادارة المركزية فى القاهرة . وانعكاس آثار هذا الموقف على أحداث تاريخ مصر السياسى ، والاقتصادى ، والاجتماعى ، فى الفترة موضوع الدراسة . .

أولا : **مناطق انتشار القبائل المغربية فى ريف مصر :**

(أ) **القبائـل المستقـرة :**

ان دراسة الخريطة السكانية لمصر ، فى العصر العثمانى ، وتتبع مراكز استقرار القبائل المغربية على الخريطة يتضح من هذه الدراسة ما يلى :

أولا : ان منطقة الشمال الغربى من الدلتا ، وبخاصة منطقة البحيرة ، كانت المنطقة الاولى لاستقرار الموجة الاولى من القبائل المغربية التى وفدت الى مصر ، وهذا أمر طبيعى يتوافق ومنطق الاحداث ، حيث أن هذه المنطقة أقرب ، المناطق المصرية الى بلاد المغرب والمعبر الرئيسى ، بين مصر وبلدان المغرب العربى . ولذا فان قبائل مزانة ، وزنانة ، والهوارة ، ودنانة ، وبنى يزان ، والرمحانة ، اتخـذت من منطقـة البحيـرة والمناطق الممتـدة غربى الاسكندرية وعلى أطرافها مستقرا لها فى بادىء الامـر ، ثم حدث تحـرك بعض فروعها الى مناطق الدلتا الاخرى، أو الى الصعيد ، كما فعل الهوارة ، حيث انتقل فرع منها الى منطقة الصعيد الاعلى (4) .

ثانيا : ان القبائل المغربية التى وفدت الى مصر فى العصر العثمانى . مثل قبائل أبو كريـم ، محارب ، ابن وافى ، ترهونة ، المغاربـة ، أولاد علي . آثرت الاستقرار فى جوار القبائل التى سبقتها ، فاستقرت فى معظم قرى البحيرة ، والدارس لقرى محافظة البحيـرة ، دراسة انثروبولوجية ، لا يكاد يجد قرية ، من قرى مراكز الرحمانية ، الدلنجات ، ابو المطامير ، أبو حمص ، الا وبها عائلات تنتمى الى أحد فروع القبائـل المغربيـة التى استقرت فى تلك المناطق ، سواء من الموجة الاولى ، او الموجات اللاحقة التى وفدت فى العصر العثمانى ، حتى أن بعض قرى المنطقة ، أصبحت تحمـل أسماء فروع هذه القبائل المغربية ، مثل قرية ، بنى هلال (5) .

---

(4) ابن اياس ، محمد بن احمد ، **بدائع الزهور فى وقائع الدهور** ، ج 3 ، ص 12 ، **ابن تغرى بردى** ، أبو المحاسن ، **النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهـرة** ، ج12 ، ص156 . ، **عبد الرحيم** عبد الرحمـن ، **الريف المصرى** ، ص 151 — 154 ، زيتون ، محمد محمود ، **اقليم البحيرة** ، ص 37 ، 290 — 291 .
عابدين ، عبد المجيد : **البيان والاعراب عما بارض مصر من الاعراب للمقريزى** ، مع دراسات فى تاريخ العروبة فى وادى النيل ، ص 132 — 140 .
عبد اللـه ، خورشيد ، **القبائل العربيـة فى مصـر فى القرون الثلاثة الاولى للهجرة** ، حيث يناقش مناطق استقرار القبائل العربية فى مصر العليا ودور القبائل فى المجتمع المصرى ، ص 227 — 240 .

(5) **زيتـون** ، **نفس المصـدر** ، ص 293 .
لمزيد من التفصيل عن هؤلاء العربان وعاداتهم وتقاليدهم ، انظر : **شابرول** (ج . دى) ، **دراسة فى عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين** ، وصف مصر ، الترجمة الكاملة (أ) المصريون المحدثون ، ترجمة الشايب ، زهير ، ص 3 — 33 ، 122 — 132 .

ثالثا : وجود فروع للقبيلة الواحدة فى أكثر من قرية ، من قرى المنطقة وخير مثال على ذلك قبيلة أولاد على التى يوجد لها فروع فى مراكز ، أبو المطامير ، والدلنجات ، ايتاى البارود ، أبو حمص (6) .

رابعا : ان استقرار هذه القبائل المغربية فى المناطق الزراعية الى جانب الفلاحين المصريين ، وتعايشهم فى معظم قرى البحيرة ، لم يقف حائلا دون انتشار بعض هذه القبائل فى مناطق الدلتا الاخرى ، فاننا نجد أن قبائل سليم ، قد انتشرت فى المنطقة الممتدة من الاسكندرية الى برقة غربا ، بينما انتشرت قبائل بنى وهيب فى المنطقة الممتدة من الاسكندرية الى العقبة شرقا .

هذا الى جانب وجود فروع لهذه القبائل فى قرى الغربية ، والدقهلية ، والشرقية ، والقليوبية ، والمنوفية ، أى أن انتشار هذه القبائل المغربية المستقرة ، شمل كل مناطق الدلتا ، وأن برز بصورة واضحة فى منطقة البحيرة ، وأطراف الاسكندرية (7) .

خامسا : اذا واصل الباحث دراسته لخريطة مصر فى العصر العثمانى ، فانه يجد أن كثيرا من فروع هذه القبائل ، قد انساح جنوبا تحت ضغط السلطة الحاكمة ، كما حدث مع الهوارة ، أو بدافع الرغبة فى الاستقرار فى مناطق ، توفر لهم ظروفا معيشية افضل من الظروف التى كانوا يعيشون فيها فى مناطق الدلتا ، ومن هنا كان انتشار فروع هذه القبائل المغربية ، فى جميع مناطق الصعيد من اسوان حتى مشارف القاهرة ، وان غلب استقرارهم الاكبر ، فى المنطقة الممتدة من قنا حتى بنى سويف ، وبصورة واضحة على الجانب الغربى للنيل ، فقد استقر عربان الهوارة فى منطقة الصعيد الاعلى وامتد نفوذهم فى القرن الثامن عشر ، الى منطقة المنيا ، والى جانب الهوارة فى الصعيد الاعلى استقرت قبائل العبابدة ، الهنادى ، سليم ، بنو هلال .

أما فى الصعيد الاوسط ـ وبخاصة فى منطقة المنيا ، فقد استقرت فروع قبائل بنى وافى ، هوارة ، كذلك ، كرايم ترهونة ، الجهمة ، محارب بفروعها المختلفة عرب الحونين ، عرب غريب ، عرب الطحيوى ، أو المصراتى ، أو طه ، عرب الفوايد ، ثم عرب أولاد على ، حينما طردوا من ضواحى الاسكندرية فى صيف 1800 م .

سادسا : انتشرت فروع كثيرة لهذه القبائل فى منطقتى بنى سويف ، والفيوم كما امتد انتشارها الى منطقة الجيزة وضواحى القاهرة . وظلت هذه

(6) زيتون ، نفس المصدر ، ص 323 .
وانظر كذلك : العطاوى ، محمد عبد الحميد ، دور عرب المغاربة فى الاسكندرية والبحيرة ، بحث غير منشور ، قدم لقسم الماجستير ، قسم التاريخ كلية الاداب ، جامعة الاسكندرية 1980 ، الفصل الاول ، القبائل العربية المغربية فى البحيرة والاسكندرية ، ص 36 — 45 .
(7) زيتون ، نفس المصدر ، ص 293 ، 323 ، العطاوى ، نفس المصدر ، ص 39 — 40 .

الفروع التى استقرت فى صعيد مصر ، على اتصال بفروعها الاخرى التى استقرت فى مناطق الدلتا (8) .

هكذا شمل انتشار القبائل المغربية المستقرة معظم اجزاء الخريطة السكانية للريف المصرى فى العصر العثمانى ، ومن هنا كان عظم الدور الذى لعبته فى حياة الريف المصرى ، كما سنرى ..

(ب) **القبائل المتجولة :**

ان الاستمرار فى دراسة الخريطة السكانية لمصر ، يظهر أن هذه القبائل الرعوية أو المتجولة ، قد اتخذت من معظم الاراضى المصرية ، مرتعا لها . فأفراد هذه القبائل التى كانت فى غالبها فروع للقبائل المستقرة ، لا يعترفون بحياة الاستقرار ، ولا يرغبون فى امتلاك الاراضى أو لا يدفعون ضرائب ، وهم يحتقرون العربان المستقرين ، ولا ينعتونهم بصفة « بدوى » التى يرون انهم فقدوها ، باستقرارهم وعملهم فى مجال الزراعة ، وهؤلاء العربان يؤثرون تغيير مناطق اقامتهم ، اذا ما بدت لهم منطقة أخرى أكثر تحقيقا لبغيتهم ، واكثر مواتاة لمشروعاتهم القائمة على السلب والنهب ، والاغتصاب بالقوة . وهم دائما على أهبة الاستعداد للهروب الى مشارف الصحراء او التوغل فى أعماقها ، اذا ما طوردوا ، من جانب قوة تفوق قوتهم ، وكثيرا ما ينسحب هؤلاء العربان بمحض رغبتهم الى مشارف الصحراء وبخاصة فى فصل الفيضان .

وأشهر هؤلاء العربان المتجولون ، العربان الذين ينتمون الى قبائل أولاد على ، ترهونة ، زناتة ، محارب ، كرايم وغيرهم ، وكانت مناطق تجولهم غير محددة ، بل انها تشمل معظم اطراف الريف المصرى من الشمال الى الجنوب ، حتى يكونوا على مقربة من الصحراء التى يجدون فى الهروب اليها حماية لهم ، اذا ما هاجمتهم قوة أكثر عدة من قوتهم (9) .

هكذا يتضح من دراسة الخريطة السكانية لمصر فى العصر العثمانى ، أن انتشار القبائل المغربية ، قد شمل معظم أرجاء البلاد وعلى أطرافها . ومن هنا كانت ضخامة الدور الذى لعبته هذه القبائل فى حياة المجتمع الريفى فى مصر فى العصر العثمانى ، والذى يمكن معالجته على النحو التالى :

ثانيا : **دور القبائل المغربية فى الريف المصرى :**

سجلت المصادر المعاصرة للعصر العثمانى ، كما سجلت وثائق العصر نفسه ، أن القبائل المغربية المستقرة منها والمتجولة ، كان لها دورها فى حياة

---

(8) عبد الرحيم عبد الرحمن ، **الريف المصرى** ، 152 — 153 .
— جومار .أ. العرب ... **نفس المصدر** ، ط 2 ، ص 217 — 218 .
— شابرول ، **نفس المصدر** ، (1) ، ص 21 — 23 ، 122 — 134 .
(9) جومار ، **نفس المصدر** ، ص 217 .

الريف المصــرى ، وباستقراء احداث هذا الدور اتضح لنــا أنــه ، دور ذو شقين ، شق ايجابى ، وشق سلبى ، حيث ان معظم مناطق الريف المصرى ، أصبحت عبارة عن دوائر نفوذ بين القبائل المستقرة ، أما القبائل المتجولة ، فان نفوذها قد تخطى ، كل حدود حيث اتخذت من الريف المصرى كله مرتعا لها ، ويمكن القاء الضوء على هذا الدور على النحو التالى :

أولا ــ الشــق الايجابــى :

أثبتت النصوص أن العربان المغاربــة الذين استقــروا فى بعض قــرى الريف المصــرى ، قبــل وخلال العصر العثمانى ، قد فرضــوا حمايتهم على المناطق التى استقــروا فيهــا ، سواء اكان ذلك فى ظل نظام الامانــات أو المقاطعات التى أديرت به الاراضى الزراعية منذ بداية العصر العثمانى ، أو فى ظل نظام الالتزام الذى اتبع لادارة الاراضى الزراعيــة منــذ 1069 هـ / 1658 م ، وقد أعطى هؤلاء العربان حق التزام الاراضى الواقعة فى ديرتهم أو المشاركة فى التزامها ، وقد ظهر العربان من بين فئات الملتزمين ليست بالقليلة (10) ، وقد سجل احد علماء الحملة الفرنسية أن أحد شيوخ هؤلاء العربان فى مصر الوسطى يلتزم ثلاث أو أربع قرى ، وأن هذا الشيخ يعد أغنى شيخ فى منطقته (11) . وقد كانت تلك حال هؤلاء العربان ، فى كــل المناطق التى استقروا فيها ، فى الدلتا وفى الصعيد ، وخير نموذجين للعربان المغاربة المستقرين الذين لعبوا دورا ايجابيا فى حياة الريف المصرى ، واقامتهم علاقات طيبة مع الفلاحين المصريين ، هم عربان الهوارة بالصعيــد الاعلى ، وعربان المصراتى ، أو طه كما يعرفون ، فى مصر الوسطى (12) .

أما عربان الهوارة ، فقد استقروا فى الصعيد منذ (782 هـ / 1380 م) ، وامتد نفوذهم ، من قوص جنوبا الى البهنسا شمالا ، وصارت القبائل العربية المغربية منهــا ، وغير المغربية المستقــرة فى تلك المنطقة تديــن لهم بالولاء ، وتحتفظ معهم بعلاقات طيبة ، كذلك فاننا نجد أن الهوارة فى الوقت الذى احتفظوا فيه لانفسهم بمركز اجتماعى متميز على أهالى البلاد ، فانهم اقاموا علاقات طيبة ووطيدة بينهم وبين أهالى المنطقة الواقعة فى دائــرة نفوذهم . واعترفت لهم السلطات المملوكية بالامارة فى المنطقة . وعند دخول العثمانيين مصر ، أبقى السلطان سليمان على امارة جرجا فى يد الهوارة ، وكانت خلعة الولاية على امارة جرجا تصل الى الامير الهوارى ، طالما كان الهوارة يقومون بجمع المال والغلال المقررة للدولة ، وظلت ادارة جرجا فى يد الهوارة حتى عام (983 هـ / 1576 م) حينما صدر فرمان باقصائهم عن امارة جرجــا ، لما رأته الدولة من تقصيرهم فى جمع الخراج ، واسندت امارة جرجا الى أحد

(10) عبد الرحيم ، عبد الرحمن ، **الريف المصرى** ، ص ص 88 ــ 91 .
(11) جومــار . **نفس المصدر** ، ص 209 .
(12) **المصدر نفسه** ، ص 223 .

البكوات المماليك ، وكان الامير سليمان جنبلاط أول من ولى هذا الامر من الامراء المماليك (13) .

ولكن الهوارة استطاعوا عن طريق علاقاتهم الطيبة مع الاهالى من جهة ، ومع الادارة من جهة أخرى ، أن يستعيدوا مكانتهم وسيطرتهم خلال القرن الثامن عشر ، وعمل الملتزمون منهم على حماية الفلاحين فى مناطق الصعيد الاعلى والاوسط حتى المنيا ، من هجمات القبائل العربية الاخرى ، وبخاصة ابن وافى المغربى فقد شارك الهوارة قوات عبد الرحمن بك فى مطاردتهم ، والحد من اعمالهم الضارة بالفلاحين ، والاحداث التاريخية التى حفظتها لنا النصوص والوثائق ، تثبت أن فلاحى المناطق التى كانت واقعة فى ديرة الهوارة قد تمتعوا بالامن والاطمئنان ، وبخاصة فى عهد الشيخ همام ، فى القرن الثامن عشر ، والذى امتد نفوذه من المنيا شمالا ، الى اسوان جنوبا ، حتى تغنى الفلاحون فى هذه المناطق بعدله ، كما أضفت عليه المصادر المعاصرة من الاوصاف الخيرة ، ما لم تضفه على غيره من معاصريه كما حفظ له أهل المنطقة كلها أجمل الذكرى ، لما قدمه لهم من خدمات فى مجالات حفظ الامن ، وصيانة الترع والجسور ، حتى بلغت الزراعة فى عهده ، حد الازدهار وعم المنطقة الرخاء الى درجة تفوق الوصف (14) .

أما النموذج الثانى من العربان المغاربة الذين سجلت لهم المصادر ، دورا ايجابيا فى حياة الريف المصرى فى العصر العثمانى ، فهم عرب الصراتى ، أو التحوى أو عرب طه ، كما يعرفون . كانت دائرة نفوذ هؤلاء العربان ، تقع شمال دائرة نفوذ الهوارة أو تشمل عدة قرى شمال المنيا ، استقروا فى هذه القرى واشتغلوا بالزراعة فيها ، وقدموا لها خدمات جليلة ، ودافعوا كما هو ثابت عن دائرة نفوذهم هذه دفاعا مجيدا ، ضد العربان الاخرين ، حتى أن أحد علماء الحملة الفرنسية سجل عند زيارته لهذه المنطقة بان فلاحيها أسعد الفلاحين فى كل المناطق التى شاهدها ، فالحرية والرخاء يسودان المنطقة ، وان هؤلاء العربان يحوزون على محبة الاهالى الى درجة كبيرة مما جعلهم يقبلون على انماء الزراعة والصناعة فى منطقتهم حتى بلغتا حد الازدهار ، وعم المنطقة الرخاء بفضل الحماية الرشيدة والسياسة الحكيمة التى اتبعها هؤلاء العربان مع الفلاحين فى منطقتهم ، والاسلوب الامثل الذى اتبعوه فى الاعتناء بالسدود بشكل أفضل بكثير مما

---

(13) دار الوثائق القومية ، دفتر مرتبات خدمة الديوان عربى ، رقم 5249 ، ص 105 .
— مبارك ، على ، ج 10 ، ص 53 — 55 .
— الحلوانى ، يوسف ، تحفة الاحباب ، مخطوطة ، ص 231 .
— عبد الغنى ، أحمد شلبى ، اوضح الاشارات ، تحقيق ، عبد الرحيم عبد الرحمن ، ص 119 .
— الجبرتى ، عبد الرحمن ، عجائب الآثار فى التراجم والاخبار ، ج 1 ، ص 323 — 344 .
— عبد الرحيم ، عبد الرحمن ، الريف ... نفس المصدر ، ص 153 — 155 .
(14) جيرار . نفس المصدر ، ص 37 — 39 .

فى المناطق الاخرى ، وكذلك فى أسلوب توزيعهم ميــاه الرى على الاراضى بطريقة عادلة ، مما جعل تاثيرهم الايجابى على المنطقة وأهلها واضح بصورة لا يمكن نكرانها (15) .

أما عن دور العربان المغاربة فى مناطق استقرارهم الاخرى ، فى البحيرة أم غيرها من مناطق ريف دلتا مصر ، فقد كان لهم دورهم فى خفارة وحراسة قرى المناطق التى كانت واقعــة فى دوائــر نفوذهم ، من هجمــات العربان المتجولين ، وقد قدرت لهم السلطات الحاكمة هذا الدور فى حمايــة هــذه القرى ، فوضعتها تحت حمايتهم ، واطلقت على منطقة نفوذ كل قبيلة اسم « درك » ، وأطلقت وثائق المحكمــة الشرعية على هؤلاء العربان « العــرب المدركين » أى أصحاب النفوذ والحماية فى هذه المناطق ، وجعلت لهم نظير هذه الحماية أجرا معينا على كل فدان فى ساحة كل قرية ، أصبحت تنص عليه عقود الايجارات التى تعقد بين الملتزمين والفلاحين ، كما أن المعلومات التفصيلية التى سجلتها دفاتر الترابيع التى وضعها رجال الحملة الفرنسية ، والخاصة بالاموال الأميريــة ، سجلت بيــن عادات البرانى ، أى الضرائب الاضافية التى فرضها رجال الادارة على الفلاحين « عادة للعربان » ، تفاوت قدرها من قرية الى أخرى ، حسب قدرة كل قرية ومساحة زمامها ، وجودة أرضها (16). وقد ادركت السلطات العثمانية ، منذ بداية عهدهــا ، نفــوذ العربان ، فى مناطق استقرارهم ، فالقت عليهم كذلك مسؤولية حماية هذه المناطق ، وقد نص قانون نامة مصر ، فى أكثر من موضع ، على هذه المسئولية، بل وحملهم مسئولية ترك الفلاحيــن قراهم ، وهجرها الى مناطق أخــرى ، وألقى عليهم عبء ارجــاع الفلاحيــن الهاربيــن الى قراهم ، وفــرض عليهم عقوبات صارمة اذا بدا منهم التقصير فى هــذا السبيل . ولذا فان شيــوخ العربان ، فى معظم المناطق ، بذلــوا جهدهم فى التعاون مع أجهــزة الادارة للقضاء على هذه الظاهرة ، التى تفشت فى العصر العثمانى ، نتيجــة للظلم الاجتماعى الذى وقع على كاهل الفلاحين المصريين (17) .

ومما تجب الاشارة اليه فى مجال الدور الايجابى للعربان المغاربة فى الريف المصــرى ، مقاومة هؤلاء العربان للحملة الفرنسية فى كثيــر مــن المناطق وتصديهم لقواتها ، وتكبيدها كثيــرا من الخسائر . هكذا كان دور العربان المغاربة الايجابى ، فى حياة الريف المصرى ، فى العصر العثمانى ،

---

(15) جومــار ، نفس المصدر ، ص 223 — 224 .
(16) ارشيف المحكمــة الشرعية : محكمة الباب العالى ، سجل 313 ، مادة 729 ، حيث قدرت اجر العربان المدركين على الفدان .. بخمسة انصاف . ، سجل اسقاط القــرى (2) ، ص 98 . دار الوثائق القومية ، دفاتر التــرابيع (1605) ، (1608) ، 49 .
(17) قانون نامة مصر : ترجمة ، فؤاد ، أحمد ، اعداد وتحقيق ، عبد الرحيم عبد الرحمــن ، مــواد ، 15 ، 16 ، 18 ، 19 .

قائما فى غالبه على المعايشة الحسنة والعلاقات الودية مع الفلاحين ، فضلا عن الحماية والخفارة للمناطق التى استقروا فيهـا . ولكن يجب أن يوضع فى الحسبان ، عند دراسة تواجد القبائل المغربية فى الريف المصرى ، أن هـذا التواجد لم يكن كله خيرا ، بل كان له فى بعض المناطق ، وليس كل المناطق ، أثـاره السلبيـة التى أضـرت بحيـاة أهـل الريف فى هـذه المناطـق ، وهذا ما نعنيه بالشق السلبى لدور القبائل المغربية فى الريف المصرى .

ثانيـا ـ الشق السلبـى :

المقصود بالشق السلبى ، من دور القبائل المغربية ، الاعمـال الضارة التى ارتكبوها ، ضد الفلاحين فأضرت بمصالحهم ، وأضرت بهم ، واضطرتهم فى كثير من الاحيان الى هجر قراهم ، والاستقرار فى قرى أخرى ، تتوفر لهم فيها الحياة الآمنة ، ويبدو من المصادر المعاصرة ، ووثائق العصر ، أن هذا الجانب من دور العربان . كان أكثر وضوحا ، وأبعد أثرا ، وأعمق جذورا ، حيث انه أصبح يمثل ظاهرة بدت آثارها ، واضحة على حياة الريف ، وشغلت الادارة الى حد كبير ، حتى أن مصدرا سابقا على العصر العثمانى ، ذكر بان العربان فعلوا مع الفلاحين ، « ما لا تفعله الخوارج ولا الكفرة » (18) .

أما فى العصر العثمانى ، فان هؤلاء العربان ارتكبوا فى البحيـرة ، والشرقية ، والمنوفية ، والغربية ، والفيـوم ، ومناطق مصر الوسطى ، من أعمال السلب والنهب ، وقطع الطرق ، والاخلال بالامن ، فضلا عن امتناعهم عن دفع الخراج ، ما يفوق الوصف بل وصل بهم الامر الى حد الاعتقاد بأنهم اصحاب البلاد ، وانهم أحق بحكمها من المماليك والعثمانيين (19) .

ومن العربان الذين لعبوا دورا سلبيا فى الريف المصرى ، **عربان محارب فى مصر الوسطى** ، التى تذكر لنا المصادر عنهم ، أنهم لم يتركوا فرصة الا واستغلوها ، للقيـام بعمليات السلب والنهب فى المنطقة التى اعتبروهـا ديرتهم ، حتى أن أحد علماء الحملة الفرنسية ذكـر أن هؤلاء العربان ، فى سبيل تحقيق أهدافهم العدوانيـة ، فانهم يرتكبون كثيـرا من عمليـات الاغتيالات اليومية ، دون أن يلقوا أى عقاب على أعمالهم الاجرامية هذه (20) .

---

(18) **ابن تغرى بردى** ، ابو المحاسن ، **منتخبات من حـوادث الدهور فى مدى الايام والشهور** ، جـ 3 ، ص 654 .

(19) **عبد الرحيم** ، عبد الرحمن ، **الريف المصرى** ، ص 158 ، **ايميه** ، دى بوا ، **القبائل العربية فى صحراوات مصر** ، وصف مصر (2) ، ص269 .
وقد تنبهت السلطات العثمانية لاعمال هؤلاء العربان ، فوضع قانون نامة مصـر ، ضوابط عدة لتصرفات هؤلاء العربان ، كما صدرت الاوامر والفرمانات العديدة فى هذا الشأن ومع ذلك فان هؤلاء العربان ، لم يراعوا هذه الفرمانات والاوامر مطلقا وظلوا يمارسون أعمالهم العدوانيـة .
انظر : **قانون نامـة مصـر** ، النسخـة السابقـة ، مـواد ، 16 ، 17 ، 18 ، 19 .
وكذلك : **عزبان** ، احمد كتخدا ، **الدرة المصانة فى اخبار الكنانة** ، **مخطوطة** ، محفوظة فى البريطانى تحت رقم 4 — 051073 ، صورة فى حوزتى ، ص 59 — 60 .
الجبرتى ، **نفس المصدر** ، جـ 1 ، ص 95 .

(20) جومار ، (أ) المصدر السابق ، ص 221 — 222 .

وكان هؤلاء العربان ، لا يزرعون أرضهم بأيديهم ، لأنهم يعتبرون الاشتغال بالفلاحة مهانة ، ويرون أن أفضل عيش ، العيش القائم على خيرات الغير دون مشقة ، ولذا فان الفلاحين فى المنطقة التى لاعتبروها ديرتهم ، وهى المنطقة الممتدة من بحر يوسف الى جبل البهنسا ، على بعد عشرين فرسخا من ملوى ، هجروا قراهم ، وباتت فقيرة ومهدمة ، ولم يبق بها سوى الفلاحين الذين يقومون بزراعة الاراضى المملوكة ، لعرب محارب ، وليس لزراعة أراضيهم الخاصة ، حيث ان هؤلاء العربان نظروا الى الفلاحين على أنهم ولدوا « خصيصا لانتاج طعام العربان » على حد تعبير أحد علماء الحملة الفرنسية هذا من جانب ، ومن جانب آخر فانهم نظروا الى العربان الذين اتخذوا من الفلاحة مهنة لهم ، نظرة احتقار ، وأخذوا يحطون من قدرهم ، ويصفونهم بانهم « فلاحون حقراء ، وأخساء ، لم تعد تجرى فى عروقهم الدماء العربية » (21) .

وكانت العجرفة والكبرياء ، والتعالى هى الصفات التى يتعاملون بها مع الفلاحين ، واذ ما حاولت بعض القرى التمرد على أعمال هؤلاء العربان ، فانهم يغزونها بشكل فجائى ، ويهدمون بيوتها ، ويستولون على أراضيها دون أدنى مراعاة لعرف ، أو لاية قاعدة ، حتى ولو كانت شكلية ، كما كانوا يقومون بسهولة بالغة بالاستيلاء « على محاصيل القرى الواقعة فى متناول ايديهم ، اذا كان المحصول الذى حصدوه هم من أراضيهم ، لا يكفى لمؤونتهم » نظير تعهدهم بتقديم نوع من الحماية لهذه القرى ، وان أثبتت الاحداث أن هذه الحماية لم تكن ذات « فاعلية على الدوام ، ذلك أن كل قرية تقع بين قبائل متعادية ، تسلب المرة بعد المرة ، وبالتبادل على يد كل من هذه القبائل المتشاحنة » (22) .

ولا شك أن تعرض الفلاحين لهذه الاعمال التخريبية بما فيها من أعمال السلب ، والنهب ، قد أضرت كثيرا باقتصاديات الريف ، وأدت الى تعطيل الزراعة فى كثير من المناطق ، وكان لها تأثيرها على الاسواق المحلية التى خشى الفلاحون الذهاب اليها خشية تعرضهم لأعمال السلب والاغتصاب من جانب العربان مما أدى الى كساد عمليات التبادل التجارى ، بين القرى ، وخربت الاسواق ، فساد هذه المناطق الفقر وعمها البوار ، وهجرها معظم السكان (23) .

---

(21) المصدر نفسه ، 222 — 223 .
(22) جيرار ، نفس المصدر ، ص 41 — 42 .
(23) جومار ، نفس المصدر ، ص 327 — 329 ، ويعلق على تصرفات العربان فى الاسواق بقوله « اذا هم يفرضون بسهولة سطوتهم على الحشد ، فليس هناك من فلاح واحد يكون بمقدوره ، أن يجادلهم فى ثمن أى شىء يعرضونه والا يعطيهم سلعته بالثمن الذى يحددونه هم ، وتبدو الحربة التى يغرسها العربى ، فى صلف وتحد ، الى جانبه فى عرض السوق ، وكأنها تقول « انني هنا ، صاحمة الغلقون » . ص 210 .

واذا كانت جيرة بعض العربان المستقرين ، قد وصلت الى هذا الحد من الخطورة على حياة بعض مناطق الريف المصرى ، فان ما أصاب الريف على يد العربان المغاربة المتجولين كان أشد وأنكى . فقد كان هؤلاء العربان ، يغيرون مناطق اقامتهم من منطقة الى أخرى ، ولا يستقرون على حال ، فهم ينفذون الى المنطقة التي يرون أنها أكثر نفعا لمشروعاتهم العدوانية .

ولقد سبب هؤلاء العربان كثيرا من الخراب والدمار لبعض مناطق الريف ، فأتلفوا المحاصيل والمزروعات واستولوا على ما كان يطيب لهم من ممتلكات الفلاحين قسرا ، فقد كانوا يحدقون فجاة بالقرى .. وينتزعون الدواب والأغذية التي يجدونها هناك » (24) .

وبهذه الاغارات المفاجئة أرهبوا سكان الريف وأخافوهم وأنزلوا بهم كثيرا من الظلم نتيجة للعنف الذى كانوا يستعملونه معهم حتى « أن الناس يفرون عن كل شيء عند اقترابهم » ، مما ترتب عليه خراب كثير من قرى مصر الوسطى والفيوم والدلتا على السواء (25) . وقد كانوا يجدون الحماية الدائمة لهم فى الصحراء التي يهربون اليها ، اذا ما طوردوا بقوة تفوق قوتهم وأحيانا فان خط هروبهم كان يتم من الشمال الى الجنوب ، أو العكس. على مشارف الصحراء ، دون أن يبتعدوا في الصحراء حتى يكونوا على مقربة من الاراضى الزراعية ، فعربان أولاد على ، حينما طوردوا من ضواحي الاسكندرية 1800 م ، انسحبوا جنوبا الى الصعيد ، حتى وصلوا الى « ادمو » بالقرب من سمالوط . ومن الثابت أن هؤلاء العربان ، اتخذوا من أراضى مصر ، من شاطىء البحر المتوسط الى الصعيد الاعلى مرتعا ، لعملياتهم العدوانية وبخاصة الاراضى الواقعة على الضفة الغربية من النيل ، حيث أرهبوا سكان هذه القرى ، وأشعروهم بانهم فى مرتبة تفوق مرتبهم ، وكذلك كان موقفهم مع رجال الادارة في هذه القرى ، حتى شيوخ القرى أنفسهم ، عاشوا في خوف من هؤلاء العربان ، واستكانوا لاعمالهم العدوانية ، حتى أنهم أصبحوا يخفون أمتعة هؤلاء البدو ، ومسلوباتهم حتى ولو كانت هذه المسلوبات ، من أشيائهم الخاصة التى سلبوها منهم انفسهم ، وقد أصبح هؤلاء البدو يمتلكون الثروات الضخمة ، من وراء ارتكابهم لعمليات السلب والنهب ، التى كانت كثيرا ما تتم عند نضج المحاصيل لتكون أكثر نفعا وفائدة لهم (26) .

ومع أن القوانين وأوامر الادارة ، كانت تحرم تحريما قاطعا استخدام العنف ضد الفلاحين ، ومقاومة ذلك ، وبخاصة من جانب البدو ، الا أن فقدان الادارات المحلية فى الريف ، السيطرة على زمام الامور ، وعدم مقدرتها

(24) المصدر نفسه ، ص 211 .
(25) المصدر نفسه ، ص 237 .
(26) المصدر نفسه ، ص 228 — 235 .

على مجابهة هذه الاغارات ، جعلهـا عاجزة عن تنفيذ النصوص ، ضد هؤلاء البدو ، بل ان شيوخ القرى انفسهم لم يكونوا باسعد حظا من الفلاحين ، فقد تعرضوا لعمليات السلب والنهب من جانب هؤلاء البدو ، بالقدر الذى تعرض له الفلاحون دون أدنى تمييز .

ونتيجة لفقدان الادارة الحازمـة القادرة على حمايـة سكان الريف مـن هؤلاء البدو ، فان أهل القرى أصبحوا يخشونهم أكثر من خشيتهم رجـال الحكومة ، وأصبحـوا ينظرون اليهـم ، وهم سالبـو أموالهم ، كأنهم سادة لهم (27) . ولنا أن نستنتج من وراء هذه الحالة التى وضع فيهـا البـدو باغاراتهم ، الريف المصـرى ، مدى الخراب والدمار الذى حل بأهل القـرى اقتصاديا واجتماعيا .

ثالثا ـ القبائل المغربية والادارة المركزية فى القاهرة :

رأينا فيما سبق كيف وقفت الادارات المحلية فى الريف عاجزة ، أمام العربان المغاربة السلبية فى كثير من مناطق الريف ، ولذا فان الفلاحيـن والملتزمين على السواء الذين اضيرت مصالحهم من وراء عمليات هؤلاء العربان، اضطروا الى الشكوى والتظلم من أعمـال هؤلاء الى السلطـة المركزيـة فى القاهرة ، ثم الى الباب العالى فى بعض الاحوال ، فمثلا عندما ازدادت عمليات السلب والنهب من جانب عربان عبد الله بن وافى المغـربى ، فى منطقـة الصعيد الاعلى ، صدر خط شريف من الدولة العثمانية فى أوائـل محـرم الحرام 1110 هـ / يوليو 1698 م ، الى حسين باشا والى مصر آنذاك بـان يسير ومعه الاغوات « على عربان عبد الله بن وافى المغربى ، المتغلبين على الصعيد » على أن يعمل فيهم القتل والاسر ، حتى يجليهم عن أرض مصر ، ولكن يبدو أن الاغوات من رجال الحامية العسكرية العثمانية كانوا يخشون أمر هؤلاء العربان ، لانه عندما قـرىء عليهم الخط الشريف فى الديوان ، أجابوا بالامتثال له ظاهريا ، وأخذوا يسوفون الباشا ، وتعللوا بكثيـر من العلل ، لعدم سفرهم لحرب هؤلاء العربان ، فقالوا « لا يمكن سفر ، الا بعد دخول الحاج ، وتسلم المحمل ، ولما قـام المحمل ، تعللوا بالنيل ، وقالوا لا يمكن سفر ، ما لم يهبط النيل ، وتسلك الطرقات » (28) . ولكن يبدو أن وطأة هؤلاء العربان ، بلغت أشدها ضد الاهالى والملتزمين ، فجمع حسيـن باشا الأمراء ، والاغوات ، وناقشهم فى أمـر عربان المغاربة وأعمالهم التى التى باتت محل اهتمام سلطات الدولة العثمانية فى استانبول ، فاستقر رأى هذا الجمع على « اخراج تجريدة ، وأميرها ، ايواظ بيك ، وصحبته ألف

(27) المصدر نفسه ، ص 209 .
(28) اللوانى ، نفس المصدر ، 329 .
ــ عبد الرحيم عبد الرحمن ، الريف ... نفس المصدر ، ص 161 .

نفر من الوجاقات » وقد قاوم عربان ابن وافى هذه التجريدة ، مقاومة عنيفة ، مما اضطر ايواظ بيك أن « يطلب المدد لكثرة جموع العربان ، فعمل الباشا ديوانا ، واتخذ قرارا بارسال نجدة ، مكونة من خمسة من الامراء الصناجق ، وأغوات السباهية الثلاثة وأتباعهم وانفارهم ، فتهيئوا للسفر ، ونزلوا الجيزة ، وأقاموا أياما ، ثم ورد لهم الخبر ، بان ايواظ بيك تحارب مع العربان وهزمهم ، وفروا الى الوجه البحرى ، من طريق الجبل ، ورجع الامراء الى مصر » ، وقد كان هؤلاء الامراء الصناجق هم : أيوب بيك أمير الحاج ، واسماعيل بيك ياقوت زاده ، فضلا عن أغوات السباهية الثلاثة ، وأتباعهم وأنفارهم ، وهذا يبين مدى ضخامة القوات العسكرية التى كانت تعدها سلطات القاهرة لمحاولة التغلب على العربان ، وحماية أهل الريف من أهل الريف من أعمالهم السلبية (29) .

وتشير المصادر الى أن هؤلاء العربان عند هروبهم الى الوجه البحرى فانهم فى طريق هروبهم قاموا بتهديد القاهرة ذاتها عن قرب ، حيث نزلت جماعة منهم بكرداسة ، بالقرب من القاهرة ودارت معارك حامية بينهم وبين ذو الفقار بيك كاشف الجيزة ، ولكن هذه المعارك لم تكن فاصلة ، فطورد هؤلاء العربان ، ونزل جمع منهم مع أبى زيد بن وافى بوادى الطرانة بالبحيرة ، فحدثت بينهم وبين قائمقام البحيرة معارك عدة ، انتقل عربان ابن وافى بعدها الى الواحات واستقروا بها بعض الوقت ، ثم عادوا أدراجهم مرة أخرى ، الى صعيد مصر . واستقروا بحاجر الجعافرة . بالقرب من اسنا ، « وصحبتهم على أبو شاهين شيخ عربان النجمة ، وحصل منهم الضرر » فتصدى لهم عربان الهوارة ، وتعاونوا مع عبد الرحمن بيك ، الذى كان مكلفا على رأس تجريدة لمطاردتهم هو ومن معه من الكشاف ، فطاردت هذه القوات المشتركة هؤلاء العربان واثخنوهم قتلا ونهبا ، واستمرت مطاردتهم حتى نزلوا حاجر منفلوط ، تلك المنطقة التى كانت جزءا من دائرة نفوذهم من قبل ، ولكن سلطات القاهرة استمرت فى مطاردتها لهؤلاء العربان المغاربة ، الى أن نزل من بقى منهم « الغرق » بالفيوم ، فارسل لهم الباشا تجريدة اخرى ، فانتقل هؤلاء العربان الى المنوفية ، ومع كل هذه المطاردات المتصلة ضد عربان المغاربة ، فانهم لم يستكينوا لسلطات القاهرة السياسية ، بل ظلوا على حالهم يسببون لها دوما الازعاج ، وعدم الاستقرار (30) . بصورة لم يشهد لها العصر المملوكى مثيلا ، مما يدعو الى التساؤل ، ما الدافع التى دفعت بهم الى القيام بمثل هذه الاعمال ، ضد السلطات العثمانية ــ المملوكية فى الفترة موضوع البحث .

---

(29) الملوانى ، يوسف ، نفس المصدر ، ص 241 ــ 242 .
ــ الجبرتى ، نفس المصدر ، ج 1 .
ــ الدمرداشى ، الدرة المصانة ، ص 65 ــ 74 .
ــ عبد الرحيم عبد الرحمن ، الريف ... نفس المصدر ، ص 162 .
(30) شلبى ، أحمد عبد الغنى ، نفس المصدر ، ص184 ــ 185 .

ان الباحث يستطيع أن يتلمس الاجابة على هذا التساؤل بالقراءة المتأنية والتحليلية لنصوص النظم العثمانية التي حاول العثمانيون تطبيقها فى مصر ، حيث وضعت هذه النصوص منذ بداية العصر العثمانى ، حجرا على حركة العربان عموما والحد من امتيازاتهم التى يتمتعون بها فى ريف مصر . فمع أن هذه السلطات حاولت منذ بداية عهدها ، استمالة العربان الى جانبها بالطرق الودية الا أنها وضعت حجرا على سلطاتهم ، وحملتهم كثيرا من المسئوليات عما يصيب الريف من أضرار ، فقانون نامة مصر . الذى صدر فى عهد السلطان سليمان بن سليم ، تضمن فصلا كاملا ، عن أحوال العربان يشمل المواد ، 15 ، 16 ، 17 ، 18 ، 19 ، من مواد هذا القانون هى فى مضمونها عبارة عن قيود والتزامات على العربان وشيوخهم ونص أنه يجب على الكشاف « أن يوقعوا عليهم الجزاء دون خوف بعد الرجوع الى أمير الامراء ، وناظر الاموال » ، وهذا أسلوب لم يألفه العربان من قبل فى العهد المملوكى ، هذا بالاضافة الى أن نظام ادارة الاراضى الزراعية الذى سار عليه العثمانيون سواء أكان نظام المقاطعات ، أو ما عرف بنظام الامانات ، أو عند تطبيق نظام الالتزام منذ 1658 م ، فان كلا النظامين مكن الامراء المماليك ، ورجال الحامية العثمانية ، من معظم الاراضى المصرية ، وان شارك شيوخ العربان ، فى التزام القرى العديدة ، وظهروا فى دفاتر الالتزام بين الفئات التى التزمت الاراضى الزراعية ، الا أن نسبتهم لم تكن تتكافىء ونسب الفئات الاخرى ، مما جعل العربان عموما ، بما فيهم عربان المغاربة ، يشعرون بان السلطات العثمانية تفرض عليهم حجرا عدوه اهانة لهم ، ووقفوا من هذه السلطات ، موقف المقاومة ، ويشاركون فى كل الحركات المضادة لها والهادفة الى اضعافها (31) .

وحينما تغلب نفوذ الامراء المماليك ، على نفوذ الباشوات العثمانيين ، وبدأ الصراع بين البيوت المملوكية المختلفة حول السلطة . عمل الامراء المماليك على استغلال هذا الموقف من جانب العربان ، واستعان كل فريق منهم بالعربان المغاربة وغيرهم ، ضد الفريق الاخر ، فى الفتن السياسية والصراعات العسكرية التى ثارت بين البيوت المملوكية ، ولكن الاحداث أثبتت ان العربان استغلوا هذه الصراعات المملوكية لصالحهم ، وتوطيد نفوذهم ، فكثرت عمليات سلبهم ونهبهم للقرى ، وهددوا كثيرا من مناطق الريف ، حتى وصل الامر بهم الى حد تهديد القاهرة نفسها . وبدأ الامراء المماليك يتهمون بعضهم بعضا ، فأصبح كل فريق يتهم الفريق الاخر ، بأنه وراء ازدياد نفوذ عربان المغاربة ، بل ان بعض امراء المماليك ارجعوا فى الديوان 1120 هـ / 1708 م ، سبب ازدياد نفوذ عربان المغاربة فى الصعيد ،

---

(31) قانون نامة مصر ، النسخة السالفة الذكر .
— عبد الرحيم ، الريف ... نفس المصدر ، ص 166 .
— ايميه ، نفس المصدر ، ص 265 — 266 .

الى ما يلقونه من حماية من محمد بيك حاكم جرجا ، فلما تحقق ذلك للباشا العثمانى ، أصدر امرا بعزل محمد بيك من منصبه هذا ، وعين بدلا منه محمد بيك قطامش (32) .

وقد بلغ نفوذ العربان غايته فى القرن الثامن عشر نتيجة لأمرين :

الأول ـ ارتباط الكثير منهم بالبيوت المملوكية المتنفذة ، واستغلالهم الصراعات التى نشبت بين هذه البيوت المملوكية لصالحهم .

الثانى ـ انتماءاتهم لأوجاقات الحامية العثمانية للتمتع بامتيازاتها المادية المختلفة .

ونتيجة لهذين العاملين ، فان الفرصة أتيحت أمامهم للمشاركة فى كل الاحداث السياسية التى مرت بها مصر خلال هذا القرن بصورة واضحة ، فكانوا يقفون الى جانب بيت مملوكي ضد الاخر ، فى صراعات هذه البيوت السياسية ، فنجدهم يشاركون محمد بيك حاكم جرجا ، فى حصار القاهرة ، أثناء فتنة افرنج احمد 1123 هـ / 1711 م ، فقد أخذ « افرنج احمد مدة هذه الايام فى تحصين جوانب القلعة وعمل متاريس ، ونصب مدافع ، وتعبية ذخيرة وجبخانة وملئوا الصهاريج ، وحضر فى اثناء ذلك محمد بيك حاكم الصعيد ، ونزل بالبساتين ، فاقام ثلاثة أيام ، ودخل فى اليوم الرابع ، ومعه السواد الاعظم ، من العرب والمغاربة والهوارة ونزل ببيت آق بردى بالرميلة ، وحارب من جامع السلطان حسن من منزل يوسف أغا الجراسكة سابقا ، فلم يظفر ، وقتل من جماعته نحو ثلاثين نفرا » (33) . هكذا نرى أن عربان المغاربة يشاركون بقوة مسلحة فى محاولة اخماد هذه الفتنة المملوكية التى تعرضت لها القاهرة بوقوفهم الى جانب فريق من المماليك .

وقد أستغل العربان المغاربة الصراعات السياسية لصالحهم من ناحية ، وانتماءاتهم العسكرية من ناحية اخرى فامتنعوا عن تسديد الاموال الاميرية المقررة على مناطق نفوذهم فى بعض الاحيان كما حدث من عربان الهوارة بالصعيد ، كما أن عرب الضعفا استغلوا انشغال الامراء المماليك بالصراعات السياسية وقاموا بعمليات تخريب كبيرة فى وادى الفيوم 1125 هـ/1713 م ، وقطعوا دروب الفيوم ، كما تعاون عربان المغاربة مع عرب الحبايبة فى اعمالهم

---

(32) الجبرتى ، نفس المصدر جـ 1 ، ص 33 .
ـ شلبى ، نفس المصدر ، ص 216 .
ـ عبد الوحيم ، نفس المصدر ص 61 .
ـ المجلة التاريخية المغربية ، العدد (10 ـ 11) يناير 1978 ، ص 57 .

(33) الفرا ، محمد بن على الشاذلى ، ذكر ما وقع بين عسكر مصر المحروسة ، تحقيق طليمات، عبد القادر أحمد ، المجلة التاريخية المصرية ، العدد (14) ، 1968م ص ص 324 ـ 403 .
ـ الجبرتى ، عبد الوحمن ، نفس المصدر ، جـ 1 ، ص32 .
ـ شلبى ، نفس المصدر ، ص 225 ـ 250 .
ـ عبد الرحيم الريف ... نفس المصدر ، ص 60 ـ 61 .

ضد عبد الرحمن بيك ، ومساندة بيت ابراهيم بيك ابو شنب فاخذوا مع سالم بن حبيب ، قافلة تجارية آتية من بلاد الشام ، واخذوا فى الوقت ذاته سبعين جملا لعبد الرحمن بيك محملة ذخيرة كانت فى طريقها من الولجة الى منزله (34) .

موقف آخر نجد عربان المغاربة يشاركون فيه احد البيوت المملوكية الا وهو وقوفهم الى جانب محمد جركس فى صراعه ضد سلطات القاهرة ، فها هو يفر هاربا عندما غلب على أمره ، فى 7 جمادى الاخرة 1138 هـ / 10 فبراير 1726 م ، الى الجبل الاخضر ، ومن هناك يركب الى درنة بليبيا ، وعن طريقها يعود الى مصر بعد غيبته ببلاد الافرنج ، والواضح انه لم يكن يستطيع الذهاب والاياب عن طريق ليبيا ، الا اذا كانت مناوأته لسلطات القاهرة ، تجد التأييد والمساندة ، من عربان المغاربة . لهذا نجد سلطات القاهرة ، أصبحت تعمل حسابها لقوة عربان المغاربة وتحاول جاهدة على احتواء هؤلاء العربان الى جانبها ، مما جعلهم يلعبون دورا بارزا فى احداث تاريخ مصر السياسى ، طوال القرن الثامن عشر ، فلا نجد تجريدة الا وبها « عسكر مغاربة » كما اصبح يطلق عليهم ، فهم بين الامدادات التى ارسلت لمساندة تجريدة حسين بيك كشك 1181 هـ/1767 م ، لمحاربة المنشقين بالصعيد ، كذلك كانت مشاركتهم فى الاحداث التى شهدها الصعيد فى عهد على بيك الكبير ، فقد وقف الهوارة الى جانب البيوت المملوكية التى عارضت على بيك ، ونازعته الحكم ، لذا فان على بيك أدرك خطورة هؤلاء العربان ، فعمل على كسر شوكتهم ، وقد نجح فى ذلك نهاية المطاف (35) .

واقد ظل عربان المغاربة يلعبون دورهم هذا مع سلطات القاهرة ، حتى تعرضت مصر لاول غزو خارجى ، وهو غزو الحملة الفرنسية ، هب هؤلاء العربان المستقر منهم والمتجول يشارك أبناء مصر فى الذود عنها ، متناسين كل شىء من أجل مصر ، فتعرضت قوات الحملة فى كثير من المناطق لهجمات هؤلاء العربان حتى اصبحت قوات الحملة تعمل حساب العربان المغاربة فى كل منطقة اتجهت اليه ، بشهادة رجال الحملة انفسهم (36) .

* * *

هكذا كان دور العربان المغاربة فى الريف المصرى ، مزيج من الايجاب والسلب ، فكما فرضوا حمايتهم على بعض مناطق الريف ، وجعلوا الامن

---

(34) الجبرتى ، نفس المصدر ، جـ 1 ، ص 57 — 58 .
— المجلة التاريخية المغربية ، العدد (10 — 11) يناير 1978 ، ص 58 .
(35) الجبرتى ، نفس المصدر ، جـ 1 ص 62 — 64 ، 174 — 175 ، 257 — 258 .
— المجلة التاريخية المغربية ، العدد (10 — 11) ، يناير 1978م ، صص 58 — 59 .
(36) الجبرتى ، نفس المصدر ، جـ 3 ، ص19 ، ص57 ، 58 ، 68 .
— جومار ، نفس المصدر ، ص 197 — 243 .

والاستقرار يسود هذه المناطق ، فانهم فى مناطق اخرى أوقعوا كثيـرا من الظلم الاجتماعى بسكان الريف ، وعدوا انفسهم أنهم أعلى من أهـل البـلاد قدرا ، وأرفع منزلة ، حتى أن أهالى هذه القـرى نتيجـة لخوفهم من هـؤلاء العربان ، أصبحوا اكثر خضوعا لظلمهم ، وأقـل خضوعا لقوانين البـلاد ، وأصبحت سلطة العربان هى الاولى لديهم ، وسلطة الحكومـة أقـل هيبـة واحتراما ، حتى أن أحد علماء الحملة الفرنسية ذكر أن هذه القرى ، لم تعد تعد تخضع لسلطة الحكومة وقوانين البلاد ، واعتقدت أن حمايـة العربان ، تكفى لحمايتها من العقاب الذى يستوحيه التمرد ، اذا حدث من جانبهـا ، فسجل « ولقد كانت هذه القرى على الدوام ، هى آخر ، من يسدد الضرائب ، وأول من يبدأ العصيان ، وهناك تستقبل قوات الحكومة ، استقبالا سيئا » .

وفى هذا القول ما يكفى للدلالة ، على مدى الدور الذى لعبـه العربان المغاربة ـ كفرع من الجالية المغربية فى مصر ـ فى حياة الريف المصرى .

الفصل الثـانى

المغاربـة ودورهم فى بنيـة المدينـة المصريـــة

تمهيـــــد :

أولا : دور الجالية المغربية فى بنية القاهرة كعاصمة

* الجاليــة المغربية وبنيــة المدينـة الاداريـة
* الجالية المغربية وبنية المدينة المصرية والاقتصادية والاجتماعية .

ثانيا : دور الجالية المغربية فى بنية الاسكندرية والمدن المصرية الاخرى :

أولا : الاسكندريـــة

ثانيا : مدن الثغـــــور

ثالثا : المـدن الداخليـــة

الفصل الثاني

المغاربة ودورهم في بنية المدينة المصرية

تمهيد :

ان استقرار أبناء المغرب فى المدن المصرية المختلفة ، وبخاصة القاهرة والاسكندرية ، وتشكيلهم جالية لها كيانها فى هذه المدن ، سابق على دخول العثمانيين مصر ، بفترة طويلة ، وهناك ما يثبت أن هذه الجالية ، كانت تكون ثقلا له وزنه ، ساعة دخول السلطان سليم القاهرة ، حيث ان المصادر تذكر أن السلطان طومان باى ، حينما أراد تكوين تجريدة لملاقاة السلطان سليم ، فان بعض المغاربة انضم الى هذه التجريدة بينما رفضت طائفة من أبناء المغرب المقيمين بالقاهرة اجابة ندائه واختلفوا معه ، وارسلوا يقولون له « نحن مالنا عادة بسفر ، واذا سافرنا ، ما نسافر الا لقتال الافرنج وأما المسلمون ، فلا نقاتلهم » (1) . وهذا يدل على أن الجالية المغربية كان لها وجودها ، كما كان لها موقفها ، فهى ترى أن القتال يجب أن يوجه الى قتال الافرنج ولا شك انهم يقصدون الاسبان الذين كانوا آنذاك يكثفون من هجماتهم على البلدان المغربية ، موطنهم الاصلى ، ولذا فانهم يرون أن خروجهم اذا دعت اليه الضرورة يجب أن يكون لهذه الجبهة المعادية ، لا الى العثمانيين المسلمين . ولكن السلطان سليم عند دخوله القاهرة ، وبعد استقراره فيها ، ووقوفه على أحوالها ، أدرك خطورة وأهمية التنظيمات المغربية ، وبخاصة التنظيمات التجارية ، ولذا فاننا نجد أن من بين الفئات التى أرسلها الى استانبول فئة « أعيان تجار المغاربة » وكان من بين هؤلاء المغاربة الذين سافروا الى استانبول « من تجار المغاربة الشيخ سالم ، وسعيد التاجورى ، وسعيد اللبدى ، وأبو سعيده وآخرون ، وهذه الاسماء على سبيل المثال ، وليس حصرا لكل الذين ارسلوا الى استانبول من المغاربة الذين كانوا بالقاهرة ، حيث انه بفحص الاسماء التى عادت من استانبول بعد فترة ، وجدنا اسماء أخرى غير هذه الاسماء ، ولذا فان ابن اياس ، احتاط لنفسه عند ذكر الاسماء التى سافر أصحابها الى العاصمة العثمانية ، بقوله « وآخرون لم يحضرنى اسماؤهم » (2) . وهذا دليل آخر ، على أن الجالية المغربية فى القاهرة ، وكذلك

---

(1) ابن اياس ، نفس المصدر ، جـ 5 ، ص 134 .
— البكرى ، محمد بن أبى السرور ، اللطائف الربانية على المنح الرحمانية ، مخطوطة ، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية رقم 8376 ، ص‌ص 57 — 58 من ترقيم النسخة التى فى حوزتى .
— عبد الرحيم ، عبد الرحمن ، « دور المغاربة فى تاريخ مصر فى العصر الحديث ، القسم الاول ، العصر العثمانى » المجلة التاريخية المغربية ، العدد (10 — 11) يناير 1978م ص 53 .

(2) ابن اياس ، نفس المصدر ، جـ 5 ، ص 178 ، 231 ، ص 426 .
— عبد الرحيم عبد الرحمن ، دور ... نفس المصدر ، ص 54 .

فى المدن المصرية الاخرى ، كانت عند دخول العثمانيين مصر ، قد اكتمل تكوينها ، وأصبح لها تنظيمها القوى . ومع ذلك فان حجم هذه الجالية منذ بداية القرن السادس عشر ، أخذ يزداد بصورة واضحة ، كما هو واضح من وثائق المحاكم الشرعية المتعلقة بالجالية المغربية ، وهذا مما يثبت أن العوامل الطاردة والجاذبة التى سبقت معالجتها وراء ازدياد حجم هذه الجالية بالمدن المصرية . وقد كان لهذه الجالية أثرها فى بنية هذه المدن الحضرية والاقتصادية والاجتماعية ، ولذا فانه يجب تتبع دور هذه الجالية فى بنية هذه المدن حتى تتضح الصورة كاملة .

أولا : دور الجالية المغربية فى بنية القاهرة كعاصمة :

يستطيع الباحث عن طريق استقراء وثائق المحاكم الشرعية المركزية التى كانت قائمة فى القاهرة منذ بداية العصر العثمانى ، والمتعلقة بافراد الجالية المغربية ، أن يرسم خريطة القاهرة الحضرية بكل دقة ، أسواقها ، أحيائها ، خططها ، شوارعها ، حاراتها ، حيث ان هذه الوثائق المتعلقة بالتنظيمات المغربية فى هذه الاسواق ، والاحياء والدروب والعطف والحارات والخطط ، التى يقطنها أو يتواجد بها المغاربة ، أو التى لهم بها أوقاف وعقارات .

فتسجل لنا الوثائق معلومات كافية عن التنظيمات المغربية ، فى بولاق القاهرة ، مصر القديمة ، قناطر السباع (السيدة زينب الآن) ، الغورية ، الأزهر ، الحمزاوى ، الفحامين ، الكعكيين ، البندقيين ، الاشرفية ، النحاسين، المغربلين . قوصون ، الجملون ، باب الشعرية ، باب النصر ، باب الحديد ، باب الخرق . وتلك هى أهم الاحياء الحضرية التى كانت تضمها القاهرة خلال العصر العثمانى ، بل أن هذه الوثائق تدل على أن المغاربة كان لهم دورهم فى التغيرات والتطورات التى شهدتها بنية القاهرة الحضرية ، حيث نعثر فى بعضها على تسجيلات لبعض الوكالات المغربية التى انتشرت ، خارج حدود القاهرة المحروسة ، وكانت بداية لنقاط تجمع عمرانى وحضرى ، سرعان ما ضمتها حدود القاهرة (3) .

ونتيجة للنشاطات المتعددة التى مارسها أفراد الجالية المغربية فى داخل مدينة القاهرة ، وامتداد تنظيماتهم الى كل خطط هذه المدينة ، فان كثيرا من خطط هذه الاحياء وشوارعها وحاراتها وعطفها ، أصبحت تحمل أسماء

---

(3) ارشيف المحكمة الشرعية : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (165) ص 182 ، مادة 282، سجل (175) ، ص94 ، مادة (270) ، ص 27 ، مادة (383) ص 185 ، مادة (255) ، ص 270 مادة 236 ، سجل (207) ص69 ، مادة (104) .
— محكمة طولون ، سجل 219 ، مادة (55) ص 231 ، مادة 561 ص 231 ، مادة (679) ص 286 .
— محكمة بولاق ، سجل (26) ، مادة 1804 ، ص 359 .

مغربية ، أو تسمى باسم شخصية مغربية ذات فاعلية فى الشارع أو الحارة أو العطفة التى تحمل اسمه ، كما أن كثيرا من أسواق القاهرة ، ووكالاتها التجارية حملت أسماء مغربية نتيجة للتفوق المغربى فيها ، أو لانها مملوكة لافراد من أبناء هذه الجالية بل أن خليجا من الخلجان الصغيرة التى كانت تتناثر على أطراف القاهرة ، أصبح يسمى باسم « خليج المغربى » (4) .

أما عن الهيكل التنظيمى للجاليات المغربية داخل مدينة القاهرة ، فانه كان قائما على أساس طائفى طبقا للنظام الذى كان سائدا فى المجتمع ، أى أن كل طائفة تشتغل بعمل واحد ، سواء أكان هذا العمل تجاريا ، أم مهنيا فانهم يكونون طائفة واحدة ، لهم تنظيمهم الخاص بهم ، ويختارون شيخا لهم متحدثا باسمهم ، ومدافعا عن حقوقهم أمام سلطات القاهرة ، وكان لهذا الشيخ وكيل ينوب عنه فى مهامه فى غيبته ، وأحيانا كان الهيكل التنظيمى لابناء الجالية المغربية ، يرتبط ارتباطا عضويا بالاحياء والاسواق فالمغاربة الذين يرتبط تواجدهم فى المدينة بحى معين ، أو سوق معين مثل سوق طولون ، سوق الحمزاوى ، أو خط معين ، يختارون شيخهم ووكيله ، وقد سجلت لنا الوثائق كلا النمطين اللذين قام عليهما الهيكل التنظيمى لابناء الجالية المغربية فى مدينة القاهرة ، فعلى سبيل المثال لا الحصر تسجل لنا أن الحاج سعيد ، كان شيخا لطائفة المغاربة بسوق طولون 1152 هـ / 1740 م ، والخواجا المكرم الحاج أحمد شيخ التجار بخط الغورية ، والسيد الشريف سليمان المدعو فرج بن المرحوم سليمان شيخ طائفة المغاربة ، والخواجا الحاج قاسم شيخ طائفة المغاربة بخط طولون ، والخواجا المكرم الحاج احمد شيخ التجار بخط الغورية ، والحاج محمد شيخ الشرب (5) .

وهكذا يمكن تتبع شيوخ الاسواق والطوائف المغاربة من واقع هذه الوثائق فى أحياء وأسواق القاهرة المختلفة ، وقد كان الشيخ الذى يختار ، يتسم ببعض السمات التى تجعله بارزا بين أقرانه كان يكون محدثا لبقا وجريئا ، فضلا عن كونه ثريا أو من أعيان التجار على حد تعبير الوثائق ذاتها ، كى تمكنه هذه الصفات من الدفاع عن حقوق أبناء جلدته أمام أجهزة الادارة .

وقد كان كذلك لطلبة العلم المغاربة بالازهر تنظيمهم الخاص داخل رواقهم المعروف برواق المغاربة ، فقد كان لهذا الرواق شيخ ووكيل ، وقد

---

(4) عبد الرحيم عبد الرحمن ، دور ... نفس المصدر ، ص 62 — 23 .
— ريمون أندريه ، **فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية** ، ترجمة : الشليب ، زهير ، كتاب روز اليوسف ، يولية 1974 ، ص20 .

(5) ارشيف المحكمة الشرعية : **محكمة طولون** ، سجل (224) ص 401 — 402) مادة ، 868 ، سجل (219) ص 265) مادة (636) .
— **محكمة الباب العالى** ، سجل (90) مكور ص42 مادة 218 .
— **محكمة القسمة العسكرية** ، سجل (175) ص182 مادة (254) ، ص 361 مادة 494 .

كان شيخ رواق المغاربة فى الاحداث العامة التى تتعلق بالمغاربة كجالية متكاملة داخل القاهرة ، يعتبر هو المتحدث الاول باسم المغاربة ، لمكانته العلمية ، والتوقير والاحترام الذى يلقاه من المغاربة على مختلف مشاربهم ، هذا فضلا عن أنه كان يعتبر ناظرا لكثير من أوقاف المغاربة من أراض وعقارات وبخاصة ما يتعلق منها بالرواق ، وقد كان لهؤلاء الشيوخ دورهم فى الدفاع عن مصالح المغاربة عموما ، والرواق بخاصة ، والامثلة على ذلك كثيرة يكفى أن نذكر منها هنا الشيخ أحمد الشرفى المغربى الذى كان شيخا للرواق فى 1110 هـ / 1699 م، والشيخ نور الدين على بن الشيخ ابو القاسم بن الشيخ سالم ، الشهير بالجمال المغربى ، الذى كان شيخا للرواق فى 1060 هـ / 1650 م وغيرهما كثير مما سنشير اليهم فى موضعه فيما بعد (6) .

كذلك يستطيع الباحث من استقراء وثائق المحكمة الشرعية المتعلقة بالجالية المغربية أن يتعرف على المراكز التجارية النشطة التى كانت قائمة بالقاهرة ، وكذلك التعرف على أسواقها المتخصصة ووكالاتها الصناعية التى كان يمتلك معظمها المغاربة فوكالات عصر الزيوت واستخراجه ، ووكالة السكر ببولاق القاهرة ، وتجارة الاقمشة بالحمزاوى والغورية والجودرية ، وكذلك كانت المراكز التجارية النشطة قائمة فى خط البندقيين ، والنحاسين وسوق السلاح ، وباب الشعرية وطولون (7) .

كما يمكن التعرف على مراكز القاهرة الثقافية التى كان يتعلم فيها المغاربة أو يعلمون فيها بخلاف الازهر ، من المدارس التعليمية التى كانت قائمة فى جوامع القاهرة المختلفة المنتشرة فى جميع أحيائها (8) .

الجالية المغربية وبنية المدينة الادارية :

يتضح من استقراء كل من المصادر المعاصرة لفترة الحكم العثمانى فى مصر ، وسجلات المحاكم الشرعية التى كانت قائمة باحياء القاهرة خلال هذه الفترة أن تنظيمات الجالية المغربية السابقة الاشارة اليها . أصبحت قوة لا يستهان بها وأصبح لها دورها فى توجيه سياسة النظام الادارى فى المدينة ، وقد اكتسبت التنظيمات المغربية هذه القوة نتيجة لعاملين أساسيين :

---

(6) أرشيف المحكمة الشرعية : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (509) ، ص 50 مادة (100) .

— محكمة الباب العالى ، سجل (128) ، ص 218 ، مادة 369 .

(7) أرشيف المحكمة الشرعية : محكمة بولاق ، سجل (26) ، ص 359 ، مادة (1804) .

— سجلات تقارير النظر ، سجل (19) ، ص 1 ، مادة (5) .

— محكمة طولون ، سجل (204) ص 235 مادة 956 .

— محكمة الصالحية النجمية ، سجل (525) ص 457 ، مادة (684) .

— محكمة القسمة العسكرية ، سجل (175) ص170 مادة (236) ، ص182 مادة (254) .

هذه امثلة وليست حصرا .

(8) عبد الرحيم عبد الرحمن ، نور ... نفس المصدر ، ص 64 .

أولا : **الثراء الضخم الذي أصبح عليه كثير من أفراد هذه الجالية** ، وبخاصة من فئة التجار ، الذين اصبحوا بمثابة بيوت مالية كبيرة ، تلعب دورا اقتصاديا لا يستهان به ، واقراضها الاموال لكثير من الامراء المماليك المتنفذين آنذاك ، والتحكم في سياسة هؤلاء الامراء الذين كانوا هم الحكام الفعليون لمصر ، وبخاصة في القرن الثامن عشر ، ويكفي أن نذكر أسرة الدادي الشرايبي وأسرة السقاط ، والكهن ، وحدق وغيرهم من أعيان الاسر التجارية المغربية بالقاهرة ، مما مكنهم من مجابهة سلطات القاهرة الادارية ، وتوجيهها في كثير من الاحيان ، بل وتهديدها اذا ما أضيرت مصالحهم (9) .

الثاني : **انتماء كثير من أفراد هذه الجالية انتماء عضويا الى أوجاقات الحامية العثمانية للتمتع بامتيازاتها المادية والادبية** ، وقد وصل هذا الانتماء الى حد الارتباط الاجتماعي والتزواج والمصاهرة ، مع أسر هذه الاوجاقات وقد ذكرت سجلات المحاكم الشرعية كثيرا من الحالات عن هذا الانتماء والارتباط ، فكثير من أفراد اسرة الشرايبي ينتمون الى الاوجاقات العثمانية المختلفة ، وغيرهم من التجار المغاربة (10) .

ونتيجة لهذه المكانة فان التنظيمات المغربية كانت تتعرض لسلطات القاهرة ، اذا اضيرت مصالحها ، وتفرض على هذه السلطات الاستجابة لمطالبها ، فقد حدث مثلا ، أن تعرضت القاهرة في 1052 هـ / 1642 م للسلب والنهب من جانب عصابات اللصوص ، واتضح من مجريات هذه الاحداث تواطىء والي القاهرة (رئيس الشرطة) ، مع هذه العصابات ، فما كان من تجار المغاربة بالقاهرة ، الا أن تصدوا لسلطات القاهرة ، وهددوا الباشا ، انه اذا لم يعزل هذا الوالي ويعين واليا جديدا برفع شكواهم الى السلطان ، فما كان من الباشا الا أن عزل هذا الوالي « وعين واليا جديدا ، قام بتعقب اللصوص ، والقى القبض على عدد منهم ، وعاد الامن الى القاهرة » (11) وهذا دليل على قدرة التنظيمات المغربية في توجيه البنية الادارية للقاهرة كعاصمة .

كذلك فان المصادر المعاصرة سجلت لنا عدة أحداث ، تدل على مدى قوة التنظيمات المغربية في مدينة القاهرة وادراك السلطات الادارية لقوة هذه التنظيمات ، وأطلقت على كل منها اسم « واقعة المغاربة » وأول حادثة من هذا النوع ، فحواها أن تجار المغاربة المقيمين بالقاهرة ، من أهل تونس وفاس ، كان من عادتهم دائما المشاركة في حمل الكسوة التي تعدها لكسوة الكعبة

---

(9) عبد الرحيم عبد الرحمن ، **الريف ... نفس المصدر** ، ص 92 — 93 .

(10) **الارشيف المحكمة الشرعية** : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (152) ص 241 — 243 ، مادة 406 .

(11) ريمون ، اندريه ، **فصول ... نفس المصدر** ، ص 042 ، **عبد الرحيم** عبد الرحمن دور .. **نفس المصدر** ، ص 56 — 57 .

الشريفة ، والمرور بها فى شوارع القاهرة للتبرك بها ، وحدث أثناء مرور المغاربة بالكسوة ، أن رأوا رجلا من اتباع مصطفى القازدغلى ، يتعاطى التدخين بأنبوبة فاعتبروا ذلك بدعة ، يجب الا تمارس أثناء التطواف بالكسوة الشريفة ، فتشاجروا مع هذا الرجل ، وكسروا له أنبوبته ، واتسعت المعركة بين الطرفين ، مما أزعج سلطات القاهرة ، وخشيت أن تقوم التنظيمات المغربية ببعض الاعمال المضادة التى ربما تخل بالامن فى فترة خروج محمل الحج من القاهرة ، ولذا فانها قامت باستعمال العنف للتغلب على هذه الحركة ، والقت القبض على جماعة من المغاربة من الذين تعتقد أنهم وراء هذه الحركة وأودعتهم السجن ، ولم تطلق سراحهم ، الا بعد مغادرة المحمل القاهرة (12) . وثانى حادثة من هذا النوع هى التى حدثت عام 1168 هـ / 1755 م . وعاصرها صاحب الدرة المصانة فيذكر أنه فى عهده حدثت حادثة عرفت باسم « واقعة المغاربة » وكادت تتحول الى حرب أهلية داخل القاهرة فقد حدثت بين جماعة من المغاربة ، وجماعة على كتخدا الخاربطلى نتيجة لاعتداء اثنين من المغاربة على نفر من أنفار الخاربطلى ، وامتدت حوادث هذه الواقعة فى داخل القاهرة ، وتمكن المغاربة خلال هذه الاحداث ، من التحصن فى الجامع الذى فى حارة الديلم ، المعروفة بعطفة « حوش قدم » ، وصعدوا على مأذنة الجامع ، وصاروا يرمون الرصاص على الطرف الاخر ، وتمخضت احداث الواقعة عن مقتل شخص من كل طرف من الطرفين ، فتأتى عبد الرحمن كتخدا ، وتمكن من طرد المغاربة « وقال راجل فى راجل ، وفض القضية بينهم » (13) ، وبذلك اثبتت التنظيمات المغربية فى القاهرة ، قوتها ، وأنها قادرة على حماية أفرادها ، ضد أى اعتداء يقع عليهم ، وأنها اصبحت قوة مسلحة ترهبها الادارة ، وتعمل حسابها .

كما انه كان لهذه التنظيمات المغربية ، دورها فى الاحداث والفتن التى شهدتها القاهرة منذ مطلع القرن الثامن عشر ، فقد كان لها دورها فى فتنة افرنج أحمد ، والى جانب وقوف هذه التنظيمات فى صف أحد الفريقين المتصارعين ، فان المصادر تذكر أمثلة لها طابعها الانسانى ، قام بها أفراد من أبناء الجالية المغربية ، بعضها يثبت دفاعهم عن القاهرة وحماية سكانها من بعض الاخطار التى أحدقت بهم . فحينما حاصر العربان القاهرة أثناء فتنة افرنج احمد ، وارادوا قطع الماء عن القاهرة ، ومنعوا السقائين من حمل المياه الى داخل القاهرة ، فان احد ابناء الجالية المغربية سلح نفسه وقام بدور فدائى ، فكان « يأتى عند الصباح ، كل يوم ، من قنطرة الدكة ، الى حوض الشيخ النشرتى ، يأخذ الناس والسقايين يوصلهم الى جنينة الشريف ، الذى هناك الى الحوض ، وكان معه بندقيتان يحمل الواحدة تحت يده ،

(12) الجبرتى ، نفس المصدر ، جـ 1 ، ص 29 .
— شلبى ، نفس المصدر ، ص 204 — 205 .
(13) الدمرداش ، نفس المصدر ، ص 572 — 575 .

والاخرى تحت فخذه ، وكان يركب فرسا أخضر ، والعرب قصاده ، عند جنينة فرنج احمد ، وطريق درب الحديد ، انقطعت لم أحد يقدر يفوت منها ، وبقى هذا المغربى على هذا الشكل لما انقضت العيطة » (14) ، وبذلك أنقذ هذا المغربى القاهرة ، من الكارثة التى كادت أن تحيق بها ، نتيجة لحصار العربان لها ، ومحاولتهم فرض الاستسلام عليها عن طريق منع المياه عنها ، ولم ينقذها من ذلك ويجعلها تصمد للحصار حتى انجلت عنها هذه الازمة ، وفك العربان الحصار ، سوى شجاعة هذا الفدائى المغربى . كذلك نجد أمثلة انسانية أخرى لبعض افراد الجالية المغربية ، قام بها ابناء الجالية المغربية أثناء الصراعات السياسية التى حدثت فى القرن الثامن عشر ، بين القاسمية من جهة ، والفقارية ، من جهة أخرى ، فحينما تمكن القاسمية من قتل قيطاس بيك ، بأمر من الباشا ، وتشتت أتباعه واختفى كل منهم ، حيثما وجد الملاذ ، فان عثمان بيك أحد اتباع قيطاس اختفى عند رجل مغربى ، بقية حياته ، الى أن وافته منيته وكان ابراهيم ابراهيم بيك أبو شنب يعرف مكانه ، ويرسل له دائما مصروفه ، دون أن يتنكر له المغربى ، او يخونه ، ولم يخش ما يصيبه ، اذا كشف أمره (15) .

وقد قدرت سلطات القاهرة الادارية بمختلف درجاتها القوة التى وصلت اليها التنظيمات المغربية ، وعملت دوما من جانبها على احتواء هذه التنظيمات ، وارضائها وتقديم كل عون لها واجابة مطالبها ، كما عملت تقديرا لها ، وللسلطات المغربية ، على تقديم كل عون لمحمل الحج المغربى طوال فترة استقراره فى القاهرة ، وحتى رحيله مع محمل الحج المصرى الى الحجاز ، وكانت تنكل بمن يحاول أن يصيب الحجاج المغاربة بأى اذى ، ولو كان كبار الامراء المماليك أنفسهم (16) .

الجالية المغربية وبنية المدينة الحضرية والاقتصادية والاجتماعية :

وقد ظلت التنظيمات المغربية تلعب دورها ، فى بنية القاهرة الحضرية ، والاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية ، والسياسية ، طوال العصر العثمانى ، وبات راسخا فى اذهان افراد هذه التنظيمات أن القاهرة موطنهم الذى ارتبطت به مصائرهم ولذا هبوا يدافعون ، ضد أول غزو اجنبى يفاجئها فى تاريخها الحديث على يد قوات نابليون بونابرت 1213 هـ / 1798 م ، وأدرك نابليون خطورة الوجود المغربى فى القاهرة ، على اداراته فيها ، ولذا فانه أصدر يوم الخميس 2 ربيع الثانى 1213 هـ / 13 سبتمبر 1798 م أمرا ، بأن ينادى على الأغراب من المغاربة وغيرهم ، أن يسافروا الى بلادهم » وكل من وجد بعد ثلاثة أيام يستأهل الذى يجرى عليه ، وكرروا المناداة بذلك ،

(14) الدمرداشى ، نفس المصدر ، ص 154 .
(15) الجبرتى ، نفس المصدر ، جـ 1 ، ص 99 .
(16) المصدر نفسه ، جـ 1 ، ص 174 — 175 .

وأجلوها بعدها أربعة وعشرين ساعة ، ولم يرضخ المغاربة لهذا الامر وذهبت جماعة منهم « الى صارى عسكر (بونابرت) وقالوا له أرنا طريقا للذهاب ، فان طريق البر غير مسلوكة ، والانكليز واقفون بطريق البحر ويمنعون المسافرين ، ولا نقدر على المقام فى الاسكندرية ، من الغلاء ، وعدم الماء فتركهم » (17) . وظلوا في مدينتهم القاهرة يمارسون فيها دورهم حتى انجابت عنها غمة الاحتلال الفرنسى وعادوا يلعبون دورهم فى احداثها خلال الفترة التى أعقبت هذا الاحتلال ، وقد شاركوا فى هذه الفترة بفاعلية ، وكان موقفهم الى جانب القوة التى كانوا يشعرون أن الامر سوف يؤول اليها ، على أمل أن يعيد ذلك للبلاد أمنها واستقرارها ، ويتيح لهم حرية ممارسة نشاطهم الذى ولا شك ، قد أصيب بالارتباك ، نتيجة للغزو الفرنسى، والفوضى والاضطرابات التى سادت البلاد عقب خروج الفرنسيين .

هكذا كان دور الشريحة التى عاشت فى القاهرة من الجالية المغربية فى مصر خلال العصر العثمانى ، دور يتميز بالايجابية والفاعلية فى مختلف مناحى الحياة فى المدينة . اكثر من تميزه بالسلبية ، ويختلف اختلافا بينا عن الدور الذى لعبته شريحة العربان من هذه الجالية فى الريف المصرى، كما سبق ايضاحه .

ثانيا : **دور الجالية المغربية فى بنية الاسكندرية والمدن المصرية الاخرى :**

لم يكن الدور الذى لعبته الجالية المغربية فى بنية مدينة الاسكندرية التى يعتبر الثغر المصرى الاول على البحر المتوسط ، ومدن الثغور الاخرى مثل رشيد ودمياط والسويس والقصير ، وكذلك فى المدن الداخلية مثل المنصورة ، وقيلوب ومنوف ، والمنيا ، واسيوط ، وجرجا ، بأقل أهمية من دورها الذى كان لها فى مدينة القاهرة ، وسجلات المحاكم الشرعية فى هذه المدن هى برهاننا على ذلك ، وهذا ما سنوضحه فيما يلى :

أولا ـ **فى الاسكندرية :**

ان استقرار المغاربة فى مدينة الاسكندرية ، يرجع الى عوامل عديدة ، يمكننا عن طريق استقراء وثائق المحكمة الشرعية ، والمصادر المعاصرة أيضاحها فى :

1 ـ العامل التجارى :

فالاسكندرية : أحد ثغور البحر المتوسط ، ومن المعروف أن أبناء المغرب امتد نشاطهم التجارى الى كثير من موانى هذا البحر ، كما اشتغل الكثير منهم بدور الوسيط عن طريق استيراد المواد الشرقية ، وتصديرها الى أوروبا ، ولذا كان اتجاه الكثير منهم نحو المشرق ، وزاد من هذا الاتجاه العوامل الطاردة والجاذبة التى سبق

(17) المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 19 .

لنا معالجتها ، ولذا فانهم اتخذوا من الاسكندرية محطة أساسية لهم وانشأوا أو استأجروا الوكالات والمخازن فى هذه المدينة لتخزين السلع التى يجلبونها من بلدان الهند والشرق الاقصى ، وموانى شبه الجزيرة العربية ، والموانى العثمانية (18) وارتبطت حياة الكثير منهم بهذه المدينة ، وبدأوا يكونون تنظيماتهم بها ، ويلعبون دورهم فى بنيتها الحضرية والادارية والاقتصادية .

2 ـ موقع المدينة على طريق الحج :

كان لموقع مدينة الاسكندرية على طريق الحج أثره الكبير فى جذب الكثير من المغاربة على التخلف والاستقرار فيها فى طريق عودتهم الى بلادهم ، ولا بد أن وجود فئة التجار المغاربة بهذه المدينة شجع هؤلاء الحجاج على البقاء بالمدينة وممارسة نشاطاتهم المختلفة بها ، ولذا فاننا نجد الكثير من أفراد هذه الجالية المغربية بالاسكندرية يحملون كما تسجل الوثائق لقب « حاج » ، وبدأت هذه الفئة كذلك عن طريق ممارستها مختلف الانشطة تلعب دورها فى بنية المدينة (19) .

3 ـ الهجرة الأندلسية :

فقد حدث نتيجة للاضطهاد الذى لقيه المسلمون فى الاندلس ، وأن الكثير منهم هاجر الى بلدان المغرب ، واستقروا فيها فترة من الزمن واصبحوا ينتسبون الى هذه البلدان المغربية ، ثم جاء الكثير منهم بعد ذلك الى الاسكندرية ، ومدن الثغور المصرية ، التى يوجد بها عدد لا بأس به من العائلات المغربية التى يعود نسبها الى أسر عربية أندلسية (20) .

تلك هى أهم عوامل استقراء المغاربة فى مدينة الاسكندرية ، وقد مارس أبناء المغرب فى الاسكندرية نشاطاتهم المختلفة ، وأصبح لهم فى المدينة تنظيماتهم الخاصة ، والشبيهة بالتى كانت لابناء جلدتهم فى القاهرة ، وكان لهذه التنظيمات دورها فى تركيب بنية المدينة الحضرية واتساعها ، فقد تأثر هذا الامتداد كثيرا بالنشاط المغربى . ومناطق الاستقرار فى المدينة الحضرية واتساعها ، فقد تأثر هذا الامتداد كثيرا بالنشاط المغربى . ومناطق الاستقرار فى المدينة وعلى أطرافها ، حتى اننا نعثر على كثير من الشوارع ، والعطف ، والحارات ، التى يرد ذكرها فى سجلات محكمة الاسكندرية تحمل اسماء بعض المغاربة ، أو تسمى باسم « حارة المغاربة » « عطفة المغاربة » أو « شارع المغربى » ، وقد كان سوق المغاربة فى الاسكندرية والى عهد قريب من أشهر أسواقها ، حيث كانت تعرض انواع الثياب والفرش المغربية من

(18) عبد الحميد ، سعد زغلول ، الاثر المغربى والاندلسى فى المجتمع الاسكندرى فى العصور الاسلامية الوسطى ، ص 207 .

(19) ارشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : محكمة الجزيرة الخضراء ، سجلات (5 ، 12 ، 23 ، 43 ، 52 ، 55 ، 60 ، 72 ، 76 ، 77) المجلة التاريخية المغربية ، الاعداد (13 ـ 24) .

(20) دار المحفوظات العمومية : مخزن (46) ، محكمة الاسكندرية ، سجل (3) ص 30 ، مادة 106 ، ص134 ، مادة (497) على سبيل المثال لا الحصر .

« البرانس والملاحف والاخفاف الفاسية الطرز ، والبسط الصوفية بأنواعها الى جانب أنواع الطعام المعروفة فى المغرب ...» وكان المتخصصون فى بيع كل ذلك رجالا ونساء من المغاربة (21) ، بل ان صناعة ونسج الملابس المغربية فى الاسكندرية خلال العصر العثمانى ، كانت ازهى الصناعات فى المدينة حتى أصبح عامة الناس فى الدلتا يرتدونها .

ومن استقراء وثائق محكمة الاسكندرية الشرعية ، ومحكمة الجزيرة الخضراء كذلك ، والقيام بعملية تتبع لأسماء الاماكن والشوارع والاحياء التى كان يقيم بها المغاربة . ولهم فيها عقارات وأوقاف ، يستطيع الباحث أن يقف على مدى انتشار أبناء الجالية المغربية على خريطة المدينة ، وكيف أنهم أصبحوا يلعبون دورهم فى بنيتها الاجتماعية ، والذى تتضح قوته من خلال هذه الوثائق والذى سنعالجه فيما بعد تفصيلا .

ومن الملاحظ على التنظيمات المغربية التى كانت قائمة فى الاسكندرية خلال العصر العثمانى انه كان يسودها التضامن والترابط والتماسك ، فكان لها فى معظم الاحياء موقفها الموحد ازاء ما يحيق بفرد من أفرادها ، أو فئة من فئاتها ، على يد أحد أو مجموعة من أبناء جالية أخرى من الجاليات التى كانت توجد بالمدينة آنذاك أو حتى على يد أبناء الاسكندرية من المصريين ، كما كان موقفها ازاء أى ظلم يحل بها من أجهزة الادارة بالمدينة ، وكانت هذه الاجهزة ، تعمل حساب هذه الجالبة المغربية (22) .

وعموما فان الجالية المغربية كان لها دورها الايجابى الغالب ، وتأثيرها الفعال فى حياة مدينة الاسكندرية فى العصر العثمانى ، فى مختلف مناحى حياة المدينة الحضرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية ، وبرهاننا على ذلك ما ورد بشأن هذه الجالية فى سجلات المحاكم الشرعية .

ثانيا ــ مدن الثغور الأخرى :

ان دراسة دور الجالية المغربية فى مدن الثغور المصرية الاخرى ، سواء منها ما كان واقعا على البحر المتوسط مثل رشيد ودمياط ، أو ما كان واقعا على البحر الاحمر ، مثل السويس والقصير ، ليس بأقل أهمية من دراسة دورها فى القاهرة والاسكندرية ، وفى واقع الامر ان استقرار جاليات مغربية فى هذه الثغور ، يرتبط فى المقام الاول بنشاط هذه الجاليات التجارى ، فتذكر وثائق محاكم هذه الثغور ، وكذلك سجلات محاكم القاهرة المركزية . كيف أن التجار المغاربة كان لهم وكالات تجارية فى هذه البنادر ، والقيام بعمليات الاستيراد والتصدير بين هذه البنادر (الثغور) ، وبين الموانى التجارية

---

(21) عبد الحميد ، نفس المصدر ، ص 209 ــ 210 .

(22) انظر : المجلة التاريخية المغربية ، الاعداد (13 ــ 24) .

ــ ارشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : محكمة الجزيرة الخضراء ، سجلات 5 ، 12 ، 23 ، 43 ، 52 ، 55 ، 60 ، 66 ، 72 ، 76 ، 78 .

العربية الاخرى ، والموانى الاوروبية ، التى كان لهم فيها بدورها وكالات تجارية أخرى ، ولهم وكلاء مقيمون بهذه الموانى (23) .

ولم يعش أفراد الجاليات المغربية فى هذه الموانى فى عزلة من مجتمعها ، وانما كان لهم فى كل مدينة تنظيمهم الخاص ، الذى يقوم لهم بنفس الدور الذى قامت به التنظيمات المغربية فى كل من القاهرة والاسكندرية ، هذا فضلا عن ان ارتباط هذه التنظيمات بالبيوت التجارية المغربية الكبرى فى القاهرة والاسكندرية ، وقد تعايش أفراد هذه الجاليات مع مجتمع هذه الموانى ، وامتزجوا به اجتماعيا ، وكان لهم دورهم فى بناء اقتصاد هذه الموانى وانعاشه كما كان لهم تاثيرهم الفعال فى بنية هذه المدن الحضرية ، بما أنشأوه فيها من وكالات ومراكز تجارية ، كانت بمثابة نقاط تجمع سكانى ، سرعان ما أصبحت تشكل اجزاء من بنية هذه المدن الحضرية ، وما يرد بشأنها فى السجلات هو الدليل الساطع على ذلك .

ثالثا ــ المدن الداخلية :

ان انتشار الجالية المغربية فى المدن المصرية الداخلية ، يكاد يشمل شبكة المدن المصرية جميعها الصغيرة منها والكبيرة ، والتى وجدت فى بقاع مختلفة من مصر شمالها وجنوبها ، خارج القاهرة كعاصمة ، وبخاصة الواقعة منها على المسالك التجارية والداخلية والخارجية ، مثل المنصورة وقليوب ومنوف ، الزقازيق ، طنطا دمنهور فى الوجه البحرى ، أو ، الدلتا ، الجيزة ، المنيا ، بنى سويف ، الفيوم ، منفلوط ، الهنساوية ، اسيوط ، جرجا ، فرشوط ، اسنا ، فى الوجه القبلى ، أو الصعيد (24) .

ان سجلات المحاكم الشرعية بهذه المدن ترصد لنا اسماء طائفة كبيرة من ابناء الجالية المغربية الذين استقروا فى هذه المدن ومارسوا فيها نشاطاتهم التجارية والحرفية ، ومدى الثراء الذى وصل اليه ابناء الجالية المغربية فى هذه المدن ، والعقارات المختلفة التى أصبحوا يمتلكونها فيها ، والاوقاف التى أوقفوها داخلها .

ويتضح من هذه الوثائق دورهم فى بنية المدن المصرية الداخلية ، الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، وقد كان هذا الدور فى مجمله ايجابيا ومؤثرا .

---

(23) ارشيف المحكمة الشرعية : محكمة القسمة العسكرية ، سجل ، (165) ، ص182 ، مادة (282) .

Raymond, op. cit., pp. 174-179.

(24) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (46) محكمة المنصورة ، سجل (6) ص 14 ، 30 ، 42 ، سجل (46) ، ص 194 .

ــ ارشيف المحكمة الشرعية : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (165) ، ص 182 مادة (282) .

Raymond, op. cit., T. I, pp. 286, 330-335.

الباب الثانى

دور المغاربة فى الحياة الاقتصادية

الفصل الثالث : المغاربة والنشاط التجارى

الفصل الرابع : المغاربة والانشطة الصناعية والمهنية .

الفصل الثالث :

المغاربة والنشاط التجاري

* تمهيد .

* الوكالات والأسواق كمنظمات تجارية مغربية
* السلع التجارية .
* البيوت التجارية المغربية فى مصر .

1 ـ بست الشرايبى
2 ـ بيت الابار .
3 ـ بيت الجمالى .
4 ـ بيت مغار .
5 ـ بيت السقاط .
6 ـ بيت الكهن .

* البيوت التجارية المغربية بالاسكندرية
* استثمار التجار فائض رأسمالهم فى مجالات أخرى

1 ـ التزام الأراضى الزراعية
2 ـ امتلاك العقارات .

* دور التجار المغاربة فى حركة الاقتصاد المصرى .

الفصـــل الثــالث

المغاربـــة والنشاط التجـــارى

تمهيـــد :

قدر لأبناء الجالية المغربية الذين استقروا فى المدن المصرية ، قبل العصر العثماني ، أو الذين وفدوا اليهـا خلال هـذا العصـر ، أن يكون لهم دور المشاركة الفعالة ، فى أوجـه النشاط الاقتصادى المصرى المختلفة طـوال العصر العثماني ، سواء أكانت نشاطات تجارية داخلية أو خارجية ، أم كانت نشاطـــات صناعيـــة وحرفيـــة ، أو استثماريـــة ، وقـد كـان دور أبناء الجالية المغربية فى هذا المضمار دورا ايجابيا وفعالا ، عاد على المجتمع المصرى بكثير من النفع ، وقد كان أبرز أوجه هذا النشاط الاقتصادى هو النشاط التجارى ، فقد وجدت التنظيمـات التجاريـة المغربية ، فى المـدن المصرية المختلفة ، وبخاصة فى المدن الداخلية الكبرى ، مثـل : القاهـرة ، والمنصورة ، وأسيوط ، والمدن الساحلية أى الثغور مثـل : الاسكندريـة ورشيد ودمياط ، والسويس ، والقصير . وقد وجدت العلاقات التجاريـة بين هذه التنظيمات التجارية المغربية ، فى جميع هذه المدن (1) ، كما كان لها علاقاتها التجارية . مع موانى حوضى البحر المتوسط والبحر الاحمر ، لاتساع دائرة نشاطها .

الوكالات والأسواق كمنظمات تجارية مغربية :

استطعنا احصاء 123 وكالة تجاريـة ومهنيـة كانت قائمـة بالقاهـرة فقط خلال الفترة العثمانية ، ومن خلال فحص وثائق المحكمة الشرعيـة ، اتضح أنه لا تكاد تخلـو وكالة من الوكالات التجارية والمهنيـة فى كل من القاهرة والاسكندرية ، من وجود طائفة من التجار المغاربة ، وأصحاب المهن الصناعية . بل ان كثيرا من هذه الوكالات ، سيطر عليها المغاربة ، سيطرة كاملة ، أفرادا أو جماعات ، وأصبح البعض منها ينسب الى أفراد مغاربة .

وأبـرز الأمثلة على ذلك وكالة الزيت ، ببولاق القاهـرة ، فقد كانت هذه الوكالة بمثابة منظمة لتصنيع الزيت وتجارته ، وكانت هـذه الوكالة

---

(1) ارشيف المحكمة الشرعية : محكمة طولون ، سجل (204) ، ص 250 ، مادة (1018) ، بتاريخ 1 شعبان 1072 هـ ، 22 مارس 1662م ، ص 279 ، مادة (1143) ، بتاريخ 10 ذى القعده 11072هـ/27 يونيه 1662م . ، سجل (229) ، ص 48 ، مادة (168) ، بتاريخ 5 ربيع اول 1173هـ/27 اكتوبر 1759م .
محكمة الصالحية النجمية : سجل (525) ، ص 481 ، مادة (726) ، بتاريخ 20 جماد اول 1177هـ/23 نوفمبر 1763م هذه امثلة وليست حصرا ، لان جميع سجلات المحاكم الشرعية بها العديد من الوثائق التى تثبت هذه الحقيقة .

تحت سيطرة منتجي وتجار الزيوت ، الذين كان جلهم من أهل تونس ، وطرابلس الغرب ، فلا نكاد نعثر على تاجر فى هذه السلعة غير مغربى . وكذلك كانت سيطرتهم على وكالتى الزيت ، بشارع الغورية ، وشارع باب الشعرية (2) ، فهى وكالات مغربية الى حد كبير .

كذلك مثلت وكالة الماوردى . بخط الفحامين (2 مكرر) : منظمة تجارية مغربية ضخمة للمتاجرة فى مختلف أنواع السلع التى احتكرها التجار المغاربة ، وقد وجد عدد ضخم من التجار المغاربة الذين كانوا يتاجرون بهذه الوكالة ، وكانوا من كبار التجار فى عصرهم مثل : الخواجا الحاج محمد الكهن ، والخواجا الحاج أحمد الدرهونى ، والخواجا الحاج عبد الرحمن بن الحاج محمد الشهير بالحلو المغربى الفاسى وغيرهم (3) كذلك كان الوضع بالنسبة لوكالة الجراكسة ، التى كانت متخصصة فى تجارة البن ، حيث سيطر التجار المغاربة من أبناء تونس ، على تلك التجارة التى كانت آنذاك من أكثر التجارات ربحا (4) ووكالة الكعكيين ، بخط الكعكيين (4 مكرر) ، حيث اشتهرت هذه الوكالة ببيع الدهانات (5) ووكالة السكر ببولاق (6) ، ووكالة المرجان بالقاهرة ، حيث احتكرت اسرة السقاط المتاجرة فى المرجان استيرادا ، وتصديرا ، حتى أن الحاج محمد السقاط بن الحاج محمد المغربى الفاسى كون شركة لهذه التجارة بتلك الوكالة (7) ، هذا فضلا عن بعض الوكالات التى سميت بأسماء بعض التجار المغاربة سواء فى القاهرة ، أم فى الاسكندرية ، مثل وكالة الشرايبى التى

---

(2) ارشيف المحكمة الشرعية : محكمة بولاق : سجل (26) ، ص 359 ، مادة (1804) ، بتاريخ 18 شعبان 1017هـ/27 نوفمبر 1608م ، محكمة الباب العالى ،سجل (131) ، ص 142 ، مادة (534) ، بتاريخ 11 شوال 1063هـ/4 سبتمبر 1653م .
— مبارك ، على : الخطط التوفيقية ، جـ 2 ، ص 25 ، جـ 3 ، ص 76 . حيث يذكر الوكالتين الاخيرتين .
(2 مكرر) خط الفحامين : كان يعرف ايضا بشارع المطاريين يبتدى من جوار باب جامع الغورى الصغير ، وينتهى عند اول شارع المؤيد ، ويذكر على مبارك ان هذه الوكالة كانت معدة « لبيع اصناف البضائع المغربية » .
— مبارك ، نفس المصدر ، جـ 3 ، ص 37 — 38 .

(3) ارشيف المحكمة الشرعية : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (175) ، ص 285 — 287 ، مادة (401) .

(4) ارشيف المحكمة الشرعية : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (152) ، ص 195 — 196م مادة (276) .

(4 مكرر) خط الكعكيين : كان فى ذلك الوقت يبتدىء من شارع الغورية . وينتهى الى شارع انطاكية . كان به حمام الغورى ، وجامع سيدى يحى بن عقب ، الذى كانت اوقافه تحت نظر الشيخ محمد الهوارى المغربى :
— مبارك ، نفس المصدر ، جـ 2 ، ص 95 — 96 .

(5) ارشيف المحكمة الشرعية : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (175) ، ص 179 ، مادة (238) بتاريخ .

(6) ارشيف المحكمة الشرعية : سجلات تقارير النظر ، سجل (19) ، ص1 ، مادة (5) بتاريخ 12 ذى القعدة 1205هـ/13 يوليه 179م .

(7) ارشيف المحكمة الشرعية : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (175) — ص 270 ، مادة (383) ، بتاريخ 22 رجب 117هـ/16 يناير 1265م .

سميت باسم رأس الأسرة المغربية المشهورة فى تاريخ مصر الاقتصادى ، وكان موقع هـذه الوكالة بخط الغوريـة (18) وكذلك وكالة السيد احمـد المراكشى ، بشارع مرجوش (9) ووكالة المغاربة بخط طولون (10) ووكالة فتح الله الناضورى بالاسكندرية (11) وفى وكالات الاسكندرية الاخرى التى أصبحت تمثل منظمات مغربية تجارية وكالة سنان باشا (12) ووكالة الحدادين (13) ، وهكذا أصبحت الوكالات التجارية والمهنية ، تمثل شكلا من أشكال التنظيم المغربى التجارى داخل المدن المصرية .

اما عن الشكل الثانى ، من أشكال المنظمـات التجاريـة المغربيـة فى داخل المدن المصرية ، فقد تمثل فى الاسواق ، وبخاصة الكبرى منها ، حيث تنـوع نشاط هـذه الاسواق التجـارى ، ويـأتى على رأس هـذه الاسواق بالقاهرة . سوق طولون ، حيث ان استقرار المغاربـة ، كجاليـة تجاريـة كبيرة بمنطقة طولون ، كان سابقا لدخول العثمانيين مصر ، بفترة طويلة . وكان التجار المغاربة يمارسون فى هذا السوق مختلف أنواع التجارات ، بل ان الوثائق تثبت وجود أسواق فرعية داخل هذا السوق متخصصة فى بيع أنـواع من السلع المغربية ، مثل سوق الاحرمـة وغيـره من الاسواق الفرعية التى كانت حكرا على التجار المغاربة ، وقد كان التنظيم التجـارى المغربى بسوق طولون قويا ، وله شيوخه ووكلاؤه المتحدثون باسمـه طوال الفترة العثمانية (14) ثم كان نفوذهم كذلك فى أسواق الجملون ، وسوق الشرب ، بخط الغورية ، حيث كان التجار المغاربة سوق الغورية يشتهرون بالتجارة فى الاقمشة الهندية . التى يقومون باستيرادها من الهند عن طريق

(*) خط الغوريه : كان يبتدىء من الاشرفية ، وينتهى الى خط الكعكيين ، وكانت توجد به عدة وكالات منها وكالة الزيت .
مبارك ، على : المصدر السابق ، ج2 ، ص24 — 27 .

(8) ارشيف المحكمة الشرعية : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (227) ، ص322 ، مـادة (439) ، بتاريـخ .

(9) مبارك ، نفس المصدر ، ج 3 ، ص24

(10) المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 115 .

(11) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (46) ، سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية ، سجـل (3) ، ص 30 ، مادة (106) ، بتاريخ 6 شوال 1137هـ/18 يونيه 1725م ، المجلـة التاريخية المغربية ، العدد (19 ـ 20) ، يوليه 1980 ، ص 305 .

(12) دار المحفوظات العمومية : مخزن (6) ، سجلات محكمة المنصورة ، سجل (5) ، ص 42 ، مادة (121) ، بتاريخ 10 شوال 1147هـ/5 مارس 1735م .

(13) دار المحفوظات العمومية : مخزن (46) سجلات محكمة الإسكندرية ، سجل (1) ، ص37 ، مادة (112) ، بتاريخ 14 ربيع أول 1130هـ/16 يناير 1718م . المجلة التاريخية المغربية ، عدد (15 — 16) ، يوليه 1979م .

(14) أرشيف المحكمة الشرعية : محكمة طولون ، سجل (202) ، ص 250 ، مادة (1018) ، بتاريخ 1 شعبان 1072هـ/22 مارس 1662م ، ص 400 ، مادة (1691) ، بتاريخ 5 جماد آخر 1073هـ/15 يناير 1663م ، ص 447 ، مادة (1842) ، بتاريخ 20 جماد آخر 1073هـ/30 يناير 1663م ، سجل (229) ، ص 48 ، مادة 168 ، بتاريخ 2 ربيع أول 1173هـ/23 نوفمبـر 1759م .
— محكمة القسمة العسكرية ، سجل (175) ، ص312 ، مادة (435) ، بتاريخ غاية ربيع أول 177هـ/8 سبتمبر 1763م .
— المجلة التاريخية المغربية ، عدد (10 ـ 11) يناير 1978م ص 106 — 107 .

وكلائهم المقيمين بموانى البحر الاحمر ، وقد اشتهر من بين هؤلاء التجار بالتجارة فى الاقمشة الهندية فى هذا السوق ، كل من الحاج احمد الرزهونى ابن الحاج الشاوى الفاسى المغربى ، والخواجا الحاج محمد الشهير بابن جلون ابن على الفاسى المغربى ، والسيد الشريف عبد السلام الفاسى المغربى ، وغيرهم من التجار المغاربة الذين كانوا يقومون باستيراد هذه الاقمشة ، ويعملون على توزيعها داخل القاهرة والمدن المصرية الاخرى ، وكانوا يقومون بتصدير جزء منها الى أوروبا ، وبلدان المغرب العربى (15) . ومن الاسواق الأخرى التى كان المغاربة لهم فيها السيطرة سوق السلاح ، وسوق الحمزاوى، سوق الصاغة ، وسوق باب الشعرية ، وسوق مصر القديمة (16) .

وكذلك كان الوضع بالنسبة لاسواق الاسكندرية والمنصورة ، ورشيد ودمياط ، وتكفى الاشارة الى أن السوق الرئيسى بمدينة الاسكندرية ، والذى كان يعد أشهر أسواقها آنذاك ، كان يعرف باسم سوق المغاربة (17) .

هكذا كانت الاسواق والوكائل المصرية فى غالبها ، بمثابة منظمات تجارية مغربية ، لها دورها الفعال والمؤثر آنذاك فى حياة مصر وتاريخها الاقتصادى والاجتماعى ، حيث كانت هذه الاسواق والوكالات تعج بالحركة طوال العام ، وبخاصة فى موسم الحج ، ويقصدها الناس من سائر أقاليم مصر (18) .

السلع التجارية :

من تتبع السلع التجارية ، التى اشتغل المغاربة بالمتاجرة فيها فى مصر خلال العصر العثمانى ، يمكن ملاحظة أن هذه السلع كانت تشمل : (1) سلع مغربية أو منتجات مغربية ، جلبت من بلدان المغرب العربى ، لتباع فى مصر ، أو تصدر الى بلدان المشرق العربى الاخرى . (2) سلع شرقية عربية شامية أو حجازية أو يمنية أو عراقية ، لتباع فى مصر ، أو تصدر الى أوروبا ، أو بلدان المغرب العربى . (3) سلع هندية أو أفريقية ، لتباع فى مصر أو تصدر الى أوروبا ، أو الى البلدان العربية الاخرى ، وأهم السلع التى ترد فى القائمة هى :

---

(15) ارشيف المحكمة الشرعية : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (525) ، ص422 مادة (629)، ص 457، مادة (684)، بتاريخ 15 جماد أول 1177هـ/21 نوفمبر 1763م، ص 481 ، مادة (726) ، بتاريخ 20 جماد أول 1177 هـ/26 نوفمبر 1763م .
— محكمة القسمة العسكرية ، سجل (175) ، ص185 ، مادة (255) ، ص 234 ، مادة (331) ، ص237 ، مادة 337 .

(16) ارشيف المحكمة الشرعية : محكمة طولون ، سجل (204) ، ص 279 ، مادة (1143) ، بتاريخ 10 ذى القعدة 1072هـ/27 يونيه 1662م .
— مبارك نفس المصدر ، جـ 3 ، ص 11 — 12 ، 27 ، عبد الرحيم عبد الرحمن . الريف المصرى ، ص 91 — 92 .

(17) عبد الرحيم عبد الرحمن ، دور ... نفس المصدر ، ص 67 .
— دار المحفوظات العمومية ، مخزن (46) سجلات محكمة المنصورة ، سجل (6) ص 14 ، ص 20 ، ص 92 ، كل (46) ، ص 194 .

(18) مبارك ، نفس المصدر ، جـ 2 ، ص ص 11 ، 12 ، 27 .

الأقمشة الحريرية ، الاقمشة الهندية ، الاقمشة الصوفية ، الشيلان المغربية ، الفوط ، المحارم ، الاحزمة ، الاحرمة ، العطور ، الزيوت ، الزيتون، الصابون ، الايات الرومى ، الملابس القطنية ، البخور ، الاحجار الكريمة ، الحلى ، المرجان ، البن ، السكر ، الجلود ، الحبوب ، النحاس المصنوع ، الحديد، الاسلحة ، الطرابيش ، السكر (19) .

واقد كان لهذه السلع ، أهمية بالغة ، فى حياة المجتمع المصرى آنذاك ، حيث نجد عند استعراضنا لهذه السلع أنها كلها سلع استهلاكية ، لا يستطيع أى مجتمع من المجتمعات الاستغناء عنها ، فكلها من الضروريات وليست من الكماليات ، ولذا فانها عادت بالربح الوفير ، على المشتغلين بالمتاجرة فيها ، وبخاصة تجارتى الاقمشة والبن ، حيث أقبل المجتمع المصرى على استهلاك هاتين السلعتين ، بصورة واسعة نتيجة لظهور التمايز الاجتماعى ، بين فئات المجتمع فى تلك الفترة ، وبخاصة فى القرن الثامن عشر ، حيث بدأت هذه الفئات تفاخر بعضها البعض باللباس ، وشراب القهوة فى دور ضيافتها . ولذا فان الاشتغال بهاتين التجارتين ، كان من الامور المربحة التى جعلت أصحاب هذه التجارات يكونون رأسمال ضخم جدا بالنسبة لاقتصاد العصر. وبالتالى أوجدت لديهم فكرة البحث عن مجالات أخرى الى جانب اشتغالهم بالتجارة ليستثمروا فيها فائض رأس المال الذى توفر لديهم . وقد اتضح لنا من الوثائق أن تجارتى الاقمشة المختلفة والبن ، أصبحتا بيد بيوت معينة من بيوتات الجالية المغربية بمصر ، والتى لعبت دورا هاما فى تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى ، خلال العصر العثمانى (20) . وهذا يجعلنا نلقى نظرة على أهم هذه البيوت التجارية المغربية . ودورها فى تاريخ مصر الاقتصادى .

---

(19) ارشيف المحكمة الشرعية : محكمة طولون : سجل (204) ، ص 279 ، مادة (1143) ، بتاريخ 10 ذى القعدة 1072هـ/27 يونيه 1662م، سجل (229) ، ص48 ، مادة (168) ، بتاريخ 2 ربيع اول 1173هـ/23 نوفمبر 1759م ، سجل (196) ، ص 67 ، مادة (215) ، بتاريخ 7 رجب 1036هـ/24 مارس 1627م .

ـ محكمة القسمة العسكرية ، سجل (151) ، ص 11 ـ 13 ، مادة (21) ، بتاريخ 23 ذى القعدة 1154هـ/30 يناير 1742م .

ـ محكمة الصالح ، سجل (525) ، ص 457 ، مادة (684) بتاريخ 15 جماد اول 1177هـ/21 نوفمبر 1763م .

ـ هذه امثلة وليست حصرا ، لان هذه السلع ترد فى كل السجلات مقرونة باسماء التجار المغاربة .

انظر كذلك : جيرار ، ب.س. نفس المصدر ، ص 352 ـ 376 حيث يورد من واقع سجلات الجمارك بيان عن السلع ، ترد بينها هذه السلع جميعها .

ـ وانظر كذلك ، المجلة التاريخية المغربية ، الاعداد من (6 ـ 22) . حيث يرد ذكر هذه السلع فى الوثائق والمقالات التى نشرناها فى هذه الاعداد .

(20) عبد الرحيم عبد الرحمن ، المجلة التاريخية المغربية ، العدد (10 ـ 11) ، يناير 1978 ، ص 53 ـ 68 . ، العدد (16) يوليه 1978 ، ص 173 ـ 190 .

البيوت التجارية المغربية في مصر :

(1) **بيت الشرايبي** : أسرة مغربية فاسية ، غير معروف على وجه التحديد متى استقر المقام برأس هذه الاسرة في مصر ، ولكن الثابت من الوثائق ، ومن المصادر المعاصرة ، ان الخواجا محمد الشرايبي الكبير ، لما عجز عن البيع والشراء في 1111 هـ / 1700 م ـ سلم رأس ماله ، وكان تسعين كيسا ، لابنه محمد الدادة الشرايبي (21) ، فاذا افترضنا ان محمد الدادة الشرايبي يمثل الجيل الثاني لهذه الاسرة بمصر ، معنى ذلك ، أن استقرارها يأتي مع مطلع القرن السابع عشر ، ان لم يكن سابقا له . ومن المؤكد لدينا ان العمل الرئيسي الذي بدأت به هذه الاسرة حياتها في مصر ، كان هو العمل التجاري ، فقد استطاع الخواجا الحاج محمد الدادة الشرايبي، الذي يمثل عهده نقطة ازدهار في تاريخ هذه الاسرة الاقتصادي ، أن ينمي الثروة التي ورثها عن أبيه (90 كيسا) ، بصورة استرعت انتباه المعاصرين، فعند وفاته يوم السبت 16 رجب 1137 هـ / 31 مارس 1725 م . وصل مقدار المال السائل الذي خلفه ، ألفا وأربعمائة وثمانين كيسا ، هذا فضلا عن « خان الحمزاوي وغيره من الاملاك وخلاف الرهن الذي تحت يده في البلاد ، وفائضها ستون كيسا ، والبلاد المختصة به أربعون كيسا ، وذلك خلاف الجامكية والوكائل والحمامات ، وثلاث مراكب في بحر القلزم ، وكل هذا المال كونه من عمله بتجارة البن » ويعلق الجبرتي على ذلك تعليقا يوحي باندهاشه لهذا النماء في ثروة محمد الدادة الشرايبي فيقول « حيث انه لم يرث من ابيه عند وفاته (1111 هـ / 1700 م) سوى تسعين كيسا » فأصبح المال السائل لديه 1137 هـ/1725/24 م ، (1580 كيسا) ، خلاف دخل خان الحمزاوي والاملاك والجامكية والوكائل والحمامات ، وثلاث مراكب في البحر الاحمر ، وهذه ثروة كبيرة جدا اذا قيست بثروات العصر . وقد كون الدادة الشرايبي هذا الثراء باشرافه الدقيق على أعماله التجارية من ناحية واستثمار جزء من أمواله في مجالات أخرى غير مجال التجارة ، مثل رهن الالتزامات وبناء الوكائل والحمامات والمراكب ، واستغلالها بما يعود عليه بالفائدة ، ويذكر الجبرتي ان الرجل رغم ثرائه هذا كان يدير ماله بنفسه « وعلى قدر سعة حاله وكثرة ايراده ، ومصرفه ، لم يتخذ كاتبا ، ويكتب ويحسب لنفسه (22) ونتيجة لهذا الثراء الواسع ، فان الخواجا الحاج محمد الدادة الشرايبي ، يعد من البراعم الاولى لنشوء الرأسمالية التجارية المصرية ، وأصبح بمثابة بيت مصرفي مالي ، حيث اتسعت دائرة استثماراته لراسماله ، فشملت شراء التزامات الأراضي الزراعية في الريف ، والعقارات ومشروعات الخدمات كالحمامات غيرها في القاهرة ، اى أصبح مؤسسا من مؤسسي

---

(21) الجبرتي ، نفس المصدر ، جـ 1 ص 87 ـ 88 .

(22) المصدر نفسه ، جـ 1 ، ص 87 ـ 88 .

ـ شلبي ، نفس المصدر ، حيث يحدد عدد الوكائل والحمامات بقوله «سبعة وكايل وحمامين»
Raymond, t. II, pp. 408-415.

الرأسمالية فى مصر فى مطلع القرن الثامن عشر ، ولذا فان كثيرا من الأمراء المماليك ، أموا بيته يسألونه الاقتراض ، ويتنازلون له عن التزاماتهم او يرهنونها لـه ، ويستأجرونه منـه فى نفس الوقت ، نظير ايجار سنوى يتفق عليه بين الطرفين (23) وكان الايجار يعد الفائدة السنوية التى تعود عليه من وراء العملية الاستثمارية فى مجال غير مجال العمل التجارى ، وان أخذت شكل المضاربات التجارية ، وقد اكتسب نتيجة لهذه الثروة ، مكانة متميزة ، بين أوساط المجتمع المصرى ، حيث أصبح بيته قبلة الامراء والعلماء ، ورجال الدين ، ورجال الاوجاقات السبعة ، والتجار وأولاد البلد ، ولذا فان مشهده عند وفاته ، كان من اعظم المشاهد ، التى شهدتها القاهرة ، فيصفه الجبرتى بقوله « وكان مشهده عظيما حافلا ، بحيث ان أول المشهد داخل الجامع ، ونعشه عند العتبة الزرقاء (24) واذا كان عهد الخواجا الحاج محمد الدادة الشرايبى ، كما ذكرنا ، يمثل نقطة البداية فى ازدهار تاريخ هذه الاسرة الاقتصادى ، فان عهد ابنه وخلفه **الخواجا الحاج قاسم بن محمد الدادة الشرايبى** ، يعد من أزهى عهود هذه الاسرة الاقتصادى ، بل ومن ازهى عهود الرأسمالية المصرية فى القرن الثامن عشر ، فقد استطاع نفوذ هذا التاجر فى خلال سنوات ، أى الفترة التى تولى فيها ، ادارة شؤون الاسرة الاقتصادى 1137 هـ/1147 هـ ـ 24/25 ـ 1736/35 م ، أن يبرز بصورة واضحة على سطح الحياة الاقتصادية المصرية ، وتشعبت عملياته المالية والتجارية ومضارباته الى درجة كبيرة ، حتى أننا لا نكاد نجد سجلا من سجلات المحاكم الشرعية خلال فترة توليه ادارة شؤون الاسرة خلوا من تسجيل عدة عقود لبيع أو شراء أو رهن التزامات أو أملاك عقارية ، ويصف الجبرتى بيت الشرايبى فى تلك الفترة بأنه « بيت المجد والسيادة والامارة والتجارة » ، ويذكر بأن « بيتهم المشهور بالازبكية ، بيت المجد والفخر والعز ، ومماليكهم ، وأولاد مماليكهم ، من أعيان مصر جربجية وأمراء (25) ، وقد أصبحت هذه الاسرة نتيجة لاشتغالها بتجارتى الاقمشة والبن ، من أغنى الاسر التجارية التى وجدت بمصر آنذاك. وامتد نشاطها التجارى الى خارج حدود مصر ، فاصبح لهم وكلاء مقيمون فى موانى البحر الاحمر . السويس ، القصير ، جدة ، المخا ، يعملون لحسابهم بصفة دائمة فى هذه الموانى (26) ، ومما زاد من نفوذ هذه الاسرة الاقتصادى منذ مطلع القرن الثامن عشر ، وحتى أواخر القرن هو تماسكها وتضامنها ،

(23) ارشيف المحكمة الشرعية : سجلات اسقاط القرى ، سجل (2) ، (3) . حيث يوجد بها كثير من المواد المتعلقة بهذه الحقيقة.
Raymond, T. II, p. 414.

(24) العتبة الزرقاء : تمتد حاليا على جانب العتبة من ناحية شراعى الموسكى والازهر .
— الجبرتى ، نفس المصدر ، جـ 1 ، ص 87 — 88 .
— شلبى ، نفس المصدر ، ص443 .

(25) الجبرتى ، نفس المصدر ، جـ 1 ، ص 176 .

(26) ارشيف المحكمة الشرعية : محكمة القسمه العسكرية ، سجل (165) ، ص 182 ، مادة (282) ، سجل (152) ، ص 241 ـ 243 ، مادة 406 بتاريخ 15 محرم 1156هـ/11 مارس 1743م .
Raymond, op. cit., T. I, pp. 286, 330, 335.

حتى أنها أصبحت منذ الخواجا الحاج محمد الدادة الشرايبى بمثابة شركة متكاملة فى العمل التجارى بل وفى جميع التصرفات المالية والعقارية ، وقد رصدت لنا هذه الحقيقة كل من المصادر المعاصرة ووثائق المحكمة الشرعية فالجبرتى يذكر « وكان من سنتهم انهم يجعلون عليهم كبيرا منهم ، وتحت يده الكاتب والمستوفى والجابى » (26 مكرر) . فيجمع لديه جميع الايراد ، من الالتزام والعقار والجامكية ، ويسدد الميرى ، ويصرف لكل انسان راتبه على قدر حاله ، وقانون استحقاقه ، وكذلك لوازم الكساوى للرجال والنساء فى الشتاء والصيف ، ومصروف الجيب فى كل شهر ، وعند تمام السنة ، يعمل الحساب ، ويجمع ما فضل عنده من المال ، ويقسمه على كل فرد ، بقدر استحقاقه وطبقته . واستمروا على هذا الرسم والترتيب مدة مديدة ، فلما مات كبارهم ، وقع بينهم الاختلاف واقتسموا الايراد ، واختص كل منهم بنصيبه يفعل به ما يشتهى ، وتفرق الجمع وقلت البركة وانعزل المحبون ، وصار كل حزب بما لديهم فرحون » (27) . وتشير وثائق محكمة القسمة العسكرية الى هذا الاختلاف الذى حدث بين فرعى أسرة الدادة الشرايبى ، وتطوره فى تسجيلاتها بتاريخ 15 محرم 1156 هـ / 11 مارس 1743 ، الذى أدى الى انفصام عقد هذه الشركة ، وحدوث النزاع بين أفراد أسرة الشرايبى حول حصول كل فرد منهم على نصيبه « من مال وعقار ، وغير ذلك مما يباع ويودع ويرهن » (28) على حد تعبير الوثائق ، وانتهى الامر بأن حصل كل وريث على نصيبه ، وانخرط عقد اتحادهم ، وبدأت أمور الاسرة الاقتصادية ، تدخل مرحلة التدهور . وهذا ما يعنيه الجبرتى بقوله « واختص كل فرد منهم بنصيبه ، يفعل به ما يشتهى ، وتفرق الجمع ، وقلت البركة » .

وهكذا كان بيت الشرايبى يمثل بيتا ماليا ضخما ، كان له تأثيره فى تاريخ مصر الاقتصادى منذ القرن السابع عشر وحتى أواخر القرن الثامن عشر .

(2) **بيت الابار** : كان بيت الابار المغربى ، من البيوت التجارية المغربية الكبرى فى القاهرة ، وليس لدينا ما يثبت متى استقر رأس هذا البيت بمصر ، ولكن من الواضح والثابت لنا من الوثائق ، أن أفراد هذا البيت ، بدأ بروزهم على سطح الحياة الاقتصادية المصرية ، منذ القرن السابع عشر الميلادى وكان الخواجا الحاج أحمد جدق . الذى اشتهر باسم الابار ، أحد

(26مكرر) سبق للجبرتى إن ذكر أن الخواجا الحاج محمد الدادة الشرايبى . لم يتخذ له كاتبا وانما كان يكتب ويحسب بنفسه ، ولكن لما اتسعت اعمال الشركة الشرائية منذ عهد الخواجا الحاج قاسم ، اتخذ له جهازا اداريا يتكون كما هو واضح من ثلاثة اشخاص : كاتب ، مستوفى ، جلبى ، اى جامع الاموال ومحصلها .

(27) الجبرتى ، **نفس المصدر** ، ج 2 ، ص 213 .

(28) ارشيف المحكمة الشرعية ، **محكمة القسمة العسكرية** ، سجل (152) ، ص 241 — 243 ، مادة (406) بتاريخ 15 محرم 1155هـ/11 مارس 1743م .
— Raymond, (A), **op. cit.**, T. II, p. 408-415.

كبار تجار البن فى القاهرة فى النصف الاول من القرن الثامن عشر ، وأصبحت أسرته من الاسر الثرية المعدودة بالقاهرة ، وتسجل لنا وثائق المحكمة الشرعية ، الشيء الكثير عن احمد خدق ، ودوره التجارى ، ومضارباته فى تجارة البن ، واستثمر جزءا من رأس ماله ، فى ميادين أخرى غير تجارة البن ، وبخاصة فى ميدان التزام الاراضى الزراعية ، وكثرت عمليات اقراضه للامراء المماليك نظير اسقاط التزاماتهم او رهنها له ، فنجد كثيرا من الالتزامات الزراعية مسجلة باسمه (29) ، وكذلك بأسماء كثير من أفراد أسرته التى أصبحت بمثابة بيت مالى كبير له نفوذه وتاثيره على حياة مصر الاقتصادية فى القرن الثامن عشر ، وصار هذا البيت جزءا من الرأسمالية الجديدة التى شهدتها مصر خلال هذا القرن .

(3) **بيت الجمالى** : أسرة فاسية مغربية ، اشتهر عدد كبير من أبنائها ، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، فى مجال العمل التجارى ، وبخاصة فى مجال تجارة البن ، وتجارة الاقمشة كما اشتهر بعض أفراد هذه الاسرة بالعمل العلمى ، حتى وصل أحد ابنائها وهو الشيخ نور الدين على بن الشيخ أبو القاسم الجمالى ، الى منصب مشيخة رواق المغاربة ، والنظر على أوقافه (30) .

(4) **بيت مغار** : أسرة تونسية فاسية تنتمى الى جزيرة جربة ، اشتهرت بالاشتغال بتجارة الزيت ، بوكالة الزيت ببولاق القاهرة ، وقد كان الخواجا عمر بن مغار الجربى ، الذى يعد رأس هذه الاسرة ، من أكبر تجار الزيت بالقاهرة ، وقد استمر ابناؤه وأفراد اسرته فى الاشتغال بهذه التجارة ، حتى كونوا رأس مال ضخم من هذا النوع من التجارة وقد استطاع الخواجا عيسى بن عمر بن مغار ، تكوين ثروة ضخمة استثمر جزءا منها فى شراء العقارات والتزامات الاراضى الزراعية وأوقف كثيرا من العقارات على أوجه البر ، كما اشتهر من أفراد هذه الاسرة الخواجا سعيد بن احمد بن ابراهيم ، الذى عرف ابن مغار المغربى الجربى (31) ، وأصبحت هذه الاسرة من الاسر المتنفذة اقتصاديا فى تاريخ مصر فى القرن الثامن عشر .

(5) **بيت السقاط** : أسرة مغربية فاسية ، استقرت فى مصر منذ القرن السادس عشر ، اشتغل أفرادها بتجارتى البن والاقمشة ، كما

---

(29) ارشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل (175) ، ص 369 ، مادة (504) ، سجل اسقاط القرى (3) ، ص 83 ، مادة (236) ، بتاريخ 3 ذى القعدة 1145هـ/17 ابريل 1733م .
— عبد الرحيم عبد الرحمن « تاجر مغربى يصبح ملتزما بمصر » ، المجلة التاريخية المغربية ، العدد (6) ، يوليه 1976م ، ص 125 — 128 .

(30) ارشيف المحكمة الشرعية : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (5091) ص 20 مادة (62) . بتاريخ 16 جماد اول 1110هـ/21 نوفمبر 1698 ، محكمة الباب العالى ، سجل (128) ، ص 18 ، مادة (369) ، بتاريخ 8 جمادى الثانية 1060هـ/8 يونيه 1650م .

(31) ارشيف المحكمة الشرعية : محكمة الباب العالى (131) ، ص 142 ، مادة (534) بتاريخ 11 شوال 1063هـ/4 سبتمبر 1653م .

اشتغلوا بتجارة المرجان التى كانت من التجارات الرائجة فى مصر وبلاد المغرب ، وقد كون الحاج محمد السقاط الفاسى ، شركة خاصة بهذه التجارة مع شخص يهودى هو بركات ولد الذمى شحيرة . وكانت هذه الشركة تقوم باستيراد المرجان ، للمتاجرة فيه داخليا ، وتصدير جزء منه الى بلاد المغرب ، وكان المورد الرئيسى لهذه الشركة هو الذمى اليهودى نقولا الحمصى الشامى، وقد استطاع أفراد أسرة السقاط ، كما هو واضح من سجلات المحكمة الشرعية ، الوصول الى درجة كبيرة من الثراء ، عن طريق اشتغالهم بأنواع مختلفة من التجارة (32) ، كما برز بعض العلماء من بين أفراد هذه الاسرة (33) . كما سنرى .

(6) **بيت الكهن** : أسرة مغربية ، حازت شهرة كبيرة فى مجال العمل التجارى ، وكان الخواجا الحاج عبد الكريم الكهن بن الحاج عبد الرحمن ، من أعيان التجار ، بوكالة الماوردى ، بخط الفحامين ، وكذلك كان أخوه الخواجا الحاج محمد الكهن بن الحاج عبد الرحمن ، من أعيان التجار فى بيع الاقمشة الهندية . ومثل البيوت التجارية المغربية ، استثمر أفراد هذه الاسرة جزءا من رأسمالهم فى مجال التزامات الاراضى الزراعية ، وامتلاك العقارات ، وقد ترك الخواجا الحاج عبد الكريم الكهن عند وفاته ثروة ضخمة ، ووصل فى حال حياته الى مكانة اجتماعية كبيرة ، وتزوج اكثر من واحدة كانت من بين زوجاته ، فاطمة خاتون بنت احمد أفندى الرزنامجى ، كما تزوج واحدة من أهالى ناحية مشتهر ، بولاية القيلوبية (34) ، وقد أصبح لهذه الاسرة نفوذها الاقتصادى الواسع .

(7) **بيت حماد** : أسرة مغربية ، اشتهرت بتجارة البن فالخواجا الحاج محمد حماد الذى اشتهر بالفيومى كان من أعيان تجار البن بالقاهرة ، وكذلك كان الخواجا الحاج على حماد ، وقد لعب أفراد هذه الاسرة دورا كبيرا فى عمليات اسقاط الالتزامات والمضاربة فى هذا المجال ، وتسجل لنا سجلات اسقاط القرى كثيرا من الحصص التى اسقطت لافراد هذه الاسرة فى كثير من قرى مصر (35) .

---

(32) ارشيف المحكمة الشرعية : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (175) ، ص 270 ، مادة (383) ، بتاريخ 22 رجب 1177هـ/16 يناير 1765م .

(33) ارشيف المحكمة الشرعية : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (175) ، ص 322 ، مادة (451) .

(34) ارشيف المحكمة الشرعية : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (175) ، ص 285 — 286 ، مادة (401) ، بتاريخ 10 شعبان 1177هـ/13 فبراير 1764م .
— محكمة الصالحية النجمية سجل (525) ، ص 457 ، مادة 684 ، بتاريخ 15 جماد اول 1177هـ/21 نوفمبر 1763م .

(35) ارشيف المحكمة الشرعية : سجلات اسقاط القرى ، سجل (3) ، ص 19 ، 84 ، 92 ، 93 ، 94 ، 95 ، 105 ، 106 .

والى جانب هـذه البيوت التجارية الشهيـرة ، وجدت بيوت مغربيـة تجارية كبيرة ، ولكنها اقل شهرة من البيوت سالفة الذكر ، ولكنها تعد من البيوت الرأسمالية التجارية التى وجدت فى القاهـرة ، منذ القـرن السابع وازدادت نفوذا وثراء خلال القـرن الثامن عشر ، وتكفى الاشارة الى بعض هؤلاء التجار الكبار مثل الخواجا عثمان بن حسون ، الذى كان من اشهـر تجار الاقمشة والمجوهرات ، والخواجا الحاج اسعد المغربى ، من أعيان التجار بسوق السلاح (36) ، والخواجـا على كمليـان ، والخواجا محمد بـن صالح المغربى الجربى ، من أعيان التجار بسوق طولون ، والخواجا الحاج محمد بن ابراهيم الغريانى ، والخواجا الحاج احمد بن يحى الشهير بالشرونى ، المغربى الجربى ، التاجر بسوق طولون ، والخواجا الحاج مهنا بن سعيد المغربى الجربى، من السادة التجار ، بسوق الاحرمة بخط طولون ، والخواجا الحـاج احمـد الزهونى بن الحاج الشاوى ، المغربى الفاسى ، والخواجا محمد بن جلـون ، المغربى الفاسى والخواجا الشريف عبد السلام المغـربى القاسى ، أصحـاب الشهرة فى بيع الاقمشة الهندية بسوق الجملون والشرب ، بخط الغورية . والخواجا الحاج محمد العطار بن الحاج عبد السلام المغربى العطار ، والحـاج محمد المهدى المغربى التاجر بقيسارية بولاق القاهرة ، والحاج حميـدة بـن صالح بن أيوب المغربى من أعيان التجار بسوق البن بخط القفاص القريب من الجامع الازهر ، والحاج محمد بن الحاج عبد الرحمن ، التاجر فى الاحرمة بسوق طولون ، كما أن هناك كثيرا من الاسماء وبخاصة من أهل تـونس ، كانوا يعملون بتجارة البن ، بوكالة الجراكسة (39) وعموما فانه لا تكاد وكالة من 123 وكالة التى وجدت بالقاهرة ، تخلو من عدد من التجار المغاربة بل من أعيان تجارها فى مختلف السلع . ورصد هذه الاسماء المغربية يحتـاج الى مجلدات ، ولذا فاننا اكتفينا بالاشارة الى أشهرها والتى كان لها دورها الفعال فى بنية تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى (40) .

---

(36) سوق السلاح : احد الاسواق المشهورة فى تاريخ مصر الاقتصادى فى تلك الفترة بالقرب مـن القلعـة .

(37) سوق الجملـون : موضعة من رأس سويقة امير الجيوش الى باب الجوانية وباب النصر وهو محاور لدرب الترحية ، مبارك ، نفس المصدر ، جـ 2 ، ص 70 .

(38) سوق الشرب : احد الاسواق الشهيرة فى مصر فى تلك الفترة .

(39) وكالة الجراكسة : احـدى الوكالات الشهيرة فى تاريـخ مصـر .

(40) لمزيد من التفصيلات ، عن قائمة اسماء التجار المغاربـة ، الواردة بمالية ، وغيرهـا مـن الاسماء التى لم ترد ، يمكن الرجـوع الى السجـلات التاليـة ، والمواد المتعلقـة بهـم ، وصفحاتها ، وغيرها من السجـلات التى لم تذكر ، فما ورد هنا عبـارة عن امثلة ونماذج فقط ، حيث انه من العسير حصر جميع الاسماء ، لان ذلك يحتاج الى عمل جماعى ، وعلى مدى سنوات طويلة لفهرسة هذه الاسماء .
أرشيف المحكمة الشرعية : محكمة طولون ، سجل (204) ، ص 250 ، مادة (180) ، ص 279 ، مادة (1143) ، ص 329 ، مادة (1381) ، ص 394 ، مادة (1669) ، ص 395 ، مـادة (1673) ، ص 400 ، مـادة (1691) ، (1692) ، ص 447 ، مـادة (1872) .
ـ محكمة القسمة العسكريـة : سجل (175) ، ص 170 ، مادة 236 ، ص 182 ، مادة مادة 254 ، ص 185 ، مادة (185) ، ص 229 ، مادة (322) ص 237 ، مادة (337) ، ص 242 ، مادة (346) ، ص 250 ، مادة (354) ، ص 253 ، مادة (357) ، ص 334 ، مادة (465) ، ص 345 ، مادة (1477) ، ص 361 ، مادة (494) ، ص 384 ، مادة (524) ،

أما عن البيوت التجارية المغربية بالاسكندرية ، حيث كانت المدينة تموج بالحركة التجارية ، فان النشاط التجارى بالمدينة ارتبط ببعض البيوت المغربية ، ومن البيوت التى برزت فى هذا المجال خلال الفترة العثمانية ، بيت الناظورى ، حيث أصبحت هذه الاسرة تمتلك الوكائل التجارية التى عرفت باسمها مثل : وكالة فتح الله الناظورى ، ذلك كان من البيوت التجارية المغربية ، بيت رمضان بن عبد العزيز المغربى الطرابلسى ، وبيت محمد بن محمد بن عبد الرحمن ، الذى اشتهر بالمتاجرة فى الاحرمة المغربية ، وغير هؤلاء من التجار الذين ترصد لنا وثائق المحكمة الشرعية اسماءهم ، والسلع التى كانوا يتاجرون فيها (41) .

كذلك وجد عدد كبير من التجار المغاربة بمدينة المنصورة ،وبخاصة من أبناء فاس ، وقد شمل نشاط هؤلاء التجار معظم مناطق الدلتا ، وكان لهم نفوذهم الاقتصادى (42) .

وقد اتسع نشاط هؤلاء التجار المغاربة ، وبخاصة تجار الاقمشة وتجار البن وأصبحوا يقومون بعمليات الاستيراد والتصدير ، بين موانى مصر وبلاد الحجاز واليمن والموانى الهندية ، من جانب ، وبين موانى مصر على البحر المتوسط والموانى المغربية والاوروبية والشامية ، وأصبح لهؤلاء التجار وكلاء مقيمين فى هذه الموانى ، لتصريف أمورهم نيابة عنهم ، وبذلك اتسعت دائرة نشاطهم التجارى ، ولم تعد قصرا على النطاق المحلى ، بل شملت النطاق الخارجى ، مما مكنهم من جمع ثروات ضخمة . وأصبح لديهم فائض مالى كبير كان لا بد من البحث عن ميادين أخرى الى جانب عملهم التجارى لاستثمار فائض رأسمالهم فيها ، حريصيين كل الحرص على ان هذه المجالات الاستثمارية الجديدة ، تعطى لهم ربحا يعادل على الاقل ، ان لم يفق استثمار هذه الاموال فى العمل التجارى .

ص 413 ، مادة (559) ، ص 483 ، مادة (651) ، سجل (152) ، ص 195 — 196 ، مادة (276) . خاصة بتجار مغاربة من تونس .

— محكمة الصالح : سجل (525) ، ص 422 ، مادة (629) ، ص 457 ، مادة (684) ، ص 481 ، مادة (726) .

— محكمة الباب العالى ، سجل (133) ، ص 196 ، مادة (768) بتاريخ 11 صفر 1067هـ/29 نوفمبر 1656م .

— محكمة بولاق : سجل (26) ، ص 359 ، مادة (1804) ، بتاريخ 18 شعبان 1017هـ/27 نوفمبر 1608م .

(41) دار المحفوظات العمومية : مخزن (46) ، سجل (3) ، ص 30 مادة (106) ، بتاريخ 6 شوال 1137هـ/18 يونيه 1725م

— أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : سجلات محكمة الجزيرة الخضراء ، سجل 23 ، ص 32 ، ص 71 ، مادة 109 ص 172 ، سجل (42) ص 57 ، مادة (182) سجل (42) ، ص 127 — 129 ، مادة (270) ، وبقية الجلان ، مواد مختلفة .

(42) عبد الرحيم عبد الرحمن ، الريف المصرى ... نفس المصدر ، ص 91 — 92 .

— ارشيف المحكمة الشرعيه ، سجلات اسقاط القرى ، سجل (3) ، ص 69 ، 84 ، 92 ، 94 ، 95 ، 99 ، 105 ، 106 .

— دار المحفوظات العمومية ، مخزن (46) ، سجلات محكمة المنصورة ، سجل (6) ، ص 14 ، 19 ، 12 سجل (246) ص 194 .

استثمار التجار فائض رأسمالهم في مجالات أخرى :

كانت المجالات التى اتجه التجار الى استثمار فائض رأسمالهم فيها : مجال التزام الاراضى الزراعية ، اسقاطا ، ورهنا ، ومجال شراء العقارات سواء أكانت معدة للسكن أم كمحال تجارية ووكائل وخانات .

أما عن دخولهم مجال التزام الاراضى الزراعية : فقد فتح أمامهم هذا المجال منذ بداية القرن الثامن عشر ، نتيجة للصراعات السياسية التى شهدتها مصر ، منذ مطلع هذا القرن ، بين البيوت المملوكية للاستحواذ على السلطة ، نظرا لضعف السلطة العثمانية . فاعوزت هذه الصراعات الامراء المماليك الى الاموال للانفاق منها على قواتهم الخاصة ، فلجأوا الى كبار التجار ، الذين أصبح لديهم فائض مالى ، كما سبق أن رأينا ليقترضوا منهم الاموال ، بضمان التزاماتهم الزراعية ، فكانوا يقومون باسقاط هذه الالتزامات للتجار ، نظير الاموال المقترضة ، وحتى تظل الالتزامات بايديهم يقومون فى نفس الوقت باستئجارها منهم مرة ثانية ، وتصبح قيمة الايجار بمثابة الربح الذى تدره الاموال المقترضة باسم اسقاط الالتزامات ، ولذا فان معظم التجار أصبحت بايديهم التزامات عديدة وفى مناطق مختلفة ، دون أن يذهبوا الى مواقع الالتزامات أو يرونها ، وانما كل ما يعرفونه عنها ما يرد بشأنها فى سجلات الرزنامة الرسمية ومزاد الديوان العالى ، والقليل جدا منهم الذى مارس سلطة فعلية على أراضى التزاماته ، فهم يعيشون فى القاهرة . ولا يعرفون عن التزاماتهم سوى الحصول على ايجارها ، وقد اسهوت عملية اسقاط الالتزامات ورهنها ، التجار وبخاصة تجار الاقمشة والبن ، كما استهوت غيرهم ، وشاعت العملية بصورة كبيرة اضطرت الرزنامة الى تخصيص سجلات خاصة ، لتسجيل عمليات الاسقاط هذه . عرفت باسم « سجلات اسقاط القرى » ، وبفحص هذه السجلات ، اتضح أنه كان للتجار النصيب الاوفر من المضاربة فى هذه العمليات ، وبمتابعة قيمة ايجار الحصص التى كانت تسقط لهم ، الى القيمة التى دفعوها لاسقاط هذه الحصص ، اتضح ان العملية كانت جد مربحة لهم ، حيث اتضح لنا أنها تصل (20٪) فى معظم الحالات ، وكانت تزيد قليلا فى بعض الحالات الاخرى فمثلا نجد أن الخواجا الحاج قاسم الشرايبى ، اسقط له الامير اسماعيل بيك ابن قيطاس بيك ، كامل أراضى ناحية البيجور ، وقف الدشيشة الكبرى ، تابع ولاية المنوفية ، نظير مبلغ (250000) نصف فضة ، ثم استأجرها منه فى نفس الوقت لمدة عام بمبلغ (50000) نصف فضة أى بقيمة (20٪) من قيمة مبلغ الاسقاط ، وكذلك أسقط له الامير ذو الفقار جوربجى ، اختيار طايفة الجراكسة ثلاثة قراريط من كامل أراضى ناحية سندمنت ، بولاية البهنساوية نظير مبلغ (25000) نصف فضة واستأجرها منه فى نفس الوقت بمبلغ (5000) نصف فضة أى بقيمة (20٪) ، مع ملاحظة أن قيمة الايجار هذه كانت تصل الى يد التاجر المؤجر . خالصة من أية أعباء أو

ضرائب . من الاعباء والضرائب التي كانت تفرض على الاراضى الزراعية فى ذلك الوقت ، فقد كان المستاجر هو الذى يتحملها أو يحملها للفلاحين ، ولذ فان التجار حرصوا دائما على أن ينص فى عقود الايجارات على أن هذه الاجرة « سالمة خالصة » ، يقوم بها المستاجر المرقوم للمؤجر المشار اليه ، فى غاية السنة المؤجرة المرقومة خارج ذلك ، عما يقوم به المستأجر ، على ذلك ، من المال الميرى لجهة الديوان العالى ، وتوابعه والكشوفية ، والخدم والرزق والاوقاف ، وجرف الجسور ، وكامل المصاريف الكلية والجزوية لواجب السنة المؤجرة المذكورة ، وليس على مؤجره المرقوم شىء من ذلك » (43) .

وخير مثال على مضاربة التجار المغاربة، فى مجال اسقاط التزامات الاراضى الزراعية، أسرة الدادة الشرايبىفسجلات اسقاط القرى، تسجل لنا الكثير، من حالات اسقاط القرى ، الى الخواجا الحاج محمد الدادة الشرايبى ، ثم الى ابنه قاسم من بعده ، حيث اتسعت دائرة التزاماتهم للاراضى الزراعية ، فشملت مناطق كثيرة وعديدة فى جميع أرجاء البلاد فى الدلتا والصعيد على السواء فبينما اصبحت لهم التزامات بطهطا بولاية جرجا . كانت لهم التزامات بناحية شبشاى ، وتعرف بأبو بشاى بولاية الاسيوطية ، والتزم قاسم كذلك كامل أراضى ناحية الدمناوية ، وغيره معصرة دهشور بولاية الجيزة ، كذلك نجده يلتزم كامل أراضى ناحية سندمنت ، بولاية البهنساوية ، واراضى ناحية البيجور بولاية المنوفية ، والتزامات أخرى عديدة بولاية الشرقية والدقهلية والغربية ، أى أن التزاماته امتدت على مساحة رقعة الاراضى المصرية من الجنوب الى الشمال ، ليس هذا فقط . بل أنه كان يقوم بالمضاربة فى شراء الالتزامات المحلولة فى المزاد العلنى بالديوان العالى ، وبعد أن يرسو عليه الالتزام ، كان يقوم بتاجيره ، أو اسقاطه لشخص آخر . نظير مبلغ يحقق له الربح المطلوب ، أى أصبحت العملية بالنسبة له عملية تجارية بحتة ، وكان يقوم بهذه العمليات باسمه أو باسم أفراد أسرته أو تابعيه ، ليس هذا فقط بل أنه كان يقوم بدور الوكيل لبعض مشايخ عربان العايد والهوارة فى الصعيد فيتلقى الالتزامات باسمهم (44) .

---

(43) ارشيف المحكمة الشرعية : **سجلات اسقاط القرى** ، سجل (2) ، مادة (303) بتاريخ غرة صفر 1144هـ/5 اغسطس 1739م ، ص109 — 111 ، مادة (304) ، غرة صفر 1114هـ/5 اغسطس 1731م ، سجل (2) ص95 ، مادة (259) بتاريخ 18 محرم 1144هـ/ 23 يوليه 1731م . سجل (3) ، ص 6 ، مادة (13) وصورة حجة الايجار ، بتاريخ 11 جماد الاخرة 1145هـ/29نوفمبر 1732م ، سجل (3) ، ص 87 ، مادة (247) ، بتاريخ 15 ذى القعدة 1145هـ/29 ابريل 1733م .
— **سجلات الديوان العالى** ، سجل (1) ص135 ، مادة (291) ، بتاريخ 21 محرم 115هـ/ 28 مارس 1742م .

(44) بخصوص التزامات أسرة الشرايبى يمكن الرجوع الى السجلات والمواد التالية ارشيف المحكمة الشرعية : **محكمة القسمة العسكرية** ، سجل (143) ، ص 401 ، مادة (143) ، سجل (153) ، ص 241 ، مادة (406) ، سجل (190) . ص91 ، مادة (322) ، ص 135 ، مادة (490) ، سجل (225) ، ص433 ، مادة (565) .

ومن التجار المغاربة الاخرين ، الذين استثمروا أموالهم فى مجال التزام الأراضى الزراعية الخواجا الحاج محمد جلون . الذى كان يعمل بتجارة البن والأقمشة . الذى التزم نصف ناحية طوخ دلكة بولاية المنوفية . وكانت له التزامات أخرى فى مناطق متفرقة ، وكذلك الخواجا الحاج احمد حدق المغربى الشهير بالأبـار ، الذى كان من أعيان التجار فى البن ، حيث التـزم ثلث كامل أراضى ناحية « أبوصير دفنو » . والخواجا الحـاج أحمـد بن سعيـد المغربى الشهير بالجملى . الذى التزم باسم أحد متبوعيه ، خمسة وعشرين فدانا ، وستة عشر قيراطا بقرى الخيزرانية والطالبية بولاية الجيزة ، وكذلك التزم الخواجا الحاج ابراهيم جلبى بن الخواجا الحاج عمر مغار المغربى ، خمسة قراريط ، من أراضى ناحية كفر منصور ، بولايـة البهنساوية (45) ، كما التزم شركة فيما بينهما كل من الحاج حميدة أيوب المغربى التاجر بسوق طولون ، والحـاج عثمان بن مسعود المسراتى ، ربـع أراضى ناحية المثانيـة والحماة بولاية الجيزة ، ومحمد عبد الله بن عبد العزيز المغربى ، ملتزم نصف أراضى ناحية فوة بولاية الغربية (47) .

والحقيقـة ان المتتبع لدور التجـار المغاربـة ومضارباتهم فى عمليـات اسقاط الالتزامات الزراعية ، ليقف مندهشا لهذا الدور الذى لعبـه هؤلاء التجار فى هذا المجال ، وان نظرة سريعة على دفاتر تركات ومخلفات هؤلاء التجار لتؤكد هذه الحقيقة تمام التأكيد ، فقد رصدت هذه الدفاتر كثيرا من الحصص والقرى كالتزامات خلفها هؤلاء التجار لورثتهم .

أما المجـال الثانى الذى ولجه التجـار لاستثمار الفائض من رأسمالهـم التجارى ، فهو : **مجال امتلاك العقارات بمختلف أنواعهـا** ، فى القاهـرة ، والمدن المصرية الاخرى ، فاشتروا الدور والخانات والوكائل ، والحمامات ، والدكاكين ، والمخازن والحواصل ، لاستعمال بعضها الاستعمال الخـاص ، وتأجير البعض الآخر ، نظير ايجار سنوى ، أو شهرى ، حسب العقد الذى يتم بين الطرفين المؤجر والمستأجر ، ومن الملاحظ انه فى غالب الاحيان كان

(—) **سجلات اسقاط القرى ،** سجل (2) ، ص 95 — 96 ، مادة (256) بتاريخ 18 محـرم 1144هـ/23 يوليه 1731م . سجـل (2) ، ص 109 ، مـادة (303) بتاريخ غرة صفـر 1144هـ/26 اغسطس 1729م . ، ص 109 — 110 ، مادة (304) ، بتاريخ غرة صفر 1144هـ/5 اغسطس 1731م ، سجل (3) مادة (247) ، بتاريخ 15 ذى القعدة 1145هـ/ 29 ابريل 1733م . سجل (1) ، ص 107 ، ص 117 ، سجل (5) ص 43 ، مادة (79)، ص 66 ، مادة (131) .

(45) **أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى ،** سجل (1) ، 134 — 135 ، مادة (290) بتاريخ 21 محرم 1155هـ/28 مارس 1742م ، ص 135 ، مادة (291) ، بتاريـخ 21 محرم 1115هـ/28 مارس 1742م .

(46) **أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة طولون ،** سجـل (219) ، ص228 ، مـادة (549) بتاريخ 22 جمادى الاولى 138هـ/29 ينار 1726م .

(47) **أرشيف المحكمة الشرعية، محكمة طولون** (204)، ص 235، مادة (956) بتاريخ 6 رمضـان 1072هـ/25 ابريل ، 1662م ، ص 400 مادة (1691) بتاريخ 5 جماد آخـر 1073هـ/16 ديسمبر 1662م .

التأجير يتم لافراد من أبناء الجالية المغربية المستقرين فى هذه المدن ، أو القادمين الجدد اليها (48) .

والمتتبع للعقارات التى كانت مسجلة بأسماء التجار المغاربة بخاصة ، وأبناء الجالية المغربية بعامة ، لا يكاد يجد . فى القاهرة والاسكندرية والمدن الكبرى ، شارعا ، أو دربا ، أو عطفة ، أو وكالة ، أو سوقا خلوا من عقارات خاصة بالمغاربة ، حتى أن الباحث فى الخطط يمكن أن يرسم أدق خريطة عمرانية لهذه المدن ، فوثائق المحكمة الشرعية تحدد بدقة واضحة موقع العقار ، وحدوده الاربعة والشوارع والحارات والدروب والعطف التى يوجد بها أو يطل عليها ، وهل هى نافذة أم مغلقة ، واذا كانت نافذة فعلى أى شارع تنفذ وهكذا (49) .

ومن الامور المتعلقة بهذه العقارات وتجب الاشارة اليها ، ان كثيرا من أبناء الجالية المغربية الى جانب استثمارهم لهذه العقارات ، قاموا بوقف الكثير من هذه العقارات ، اما على أنفسهم حال حياتهم ، ثم على ذريتهم من بعدهم أو على أوجه البر ، وطلبة العلم ورواق المغاربة . أو قراءة القرآن ، أو على فقراء المسلمين ، والحرمين الشريفين . ومن الصعوبة بمكان أن نضع قائمة جامعة مانعة بأصحاب هذه العقارات والاوقاف لصعوبة حصر ذلك لكثرتها ، وتكفى الاشارة الى أن

---

(48) **ارشيف المحكمة الشرعية : محكمة الباب العالى** ، سجل (128) ، ص 18 ، مادة (369) ، بتاريخ 8 جمادى الثانى 1060هـ/8 يونيه 1650م ، سجل (171) ، ص 246 — 247 ، بتاريخ 10 جمادى الثانى 1597هـ/4 مايو 1685م ، ص 142 ، مادة (534) ، بتاريخ 11 شوال 1063هـ/4 سبتمبر 1653م .
— **محكمة القسمة العسكرية** ، سجل (175) ، ص190 ، مادة (261) ، ص 234 ، مادة (331) ، ص312 ، مادة (435) ، بتاريخ غاية ربيع أول 1177هـ/17 أكتوبر 1762م .
— **محكمة طولون** ، سجل (204) ، ص250 ، مادة (1018) بتاريخ 1 شعبان 1072هـ/22 مارس 1662م ، سجل (196) ، ص 61 ، مادة (183) ، بتاريخ 24 جماد الثانى 1536هـ/ 12 مارس 1627م .
سجل (219) ص 231 ، مادة (555) ، بتاريخ غاية جماد الاول 1138هـ/25 فبراير 1724م ، ص 286 ، مادة 679 .
— **محكمة بولاق** : سجل (26) ، ص 359 ، مادة (1804) بتاريخ 18 شعبان 1017هـ/27 نوفمبر 1608 .
— **محكمة الصالحية النجمية** ، سجل (525) ، ص 531 ، مادة (828) بتاريخ 15 رجب 1177هـ/19 يناير 1764م .
— **دار المحفوظات العمومية** ، **محكمة الاسكندرية** ، بخصوص سجلات هذه المحكمة انظر ، المجلة التاريخية المغربية ، الاعداد (15 — 24) .
— **ارشيف الشهر العقارى بالاسكندرية** ، **محكمة الجزيرة الخضراء الشرعية** ، 5 ، 12 ، 23 ، 37 ، 42 ، 43 ، 51 ، 60 ، 65 ، 76 ، 77 ، 79 . حيث يوجد بهذه السجلات مئات المواد المتعلقة بهذا الموضوع .

(49) **ارشيف المحكمة الشرعية : محكمة القسمة العسكرية** ، سجل 87 ، ص568 ، مادة (802) .
— **محكمة الصالح** ، سجل (346) ، ص351 ، مادة 857 .
— **محكمة الصالحية النجمية** ، سجل (525) ، ص422 ، مادة (629) ، ص457 ، مادة (684) ، ص481 ، مادة (726) ، بتاريخ 20 جماد أول 1177هـ/26 نوفمبر 1763م .
— **محكمة طولون** ، سجل (204) ، ص 274 ، مادة (1119) بتاريخ 24 شوال 1072هـ/ 12 يونية 1662م ، ص 279 ، مادة (1143) ، بتاريخ 10 ذى القعدة 1072هـ/27 يونيه 1662م ، ص 329 ، مادة (1381) ، بتاريخ 26 صفر 1073هـ/21 اكتوبر 1662م .

الباحث لا تمتد يده الى سجل من سجلات المحاكم الشرعية المركزية بالقاهرة والتى يبلغ عددها (2066) ، سجلا ، و (353) محفظة دشت ، أو سجلات محاكم الاقاليم ومدن الثغور الا ويجد بين دفتى كل سجل العديد من الوثائق المتعلقة بهذه العقارات والاوقاف وطرق الانتفاع بهـا ، وكذلك تفعـل كتب الخطط الخاصة بالقاهرة والمدن المصرية (50) .

دور التجار المغاربة في حركة الاقتصاد المصرى :

لا شك ان التجار المغاربة ، نتيجة لاتساع دائرة نشاطهم ، كما رأينا ، قاموا بحركة تنشيط كبيرة للاقتصاد المصرى ، وبخاصة فى القرن الثامن عشر ، فقد تعددت فى هـذا القـرن نشاطاتهم الاقتصاديـة ، كما سبقت الاشارة ، وأصبحت البيوت التجارية المغربية الكبيـرة ، بمثابـة مصارف مالية كبرى ، تقوم بعمليات الاقراض ، والشراء والبيع والرهن والاستبدال. حتى أن المصادر المعاصرة تجمع على أن الحاج محمد الدادة الشرايبى ، هـو أول من أوجد الربا فى مصر ، والمقصود بالربا هنا الفائدة التى كان يحصل عليها نتيجة لمضارباته وأفراد أسرته فى كثيـر من مجالات التجـارة والبيع والشراء والرهن فى العقارات ، واسقاط الالتزامات ، وذلك لعـدم وجـود النظام المصرفى المعروف لنا حاليا .

ولا غضاضة أن نعتبر هذه الفئة التجارية طبقا لاتساع نشاطها المالى . أنها أصبحت تمثل الرأسمالية المصرية الناشئة . بل انها تعتبـر نموذجـا للرأسمالية العربية فى ذلك العصـر ، ان صح هذا التعبيـر . فقد كونت لنفسها رأس مال ضخم ، استطاعت عن طريقه ، أن تكون لها مكانة اجتماعية متمايزة اعترفت لها به الفئات الاجتماعية الاخرى المتميزة من أمراء المماليك ، ورجال الادارة العثمانيين ، بل ولجأت اليها هذه الفئات لاقراضها الاموال كما سبقت الاشارة . ومن هنـا كان امتداد حركة هذه الفئـة فى الاقتصاد المصـرى ، خارج النطاق التجارى ، فأصبحت بمثابة فئة رأسمالية تجارية زراعيـة . صناعية (حرفية مهنية) ، فقد قام بعض هؤلاء التجار بتمويل انتاج بعض السلع الصناعية لحسابهم الخـاص ، واحتكارهم لتصريف منتجـات هـذه السلع (51) .

---

(50) بخصوص هذه المحاكم وسجلاتها والمواد المتعلقة بهذا الموضوع انظر :
— عبد الرحيم عبد الرحمان ، **الريف المصرى ، ص 38 — 40 . المجلة التاريخية المغربية** الاعـداد من (6 — 24) .
ويبدو أن أسلوب وقف العقارات على أوجه البر وطلبة العلم أسلوب متمكن فى نفـوس المغاربة سواء فى مصر أو بلاد المغرب ، فقد نشر الاستاذ الدكتور عبد الجليل التميمـى وثيقة عن الاملاك المحبسة باسم الجامع الاعظم بمدينة الجزائر ، يتضح لنا منها مـدى اهتمام المغاربة بهذا الجانب .
— انظر : التميمى ، عبد الجليل ، **« وثيقة عن الاملاك المحبسة باسم الجامع الاعظـم بمدينة الجزائر »** ، منشورات المجلة التاريخية المغربية عدد (5) ، تونس 1980 .

(51) **أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : محكمة الجزيرة الخضراء** ، سجل (23) ، ص87 ، مـادة (312) .
— Raymond, (A), op. cit., T. II, p. 640-648.

وتحت تأثير الدور الاقتصادى لهؤلاء التجـار فان الأمراء المماليك ، ورجال الادارة العثمانيين أصبحوا يدورون فى فلكهم ، واستجابوا لمطالبهم ، ووقفوا الى جانبهم فى كثير من الأمور ، وأموا دورهم للتودد والتقرب اليهم حاجة هؤلاء الى المال الذى أصبحت تملكه هذه الفئـة التجارية ، ليس هـذا فقط ، بل ان هؤلاء التجار ، انتموا الى أوجاقات الحامية العسكريـة للتمتع بامتيازاتها الأدبية والمادية ، وقبلت الاوجاقات هذا الانتماء عن طيب خاطر ، نتيجة لمكانة هذه الفئة الاقتصادية ، ومن هنا نجد فى الوثائق ارتباط كثير منهم بصفات الاوجاقات ، جمليان ، تفنكجيان ، عزب ، انكشارى وهكذا (52). وما ذلك الا نتيجة للدور الفعال الذى أصبح يلعبه هؤلاء التجار المغاربة فى الحركة الاقتصادية فى مصر ، وتاريخها الاقتصادى .

(52) عبد الرحيم عبد الرحمن ، الريف المصرى ... نفس المصدر ، ص 93 .

— Raymond, (A), op. cit., T. II, p. 668-673.

الفصـــل الرابـــع

المغاربـة والانشطة الصناعيـة والمهنيـــة

* **تمهيـــــد**

أولا : **الحـرف الصناعيـة وارتباطهـا بالتجـارة**

* المغاربـة وادارة الصناعـات الحـرفيـــة .

* تحكم أصحاب الحـرف فى السوق وتذبذب الأسعـار

* استثمار أصحاب السلع لفائض أرباحهم .

ثانيا : **الحرف غيـر الصناعية وحـرف الخدمات .**

الفصل الرابع

المغاربة والانشطة الصناعية والحرفية

تمهيد :

امتد نشاط أبناء الجالية المغربية في مصر ، وبخاصة فى مدنها الى كافة مجالات الانشطة الاقتصادية غير التجارية ، وفى الغالب ، كما هو واضح من الوثائق أن الفرد كان يمارس المهنة التى كانت أسرته تمارسها فى موطنها الأصلى ببلدان المغرب العربى ، وهذا الاسلوب الذى كان يتمشى ومنطق نظام الطوائف الذى كان سائدا آنذاك ، والذى كان يحرم دخول المهنة على غير أبنائها ، الا تحت شروط غاية فى الصعوبة . ولكن أبناء الجالية المغربية استطاعوا ومنذ مطلع العصر العثمانى بمصر ، أن يلجوا أبواب معظم الحرف المهنية والصناعية التى كانت سائدة بمصر آنذاك ، وفى مختلف المدن المصرية ، بل انهم نقلوا الى مصر حرفا جديدة ، واحتكروا الاشتغال بها ، واستطاعوا عن طريق احتكارهم لهذه الحرف ، أن يكونوا رأسمال ضخم ، وأن يلعبوا دورا هاما فى حياة مصر الاقتصادية والاجتماعية (1) ، يكاد يكون معادلا عند بعض الاسر لنفس الدور الذى لعبه كبار التجار ، كما رأينا ، ويمكن تقسيم الحرف المهنية التى اشتغل بها المغاربة فى مصر الى مجموعتين أساسيتين هما :

1) الحرف الصناعية والتى ارتبطت فى بعض جوانبها بالجانب التجارى.

2) حرف خاصة بالاعمال غير الصناعية والخدمات .

وسوف نتناول كل مجموعة على حدة ، وأهميتها الاقتصادية ، والدور الذى لعبه المشتغلون بها فى اقتصاديات البلاد .

أولا ـ **الحرف الصناعية وارتباطها بالتجارة :**

الوقوف على ماهية هذه الحرف ، وأهميتها الاقتصادية ، لا بد من وضع قائمة بها ، من واقع وثائق المحكمة الشرعية التى سجلت اشتغال المغاربة بها وأهم الحرف الصناعية التى وردت بهذه السجلات مقترنة بأسماء المغاربة هـى :

---

(1) — Raymond, (A), op. cit., T. II, p. 470.476.

عصر الزيوت ، صناعة الصابون ، غزل وصناعة الاقمشة ، صناعة الاحرمة ، صناعة الشيلان المغربية ، صناعة العطور ، صناعة السكر ، صناعة القفاص ، صناعة الحصر ، صناعة الادوات الحديدية (الحدادة) ، دباغة الجلود ، صناعة الادوات الخشبية ، النجارة . صباغة الملابس ، صناعة المجوهرات والاحجار الكريمة ، صناعة السروج (السروجية) ، صناعة القزازة ، صناعة المخلل (المخللاتية) ، صناعة الملابس الصوفية والقطنية البلدى منها والرومى وحياكتها . وصناعة المنسوجات الكتانية بأنواعها ، والسجاد (2) .

تلك هى أهم الصناعات التى اشتغل بها المغاربة ، فى القاهرة والاسكندرية والمدن المصرية الاخرى . وكان لهم الورش المتخصصة فى هذه الصناعات وبخاصة فى القاهرة ، كما قاموا بتمويل بعض الصناعات التى كانت منتشرة فى الريف لحسابهم الخاص ، مثل غزل الصوف والقطن ونسجهما . حيث كانت النسوة فى الريف يقمن بهذا العمل فى وقت فراغهن من عمل البيت (3) .

وقد كان المغاربة المتخصصون فى هذه الصناعات ، يتدرجون ، فى مراتب هذه المهن الطائفية طبقا لنظام الطوائف ، من « صبى » فى الصنعة الى « استا » ، الى « معلم » ، حتى وصل الكثير منهم كما تذكر الوثائق الى « مشيخه الطائفة » ، سواء فى الحى ، أو فى المدينة . بل أن المغاربة نظرا لاحتكارهم بعض هذه المهن ، ولأهميتها الاقتصادية ، أصبح لهم فى بعض الاحيان ، تنظيمهم الخاص بهم ، فابناء المهنة الواحدة من المغاربة ، كان لهم شيخهم ونقيبهم ، ووكيل لهذا الشيخ الذى يشرف على اشتغالهم بهذه المهنة ، ويحصل الضريبة المفروضة على الطائفة ، ويفض المنازعات التى بين أفرادها ، ملتزما بقواعد المهنة « انه لا يحدث عليهم حادثة ، ولا يجدد عليهم مظلمة وانه لم يدخل فى صناعتهم ، احدا أجنبيا » ، ومن الملاحظ من الوثائق أن الطائفة المهنية كانت تضم بين أعضائها أفرادا من معظم البلدان المغربية ، فنجد منهم الجربى ، والتونسى ، والصفاقسى ، الطرابلسى، التطاونى ، المستغانمى ، الجزائرى ، والفاسى ، والبنزرتى ، دون تفرقة ، ما دامت تجمعهم صفة المغربى ، ولان كثيرا من أصحاب المهن الصناعية من

---

(2) أرشيف المحكمة الشرعية : محكمة القسمة العسكرية ، سجلها (333) ، مادة (51) ، ص 54 ، مادة (89) ، ص81 ، مادة (141) ، ص 86 ، مادة (148) ، سجل (175) ، ص 270 ، مادة (383) ص 185 ، مادة (255) ، ص170 مادة (236) .
— محكمة الباب العالى ، سجل (90) مكرر ص 42 ، مادة (218) .
— محكمة بولاق ، سجل (26) مكرر ص 369 ، مادة (1804) ، هذه امثلة فقط وليست حصرا .
— Raymond, (A.), op. cit., T: II, pp. 521-526.

(3) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (46) ، محكمة الاسكندرية ، سجل (4) ، ص188 ، مادة (666) .
— Raymond, (A.), op. cit., T. II, pp. 522-526.

المغاربة كانوا يأتون بالصبية الذين يعملون في ورشهم من بلدان المغرب ، ومع تنوع بلدانهم ، الا انه عند اختيارهم للشيخ المتحدث باسمهم ، كان يقوم على أساس اختيار الافضل ، دون التحيز لأبناء اقليم مغربى معين . ما دام يبدى استعداده للالتزام بالشروط السالفة الذكر (4) .

وبفحص سجلات المحكمة الشرعية ، اتضح أن كثيرا من اصحاب هذه الصناعات الحرفية الانتاجية وبخاصة المتخصصين فى صناعات عصر الزيوت والصابون ، والعطارة وصناعة الاسلحة والمجوهرات ، التى أصبحت لها الوكالات المتخصصة فى صنعها ، لقد أصبح لهم نفوذ اقتصادى قوى ، وتمكنوا من تكوين ثروات ضخمة ، لا تقل أهمية وضخامة عن ثروات فئة التجار ، وذلك نتيجة لادارتهم المحكمة واشرافهم الدقيق على هذه الصناعات ، وتحكمهم فى عمليات الانتاج والتوزيع (5) .

المغاربة وادارة الصناعات الحرفية :

ان النظرة فى قائمة هذه الصناعات التى اشتغل بها المغاربة . واحتكروا بعضها ، توضح أنها جميعها من السلع الاستهلاكية الضرورية ، المرتبطة بحاجة الانسان الاساسية من غذاء وكساء .

ولما كان انتاج معظم هذه الصناعات ، ملك لابناء المغرب ، فانهم احكموا ادارتها بصورة تحقق لهم الربح الوفير ، ولا نعنى بادارة السلعة هنا التنظيم الطائفى ، وانما نعنى به الاشراف والتحكم فى الانتاج والتوزيع ، فالوثائق فى كثير من نصوصها تطلعنا أن أصحاب هذه الصناعات من المغاربة ، كان لهم أسلوبهم الخاص فى تنمية هذه الصناعات وطرق توزيعها ، فمثلا صناعة عصر الزيوت . فى وكائل عصر الزيوت بالقاهرة ، كان صاحب المعصرة ، يعمل على تحقيق أكبر ربح له ، فهو اما يدير المعصرة بنفسه وبمساعدة أولاده ، اذا كان له أولاد ، أو يستعين ببعض الصبية والعمال الفنيين فى هذه الصناعة . وفى الغالب كانت هذه القوى العاملة من الايدى المغربية الموجودة بالمدينة ، وفى كثير من الاحيان ، كانت تربطهم ، رابطة الاقليم المغربى الواحد ، ان لم تكن رابطة البلد الواحد ، فالفاسى كثيرا ما يستخدم

---

(4) أرشيف المحكمة الشرعية : محكمة طولون ، سجل (219) ، ص232 — 233 ، مادة (558) ، ص250 ، مادة (598) ، ص273 ، مادة (652) لمزيد من التفصيل أنظر :

— Raymond, (A.), op. cit., T. II, pp. 551-564.

(5) أرشيف المحكمة الشرعية : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (525) ، ص 457 ، مادة (684) .
محكمة القسمة العسكرية ، سجل (175) ، ص179 ، مادة (248) ، سجل (152) ص195 — 196 ، مادة 276 ، سجل (227) ، ص322 — 324 ، مادة (439) .
سجلات تقارير النظر ، سجل (19) ، ص1 ، مادة (5) .

— Raymond, (A.), op. cit., T. II, p. 476.

أبناء بلدة فاس ، وكذلك يفعل الجربى وهكذا ، والحرص على استخدام العنصر المغربى ، رغبة فى عدم تسرب أسرار المهنة الى العناصر الاخرى ومن بينها المصرية ، حتى **لا تدخل عنصرا منافسا** لهـا فى مهنتهـا . وكان صاحب المهنة لا يلجأ الى أفراد من خارج أسرتـه حتى من المغاربة الا على نطاق ضيق ، وعندما تعوزه الحاجة . وكان صاحب الصناعة ينتج من صناعته حسب طلب السوق المحلية ، أو حسب طلبات التجار الكبار الذين كانوا يقومون بتصدير بعض هذه السلع المنتجة فى مصر الى بلاد المشرق العربى أو المغرب العربى ، أو البلاد الاوروبية ، عندما اتسعت دائره نشاطهم التجارى ، وكان المنتج يقوم بتوزيد انتاجه اما الى التجار الكبار ليقوموا بعملية التوزيع على تجار التجزئة أو لتصديره ، هذا فضلا عن أن بعض هؤلاء المنتجين اتبع أسلوبا آخر الى جانب الاسلوب السابق ، يحقق له ربحا أوفر ، وفى نفس الوقت فيه جانب تسهيل وتخفيف على المستهلك المحلى ، وبخاصة أبناء الحى الذى توجد به ورشة الانتاج . فكأن المنتج يقوم بعمل تاجر التجزئة ، فيفتح دكانا بجانب ورشته ، يبيع فيه وتحت اشرافه كميات صغيرة لابناء المنطقة . كما وجد بعض أصحاب هذه السلع الذين كانوا يقومون بتوريد كميات كبيرة لقصور الأمراء والمماليك ، ورجال الادارة ، وشيوخ العرب ، ومن هنـا كان هؤلاء المنتجون يقومون بنوع من الممارسة التجارية ، أى قاموا بعملية الانتاج والتسويق فى نفس الوقت (6) .

وبذلك أصبح الاشراف الفعلى على انتاج السلعة وتسويقها ، بيد صاحب الحرفة ، منذ بداية مراحله الاولى ، من جلب المواد الخام . حتى اتمام تحويله على شكل منتجات سلعية ، معدة للاستهلاك ، والتصدير ، فصاحب الحرفة هو مدير ورشة انتاجه ، وهو الراسم لخطة عملها ، وهو المهيمن على تسويق سلعته . وبناء على هذا الاسلوب ظلت الحرف المهنية تحتفظ بمستوى فنى عال وبدقة مهنية راقية ، حتى بـدأ أسلوب ادارة الطائفة نفسه يتحلل ، وتتسرب الى طوائف المهن عناصر من خارج أبناء المهنة ، فبدأ التدهور الفنى يتسرب الى منتجات السلع ، منذ منتصف القرن التاسع عشر ، فضلا عن منافسة المنتجات الاجنبية التى بدأت تتدفق على السوق المحلية ، نتيجة لدخول كثير من الدول الاوروبية عصر الثورة الصناعية ، واستعمال الآلة فى انتاج كثير من السلع (7) .

---

(6) **ارشيف المحكمة الشرعية : محكمة القسمة العسكرية** ، سجل (151) ، ص 11 — 13 ، مادة (21) .
محكمة طولون ، سجل (204) ، ص 279 ، مادة 1143 ، ص 447 ، مادة (1872) .
سجل (229) ، ص48 ، مادة (168) ، ص 71 ، مادة (244) .
— جيرار ، **نفس المصدر** ، ص195 — 211 ، 215 — 221 ، 224 — 227 .

(7) جيرار ، **نفس المصدر** ، ص237 — 242 .

— Gran, Peter, Islamic Roots of Capitalism Egypt. 1760-1840, pp. 4-6.

ومما نجدر الاشارة اليه والتأكيد عليه . ان هذه المنتجات الحرفية فى فى مصر خلال العصر العثمانى نتيجة لمحافظتها على مستواها الفنى ، فقد أصبحت لها شهرتها المحلية والخارجية فى الاسواق العربية والاوروبية ، حتى المنتجات التى كانت تجد منافسة كبيرة ، من منتجات أجنبية أخرى ، مثل صناعة الاقمشة التى كانت تجد منافسة من الاقمشة الهندية والرومية على حد تعبير الوثائق ، التى تقصد المنتجات الآتية من المناطق الاوروبية التى كانت خاضعة للدولة العثمانية ، فان المنتج محليا من الأقمشة والملابس ، كانت له شهرة واسعة ، وبخاصة ما ينتجه المغاربة ، مثل الاحرمة المغربية والشيلان المغربية التى كانت لها آنذاك شهرة لا تعدلها شهرة (8) .

جانب آخر يتعلق بادارة وتسويق الانتاج ، هو جانب الدعاية ، فقد وجد « **دلالون متخصصون** » لكل سلعة من السلع وكان هؤلاء يقومون بدور الدعاية للسلع التى يعملون على ترويجها وكان هؤلاء فى نفس الوقت يحققون ربحا ذاتيا لانفسهم ، فهم فى الغالب يقومون بتوزيع هذه المنتجات فى الشوارع وعلى البيوت ، ويعقدون علاقات تجارية مع الاسر ، حيث كانوا فى كثير من الاحيان يبيعون للاسر التى يتعاملون معها بنظام التقسيط ، نظير رفع سعر هذه السلع بنسب معينة تحقق لهم فائدة على رأسمالهم ، وتذكر لنا الوثائق أن هناك دلالين فى الاقمشة ودلالين فى الاحرمة وآخرين فى الشيلان ، بل وجد دلالون لهم أماكنهم المعينة فى أسواق القاهرة والاسكندرية ، ما داموا يقومون بنفس العمل ، أى التخصص فى بيع سلع معينة ، وبنظام الاقساط . فتذكر الوثائق فلان الدلال بسوق طولون ، وفلان الدلال بوكالة الزيت ببولاق ، وفلان الدلال بخان الحمزاوى ، وهكذا دواليك . وقد اشتغلت بهذا العمل كذلك النسوة ، ليقمن بالتوزيع على النساء فى البيوت وخاصة فى ملابس النساء ، والأدوات المنزلية (9) .

تحكم أصحاب الحرف فى السوق وتذبذب الأسعار :

اتضح لنا من دراسة أسعار بعض السلع ، كما وردت فى وثائق المحكمة الشرعية فى فترات مختلفة ومقارنتها بالأسعار التى سجلها علماء الحملة الفرنسية لهذه السلع ، عدم ثبات هذه الأسعار ، وتغيرها من فترة لأخرى ، وبخاصة فى القرن الثامن عشر ، مما جعل التجار ، يرفعون ويخفضون قيمة

---

(8) **عمر** ، عمر عبد العزيز ، « مجتمع الاسكندرية فى العصر العثمانى » ، ضمن أبحاث **مجتمع اسكندرية عبر العصور** ، ص 320 — 321 .
— جبرار ، **نفس المصدر** ، ص 202 .

(9) **أرشيف المحكمة الشرعية** ، **محكمة القسمة العسكرية** ، سجل (175) ، ص 194 ، مادة (270) ، ص 202 ، مادة (282) ، ص283 ، مادة (400)
— **محكمة الزاهد** : سجل (684) ، ص72 ، مادة (157)
— **الديوان العالى** ، سجل (14) : ص8 ، مادة (14) ، ص124 ، مادة (270) .
— **دار المحفوظات العمومية** ، مخزن (46) ، **محكمة الاسكندرية** . سجل (3) ، ص162 ، مادة (610) ، سجل (2) ، ص 345 ، مادة (1086) .

السلع ، حسب الاحوال ، المحيطة بهم ، فبينما تذكر لنا الوثائق أن ثمن قطعة الحرير وصل فى بعض الاحيان الى 5/6 10 ريال ، نجد أن علماء الحملة الفرنسية سجلوا أن ثمن القطعة من الحرير المستورد الموسيلينى كان يتراوح ما بين (7 ـ 10) ريال ، أما المصنع فى القاهرة فان ثمن القطعة كان يتراوح ما بين (6 ـ 7) ريال ، وبينما تحدد الوثائق سعر الشال بـ (50 نصف فضة) نجد علماء الحملة يذكرون أن سعره كان (120 نصف فضة) ، وهكذا دواليك فى كل السلع (10)مما أدى فى كثير من الاحيان الى شكوى الأهالى واحتجاجهم لدى الادارة ، وعلماء الأزهر ، ومطالبتهم للتدخل لوضع حد لفوضى الأسعار ، وتخفيف الاعباء عنهم ، فكان هؤلاء يقومون بجهود كبيرة لتحديد الاسعار ومراقبتها ، بعد اقرارها ، واصدار فرمان بها وتسجيلها فى المحكمة الشرعية أمام قاضى الشرع والمناداة عليها .

وكانت دار المحكمة الشرعية هو المكان الذى يذهب اليه طرفى الخصام ، ليعطى كل منهما لتصرفه شرعية ، فأصحاب السلع المنتجة عندما يريدون رفع أو خفض سعر سلعهم يذهبون الى قاضى الشرع ، ويسجلون الأسعار التى يرون أنها مناسبة لمنتجاتهم ، ومعهم الشهود . والوثائق تثبت أن معظم الحالات كانت خاصة برفع الأسعار لا خفضها ، مما كان يؤدى الى شدة وطأة هذه الأسعار على أفراد الشعب ، الذين كانوا يعلنون ثورتهم على هذه التصرفات ، التى اضطرت الادارة الى اتخاذ مواقف حاسمة منها (11) والمصادر المعاصرة تروى لنا الكثير من هذه الاجراءات الادارية الخاصة بمراقبة الأسعار وتنفيذ أغا الانكشارية أو والى القاهرة ، الذى كان يقوم بعمل مدير الأمن الحالى ، بتنفيذ هذه الاجراءات ، كما حدث فى 17 رمضان 1114 هـ / 4 فبراير 1703 م . حينما اشتد الكرب بالناس نتيجة للفساد الذى أصاب العملة ، وتذبذب الاسعار ، فعقدت الجمعية « فى بيت حسن أغا بلفية بحضور السادات والبكرية ، والسادة العلماء والصناجق والأغوات واختيارية السبعة أوجاق ، بابطال الفضة المقصوصة ، وظهور الجدد النحاس وتنزيل أسعار الأصناف باى وجه كان » رأى الجمعية بعد مناقشة الموضوعات المطروحة عليها مناقشة تفصيلية ، على أن الشخص القادر على تنفيذ قرارات الجمعية ، بعد أن صدر بها فرمان من الباشا ، وهو على أغا أغاة الانكشارية ، وبعد أن صدر الفرمان ، قام علي أغا من فوره باتخاذ الاجراءات العملية والعاجلة لتنفيذ قرارات الجمعية فارسل « أحضر شيخ الطحانين والخبازين ، وجاب من بولاق ، أردب قمح غربله ، وطحنه ، وعمل معدله بالفضة البيضاء والجدد النحاس ، واحضر تجار البن والصابون ، ثمنهم على سعر المعاملة

---

(10) دار المحفوظات العمومية : مخزن (146) محكمة الاسكندرية ، سجل (2) ، ص 244 ، مادة (2777) ، ص345 ، مادة (1086) ، سجل (3) ، ص 162 ، مادة (610) .
ـ جيرار : نفس المصدر ، ص 269 .

(11) دار المحفوظات العمومية : مخزن (46) ، محكمة المنصورة ، سجل (1) ، ص 108 ، سجل (2) ، ص 120 ـ سجل (3) ص 131 ، سجل (4) ، ص 131 ، سجل (5) ص 134 .

الصاغ ، وكذلك شيخ السريجانية ، وشيخ المعصرانية وشيخ وكالة الزيت الطيب ، وسعرهم على الفضة البيضاء والجدد ، وأحضر الجزارين الضانى والخشن والماعز ، وكذلك شيخ الزياتين وعمل معدل الجميع ، ثمن الجبن والسمن العسلى ، والزبدة ، وأحضر القبانية ، قرط عليهم ، لم يوزن سمن ولا جبن فى بيت زيات ، الا تحت القبانى ، وجاب شيخ السكرية ، ثمن اصناف السكر ، وأصناف العسل المرسل ، والعسل النحل المصرى والرومى ، وكتب لهم قايمة ، بكامل أسعار الاصناف ، وطلع بها للباشا ، أخذ عليها فرمان فى يوم أربعة من شهر شوال سنة تاريخة ، (4 شوال 1114 هـ/ 21 فبراير 1703 م) ثم أخذ المنادى ينادى على قائمة الأسعار تفصيليا . لأصناف الانواع التى وردت بالقائمة ، حتى يقف الناس عليها ، ولا يمكنوا القائمين على تسويقها من التلاعب بالاسعار ، فمثلا فى المناداة حدد كل نوع من أنواع الزيت ، فالزيت المبارك بنصف فضة وستة جدد الرطل ، والزيت الحلو بنصف فضة وجديدين الرطل ، والزيتون المغربى بنصف فضة وأربعة جدد الرطل ، والزيتون البلدى بنصف فضة الرطل ، وهكذا كان المنادى يحدد سعر كل صنف من السلعة الواحدة حسب نوعية هذا الصنف وجودته ، طبقا للاسعار التى وردت بالقائمة التى قررها على أغا أغاة الانكشارية بعد القيام بعملية اختبارات عملية لاصناف كل سلعة ، واعتمادها من الباشا ، واستمر المنادى فى مناداته ، حتى لف القاهرة كلها وهو « ينادى بهذا السعر » وقام على أغا بدورات تفتيشية ، أنزل خلالها العقاب بالمخالفين ، وأغلق بعض محال الصاغة والجوهرية « وضرب اثنين قبانية ، وثلاثة زياتين ، لسبب نقص ميزانهم ، وماتوا تحت الضرب » ثم استمر فى سيره فى البلد « سعر كامل ما نادى به .. » وأصبح جميع أصحاب الحرف والمتسببون فيها ، يخشون صرامة على أغا ، واستقرت الاحوال فى القاهرة ، بل فى مصر جميعها بقية عام 1114 هـ/1703 م ، وعام 1115 هـ/1703/1704 م . الى أن عزل على أغا ، فى عهد محمد رامى باشا والى مصر الجديد ، وما كاد نبأ عزل على أغا يذيع وينتشر ، حتى بدأ أصحاب الحرف يرفعون الأسعار ويتلاعبون بها من جديد ، مما جعل التجار يشتكون ويرفعون الامر الى محمد رامى باشا ، الذى أدرك خطورة الامر ، فأصدر أمرا باجتماع الجمعية فورا لتتخذ القرار الذى تراه لمعالجة الموقف قبل استفحاله ، وبعد أن ناقش أعضاء الجمعية الامر مناقشة تفصيلية قرر أعضاؤها أنه « لا يصلح لأمور البلد ، الا على أغا ، جابوه غصبا عملوه أغا الانكشارية ثانى مرة ، واذا به دار بالموكب مثل الاول فى البلد ، عادت أسعار الاصناف مثلما كانت سابقا على أيامه » (12).

---

(12) الدمرداش ، نفس المصدر ، ص 105 — 115 .
— الجبرتى : نفس المصدر ، جـ 1 ، ص 90 .
شلبى : نفس المصدر ، ص 208 — 209 ، ويعلق على سده على اغا وصرامه فى تنفيذ قائمة الاسعار بقوله كمعاصر للاحداث ، وينادى على الاسعار المبتاعة ، فمن وجده باع شيئا بخلاف المشرط ، او اشترى ، سواء ، كان ذلك الرجل فلاحا ، او تاجرا ، او قبانيا ، يسطحه فى السوق على وجهه ، ويضربه بالمساوق الشوم ، حتى يتلف او يموت ، وقل من

أى أن أسلوب الشدة فى مراقبة الاسعار كان هو الأسلوب المجدى مع أصحاب السلع .

والحقيقة أن تحكم أصحاب هذه الحرف الانتاجية التى كانت تمس حياة المجتمع ، وبخاصة الغذائية منها ، لم يكن قصرا على القاهرة ، دون غيرها من المدن المصرية ، وانما كان ظاهرة عامة شملت معظم المدن المصرية بل والريف المصرى كذلك ، مما جعل الادارات المحلية فى ولايات مصر ، أى محافظاتها ، تتخذ نفس الموقف الذى اتخذته السلطة المركزية فى القاهرة . فنعثر فى سجلات محكمة المنصورة على أمثلة كثيرة لهذه الظاهرة، فمثلا فى غاية رجب 1127 هـ/1 أغسطس 1715 م . حضر بمجلس الشرع ، أى دار المحكمة جميع المسئولين عن الادارة بولاية المنصورة ، وتجمع الكثير من أعيان المنصورة لوضع تسعيرة بعض السلع التى غالى أصحابها فى أسعارها وبخاصة السلع الغذائية « واتفق رأيهم على أن اللحم الضأنى الطيب بنصفين فضة الرطل الزياتى ، والماعز بنصفين فلوس ، والجاموسى بعشرة جدد ، والمطحن الربع بنصف فضة ، وجديد هبه ، وجهر الندا بذلك بسوق المنصورة ، ومتى حصل من أحد القصابين ، أو الطحانين مخالفة ، أو عناد فى ذلك أو وزن ناقص ، يخرج من حقه مولانا أفندى ، والسردارية ، توافقوا على ذلك كذلك ، توافقا مرضيا فى التاريخ المذكور أعلاه » (13) .

ولما كان المغاربة لهم السيطرة على انتاج معظم هذه السلع ، فان الادارة عند اتخاذها أى اجراء خاص . بتحديد الاسعار والمناداة عليها ، كانت تحرص على أن يحضر المغاربة الاجتماعات الخاص باتخاذ هذه الاجراءات، فالجبرتى يذكر أنه عندما تم اتخاذ القرارات السابقة التى قام على أغا بتنفيذها والمناداة عليها ، بأن ذلك قد حصل « بحضرة مشايخ الحرف المغاربة » ، ويذكر أن المشاعلى كانت « بيده القائمة وهو ينادى على رأس كل حارة ، يقف مقدار نصف ساعة » (14) وافراد المغاربة بالذكر دون غيرهم من أبناء الجاليات الأخرى التى كانت متواجدة بمصر آنذاك ، يدل على فاعليتهم فى انتاج هذه السلع وتسويقها والتحكم فى أسعارها ، وطبعا كان الامر الادارى يخرج فى النهاية ، بعد أن يرتضوه ، والارتضاء به ، يعنى أنه يحقق لهم قدرا من الربح يكونوا على قناعة به .

قام من تحت الضرب حيا ، ومنهم من ودوه الى منزله وعاش يوما او يومين ومات ، فهلك خلق كثير بسبب ذلك ، فهج اكثر الناس ، وكان رجلا جبارا فاطاعته الناس ، ودخل فى قلوب الناس الرعب وكان اذا اراد الركوب يشيع خبر ركوبه فتهرب الناس الى منازلها ، ولم فى السكك احد ولا الكلاب . ولكن ضبط البلاد ضبطا شافيا ، وكل شىء نادى عليه لم يكن فيه زيادة ابدا ، ويكثر ، ولم يعدم ، ونزل فى السعر عن مناداته ، وانه نادى عن البن بالف ومايتين ، وكان بالف وخمسماية ، فنزل الى ان ابيع بعشرين ريال ، كناية عن الف ومايه ، وكل شىء هكذا .

(13) **دار المحفوظات العمومية** ، مخزن (46) ، **محكمة المنصورة** ، سجل (1) ، ص 131 ، سجل (7) ، ص 41 .

(14) الجبرتى ، **نفس المصدر** ، ج 1 ، ص 90 .

استثمار أصحاب السلع لفائض أرباحهم :

كانت السلع التي عمل المغاربة على احتكار انتاجها ، سلع في غالبها ذات طابع استهلاكي ، وكان ربحها وفيرا ومستمرا ، حيث ان المجتمع لا يستطيع الاستغناء عنها بأي حال من الاحوال ، فهي مرتبطة بأحواله المعيشية من غذاء وكساء وسكن ، ولذا فان أصحاب ورش انتاج هذه السلع ، استطاعوا تكوين ثروات ضخمة نتيجة للارباح التي درتها عليهم عملية انتاج هذه السلع وأسلوب تسويقها ، وبدأوا يستثمرون ، فائض رأسمالهم هذا في نفس المجالات التي استثمر كبار التجار ، فائض رؤوس أموالهم ، أي مجال التزام الأراضي الزراعية عن طريق اسقاط هذه الالتزامات لهم ، وتأجيرها لأصحابها في نفس الوقت ، أو رهن هذه الالتزامات والحصول على قيمة الايجار كفائدة ربحية لهم ، وكذلك استثمر فريق كبير منهم أموالهم في شراء العقارات ، وبنائها وتأجيرها والانتفاع بها ، سواء أعدت للسكنى أم لتكون على هيئة وكالات ، وخانات ، أو دكاكين ، والمتتبع لخرائط المدن المصرية العمرانية في ذلك العصر ، من واقع سجلات المحكمة الشرعية ، لا يكاد يعثر على شارع أو حارة أو درب ، أو عطفة ، لا توجد بها عقارات مملوكة للمغاربة أو مؤجرة من قبل مغاربة اما لمغاربة من أبناء جلدتهم ، أو لأشخاص آخرين ، نظير أجر معين يحدد في عقد الايجار ، سواء أكان مشاهرة او سنويا ، بل وجد لأفراد كثيرين من أصحاب هذه الحرف أكثر من عقار في أكثر من حي وأكثر من شارع من أحياء وشوارع القاهرة والاسكندرية بالذات ، كما قام بعضهم بوقف بعض هذه العقارات ، وتحديد المنتفعين بريع هذه الأوقاف . سواء أكانوا من طلبة العلم المغاربة ، أو من الفقراء ، أو مؤسسات دينية في مصر ، وبلاد المغرب ، أو الحرمين وفقرائهما ، أو رواق المغاربة الذي كان يحظى بالنصيب الأوفر من هذه العقارات (15) . وواضح من السجلات أن أصحاب هذه العقارات كانوا من الفئات الثرية من أصحاب هذه السلع الذين توفر لديهم فائض ضخم من الأموال ، ودخلوا ميادين الاستثمار الأخرى منافسين لكبار التجار ، وحاز بعضهم شهرة تعادل ان لم تفق شهرة بعض التجار في هذه الميادين ، ومن هنا كان تأثيرهم الكبير في حياة مصر وتاريخها الاقتصادي والاجتماعي .

---

(15) ارشيف المحكمة الشرعية : **محكمة بولاق** ، سجل (26) ، ص 359 ، مادة (1804) ، سجل (38) ، ص 245 ، مادة 667 ، سجل (59) ، ص 716 ، مادة (2186) .
— **محكمة القسمة العسكرية** ، سجل (48) ، ص 157 ، مادة (258) .
— **محكمة طولون** . سجل (224) ، ص 401 — 402 ، مادة (868) . سجل (181) ، ص 163 مادة (586) ، ص 164 ، مادة (588) . ، ص 219 مادة (762) .
دار المحفوظات العمومية ، مخزن (46) :
— **محكمة المنصورة** ، سجل (6) ، ص 30 ، سجل (46) ، ص 194 .
— **محكمة الاسكندرية** ، انظر : **المجلة التاريخية المغربية** ، الاعداد (10 — 24) .
ارشيف الشهر العقاري بالاسكندرية . محكمة الجزيرة الخضراء سجلات أرقام 5 ، 12 ، 23 ، 43 ، 60 ، 76 ، 78 .

ثانيا ـ الحرف غير الصناعية وحرف الخدمات :

ولج المغاربة باب الاشتغال بهذه الحرف جميعها ، وكان لهم التأثير الفعال في مجالها ، وقائمة هذه الحرف التي استطعنا ان نرصد اشتغال المغاربة بها من واقع سجلات المحكمة الشرعية هي : الدلالة ، الطحانة ، القصابة (الجزارة) ، البياضة (طلاء جدران البيوت بالجير والجص) ، الصرافة ، القبانة ، التراسة ، الدولبة في المقاهي ، البوابة (الحراسة بالوكالات والخانات) ، العتالة ، النظارة بالحمامات (حمامى) ، الحلاقة (المزين) ، الغربلة (المغربل) ، الحياكة ، اللبانة ، بائعو اللبن ، الشواية (الشوايين) ، الحلوانية ، النحاتين ، النشارين . والسمسرة ، معداوية بالميناء . تلك أهم الحرف التي وردت مقترنة بأسماء المغاربة في السجلات ، ومن الجدير بالملاحظة أن المشتغلين بهذه الحرف ـ التي ارتبط بعضها بالحرف الانتاجية السابقة من ناحية وبالتجارة من ناحية أخرى ، مثل الدلالة ، والطحانة ، والصرافة ، والقبانة ، والحياكة ، بحيث يمكننا أن نعدها حرفا وسيطة ، فهي لا يمكن ضمها الى أى نوع بصورة قاطعة لاتصالها بكلا النوعين الانتاج والتوزيع تدرجوا في مراتب هذه المهن طبقا لنظام الطوائف الذى كان سائدا ، من أول درجة في سلم هذا التنظيم الى أعلى درجاته فنجد منهم الصبى ، والاسطى (استاذ) ، والمعلم ، بل أن الوثائق تذكر لنا الكثير من أبناء المغاربة الذين وصلوا الى مشيخة هذه الحرف ، في أحياء القاهرة والاسكندرية المختلفة بل أن أبناء الجالية المغربية المشتغلين بمهنة أو حرفة واحدة من هذه الحرف ، كثيرا ما شكلوا طائفة خاصة بهم ، لها شيخها المتحدث باسمهم والمشرف على اشتغالهم بهذه الحرفة ، وله وكيله الذى يحل محله في حالة تغيبه ، وكان اختيارهم للشيخ والوكيل يتم بناء على رغبتهم دون اجبار (16) ، وكانت الحرفة الواحدة تضم مثل الحرف الانتاجية بين أفرادها ، أعضاء من مختلف البلدان المغربية التي سبقت الاشارة اليها . وقد كان كذلك لهذه الحرف أهمية بالغة في حياة المجتمع لانها مرتبطة بخدماته اليومية ، وتصريف أموره ، وضرورية لذوق المجتمع كذلك، مثل مهنة الحلاقة ، أو لتنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع ، مثل الصرافة والقبانة ، التي كثيرا ما تمنع وقوع الخلاف بين الناس في حالتى البيع والشراء . ومن هنا كانت أهمية هذه الحرف بالنسبة للمجتمع ، وليس من السهل على أى

(16) ارشيف المحكمة الشرعية : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (175) ، ص 202 ، مادة (282) ، ص 207 ، مادة (288) ص 279 ، مادة (393) ، ص 280 ، مادة (395) ، سجل (98) ، ص 662 ، مادة (1224) ، ص 707 ، مادة (1335) ، سجل (152) ، ص 382 ، مادة (601) ، سجل (153) ، ص (92) ، مادة (149) . سجل (154) ، ص 20 ، مادة (43) ، سجل (166) ، ص 29 ، مادة (91) .
ـ محكمة طولون ، سجل (201) ، ص 10 ، مادة (30) ، ص 17 ، مادة (46) ، ص 23 ، مادة (71) ، ص 31 ، مادة (97) .
دار المحفوظات العمومية ـ محكمة المنصورة ، سجل (1) ص 120 ، ص 134 .
ـ محكمة الاسكندرية، المجلة التاريخية المغربية، الاعداد (10 ـ 24)
أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : السجلات السالفة الذكر .

فرد القيام بها ، حيث أن معظم هذه الحرف يحتاج الى أسلوب معين فى معاملة الناس ، والتمرس على هذه المعاملة ، وقد كانت هذه الحرف الخاصة بالخدمات تؤدى نظير أجر معين ، ولم يكن هناك سعر محدد لأدائها فى غالب الاحيان ، ولذا فان القائمين بها كانوا يحددون أجرهم نظير كل عمل ، وكان يختلف من حالة الى اخرى ، وأصبحت هذه الحرف شبه وراثية طبقا للنظام السائد . وكانت ادارة هؤلاء الحرفيين لحرفهم ادارة شبه ذاتية ، وكثيرا ما تحكموا فى مجال الخدمات التى كانوا يقومون بها ، مما اضطر الادارة المركزية بالقاهرة ، والادارات المحلية فى الاقاليم ، أن تتخذ بعض الاجراءات لتحديد أسعار هذه الخدمات ، وتعلنها عليهم ، وتجبرهم على الالتزام بها .

وعموما فان المشتغلين بهذه الحرف ، كانت دخولهم منها تكفى معاشهم وأسرهم ، ولكن لم نعثر على أى من المشتغلين بها صاحب ثروة كبيرة ، أو أنه أصبح لديه فائض مكنه من الدخول فى ميادين الاستثمار الاخرى ، بل أن نسبة كبيرة منهم ، كانت تقطن فى عقارات مستأجرة ، وليست ملكا لهم ، ومن أصبح منهم صاحب عقار ، فمن أوصاف العقارات التى ترد فى الوثائق ، والخاصة بهذه الفئة نشعر أنها عقارات جد صغيرة وتتكون من طابق أو طابقين على أكثر تقدير ، وليست مثل العقارات الاخرى التى كان يمتلكها التجار ، وأصحاب الحرف الانتاجية (17) .

ومن الجدير بالملاحظة أن بعض المشتغلين بحرف الخدمات ، كثيرا ما كانوا ينتقلون من محل الى آخر فى داخل اطار الحرفة دون تغييرها الا فى النادر جدا ، فمثلا الحمامى ، او المدولب فى الحمام ، كان يستطيع أن يعرض خدماته على أصحاب الحمامات ، وينتقل من حمام الى آخر ، اذا ما وجد عرضا أفضل يحقق أجرا أكثر ، وكذلك القهوجى ، والسراج ، والدلال وغيرهم . وفى معظم الحالات ، فان هؤلاء ، كانوا يعملون فى حمامات ومقاهى وغيرها هى ملك لمغاربة مثلهم (18) .

* * *

هكذا نرى أن الأنشطة الصناعية والحرفية التى مارسها أبناء الجالية المغربية فى مصر فى العصر العثمانى ، كانت ذات تأثير كبير وفعال على

(17) انظر نفس المصادر السابقه .
(18) أرشيف المحكمة الشرعية : محكمة القسمة العسكرية . سجل (175) ، ص 205 ، مادة (286) ، ص 306 ، مادة (427) ، ص 318 ، مادة (455) ، ص 352 ، مادة (484) . سجل (114) ص 2 ، مادة (1) ، ص 21 ، مادة (18) ، سجل (145) ، ص 1 ، مادة (3) .
— محكمة الزاهد ، سجل (684) ، ص 56 ، مادة (131) ، ص 85 ، مادة (184) ، ص 85 ، مادة (185) .
— الديوان العالى ، سجل (1) ص 8 ، مادة (14) ، ص 124 ، مادة (270) .
— محكمة طولون ، سجل (201) ، ص 31 ، مادة (97) .
— المجلة التاريخية المغربية ، الاعداد (7 — 24) .
— محكمة الجزيرة الخضراء ، السجلات السالفة الذكر .

حراك مصر الاقتصادى ، فقد أصبح لها التحكم فى انتاج كثير من السلع الاساسية ، وتوزيعها ، كما تحكموا فى كثير من حرف الخدمات ، وأغلقوا هذه الحرف على أنفسهم ، وقد كان لهذا الأسلوب جانبه السلبى ، فهو لم يؤد الى تطور الانتاج فى ظل هذا النوع من العلاقات الانتاجية التى كانت سائدة ، وان استمر فى تغذية حاجة البلاد من هذه المنتجات ، دون أن يطرأ عليها كبير تطور طوال الفترة . بل أن التدهور أصاب كثيرا من الحرف فى نهاية القرن الثامن عشر .

الباب الثالث

دور المغاربة فى الحياة الثقافية والاجتماعية

الفصل الخامس : المغاربة والتأثير الثقافى

الفصل السادس: المغاربة والحياة الاجتماعية

الفصـــل الخــامس

المغــاربة والتــأثير الثقـــافى

* تمهيـــــد
* رواق المغاربــة بالأزهـــر
* ادارة رواق المغاربـــة
* العلماء المغاربة ودورهم فى الحياة العلمية والثقافية
* العلمــاء المغاربــة والحيــاة العلميـــة

الفصل الخامس

المغاربة والتأثير الثقافي

تمهيد

نشأت القاهرة . نشأة مغربية بأمر من المعز لدين الله الفاطمي (341/ 365 هـ ـ 952/975 م) ، وغداة دخول الفاطميين مصر ، أقيم بالعاصمه الجديد . مسجد جامع . على غرار ما اتبع ، عند انشاء عواصم مصر الاسلامية ، الفسطاط ، العسكر ، القطائع . وكان هذا المسجد هو الجامع الازهر الذى بدىء انشائه فى 24 جمادى الاولى 359 هـ /4 ابريل 970 م ، وتم لفتتاحه للصلاة يوم الجمعة 7 رمضان 361 هـ/22 يونية 972 م . ولما بدأت حلقات الدرس فى هذا المسجد الجامع ، كان الهدف منها تدريس الفقه الشيعى (1) وتصدر دعاة الدولة لتدريس فقه آل البيت ، وكان على رأسهم قاضى القضاة أبو الحسن على بن النعمان القيروانى الذى كان أول من جلس فى صفر 365 هـ/ أكتوبر 975 م . بالجامع الأزهر ، وقرأ مختصر أبيه فى الفقه الشيعى، وهو المسمى « الاختصار » ، ثم توالت حلقات الدرس ، بعد ذلك فى الجامع الأزهر على يد علماء بنى النعمان الذين كانوا يعدون ، من أكابر علماء الشيعه المغاربة (2) . كذلك قرأ الوزير أبو الفرج يعقوب بن يوسف بن كلس ، وزير المعز ، ثم ابنه العزيز ، بالجامع الأزهر ، كتابه الذى الفه فى الفقه الشيعى ، على مذهب الاسماعيلية الذى عرف باسم « الرسالة الوزيرية » ، هذا الى جانب مجالسه الأدبية . وكان ابن كلس « هو أول من فكر فى اتخاذ الجامع الازهر ، معهدا للدراسة المنتظمة المستقرة « فقد بدأ حلقاته فى رمضان 369 هـ / مارس / ابريل 980 م ، وكان صاحب فكرة تعيين جماعة من الفقهاء للقراءة والدرس ، بالجامع الازهر . يحضرون مجلسه ويلازمونه ، ويعقدون مجالسهم بالأزهر ، كل يوم جمعة من بعد الصلاة حتى العصر ، وقد تم تعيين سبعة وثلاثين فقيها لهذا الغرض ، وعين أبو يعقوب قاضى الخندق رئيسا لهم ومنظما منذ ذلك الوقت ، تحت اشراف العلماء المغاربة ، وظل الأزهر يقوم بدوره ، ويصبح مركزا ثقافيا وتعليميا نشطا ، وان أصاب هذا النشاط شىء من الركود فى عهد الحاكم بأمر الله ، الذى أمر بانشاء دار الحكمة (10 جماد الآخر 395 هـ / مارس 1005 م) ، حيث انفض منه كثير من الطلاب والاساتذة واتجهوا الى دار الحكمة . هذا الى جانب المنافسة التى كان يلقاها الأزهر من جانب

---

(1) عنان ، محمد عبد الله ، تاريخ الجامع الأزهر ، ط 2 ، ص 17 ـ 18 ، ص 39
ـ مبارك ، نفس المصدر ، جـ 4 ، ص 10 .

(2) عنان ، نفس المصدر ، ص 41 .
مبارك ، نفس المصدر ، جـ 4 ، ص 10 .

جامع عمرو بن العاص فى هذا الميدان التعليمى (3) ، ومع ذلك فان التأثير المغربى على الحياة التعليمية والثقافية فى مصر ظل هو السائد . وسرعان ما ما استعاد الأزهر مكانته وبخاصة بعد سقوط الدولة الفاطمية (7 محرم 567 هـ / 1 سبتمبر 1171 م) ، حيث أصبح منبرا حرا لتدريس فقه المذاهب السنية الاربعة : الشافعي ، المالكي . الحنبلي ، الحنفي ، وامتد نشاطه الى مختلف فروع العلوم الشرعية والعربية أى أصبح بمثابة جامعة متكاملة (4) ، وظلت صلات المغاربة على حالها . وان تغيرت نوعية الوافدين اليه والمتصدرين منهم للتدريس فيه ، فلم يعودوا من أصحاب المذهب الشيعى . وانما أصبحوا من طلاب وعلماء المذهب المالكي ، الذى كان متمكنا فى نفوس أبناء المغرب ، وكذلك من طلاب المذاهب السنية الاخرى ، فضلا عن طلاب وعلماء العلوم العربية ومنذ العصر المملوكى بدأت صلة المغاربة بالأزهر. والمدارس المصرية ، تقوى وتزداد ترابطا ـ وقد تصدى للتدريس فى عهده الجديد بعض العلماء المغاربة ، وكان لهم نشاطهم البارز فى رحابه ، ومن بين هؤلاء العلماء العلامة عبد الرحمن بن خلدون ، الذى درس على يديه جماعة من أكابر العلماء المصريين مثل ابن حجر ، القلقشندى ، المقريزى ، وكان ابن خلدون « يدرس الحديث والفقه المالكي ، ويشرح للخاصة من تلاميذه ، نظرياته فى العمران والعصبية ، وأسس الملك ، ونشأة الدول ، وغيرها مما عرض اليه فى مقدمته الشهيرة ، وقد ترك أثره العميق يومئذ فى التفكير المصرى ، وظهر ذلك فى كتابات تلميذه المقريزى ، حيث تعتبر رسالة « اغاثة الأمة بكشف الغمة » ثمرة واضحة لنظريات ابن خلدون العمرانية والاقتصادية » كذلك كان من العلماء المغاربة الذين وفدوا الى مصر ، وكان لهم تأثيرهم على العلماء المصريين العلامة المغربى محمد تقى الدين الفاسى ، المتوفى 842 هـ/1478/1439 م » فقد درس على يديه العلامة ابن حجر (5) ، ومنذ ذلك الوقت ، ازداد اقبال

---

(3) عنان ، **نفس المصدر** ، ص 42 ـ 43 .
مبارك ، جـ 4 ، ص 10 ، يذكر ان عدد الفقهاء الذين عينوا كان خمسة وثلاثين فقيها .

(4) **ابن حجر** : هو احمد بن علي بن محمد الكنانى العسقلانى ، اصله من عسقلان بفلسطين ، مولده ووفاته بالقاهرة (773/852هـ ـ 1372 ـ 1449م) . اصبح من ائمة العلم والتاريخ وولى قضاء مصر مرات ، ثم اعتزل ، وتصانيفه كثيرة منها «**الدرر الكامنة فى أعيان المئة الثامنة** » اربعة مجلدات ، لمزيد من التفصيل ، انظر ، **الزركلى** ، خير الدين ، **الاعلام** ، جـ 1 ، ص 173 ـ 174م .
القلقشندى : هو احمد بن على بن محمد الفزارى القلقشندى ، ثم القاهرى ، ولد فى قلقشندة من قرى القليوبية ناب فى الحكم وتوفى القاهرة (756ـ821هـ/1355ـ1418م) ، من أشهر مصنفاته « **صبح الاعشى فى قوانين الانشا** » فى اربعه عشر مجلدا ، « **وقلائد الجمان فى التعريف بقبائل عرب الزمان** » ، انظر الزركلى ، خير الدين ، **نفس المصدر** ، جـ 1 ، ص 172 .
المقريزى : هو احمد بن على بن عبد القادر ، ابو العباس الحسينى . تقى الدين المقريزى (766 ـ 845هـ/1365 ـ 1441م) اصله من بعلبك ، ونسبته الى حارة المقارزة (من حارات بعلبك فى ايامه) ، ولد ونشا ومات فى القاهرة ، وولى فيها الحسبة والخطابة والامامة مرات ، ومن اشهر مؤلفاته « **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار** » ويعرف بخطط المقريزى « **السلوك فى معرفة دول الملوك** » ، « **تاريخ الاقباط** » ، « **البيان والاعراب عما فى ارض مصر من الاعراب** » وغيرها ، انظر الزركلى ، **نفس المصدر** ، ص 172 ـ 173 .

(5) عنان ، **نفس المصدر** ، ص 127 ، **عنان** ، محمد عبد الله ، **ابن خلدون ، حياته وتراثه الفكرى** ، ص 72 ـ 86 .

المغاربة طلابا وعلماء على الازهر والمدارس المصرية التى ازدهر فيها تدريس العلوم الشرعية والعربيـة والرياضية والفلكيـة ، وبازديـاد عدد الطلاب المغاربـة وغيرهم من العالم الاسلامى الذيـن أتـوا الى مصـر للدراسة فى أزهرها .

بدأ السلاطين المماليك يفكرون فى انشاء ربـاع لتكون سكنى لهـؤلاء الطلاب ، وكان أول من نفـذ ذلك السلطان الاشرف قايتبـاى المحمـودى (872/901 هـ ـ 1467/1496 م) الذى انشأ رباعا لسكنى الطلاب ، ورصد كثيرا من الاحباس الخيرية للانفاق من ريعها على العلماء والطلاب ، ومن هنا كانت نشأة الاروقة التى اشتهر بهـا الازهـر ، وكان من اهم وأقدم هـذه الاروقة (6) ، رواق المغاربة الذى كانت نشأته سابقة على عهد قايتباى مما يدل على عمق الصلة المغربية بين مصر وبلاد المغرب ، ويدل فى نفس الوقت على كثرة الطلاب المغاربة بالازهر .

رواق المغاربـة بالأزهـر :

تجمع المصادر على أن هذا الرواق ، كان من أقدم الاروقة التى شهدها الأزهر ، بل أنه كان أقدم من عهد قايتباى الذى أمر بانشاء مساكن لطلاب الازهر حيث وجد مكتوبا على باب الرواق « أمـر بتجديده ، مولانا وسيدنا السلطان الملك الاشرف قايتباى ، على يد الخواجا مصطفى بن الخواجا محمود غفر الله لهما » (7) والامر بتجديد الرواق ، يعنى أن الرواق ، كان قائما قبل ذلك بفترة طويلة حتى انه احتاج الى تجديد .

وكان الرواق يقع فى الجانب الغربى ، على يمنة الداخل من باب المغاربة ، أحد أبواب الازهر التسعة الرئيسية القديمة ، حيث كان أحدهما يحمل هذا الاسم وكان للرواق بابان ، وبه خمس عشرة بائكة ، على أعمدة ، من رخام أبيض ، وفيه مساكن علوية ، ومكتبة كبيرة ، كانت زاخرة بالمصادر فى فى كل الفروع ، كانت مفتوحة أمـام طلاب العلم من المغاربـة وغيرهم من من الطلاب والعلماء (8) .

وأصبح الرواق بمثابة مؤسسة ثقافية واجتماعية تقدم خدماتها لابناء المغرب على مختلف مواطنهم ، ترعاهم طوال مدة دراستهم فى الأزهر . أو أداء مهمتهم العلمية فيه اذا كانوا من المدرسين ، وكان الرواق يصرف مرتبات وجرايات لابناء المغرب من طرابلس الى المغرب الاقصى أو « الغرب الجوانى »

---

(6) مبـارك ، علـى ، نفس المصـدر ، جـ 4 ، ص 19 ـ 20 ؛ عنـان ، محمـد عبد اللـه ، نفس المصدر ، ص 702 .

(7) مبارك ، نفس المصدر ، جـ 4 ، ص 22 .

(8) مبارك ، نفس المصدر ، جـ 4 ، ص 22 .

على حد تعبير صاحب الخطط التوفيقية . » ولا يستحق مرتباته وجراياته ، الا من كان مالكى المذهب (9) .

وقد وجد الرواق العون المادى الضخم ، من التجار المغاربة فى القاهرة والمدن المصرية الاخرى والراغبين فى أعمال الخير والبر ومشجعى العلم من التجار والاثرياء المقيمين بالبلدان المغربية ذاتها ، وقد سجلت لنا وثائق المحكمة الشرعية المئات من مختلف العقارات الموقوفة على رواق المغاربة فى داخل المدن المصرية وخارجها ، وكان شرط الواقف الاساسى أن يكون المنتفع من ريع هذا الوقف من دارسى الفقه المالكى حيث نص فى معظم حجج الوقف « ويصرف ريع كامل ذلك على طلبة العلم المالكية المجاورين برواق المغاربة بالجامع الازهر » (10) . هذا الى جانب بعض الشروط الاخرى الخاصة بمصالح الرواق (11) ، وازدادت الاوقاف من جانب التجار واثرياء المغاربة على هذه الاوجه وعلى بعض العلماء المغاربة بصورة تسترعى الانتباه (12) . ويبدو أن الرواق لم يعد يتسع لكل الطلاب المغاربة ، فنعثر فى الوثائق على نصوص تثبت أن بعض الطلاب ، كانوا يعيشون خارج الرواق ، وربما لظروف اجتماعية خاصة بهم ، كأن يكونوا متزوجين ولهم أسرهم ، ولذا فان بعض الواقفين خصصوا ريع أوقافهم على هؤلاء الطلاب ، فنجد أن الخواجا الحاج أحمد بن سعيد المغربى ، الشهير بالجملى ، من أعيان التجار فى البن ، بمصر المحروسة يقف « جميع الحصة التى قدرها الربع ستة قراريط ، من أصل أربعة وعشرين قيراطا على الشيوع ، فى كامل الوكالة ، المعروفة سابقا بوكالة الجاموس ، وتعرف الآن بوكالة السادة الفوابية ، الكائنة بظاهر القاهرة المحروسة ، بخط طولون ... على كل من السادة المغاربة الطلبة الحفظة لكتاب الله تعالى ، القاطنين بالوكالة المذكورة اعلاه » ليس له من شرط سوى أن يقوموا بقراءة نصف القرآن ، فى كل ليلة من ليالى شهر رمضان ، كل عام (13) . ولما ازدادت أوقاف الرواق وزاد دخله استدعى ذلك وضع تنظيم لادارة الرواق ، وجباية ريع هذه الاوقاف ، وقد أصبحت هذه الادارة ديمقراطية توجب دراستها دراسة موجزة .

---

(9) المصدر نفسه ، جـ 4 ، ص 22 .

(10) ارشيف المحكمة الشرعية : محكمة طولون ، سجل (219) ، ص 286 ، مادة (675) بتاريخ 25 شعبان 1138هـ/28 ابريل 1726م .

(11) أرشيف المحكمة الشرعية : محكمة الباب العالى : سجل (128) ، ص 18 ، مادة (369) بتاريخ 8 جمادى الثانية 1060هـ/8 يونيه 1650م .

— المجلة التاريخية المغربية ، العدد (9) ، يوليه 1977م ، ص 186 — 188 .

(12) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة الباب العالى ، سجل (171) ، ص246 — 247 ، مادة (639) بتاريخ 10 جمادى الثانية 1097هـ/4 مايو 1686م ، المجلة التاريخية المغربية ، العدد (9) ، ص188 — 189 .

ادارة رواق المغاربة :

لما كان الرواق كما سبقت الاشارة بمثابة مؤسسة علمية واجتماعية في نفس الوقت ، فان رياسته ، كانت بيد أحد أبنائه والمشتغلين بالتدريس في الأزهر ، الذى أصبح يعرف باسم « شيخ الرواق » وكانت توكل الى أحد العلماء المغاربة ، من المتخصصين في « الفقه المالكي » ، وكان يعين لهذا الشيخ وكيل يحل محله في « مشيخة الرواق » ، في حالات تغيبه ، وكان يتم اختيار شيخ الرواق على يد السادة المغاربة بالرواق . وقد ثبت لنا من جميع النصوص الشرعية الخاصة بأوقاف الرواق أن شيخ الرواق كان هو الناظر على الاوقاف المحبوسة على الرواق ، ويقوم بتحصيل ريع هذه الاوقاف العديدة ، وصرفها على الاوجه المحددة ، وعلى مصالح الرواق بمساعدة « كاتب وجابى » معينين كان **أولهما** مسؤولا عن تسجيل الاوقاف من المنتفعين ريعها وحفظ دفاتر صرفها ، **وثانيهما** ، لجباية ريع هذه الاوقاف من المنتفعين بهذه الاوقاف ، وكان شيخ الرواق له الاشراف العام على عمليات الجباية والصرف وهو يمثل الخصم أمام القضاء اذا عاند أحد المنتفعين أو ماطل في تسديد ريع الوقف الذى ينتفع به للجابى . ولدينا على ذلك أمثلة كثيرة فقد قام « نور الدين على بن الشيخ أبو القاسم بن الشيخ سالم الشهير بالجمالى المغربى ، شيخ رواق المغاربة بالجامع الأزهر ، يومئذ ، والناظر على أوقاف الرواق المرقوم بطريقه الشرعى » بمخاصمة شمس الدين في تسديد المبالغ المستحقة عليه لانتفاعه بوقف خاص بالرواق ومصالحه (14) . وتسجل الوثائق اسماء كثير من شيوخ الرواق الذين كان لهم دورهم في النهوض به وكان اختيار الشيخ يتم بناء على رغبة السادة طلاب الرواق وبشروطهم، فانهم حصلوا على أعلى الدرجات العلمية في مختلف العلوم العقلية والنقلية ، ولما كان اختيار الشيخ يتم بناء على رغبة السادة طلاب الرواق وبشروطهم ، فانهم كانوا لا يقبلون أى انحراف ، من جانب شيخ الرواق ، واذا رأوا منه زيفا أو

---

(13) **أرشيف المحكمة الشرعية : محكمة طولون** ، سجل (224) ، ص 401 — 402 ، مادة (868) ، بتاريخ 28 ذى الحجة 1152هـ/27 مارس 1740م .

المجلة التاريخية المغربية ، العدد (7 — 8) ، يناير 1977م ص 102 — 105 . وانظر كذلك بخصوص هذه الاوقاف من جانب التجار والاثرياء المغاربة .

— **محكمة الباب العالى** : سجل (247) ص7 ، مادة 12 ، سجل (3) ، ص117 ، مادة مادة (347) ، ص 301 ، مادة (1048) ، ص100 مادة (307) ، سجل (4) ، ص272، مادة 323 .

— **محكمة القسمة العسكرية** ، سجل (4) ، ص312 ، مادة (401) .

— **تقارير النظر** ، سجل (2) ، ص 108 ، مادة (1201) .

(14) **أرشيف المحكمة الشرعية** ، **محكمة الباب العالى** ، سجل (128) ، ص18 ، مادة (369) ، بتاريخ 8 جمادى الثانية 1060هـ/8 يونية 1650م ، مارك **نفس المصدر** ، ج 4 ، ص 22 .

— اسماعيل ، **نفس المصدر** ، ص 604 .

انحرافا قاوموه ، وطلبوا من الادارة مساعدتهم على تغييره ، اذا لم يستجب لطلبهم ويترك المنصب بناء على رغبتهم ، ولدينا مثال على ذلك النزاع والخصام الذى حدث بين طلبة الرواق . والشيخ زين الدين عبد السلام المغربى شيخ الرواق ، حيث رفـع طلبـة الرواق أمره معهم الى وزيـر مصـر عبد الله باشا (14 مكرر) ، متهمين الشيخ عبد السلام بأنه « قد ظهـر منـه أمـور غيـر لايقـة ، وطلبـوا من مولانـا الوزيـر المـومى اليـه فرمانـا خطابـا لمولانا شيخ الاسلام المشار اليـه بـأن ينظر بينهم ، وبيـن شيخهم الشيـخ عبد السلام المذكور (15) » فصدر فرمان البـاشا المبت فى شكـوى طـلاب الرواق ، مـن شيخ رواقهـم ، بحضـرة السادة العلمـاء بالجـامع الازهـر وغيرهم ، فقام شيخ الاسلام باستدعاء الشيخ عبد السلام والعلماء وغيرهم ، وطرح طلبة الرواق قضيتهم ، قائلين أن « السيد عبد السلام المرقوم ، فى كل قليل ، يتعاطى معهم أمورا غير لائقة ، وأنه أضر بهم ، أضرارا كثيرة، ويمنعهم من استحقاقهم المشروط لهم ، وأنهم لا يرضون السيد عبد السلام المذكور أن يكـون شيخـا عليهم ، ولا متحدثـا على أوقافهـم ، وأن شرط أوقافهم ، أن المشيخة بالرواق المذكور ، لا تكون الا برضا كل أعيان المرتبين بالرواق المذكور ، وأبرزوا من أيديهم شرط واقفهم » وأثبتوا صدق دعواهم وطلبوا عزل الشيخ عبد السلام ، وتعيين الشيخ شمس الدين محمد بنـو المغربى لديانته وعفتـه وصلاحه وأهليتـه لذلك ، فاستجاب شيخ الاسلام لمطلبهم ، وعين الشيخ شمس الدين محمد بنـو » فى وظيفة المشيخـة على السادة المغاربة بالرواق المرقوم ، والنظر على أوقافهم ، ومنعه من المعارضة بسبب ذلك » . هكذا كان بامكان طلبة رواق المغاربة عزل شيخ الرواق ، اذا رأوا أنه لا يقوم على رعاية مصالحهم بأسلوب سليم ، ويسير فيهم سيـرة غير حسنة . (16)

لم يستكن الشيخ عبد السلام للقرار الذى اتخذ ضده ، وانما عارض هذا القرار ، وتمسك برجوعه الى منصبه كشيخ للرواق وناظر على أوقافه ، وتدخل فى الامر ، جمع من الامراء والعلماء والمغاربة ، واتسعت القضيـة ، حتى تمت المصالحة بين الشيخ عبد السلام والسادة طلبة الرواق وبعد أن أقر الشيخ عبد السلام بتاريخ غرة جماد أول 1144 هـ/ 1 نوفمبر 1731 م بالامور التالية :

(14 مكرر) **عبد الله باشا** : مولى ولاية مصر فى المدة من 6 ربيع آخر 1142هـ / 12 ربيع أول 1144هـ — 29 أكتوبر 14/1729 سبتمبر 1731م .

(15) أرشيف المحكمة الشرعية ، تقارير النظر ، سجل (2) ، ص 108 ، مادة (1201) ، بتاريخ 18 ذى الحجة 1142هـ/4 يولية 1720م .
— **انظر الوثائق** ، وثيقة رقم (39) المنشورة أسفله .
انظر كذلك ، اسماعيل ، عبد الجواد صابر ، ص605 .

(16) أرشيف المحكمة الشرعية : **تقارير النظر** ، سجل (2) ، ص108 ، مادة (1201) ، بتاريخ 18 ذى الحجة 1142هـ/4 يولية 1730 .

أولا : ألا يتصرف فى أمر من أمور الرواق والسادة المجاورين به . الا بمعرفة أعيان الرواق ورضاهم ، واذا لم يقم باستشارتهم اعتبر تصرفه باطلا .

ثانيا : لا يقوم بطرد أحد منهم ، ولا يعمل على الاضرار بهم .

ثالثا : أنه لا يقوم بقطع معلوم أحد من أهل الرواق .

رابعا : أن يصلح بين أهل الرواق بالمعروف .

خامسا : فى حالة وقوع خلاف بينه وبين أهل الرواق ، يصلح بينهم السادة العلماء بالجامع الأزهر .

سادسا : يعاقب كل من يرتكب ذنبا بعقوبة تليق بذنبه بمعرفة العلماء وأهل الرواق ، بعد اثبات ذنبه .

سابعا : فى حالة مخالفة الشيخ عبد السلام لهذه الشروط ، أو واحد منها يكون لا ولاية له على أهل الرواق .

قبل الشيخ عبد السلام هذه الشروط جميعها ، فقام شيخ الاسلام باعادة تعيينه شيخا للرواق وناظرا على أوقافه ، وأبطل وألغى القرار السابق أى « أبطل وألغى كل ما يخالف ذلك وينافيه » (17) ، وبذلك أعيد للشيخ عبد السلام اعتباره ، بعد تسوية ما بينه وبين طلبة الرواق من خلاف . وبعد أن ارتضى شروطهم .

ومن الجدير بالذكر أن بعض طلبة الرواق ، وبخاصة أولئك الذين كانت تطول اقامتهم بمصر ، عملوا على ايجاد موارد أخرى لمعاشهم الى جانب مرتباتهم وجراياتهم التى يحصلون عليها من ريع أوقاف الرواق ، خاصة وأن عددا كبيرا منهم ، كان متزوجا ويعول أسرة كاملة ، لذا نجد بعض هؤلاء الطلاب مارس بعض الاعمال المعينة الى جانب اشتغالهم بطلب العلم ، فعمل بعضهم بالسمسرة بوكالة السكر ببولاق (18) ، وبعض المهن الاخرى، مثل كاتب الحضرة ببولاق (19) ، واشتغل بعضهم فى خدمة وفراشة الاوقاف (20) . ومع ذلك فان رواق المغاربة ظل المؤسسة الاجتماعية

---

(17) **أرشيف المحكمة الشرعية : تقارير النظر** ، سجل (2) ، ص188 ، مادة (2064) ، بتاريخ غرة جماد أول 1144هـ/1 نوفمبر 1731م . **انظر الوثائق** ، وثيقة رقم (40) المنشورة أسفله .
انظر كذلك : اسماعيل ، **نفس المصدر** ، ص 606 — 607 .

(18) **أرشيف المحكمة الشرعية : تقارير النظر** ، سجل (19) ، ص(1) ، (5) ، اسماعيل ، **نفس المصدر** ، ص (633) .

(19) **أرشيف المحكمة الشرعية : محكمة القسمة العسكرية** : سجل (175) ، ص (419) ، مادة (568) .

(20) **أرشيف المحكمة الشرعية : تقارير النظر** ، سجل (2) ، ص(165) ، مادة (2140) ، بتاريخ 22 جمادى الثانية 144هـ/22 ديسمبر 1731م .

الاولى التى ترعى شئون طلبة العلم المغاربة ومصالحهم حتى يكملوا دراستهم ، ويحصلوا على درجاتهم العلمية .

العلماء المغاربة ودورهم فى الحياة العلمية والثقافية :

ان المتتبع لحياة العلماء المغاربة الذين درسوا فى الازهر ، أو فى المدارس العلمية الاخرى ، التى كانت تابعة له فى القاهرة ، أو فى المدارس العلمية الاخرى التى كانت منتشرة فى المدن المصرية المختلفة فى العصر العثمانى ، من خلال وثائق المحكمة الشرعية ، وكتب التراجم الخاصة بذلك العصر ، والنشاط العلمى لهؤلاء العلماء الذين درسوا بمصر ، والعطاء العلمى الذى قدموه للحياة الثقافية فى مصر والوطن العربى مشرقه ومغربه ، وتأثيرهم على هذه الجوانب ليدهش !

أولا ـ لضخامة هذه السلسلة من العلماء المغاربة الذين تخرجوا على يد العلماء المصريين ، وعاشوا برواق المغاربة بالجامع الازهر ، حتى تمكنوا من الوصول الى أعلى مناصب التدريس فى الازهر ذاته ومدارس القاهرة والاسكندرية العلمية ، بل ان كثيرا منهم وصل الى منصب الافتاء ، حتى ان الوثائق تنعتهم دائما بذكر عبارات « من اعيان أهل الافادة والتدريس بالجامع الازهر » أو « العلامة الاوحد » ، « العلامة المفيد » ، « الحجة الهمام كمال المحدثين الفخام » وغير ذلك من النعوت التى تذخر بها الوثائق (21) . وهذا ما تدل على مكانتهم العلمية . ومن أشهر هؤلاء العلماء : الشيخ محمد حسن الجزائرى ، المتوفى (1187 هـ / 1773 م) الذى لازم الشيخ حسن المقدسى مفتى الحنفية ، ودرس عليه متون الفقه ، وحضر دروس « المعقول على الشيخ الصعيدى والشيخ البيلى والشيخ محمد الامير ، وغيرهم ، من مشايخ الوقت ، وحصل طرفا من العلوم ، وصارت له شهرة فى الجملة ، وأعطاه شيخه تدريس الحديث بالصرغتمشية (21 مكرر) فكان فى كل جمعة يقرأ فيه البخارى ، وبعد وفاة شيخه : الشيخ حسن المقدسى تصدر للاقرار فى محله ، وصار ممن يشار اليهم بالبنان . ولم يزل على حاله هذه حتى توفى فى عنفوان شبابه . بعد أن حاز ثقة أهل عصره لعمله وصلاحه وتقواه (22) .

---

(21) **ارشيف المحكمة الشرعية** : انظر على سبيل المثال : **محكمة القسمة العسكرية** ، سجل (175) ، ص55 ، مادة (77) ، ص269 ، مادة (381) .
ـ **محكمة الباب العالى** : سجل (171) ص246 ـ 247 ، مادة (639) ، سجل (128) ، ص18 ، مادة (369) ، سجل (131) ص 142 .
ـ **محكمة الصالحية النجمية** : سجل (509) ، ص 50 ، مادة (155) ، **تقارير النظر** . سجل (19) ص1 مادة (15) مادة 534 .

(21 مكرر) **الصرغتمشية** : هى مدرسة صرغتمش «المعروفة بجامع صرغتمش» . الذى أنشأه سيف الدين صرغتمش الناصرى 757هـ/1256م ، ورتب له دروسا ، وظلت شعائره مقامة حتى نهاية القرن الثامن عشر ، ويقع بشارع قلعة الكباش .

(22) الجبرتى ، **نفس المصدر** ، جـ 1 ، ص379 ، **المجلة التاريخية المغربية** ، العدد (10 ـ 11) ، ص 64 .

والشيخ أبو العباس الجزائرى المغربى المتوفى فى 21 شعبان 1202 هـ/ 27 مايو 1788 م ، الذى تتلمذ على يد الشيخ على الصعيدى ولازمه وحاز نقته ، مما جعل الشيخ يأذن له في التدريس « فصار يقرى الطلبة فى رواقهم ، وراج أمره لفصاحته ، وجودة حفظه » واشتهر أمره ، وصارت له فى الرواق كلمة واحترمه علماء مذهبه ، وازداد أمره ظهورا بعد وفاة استاذه على الصعيدى ، وظل أمره فى الظهور ، وأشير له بالمشيخة فى الرواق ، ولكن الامر لم يتم له ، ولكن آلت اليه نظارة الجوهرية * ، فكانت سيرته غير طيبة مع المستحقين للمرتبات من أوقافها فقطعها . وكان هناك خلاف بينه وبين المستحقين (23) . والشيخ أبو الحسن بن عمر القلعى بن على المغربى المالكى، الذى تولى مشيخة الرواق ثلاث مرات ، وكانت له مكانة كبيرة ، وكان معدودا من المشايخ الكبار ، حاز على ثقة الناس واجلالهم توفى 1199 هـ / 1785 م ، (24) والشيخ نور الدين على بن أبى القاسم بن الشيخ سالم الشهير بالجمالى المغربى .

ومن العلماء المشهورين الذين كان لهم تأثيرهم الكبير على الحياة التعليمية والثقافية فى مصر وبلاد المشرق العربى والمغرب العربى ، بطريق مباشر أو غير مباشر العلماء : الشيخ محمد بن الشيخ جمال الدين المدبولى ومحمد فارس الفولى توفى 1114 هـ / 1702 م ، وأحمد التونسى توفى 1133 هـ / 1721 م ، والشيخ احمد الشرفى المغربى توفى 1133 هـ / 1721 م والشيخ عرفان بن عبد الرحمن بن موسى المالكى المغربى ، والشيخ سليمان البارونى المغربى التونسى ، والشيخ محمد التونسى الكاتب ، والشيخ محمد كمول والشيخ شمس الدين عبد السلام شيخ الرواق الذى سبقت الاشارة اليه ، والشيخ خليل المغربى المتوفى فى 25 محرم 1177 هـ/ 5 أغسطس 1763 م ، الذى قال عنه الجبرتى أنه « كان حسن الالقاء للعلوم ، حسن التقرير والتحرير ، حاد القريحة ، جيد الذهن ، اماما ، فى المعقولات ، وحلالا للمشكلات (25) » والشيخ محمد البليدى المتوفى فى 29 رمضان 1176 هـ/13 ابريل 1763 م ، الذى كان للناس فيه اعتقاد وبخاصة تجار المغاربة الذين اشتروا له بيتا بالعطفة المعروفة بدرب الشيشينى ، وقسطوا ثمنه على أنفسهم ودفعوه من مالهم تقديرا لهذا الشيخ الجليل ، والشيخ السيد قاسم بن محمد التونسى المتوفى 1193 هـ/ 1779 م ، الذى أعاد التدريس بمدرسة السيوفيين وتولى مشيخة الرواق مرتين ، والشيخ احمد الصباغ المتوفى 1162 هـ/1749 م الذى عرف بالاسكندرى لارتباطه الشديد

---

* الجوهرية : مدرسة ملحقة بالازهر ، وكانت عامرة بدرس العلوم ومطالعته ويجلس بها بعض المؤدبين لتعليم الاطفال ، انشأها جوهر القنقبائى الجركسى الطواشى الحبشى المتوفى 844هـ/1441/1440م ، مبارك ، نفس المصدر، ج2 ، ص91 ، ج4 ، ص19 — 20 .

(23) الجبرتى ، نفس المصدر ، ج2 ، ص167 .

(24) المصدر نفسه ، ج2 ، ص 8 9ـ 99 .

(25) الجبرتى ، نفس المصدر ، ج 1 ، ص262 .

بالاسكندرية ، حيث كان يقيم بها كل عـام ثلاثة شهور ، شعبان ورمضان وشوال ، ثم يعود الى القاهرة يدرس ويفيد ، حتى أن كثيـرا من الشيوخ رووا عنه . والشيخ أبـو حفص عمـر المغربى المالكى والشيخ عبد الرحمـن البنانى المنستيرى توفى آخـر صفر 1198 هـ / 23 يناير 1784 م والشيخ سالم بن مسعود . وجـل هؤلاء العلماء المغاربـة من الذين تصدوا للتدريس بالازهر ، والمدارس المصرية الاخرى ، وكان لهم تأثيرهم الكبير على تلاميذهم من المصريين وفى زملائهم من العلمـاء (26) ، هذا فضلا عن سلسلة العلمـاء والمغاربة الذين تلقوا العلم بمصر وأفادوا واستفادوا ، ثم رحلوا الى بلادهم ليفيدوا أبناء وطنهم بما اكتسبوا من علم ومعرفة . أو رحلوا الى بلاد المشرق العربى ليكملوا رسالتهم ، ويكفى أن نذكر من هؤلاء العلماء المغاربة ، الشيخ عبد الله بن محمد السوسى ، والشيخ على الفوزى الصفاقسى ، والشيخ على الجمنى نسبـة الى بلد جمنـة ببـلاد الجريد * ، والشيخ عبد الله الرعينى المتوفى 1127 هـ/1715 م ، والشيخ محمد بن خليل بن غلبون الطرابلسى المصراتى المتوفى 1177 هـ/1763 م وأبـو عبد الله محمد زيتونـة المتوفى 1138 هـ/1726 م ، والشيخ على السقاط الفارسى ، الذى درس على كثير من علماء عصره المتوفى أواخر جمادى الاولى 1783 هـ / أواخر سبتمبر 1769 م ، وابنـه احمـد السقاط والشيخ احمـد الشرفى ، والشيخ على بـن موسى الازهرى ، والشيخ محمد بن على الشافعى المغربى التونسى والشيخ الضرير عبد الرحمن بن بكار التونسى الصفاقسى المتوفى 1209 هـ/1794 م الذى تولى مشيخة رواق المغاربة ، بعد الشيخ عبد الرحمن البنانى . والشيخ أبو عبد الله محمد بن الطالب بن سودة المرى الفاسى التاودى ، المتوفى 1207 هـ/ 1793 م ، فقد عقد بعد عودتـه من الحج 1182 هـ/1768 م ، درسا حافـلا برواق المغاربة بالجامع الازهر ، وقرأ فيـه الموطأ بتمامـه ، وحضـره غالب الموجودين من العلمـاء ، ويذكر الجبرتى أن الشيخ تردد على والده الشيـخ

---

(26) بشأن تراجم هؤلاء العلماء يمكن الرجوع الى المصادر التالية :
— **الجبرتى : نفس المصدر** ، جـ 1 ، ص65 ، 66 ، 69 ، 73 ، 86 ، 26 ، 369 ، جـ2 ص 77 ، 84 ، 85 ، 129 ، 130 ، 167 .
— **المحبى : خلاصة الاثر فى أعيان القرن الحادى عشر** : جـ 1 ، ص44 ، 97 ، 140 ، 144 ، 145 ، 233 ، 372 ، جـ 2 ، ص 102 ، ص129 ، 239 ، 346 ، 425 ، جـ2 ص55 ، 56 ، 303 ، ص 330 ، جـ3 ، ص229 ، 259 ، جـ4 ، ص91 ، 94 .
المرادى : محمد خليل : **سلك الدرر فى أعيـان القرن الثانـى عشر** ، جـ 1 ، ص124 ، 149 ، جـ2 ، ص55 ، 56 ،
— **البغدادى اسماعيـل** ، **هدية العارفين** ، **باسمـاء المؤلفين واثار المصنفيـن** ، جـ1 ، ص178 ، 555 ، 773 ، 774 .
— **عزيلوى** ، **عبد الله محمد** ، « الروابط الثقافية بين مصر وبلاد المغرب فى القرن الثامن عشر » ، **المجلة التاريخية المغربيـة** العدد (19 — 20) ص241 — 253 ، حيـث تعرض لبعض هؤلاء العلماء .

(*) **بلاد الجريد** : تمتد من تخوم بسكرة حتى جزيرة جربة ، كانت تنتج كمية كبيرة من التمـور الممتازة ، والتى كانت تنقل الى الساحل التونسى ، ولا تزال هذه البلاد محافظة علـى سمعتها فى انتاج التمور الجيدة التى تسمى « دقلة النور » .
الزياتى : **نفس المصدر** ، ص512 .

حسن الجبرتى ، وتلقى عنه بعض الرياضيات ، ويذكر كذلك ان له كثيرا من التآليف (27) .

هكذا يمكننا ان ندرك من هذه السلسلة الضخمة من العلماء والتى سقنا منها نماذج وليس حصرا شاملا مدى التأثير الذى لعبه هؤلاء العلماء على الحياة العلمية والثقافية فى مصر ، خلال العصر العثمانى ، وتذكر وثائق المحكمة الشرعية والمصادر المعاصرة ، أن طلبة العلم من المغاربة والمتصدرين للتدريس بالازهر والمدارس المصرية ، اشتغلوا بكافة أنواع العلوم ، المعقول منها ومارسوا مختلف الفنون الادبية واللغوية ، والعلوم الرياضية والفلكية . ويبدى الجبرتى فى تراجمه للعلماء المغاربة ، وبخاصة أولئك الذين عاصرهم وعاهم منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، اعجابه الشديد بنبوغهم وتفوقهم العلمى فى مجالات تخصصهم ، كما فعل من سبقوه ممن ترجموا لاعيان القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وجميع هذه المصادر ووثائق المحكمة الشرعية تصدر حديثها عند التعريف بهؤلاء العلماء . أو تسجيل أحكامهم بألقاب تدل على الذكاء والنبوغ مثل ألقاب :

الامام ، العلامة الفقيه ، اللوعى ، المتفنن ، المتقن ، الباحث ، الاديب ، اللبيب ، النجيب ، المفوه ، شيخ الشيوخ ، زين الملة والشريعة والدين ، صدر المدرسين ، عمدة البلغاء والمتكلمين ، العالم الهمام ، فريد العصر ، وحيد الدهر ، وغير ذلك من الالقاب التى تدل فى نفس الوقت على أعجاب هذه المصادر ، بنشاط هؤلاء العلماء المغاربة ، ومقدرتهم العلمية (28) والفاحص للاجازات العلمية التى كان يمنحها علماء الازهر لتلاميذهم المغاربة ليجد أن هذه الاجازات تفيض بالصفات والنعوت التى تدل على جد واجتهاد هؤلاء التلاميذ واظهارهم جوانب النبوغ فى مختلف فروع العلوم العقلية والنقلية ، كما تدل على جدارتهم وكفاءتهم لحمل هذه الاجازات ، حتى أن كثيرا من كبار العلماء المصريين أباحوا لتلاميذهم المغاربة كما سبقت الاشارة التصدى للتدريس فى حياتهم .

---

(27) بشأن تراجم هؤلاء العلماء يمكن الرجوع الى المصادر التالية :
— خوجه ، نفس المصدر ص 119 ، 127 ، 130 ، 132 ، 134 ، 136 ، 138 ، 140 .
— المصراتى ، على مصطفى : ابن غلبون مؤرخ ليبيا .
— الجبرتى ، نفس المصدر ج 1 ص242 ، ج 2 ، 54 .
— ارشيف المحكمة الشرعية محكمة القسمة العسكرية : سجل (175) ، ص322 ، مادة 451 .
— تقارير النظر ، سجل (19) ، وبقية سلسلة هذه السجلات حيث يوجد فيها مواد كثيرة متعلقة بالعلماء المغاربة .
وانظر كذلك عن الاثر المشرقى فى الثقافة التونسية : السراج ، نفس المصدر ، (1) ، ص61 .

(28) انظر المصادر والوثائق ، التى سبقت الاشارة اليها .

اما عن انتاج هؤلاء العلماء المغاربة الذين درسوا بمصر ، ودرسوا فى أزهرها وفى مدارسها العلمية الاخرى ، أو أولئك العلماء الذين درسوا فيها ثم رحلوا الى بلدان المشرق العربى ، ليواصلوا مهمتهم العلمية ، أو عادوا الى بلدانهم بالمغرب العربى ، حيث تصدوا للتدريس فى معاهد تلك البلدان وجوامعها ، ووضعوا مؤلفاتهم فى مختلف فروع العلوم والفنون التى تعلموها ، وكتب التراجم التى تصدت لترجمة هؤلاء العلماء ، ووثائق المحاكم الشرعية المصرية ، لتفيض بقوائم هذه المؤلفات التى يعثر وضعها هنا ، اكتفاء بالاشارة انها شملت المعقول والمنقول ، من العلوم الشرعية واللغوية كما شملت فنون الادب شعرا ونثرا . بالاضافة الى التأليف فى علوم الرياضيات والفلك والزايرجة والطب والبيطرة والنبات والحيوان ، والتاريخ والاجتماع وكتب الحكمة وغير ذلك .

وقد امتد نشاط هؤلاء العلماء من التاليف الى النسخ والاقتناء لمؤلفات الاخرين للاستفادة منها والعكوف على دراستها ، واكبر دليل على هذا النشاط فى مجال نسخ المؤلفات ، ان كثيرا من المؤلفات التى كتبت فى مصر ، أو التى وجدت فى مكتبات مصر فى تلك الفترة ، نسخت عن طريق علماء مغاربة أو نساخ محترفين من المغاربة ، حيث وجد خلال العصر العثمانى ، نساخ محترفون ينسخون الكتب قصد بيعها والاتجار فيها ، أو يستأجرون للقيام بهذه العملية ، وهذا دليل على اهتمام المغاربة بالحياة العلمية والثقافية . وعن هذا الطريق أخذ الكثير من المؤلفات سبيله الى بلاد المغرب العربى ، ثم انتقل منها الى مكتبات أوروبا والولايات المتحدة ، وصارت هذه النسخ التى قام بنسخها نساخ مغاربة هى النسخ الوحيدة لكثير من المؤلفات العلمية الهامة ، بعد أن اندثرت أصولها نتيجة لعوادى الزمن ، أو نتيجة للاضطرابات التى شهدتها البلاد عندما اشتد الصراع بين البيوت المملوكية وخلال الغزو الفرنسى ، وفترة الاضطراب السياسى التى تلت خروج الحملة الفرنسية (29) ولذا فان بقاء نسخ من هذه المؤلفات مدين لجهد هؤلاء المغاربة التى تشهد خطوطهم على قيامهم بهذا العمل الجليل .

العلماء المغاربة والمناصب العلمية :

سبقت الاشارة الى أن كثيرا ، من أبناء المغرب الذين أتموا دراستهم بالازهر ، وأظهروا امتيازا فى مجال تخصصهم ، واتخذوا من مصر وطنا ثانيا لهم ، أتيحت لهم فرص الاشتغال بالتدريس فى الازهر الشريف ، أو المدارس الاخرى التى كانت منتشرة بالقاهرة والاسكندرية والمدن المصرية الاخرى ، فأصبحوا من « أعيان أهل الافادة والتدريس بالجامع الازهر » ، وتولى بعضهم التدريس بالصرغمتشية مثل الشيخ محمد بن حسن الجزائرى ،

(29) انظر ، كتب التراجم السالفة الذكر ،
— عبد الرحيم عبدالرحمن ، دور .... نفس المصدر ، ص 65 — 66 .

كما تولى العلامة أبو العباس المغربى نظارة المدرسة الجوهرية ، وغيرهم كثير، وقائمة العلماء الذين وصلوا الى منصب مشيخة رواق المغاربة ، وهو من أعلى المناصب العلمية دليل على مكانة هؤلاء العلماء التى استطاعوا الوصول اليها ، فلا يصل الى هذا المنصب الا أحد العلماء الذين يشغلون منصب التدريس بالازهر ، ومن المشهود لهم بالكفاءة . ليس هذا فقط بل ان أحد العلماء الذين ينتسبون الى أصول مغربية ، تمكن من الوصول الى منصب مشيخة السادة المالكية بالجامع الازهر ، وهو الشيخ محمد الامير الكبير المتوفى 10 ذى القعدة 1232 هـ/ 21 سبتمبر 1817 م . ثم وصلت هذه المشيخة من بعده الى الشيخ محمد الامير الصغير (30) .

كما استطاع بعض العلماء المغاربة أن يصل الى مناصب نيابة القضاء مثل الشيخ عمر بن على الفتوشى التونسى ، الذى يعرف بابن الوكيل ، فقد تمكن هذا العالم المغربى من الوصول الى منصب « نيابة القضاء بالكاملية » (31) ، كما امتد نشاطهم الى مختلف المناصب العلمية والمناصب المتعلقة بالحياة الثقافية عموما ، فنجد الشيخ خليل بن محمد المغربى ، تولى أمر « خزانة كتب المؤيد مدة ، فأصلح ما فسد منها ، ورم ما تشعث . وانتفع به جماعة كثيرون من أهل عصرنا » (32) .

وقد كان نشاط هؤلاء العلماء المغاربة فى كل المناصب التى شغلوها مؤثرا وفعالا ، أثر على كل مجالات الحياة الثقافية المختلفة ، ولم يكن تأثير هؤلاء العلماء محليا ، وانما كان نشاطا واسعا تعدى حدود مصر ، نتيجة لان كثيرا من هؤلاء العلماء ، لم يقصر اقامته على مصر ، مدى حياته – وان فعل بعضهم ذلك – وانما كان يتعلم فيها ويعلم بها ، ثم يرحل منها الى بلاد المغرب أو بلاد الحجاز أو الشام ، حيث يعملون وينشرون ثقافة العروبة والاسلام ، حتى أصبحوا بمثابة رسل ثقافة وتعليم فى ذلك العصر ، وحمل بعضهم نتيجة لذلك لقب « الرحلة » ، ولكن مما يلاحظ عليهم أنهم مهما ابتعدوا عن مصر ، كانوا يظلون على الارتباط بها أدبيا ، بل ان بعضهم كان يعتز كل الاعتزاز بنسبة الازهرى ، كما حمل بعضهم نسبة المصرى الى جانب نسبة المغربى « المغربى الاصل ، المصرى الاقامة » (33) .

هكذا كان تأثيرهم الثقافى فى تاريخ مصر الفكرى أخذا وعطاء « تأثر وتأثير ، اعتزاز بالارتباط التعليمى والثقافى مع المجتمع المصرى الذى أعجب بهم ورضى عنهم ، وتقبلهم ضمن أسرته الثقافية والتعليمية ، وتأثر

(30) خفاجى ، محمد عبد المنعم ، الازهر فى الف عام ، جـ 2 ، ص 2 – 21 ، عبد الرحيم عبد الرحمن ، المجلة التاريخية المغربية ، العدد (12) ، يولية 1978 ، ص182 – 184 .
(31) الجبرتى : نفس المصدر ، جـ 1 ، ص262 .
(32) المصدر نفسه ، جـ 1 ص 262 .
(33) عبد الرحيم عبد الرحمن ، دور ... نفس المصدر ، المجلة التاريخية المغربية ، العدد (9 – 10) ، ص66 .
الجبرتى : نفس المصدر ، جـ 2 ، ص77 .

بهم أيما تأثر ، حتى أن ثقافة المجتمع المصرى العامة لدى أهل الريف كانت متأثرة وإلى فترة قريبة بكاتب التمائم ، وفاتح الكتاب والمتنبىء بالمستقبل المجهول من المغاربة وأصبح اعتقاد الناس فى صحة ما يقوله المغربى اعتقاد أكيد ، من جانب كثير من أفراد المجتمع المصرى فى المدينة والريف على السواء وهذا خير دليل على تأثير أبناء الجالية المغربية فى الحياة الثقافية المصرية (34) .

(34) عبد الرحيم عبد الرحمن ، المجلة التاريخية المغربية ، العدد (12) يولية 1978م ، ص 186 .

الفصـــل السـادس

المغاربـــة والحيـــاة الاجتماعيـــة

تمهيـــد :

أولا : **المغاربة والحيـاة الاجتماعيـة فى المدينـة :**

* التـزواج والتصاهـر
* الاشتغال بالحرف المهنية والخدمات وأثـره فى انتشار العادات والتقاليد المغربية .
* فئة كبار التجار ودورها فى التأثير الاجتماعى .
* العلماء وطلبـة العلم .
* المغاربة والحاميـة العثمانيـة .
* التأثير الاجتماعى عن طريق علاقات الانتـاج .

ثانيا : **المغاربة والحياة الاجتماعية فى الريف المصرى .**

الفصل السادس

المغاربة والحياة الاجتماعية

تمهيد

ان الباحث فى تاريخ مصر الاجتماعى ، فى العصر العثمانى ، وفى اطار النظم الاجتماعية التى كانت سائدة فى ذلك المجتمع آنذاك ، لا يستطيع أن يغفل الدور الكبير الذى لعبه ابناء الجالية المغربية فى الحياة الاجتماعية المصرية ، وتأثيرهم فيها وتأثرهم بها فى المدينة والريف على السواء (1) . وقد سبقت لنا دراسة التنظيمات المغربية المختلفة التى وجدت فى مصر خلال العصر العثمانى ، ودور هذه التنظيمات فى البنية الحضارية والادارية فى المدينة والريف على السواء ، كما درسنا النشاطات المختلفة التى مارسها أبناء هذه الجالية ، وكيف كان تأثيرهم القوى فى تاريخ مصر الاقتصادى ، وكيف أنهم اصبحوا يشكلون فئة اقتصادية متميزة جعلتهم يحصلون على امتيازات عديدة كما جعلت منهم فئة ذات تمايز اجتماعى واضح فى داخل المجتمع المصرى بمختلف فئاته ولذا فانهم لعبوا دورا هاما وفعالا فى مجال الحياة الاجتماعية حظى بتقدير المجتمع ، وبخاصة فى المدينة ، لانه يجب أن نفرق بين دور أبناء الجالية المغربية الذين عاشوا فى المدن المصرية وبين دور العربان المغاربة فى الريف المصرى ، فبينما تميز دور المقيمين فى المدينة والذين عملوا بالنشاط التجارى والحرفى ، بالايجابية والتفاعل والتأثر والتأثير المثمر والمفيد ، فان دور العربان المغاربة تميز فى معظمه بالسلبية والعزلة والعلاقات البغيضة (2) التى كانت ثمارها مرة المذاق ، لتأثيرات هذا الدور السيئة على المجتمع الريفى ، وسنناقش كل دور على حدة لنرى الى أى حد كان للجالية المغربية تأثيرها فى الحياة الاجتماعية المصرية .

أولا : **المغاربة والحياة الاجتماعية فى المدينة :**

ان اشتغال أبناء الجالية المغربية الذين استقروا فى المدن المصرية بالعمل التجارى والحرف المهنية الصناعية وحرف الخدمات ، وطلب العلم والاشتغال بالتدريس جعلهم على علاقة واسعة وقوية بمختلف طوائف

---

(1) لمزيد من التفصيل من هذا الدور ، يمكن الرجوع الى جانب سجلات المحاكم الشرعية الى المصادر المعاصرة التالية :
- ابن ايـاس ، **نفس المصدر** .
- البكرى ، محمد ابن ابى السرور ، **كشف الكربة فى رفع الطلبة** ، مطبوع .
- الملوانى ، يوسف ، **تحفة الاحباب** ، مخطوطة .
- الدمرداشى ، احمد كتخدا ، **الدرة المصانة فى اخبار الكنانة** ، مخطوطة .
- الجبرتى ، **نفس المصدر** .

(2) حول الدور السلبى الذى لعبه العربان فى حياة الريف المصرى ، اقتصاديا واجتماعيا ، انظـر : عبد الرحيم عبد الرحمـن ، **الريف المصرى** .. **نفس المصدر** ، ص157 — 167 .

المجتمع المصرى آنذاك ، مصرية وغير مصرية ، عربية وغير عربية (3) وأتاح لهم اشتغالهم بهذه الاعمال فرصة الاندماج الواسع مع هذه الطوائف ، واقامة علاقات اجتماعية قوية معها ، دما ومعاملة . وسجلات المحاكم الشرعية بالقاهرة والمدن المصرية الاخرى ، ترصد لنا الالاف من النصوص بين صفحات سجلاتها التى توضح لنا هذا الاندماج الاجتماعى لابناء الجالية المغربية فى المجتمع المصرى ، وتأثيرهم فيه وتأثرهم به ، ويمكن ان نرصد حالات الاندماج الاجتماعى بين المغاربة والمجتمع المصرى فى النواحى التالية :

أولا ـ التزواج والتصاهر :

ان دراستنا وفحصنا لعقود الزواج والطلاق الخاصة بالمغاربة ، وكذلك دفاتر التركات التى خلفها المغاربة المقيمون فى المدن المصرية ، أثبتت لنا بما لا يدع مجالا للشك أن أبناء الجالية المغربية ، لم يكونوا منغلقين اجتماعيا ، فبجانب علاقة أبناء الجالية القوية فيما بينهم ، والترابط الاجتماعى القوى الذى كان دائما فيما بينهم ، فانهم اندمجوا اجتماعيا مع فئات المجتمع المصرى ، وأصبحت ظاهرة التزواج بين المغاربة ، من مصريات وشاميات منتشرة وبصورة واسعة ، وكذلك تزويج بناتهم لمصريين وشاميين أصبحت شيئا عاديا ، فمثلا نجد أن « البدرى حسن بن المرحوم الحاج احمد المغربى الرهوى » يتزوج ببنت محمد بن الحاج ابراهيم الغزاوى ، والسيد على بن الشريف احمد بن محمد بن سعيد المغربى البجاوى ، يتزوج بالحرمة زكية بنت عثمان عبد الله المصرية ، ونجد أن الحرمة عائشة المرأة بنت السيد محمد المغربى الجزيرى ، تتزوج من عمر بن رمضان ديب المصرى ، وكذلك الحرمة عائشة بنت المرحوم الحاج احمد الحناوى المصرية تتزوج صالح بن الحاج عثمان المغربى المسراتى (4) . هذه أمثلة وليست حصرا ، لاننا لو رجعنا الى سجلات محكمة القسمة العسكرية ، التى كانت تسجل فيها تركات ومخلفات المتوفين ، نجد كثيرا من بين ورثة المغاربة المتوفين زوجات مصريات وغير مصريات ، كما ان هذه الوثائق قد اثبتت لنا حقيقة هامة وهى انه نتيجة للرفاه الاقتصادى الذى تمتع به بعض المغاربة فانهم اشتروا الجوارى وأعتقوهن وتزوجوا بهن سواء أكانوا جوارى بيضا أم سودا ،

---

(3) ـ ارشيف المحكمة الشرعية : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (175) ، ص 270 ، مادة 383 ، بتاريخ 22 رجب 1177هـ/16 يناير 1765م .
ـ دار المحفوظات العمومية : محكمة الاسكندرية ، مخزن (46) ، سجل (4) ص284 ، مادة (997) .

(4) ارشيف المحكمة الشرعية ، محكمة الصالحية النجمية ، سجل (509) ، ص50 ، مادة (155) بتاريخ 18 رجب 1110هـ 20 يناير 1669م .
ـ محكمة القسمة العسكرية ، سجل (175) ، مادة (401) .
ـ دار المحفوظات العمومية : محكمة الاسكندرية ، مخزن (46) ، سجلات 1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5 ، 6 ، المجلة التاريخية المغربية : الاعداد (15 ـ 24) .
ارشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : محكمة الجزيرة الخضراء . سجلات ، 5 ، 12 ، 23 ، 46 ، 52 ، 65 .

فالوثائق تسجل تزاوجهم بكلا النوعين من الجوارى (5) . وهكذا أصبحت عملية التزواج أحد مظاهر الاندماج الاجتماعى لابناء الجالية المغربية فى مجتمع المدينة المصرية ، فاذا تذكرنا ما سبق ذكره من أن المغاربة عاشوا فى معظم أحياء هذه المدن . لادركنا مدى اتساع دائرة هذا الاندماج ، هذا فضلا عما تتركه هذه العملية بين الاسر من التأثر والتأثير فى العادات والتقاليد والاعراف بين هذه الاسر المتصاهرة ، مما يؤكد تأثير الجالية المغربية فى مجتمع المدينة عن طريق هذا المظهر .

ولكن يجب ان نشير هنا أن بعض الاسر المغربية ، وبخاصة الاسر الرأسمالية مثل أسرة الشرايبى رغم اتساع علاقتها الاجتماعية ، فانها لم تكن تتزاوج من خارج أفراد الاسرة ، فتيات هذه الاسرة كن ينزوجن من أبنائها الذين يحل لهن الشرع التزوج بهم ، وأصبحت هذه العملية تقليدا بين بيوت هذه الاسرة تمسكت به حتى نهاية القرن الثامن عشر (6) .

كذلك تم التزواج بين كثير من طلبة العلم والعلماء المغاربة ومصريات وبخاصة ، اولئك الذين استقروا بمصر واتخذوها وطنا ثانيا لهم ، وتسجل لنا سجلات المحاكم الشرعية العديد من هذه الحالات ، بل أن المصادر تذكر أن المقرى صاحب نفح الطيب بعد أن استقر به المقام فى مصر بعد 1028هـ/1619 م تزوج بمصرية (7) ، وهكذا تم الارتباط بين المغاربة والمجتمع المصرى عن طريق عملية التزواج والمصاهرة .

ثانيا : **الاشتغال بالحرف المهنية والخدمات واثره فى انتشار العادات والتقاليد المغربية :**

سبق لنا أن عالجنا اشتغال ابناء الجالية المغربية بالحرف المهنية والصناعية وحرف الخدمات فى معظم احياء المدن المصرية التى عاشوا فيها ، وكانت هذه الحرف من الحرف التى تمس حياة المجتمع بصورة واضحة مثل الطحانة والقصابة والقبانة والسمسرة والصيرفة والدولبة ، وعصر الزيوت ، وصناعة المنسوجات ، وغير ذلك من الحرف التى تحتاج دائما الى الاحتكاك المستمر بين أفراد المجتمع والتعامل فيما بينهم وهذا ما حدث مع أبناء الجالية المغربية المشتغلين بهذه الحرف ، فقد توطدت علاقاتهم بفئات المجتمع المصرى ، وتعاملوا معها بيعا وشراء وتأدية خدمات ، وأصبحت حوانيتهم

---

(5) **ارشيف المحكمة الشرعية : محكمة القسمة العسكرية ،** سجل (175) ، ص285 — 287 ، مادة (401) .

(6) الجبرتى ، **نفس المصدر** ، جـ 1 ، ص176 ، جـ 2 ، ص 217 .

(7) توفيق عمر كمال « **الجاليات الأوروبية فى الاسكندرية فى العصور الوسطى** » ، ص254 ، الجبرتى عبد الرحمن ، جـ 1 ، ص 85 حيث ذكر أن سيدى احمد بن على بن جميل الجعفرى الجذولى السوسى ، تزوج بمصر وأقام بها .

ووكالتهم تتعامل مع أبناء المجتمع المصرى (8) ، وعن طريق هذه المعاملات اثروا فى هذا المجتمع كما تأثروا به ، وانتشرت العادات والتقاليد المغربية نتيجة لهذا الاختلاط بصورة واضحة فى مجتمع المدينة المصرية ، حتى انتشار الزى المغربى ، أصبح شائعا بين كثير من فئات الشعب المصرى وكذلك انتشرت الاطعمة المغربية فى أحياء المدن المصرية ، وبصفة خاصة فى مدينتى القاهرة والاسكندرية . كما أن قطاعا كبيرا وبخاصة فى مجتمع الاسكندرية تأثروا الى درجة كبيرة باللهجة المغربية التى لا تزال تأثيراتها واضحة حتى يومنا هذا (9) . وقد كانت عمليات التزواج التى سبقت لنا معالجتها اكثر ما تكون بين قطاع هؤلاء الحرفيين نتيجة لارتباطهم الشديد بغالبية المجتمع . وليس هذا فقط بل ان تأثيرات المشتغلين بهذه الحرف نظرا لانتشارهم الواسع امتدت لتشمل قطاعات اخرى ، خارج مجتمع المدينه ، فامتدت الى المناطق المحيطة بهذه المدن ، وقد ظهر ذلك واضحا فى الدلتا حيث انتشر كثير من ابناء المغرب فى معظم مدن الدلتا ، وتعاملوا مع سكان هذه المناطق وتركوا بصمات تأثيراتهم على مجتمع هذه المدن الاقليمية والقرى المحيطة بها ، ولم يكن تأثيرهم قاصرا على المصريين فقط وانما شمل ابناء الجاليات الاخرى التى كانت تعيش فى المجتمع المصرى ، مثل الشوام والسودانيين والاروام والاوروبيين ، مما يدل على ضخامة الاثر الذى تركته هذه الفئة من الجالية المغربية على الحياة الاجتماعية المصرية من تأثير فى العادات والتقاليد والاعراف بل والذوق نتيجة لانتشار الملبوسات والاطعمة المغربية (10) .

ومما تجدر الاشارة اليه أن هذا التأثير كان متبادلا فكما أثر ابناء هذه الفئة فى تلك النواحى ، تأثروا هم فى بعض جوانبها بالعادات والتقاليد والاعراف المصرية وعادات وتقاليد واعراف الطوائف الأخرى غير المصرية التى اختلطوا بها ، وفى كثير من الاحيان نقلوها الى بلدانهم بالمغرب العربى، وما ذلك الا نتيجة لاختلاطهم الشديد بفئات المجتمع المصرى وتعاملهم معها .

---

(8) ارشيف المحكمة الشرعية : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (509) ، مادة (155)
— محكمة الباب العالى ، سجل (90) مكرر ، مادة (218) سجل (31) ، مادة (534) .
— محكمة القسمة العسكرية ، سجل (175) ، ص 250 ، مادة (354) ، ص 179 ، مادة (248) .
سجلات تقارير النظر ، سجل (19) ، ص(1) مادة (5) .
دار المحفوظات العمومية : محكمة الاسكندرية ، مخزن (46) ، سجل (2) ، ص 21 مادة (66) ، ص23 مادة (71) ، ص25 ، مادة (77) ، ص345 ، مادة (1086) ، ص369 ، مادة 1168 .
ارشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : محكمة الجزيرة الخضراء ، سجل (5) ، ص 169، مادة (430) ، سجل (37) ، ص(155) ، مادة (527) .

(9) عبد الرحيم عبد الرحمن ، دور المغاربة ... نفس المصدر ، المجلة التاريخية عدد (10 — 11) ، ص67 .

(10) انظر الفصل الثانى اعلاه .

وبذلك كانت هذه الفئة احدى القنوات المؤثرة في الحياة الاجتماعية في ذلك العهد وتركت بصماتها على التاريخ الاجتماعي .

ثالثا : فئة كبار التجار ودورها في التأثير الاجتماعي :

اتضح لنا كيف أن هذه الفئة اصبحت تلعب دورا ضخما في الحياة الاقتصادية المصرية ، وتعددت مجالات استثماراتها لرؤوس اموالها ، وتشابكت مصالحها مع مصالح الطبقات العليا في المجتمع المصري وبخاصة مع الامراء المماليك ورجال الادارة وباشوات مصر وعلمائها ، وتفيض المصادر المعاصرة وسجلات المحاكم الشرعية في تضخيم دور هؤلاء التجار والمكانة الاجتماعية التي أصبحوا فيها حتى كونوا فئة ذات تمايز اجتماعي واضح ، وبخاصة أولئك الذين ينتمون الى أسرة الشرايبي والمحروقي ، وحدق والكهن والسقاط (11) ، وواضح تماما من المصادر والوثائق أن أسرة الشرايبي منذ مطلع القرن الثامن عشر ، اصبحت الاسرة الاولى ذات المكانة الاجتماعية المتمايزة (12) ، وقد اتخذت لها مسكنا بالازبكية حيث كانت تسكن الطبقة الارستقراطية والامراء والمماليك آنذاك . وقد كان هذا المسكن يدل على سعة حال هذه الاسرة الاقتصادي ومكانتها الاجتماعية ، فيصف الجبرتي بيت الشرايبي بقوله « وبيتهم يشتمل على اثني عشر مسكنا كل مسكن بيت متسع على حدته ، وكان الإمراء المماليك يترددون اليهم كثيرا من غير سبق دعوة » ولم تكن اسرة الشرايبي رغم تمايزها الاجتماعي ، أسرة منغلقة على نفسها بل انها كانت مندمجة مع الفئات العليا من المجتمع ، وفي ذات الوقت منفتحة على بقية الفئات ، بل انها تمد يدها لكثير من ابناء هذه الفئات المغربية وغير المغربية . ولذا حظيت بتقدير جميع هذه الفئات اجتماعيا منذ عهد محمد الدادة الشرايبي ، الذي ذكرت المصادر المعاصرة عنه انه كان على خلق حسن ، عطوف على الفقراء والمساكين حتى أن جميع الفئات شاركت في تشييع جنازته ساعة وفاته في 16 رجب 1137 هـ / 31 مارس 1725 م . فقد حضرها « جميع الامراء والعلماء وأرباب السجاجيد والوجاقات السبعة والتجار وأولاد البلد » ثم ازدادت مكانة هذه الاسرة علوا في عهد خلفه ، ابنه قاسم الشرايبي ، وأصبح بيتهم قبلة جميع طوائف الشعب وقد عبر الجبرتي عن ذلك بقوله « وبيتهم المشهور بالازبكية ، بيت

---

(11) ارشيف المحكمة الشرعية : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (165) ، ص182 ، مادة (282) ، سجل (175) ، ص27 ، مادة (383) ، ص253 ، مادة (357) .
— سجلات اسقاط القرى ، سجل (3) ، ص83 ، مادة 236 .
وانظر كذلك المجلة التاريخية المغربية ، الاعداد (6 — 12) .

(12) ارشيف المحكمة الشرعية : سجلات اسقاط القرى ، سجل (3) ص87 ، مادة (247) .
سجل (2) ، ص109 ، مادة (303) . ص109 ، مادة (304) . ص95 ، مادة (259) .
— الجبرتي نفس المصدر ، جـ1 ص87 — 88 ، 176 ، 204 ، 205 .

المجد والفخر والعز ومماليكهم وأولاد مماليكهم من أعيان مصر جربجية وأمراء ... وكانوا في غاية من الغنى والرفاهية والنظام ومكارم الاخلاق والاحسان للخاص والعام ، ويتردد الى منزلهم العلماء والفضلاء ، ومجالسهم مشحونة بكتب العلم النفيسة للاعارة والتغيير وانتفاع الطلبة » ثم يذكر « وخبزهم وطعامهم مشهور بغاية الجودة والاتقان والكثرة ، وهو مبذول للقاضي والداني مع السعة والاستعداد » ثم يفيض كيف أن هذا البيت تنزه عن كل نقيصة ورذيلة (14) ، ووثائق المحكمة الشرعية تضفي على أفراد هذه الاسرة كما تضفي على كبار التجار المغاربة من الالقاب والصفات ما يدل على علو المكانة الاجتماعية التي حصلت عليها فئة كبار التجار من المغاربة وتأثيرها في المجتمع المصري فتضفي عليهم دائما صفات « عين أعيان الكرام » « فخر الاعيان الكرام » ، « فخر الاماثل وكمال الاعيان » « فخر التجار المكرمين » وغير ذلك من النعوت التي تدل على علو المكانة الاجتماعية (15) . كذلك حصلت فئة كبار التجار بالاسكندرية على نفس المكانة الاجتماعية المتمايزة وعن طريق هذه المكانة استطاعت هذه الفئة أن تلعب دورها في التأثير الاجتماعي على بنية المجتمع المصري الاجتماعية ، نتيجة لاتساع دائرة علاقاتها الاجتماعية التي اشتملت كل الفئات من فئة الامراء ورجال الادارة الى الفئة الفقيرة المعدمة ومد يد الاحسان لها حتى حظيت بتقدير الجميع ، وأصبح المجتمع المصري يتغنى بكرم هذه الاسرة وسخائها واحسانها ولا شك أن هذا الاعجاب بهذه الفئة الى جانب وقفها الكثير من العقارات على أوجه البر والاحسان وعلى طلبة العلم ، ترك بصماته القوية على الحياة الاجتماعية المصرية ، وأصبح علامة بارزة في تاريخ مصر الاجتماعي ، خلال العصر العثماني ، ويتضح من الوثائق ان هذه الفئة ، نظرا لارتباطها الاجتماعي الوثيق بفئات المجتمع المصري واتخاذها مصر وطنا ثانيا لها ، تأثرت الى حد كبير بالعادات والتقاليد المصرية ، حتى أنها اصبحت جزءا من تصرفاتها ، بل أنها اصبحت والى حد بعيد مصرية في عاداتها وتقاليدها ، أي أن التأثير كان متبادلا ، أخذ وعطاء ، تأثرا وتأثيرا . وبذلك كانت هذه الفئة احدى القنوات الرئيسية التي نفذت منها التأثيرات المغربية الى المجتمع المصري والتأثيرات المصرية الى المجتمع المغربي في الفترة العثمانية .

رابعا : **العلماء وطلبة العلم :**

كان العلماء وطلبة العلم المغاربة الذين أتوا للدراسة بالازهر وبالمدارس المصرية أحد القنوات المؤثرة في المجتمع المصري خلال العصر العثماني والمتأثرة به ، فقد حاز العلماء منهم على مكانة علمية عالية جعلتهم قبلة فئات المجتمع يؤمونهم ليفتونهم في مسائل دينهم وأحوالهم الشخصية ، ولينتفعوا

---

(14) المصدر نفسه ، جـ1 ، ص 176 ، 204 ، 205

(15) ارشيف المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاط القرى ، سجل (2) ، ص95 ، 259 ، ص109 ، مادة 303 ، 304 ، سجل (3) ، ص6 ، مادة (13) .
سجلات الديوان العالي . سجل (1) ، ص17 ، مادة (30) .

بعلمهم ويأخذوا عنهم ، وأصبح لهؤلاء العلماء رواتهم وطلابهم من المصريين الذين لا شك أنهم تأثروا بهم ونقلوا هذا التأثير الى محيط أسرهم ، وقد تولى العلماء المغاربة كثيرا من المناصب المؤثرة منها نيابة القضاء وغيرها مما جعل اثرهم يبرز فى محيط المجتمع المصرى فى القاهرة والاسكندرية وغيرها ، وكذلك كان تأثير الفقيه المغربى ، وكاتب التمائم المغربى فى مجتمع الريف المصرى ، لا يقل حجما عما كان عليه حجم تأثير العلماء فى مجتمع المدينة . هذا فضلا عن ان العلماء الذين تولوا مشيخة رواق المغاربة ونظارة أوقافه وجمع ريعها اصبحوا اكثر احتكاكا بفئات الشعب التى كانت تنتفع بهذه الاوقاف ، وكان لهم اثرهم على هؤلاء المنتفعين (16) ، ولم يجعل هؤلاء العلماء من أنفسهم طبقة متميزة عن الشعب بل شاركوه همومه ومشاكله التى كان يعيشها واندمجوا معه على السراء والضراء ، فزاد تأثيرهم قوة ، بل أن هناك من العلماء المغاربة الذين اتخذوا من مصر وطنا ثانيا لهم عاشوا عيشة المجتمع المصرى بكل مقوماتها ، والجبرتى يذكر لنا عن الشيخ محمد بن على بن عبد الله بن احمد التونسى المتوفى 1202 هـ / 1787 م ، انه « عاشر اللطفاء والنجباء من أهل مصر ، وتخلق باخلاقهم ، وتزيا ، بزى أولاد البلد وتحلى بذوقهم (17) » وفى هذا دلالة كافية على مدى الاندماج والتأثر والتأثير الاجتماعى الذى احدثه العلماء المغاربة مما يدل على أن تأثير تلك الفئة كان قويا وايجابيا ، أما طلبة العلم ، فقد كان اختلاطهم باساتذتهم وبزملائهم من المصريين له آثاره البعيدة عليهم ، فقد تأثروا بالعادات والتقاليد المصرية وأثروا فيها ، وخاصة أن بعض هؤلاء الطلاب طالت مدة اقامتهم بمصر ، ولم تعد اقامتهم قاصرة على طلب العلم ، بل اشتغلوا ببعض الحرف التى تدر عليهم بعض الربح كما رأينا (18) ، هذا فضلا عن تكوينهم أسر داخل هذا المجتمع وزواج كثير منهم من مصريات ، مما جعلهم يتشبعون بالحياة الاجتماعية المصرية بأوسع معانيها . وأصبح الكثير منهم يحترف القراءة على القبور وفى المساجد نظير أجر معين ، كما تولى بعضهم وظائف النظر على مثل هذه الامور مما جعلهم اكثر ارتباطا بطوائف المجتمع المصرى (19) .

---

(16) ارشيف المحكمة الشرعية : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (509) ، ص 50 ، مادة (155) .
محكمة الباب العالى ، سجل (90 مكرر) ، ص13 ، مادة (65) ، ص42 .
مادة (218) ، سجل (128) ، ص180 ، مادة (369) ، سجل (171) ، ص (246 — 247) ، مادة (639) .

(17) الجبرتى نفس المصدر ، ج 2 ، ص167 .
ويذكر عن الشيخ أحمد بن محمد بن عبد السلام الشرفى أنه كان «فيه صداقة» وحسن عشرة مع الاخوان ومكارم أخلاق ، ويدعو الناس والعلماء فى المولد النبوى الى بيته بالازبكية ، ويقدم لهم الموائد والحلوى وشراب السكر ، وكان لديه فوائد ومآثر حسنة .

(18) ارشيف المحكمة الشرعية : سجلات تقارير النظر ، سجل (19) ، ص(1) ، مادة (5) .

(19) ارشيف المحكمة الشرعية : سجلات تقارير النظر ، سجل (2) ، ص 108 ، مادة 1201 ، ص 188 ، مادة (2064) ، ص 192 ، مادة (2108) ، ص 192 ، مادة (2110) ، سجل (1) ، ص 142 ، مادة (1328) ، سجل (4) ، ص 13 ، مادة (140) .

وبذلك أدت هذه الفئة من العلماء والطلبة المغاربة دورا اجتماعيا كبيرا كان له تاثيره على الحياة الاجتماعية والتاريخ الاجتماعي المصرى .

خامسا : المغاربة والحامية العثمانية :

كان لاوجاقات الحامية العثمانية ، منذ بداية العصر العثماني امتيازاتها المادية والادبية الكبيرة ، فى المجتمع المصرى ، فى المدينة والريف على السواء ، ومنذ القرن السابع عشر بدأ الانتماء الى هذه الاوجاقات من بعض طوائف المجتمع المصرى للتمتع بامتيازات هذه الاوجاقات ، وقد شاعت هذه العملية حينما بدأت عملية بيع تذاكر العلوفات تصبح شيئا معترفا به من قبل الادارة ، وقد استغلت فئة التجار هذه الفرصة وبدأت تشترى هذه التذاكر وتنسب نفسها الى أوجاقات الحامية المختلفة ، كذلك استغل العربان المغاربة فى الريف فرصة الانتماء الى الحامية ، فادعوا الانتماء الى بعض أوجاقاتها للتمتع بامتيازاتها على السكان ، ووثائق المحكمة الشرعية ، والمصادر المعاصرة ، ترصد لنا كثيرا من هذه الحالات ، بل أن عربان الهوارة المغاربة امتنعوا فى 1109 هـ/1678 م ، عن سداد المال الميرى المقرر عليهم بحجة انتمائهم الى الفرق العسكرية ، ولولا اعلان هذه الاوجاقات تنكرها لنسبة هؤلاء العربان اليها ، لعجزت السلطات عن أخذ المال الميرى منهم ، فقد أعلنت الاوجاقات جميعها ان عربان الهوارة « هم ليسوا منا ، والعربان لا تكون عسكرية » وكتب عليهم الوالى الحجج الشرعية بذلك ، وأرسل صورة منها الى عبد الرحمن بيك حاكم جرجا ، تمكن بمقتضاها من أخذ الغلال والمال منهم . ولكن الامر لم يقف عند هذا الحد فرغم تحذيرات السلطات العثمانية المشددة للحد من هذه العملية التى أصبح الهدف منها ليس عسكريا ، وانما التمتع بامتيازاتها الحامية المادية والادبية ، والحصول على مكانة اجتماعية متميزة ، خاصة وان الروح العسكرية كانت تحللت تماما بين أفراد هذه الاوجاقات ، ولم تعد تحمل منها شيئا سوى القابها ، ورتبها ، وامتيازاتها ، على فئات المجتمع ، ومن هنا كان تسابق الاسر الكبيرة على الانتماء لهذه الاوجاقات (20) ، واغتنم التجار المغاربة هذه الفرصة ، خاصة وانهم أصبحوا يشكلون ثقلا اقتصاديا كبيرا ، فاندمجوا فى هذه الاوجاقات وحملوا ألقابها ورتبها لتوكيد مكانتهم الاجتماعية فى داخل المجتمع المصرى ، وقد كان للمال وعلاقتهم بالامراء المماليك تاثيره الكبير على هذه العملية ، فقلما نجد فردا من أفراد أسرة الشرايبى والتجار المغاربة الاخرين ، الا ويحمل القابا عسكرية وانتماء الى أوجاق من الأوجاقات، فقاسم الشرايبى من طايفة مستحفظان ، والامير محمد جوربجى الشرايبى طايفة عزبان ، واحمد بن عبد الله الشرايبى طايفة الجراكسة ، بل أن مماليك هذه الاسرة على حد تعبير الجبرتى ، اصبحوا جربجية وأمراء . ونجد

---

(20) اللوانى نفس المصدر ، ص237 ، شلبى ، نفس المصدر ، ص204 — 203 .
— عبد الرحيم عبد الرحمن ، الريف المصرى ... نفس المصدر ، ص59 .

كذلك من بين التجار المغاربة الذين انتموا الى الاوجاقات، الخواجا علي كمليان من أعيان التجار في البن ، والحاج محمد المغربي الفاسي من التجار ومن أرباب العلوفات ، والحاج محمد بن الحاج ابراهيم المغربي الطرابلسي من طايفة عزبان ، والحاج أيوب المغربي التاجر بسوق طولون ، والحاج عثمان بن مسعود المغربي كلاهما من طايفة عزبان (21) وهكذا دواليك ، ترصد لنا الوثائق كثرة انتماء المغاربة الى أوجاقات الحامية ، توكيدا لمكانتهم الاجتماعية ، وقيامهم بدور مؤثر في المجتمع المصري ، عن طريق الامتيازات التي يتمتعون بها بمجرد هذا الانتماء .

سادسا : التأثير الاجتماعي عن طريق علاقات الانتاج :

رأينا كيف أن فئة كبيرة من التجار المغاربة ومن المشتغلين بالحرف الصناعية ، استثمروا فائض رؤوس أموالهم ، في التزام الاراضي الزراعية ، وامتلاك العقارات ، وتشغيل بعض المصريين لانتاج بعض السلع لحسابهم الخاص ، وقيام علاقات انتاجية واسعة بين قطاعات كبيرة من الشعب المصري، وهؤلاء المغاربة المستثمرين ، هذا فضلا عن انتشار طائفة الدلالين المغاربة ، الذين اصبحوا يقومون بعمليات توزيع وبيع بعض السلع المغربية ، وغير المغربية ، وعلى قطاعات كبيرة من الشعب المصري في المدينة والريف على السواء ، وتسجل لنا وثائق المحاكم الشرعية الاسلوب الذي كان يستعمله هؤلاء المستثمرين من المغاربة ، في تعاملهم مع فئات الشعب المصري ، يستطيع الباحث من استقرائه لكثير من النصوص أن يؤكد ، ان هذه العلاقات الاستثمارية كانت خير مثال على طيب العلاقة والتعاون الذي كان سائدا بين الطرفين ، مما أدى الى اعجاب هذه القطاعات من الشعب المصري، باخوانهم المستثمرين المغاربة وتأثروا بهم ، وأثروا كذلك فيهم نتيجة للخدمات المتبادلة التي قامت بين الطرفين ، فاصبح تأثيرها متبادلا ، أخذا وعطاء ، افادة واستفادة وارتباطا واندماجا الى أبعد الحدود (22) ومما تجدر الاشارة اليه أن هذا التأثير المغربي كان مغربيا عاما يحمل السمات العامة للمغرب العربي من المحيط الاطلسي الى حدود مصر الغربية ، لان هؤلاء

---

(21) ارشيف المحكمة الشرعية : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (152) ، ص241 ـ 443، مادة (406) .
— محكمة طولون ، سجل (219) ، ص228 ، مادة (549) .
— الجبرتي ، نفس المصدر ، جا ، ص204 .
— عبد الرحيم عبد الرحمن ، الريف المصري ... نفس المصدر ، ص93 .

(22) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات الديوان العالي ، سجل (2) ، ص 21 ، مادة (31)، ص21 ، مادة (32) . سجل (1) ، ص17 ، مادة (30) .
— محكمة طولون ، سجل (201)، ص 6، مادة (17)، سجل (219)، (ص 229 — 230)، مادة (551) .
— محكمة بولاق ، سجل (18) ، ص103 ، مادة (476) ، ص(46) ، مادة (223) .
— محكمة القسمة العسكرية ، سجل (190) ، ص 91 ، مادة (322) .

المغاربة كانوا ينتمون الى جميع الاقاليم المغربية ، فكان تأثيرهم عاما يشمل سمات هذه الاقاليم وعاداتها وتقاليدها وأعرافها ، ومما يدل على تأثير المغاربة القوى على المجتمع المصرى ان كثيرا من أحياء وشوارع وحارات ودروب وأسواق ووكائل المدن الكبرى فى مصر وبخاصة القاهرة والاسكندرية ومدن الثغور الاخرى اصبحت تحمل اسم « المغربى » « المغاربة » « التونسى » « الجربى » « الفاسى » (23) وهكذا بل لا زال الكثير منها يحمل هذه المسميات حتى وقتنا هذا .

وقد قدرت الادارة دور هذه الجالية المغربية فى المجتمع المصرى ، فلم تعد تصدر أمرا يخص حياة هذا المجتمع ومصيره الا بحضور أعيان المغاربة ، وهذا خير برهان على دور هذه الجالية الفعال فى المجتمع المصرى فى العصر العثمانى .

ثانيا : **المغاربة والحياة الاجتماعية فى الريف المصرى :**

نقصد بهذا الدور ، دور العربان المغاربة على الحياة الاجتماعية فى الريف المصرى ، وقد سبق لنا ايضاح كيف أن هؤلاء العربان كانوا يتجولون فى ربوع مصر شمالها وجنوبها . وقد تميز دور هؤلاء العربان على الحياة الاجتماعية فى الريف المصرى فى معظم جوانبه بالسلبية ، ولم تكن هذه السلبية ، قاصرة على دور العربان المتجولين بل شملت دور معظم العربان المستقرين ، فقد جعل هؤلاء العربان من أنفسهم طبقة متميزة ، على أبناء البلاد من الفلاحين ، وتعالوا عليهم بصورة يمقتها الطبع الانسانى . أما العربان المتجولون ، والذين كان يطلق عليهم « عرب الجيش » فقد أصبحوا كما تصورهم المصادر المعاصرة ، مصدر رعب وارهاب للفلاحين ، ونهبوا وسلبوا مزروعاتهم وحيواناتهم ، وقد كان الفلاحون على حد تعبير هذه المصادر يحترمونهم كسادة لهم ، ويستقبل أقل واحد من هؤلاء العربان (بنى وافى ، أبو كرايم ، محارب) شأنا ، سواء أكان مسافرا على ظهر جمله ، أم سائرا على قدميه ، باحتفال فى الريف فيهرع اليه الناس ، حاملين اليه الماء ان كان عطشانا والبلح والخبز ، او على الاقل ، فان أى فلاح يستجيب لتقديم هذه الاشياء عند اول طلب (24) ، ولم يراع هؤلاء العربان فى معاملاتهم مع الفلاحين اى قوانين ، أو أوامر تصدر اليهم من الادارة ، فقد كان الفلاحون « يئنون فى متاعبهم ويتصبب منهم العرق ، لكى يطعموا هؤلاء السادة المتعالين ، وينقصهم الملبس والخبز ، ليتوفر كل شىء عند العرب الذين ينهبوهم ، ونادرا ما يسمح أولئك المساكين لأنفسهم بأن يغمغموا بالشكوى ، واذا ما حدث مثل هذا الامر فانه يتم بصوت خفيض جدا » (25) .

---

(23) عبد الرحيم عبد الرحمن ، دور المغاربة ... نفس المصدر ، المجلة التاريخية المغربية ، العدد (10 — 11) 0 ص53 — 67 .

(24) جومار ، نفس المصدر ، ص209 .

(25) المصدر نفسه ، ص213 .

ومع تمتع هؤلاء العربان بكل هـذه الامتيـازات التى فرضوهـا على الفلاحين ، فانهم لم يكونوا يشاركونهم لا فى تطهير الترع ، ولا فى اقامـة الجسور ، او غيـر ذلك من المشروعات العـامة التى تسهـل على الفلاحيـن عملهم ، اعتقادا منهم أنهم يقدمون للفلاحين حمايتهم نظير ما يقدمونه لهم من هبات وخدمات ، مع ان هذه الحماية فى غالب الاحيان ضارة بالفلاحين الى درجة بالغة ، وجرت عليهم كثيرا من المصائب والخسائـر عندما تنشب الصراعات بين هؤلاء العربـان بعضهم ، وكثيـرا مـا كانت تنشب لأتفـه الامور (26) .

ونتيجة هذا الظلم الاجتماعى الذى أوقعه العربان المغاربة بالفلاحين المصريين ، فان احد رجال الحملة الفرنسية سجل لنا صورة قاتمة عن ريف مصر الوسطى حيث أصبحت القرى على حد تعبيره فقيرة ومهجورة ، ونصف مهدمة ، وتخلو من الاشجـار ، وذكر ان الاعتقـاد الذى أصبح سائدا لدى هؤلاء العربان انه لا توجد « مهنة أكثر نبلا من وجهة نظرهم من أن تعيش من خيرات الغير دون مشقة ، ودون عمل ، وليس ثمة اكثر مهانة عندهم من عمل المحراث وكلمة فلاح عندهم مرادفة لألفاظ السباب فهى تعنى ، رجل الطيـن الذى خلق من أجـل الشقـاء والذى ولد خصيصا لانتـاج طعـام العربـان » (27) وكانت القـرى التى تبـدى مقاومـة لهـم تغـزى بشكـل مفاجىء ، ويقتل مشايخها ، ويستبدلون على يد هؤلاء العربان بغيرهم بشكل استبدادى ، ويهدمون بيوتهم ويستولون على أراضيهم ، وجعلـوا سكـان الريف يعيشون فى شبه حروب أهلية ، ولم تكن الادارة بقادرة على القيام باى معارضة لأى من هذه الحروب ، بل انهـا فى كثيـر من الاحيان تغافلت عنها ، كما لو كان الامر لا يهمها فى كثير ، مما ادى الى اضطرار كثير من الفلاحين الى هجر قراهم ، وتركها خاويـة على عروشها ، ولا شك أن ذلك أدى الى اضطراب الحياة الاجتماعية فى كثيـر من مناطق الريف المصـرى ، كنتيجة حتمية لهذه الخلخلة التى أصابت القـرى (28) . وقد نظـر العربان غير المشتغلين بالعمل الزراعى ، الى العربان الذين امتهنـوا الزراعة نظـرة احتقار ، وأظهروا نحوهم عجرفة زائدة ، والحقيقة أن هؤلاء العربان الذين احترفوا العمل الزراعى ، كان دورهم ايجابيا فى المناطق التى استقروا فيها ، فعم قرى هذه المناطق الامن والاستقرار ، وعمها الرخاء الاقتصادى ، وأصبحت مترابطة اجتماعيا ، بفضل رعاية هؤلاء العربان وحمايتهم لأهالى هذه المناطق ، حماية حسنة ، وعربان طه ، او الطحوى ، او المصراتى خيـر مثـال لهؤلاء العربان الذين كان دورهم ايجابيا على حياة سكان الريف المصرى فى مصر الوسطى ، وكذلك كان عربان الهوارة فى مصر العليا ، حيث أصبح سكان

---

(26) المصـدر نفسـه ، ص 200/199 ، ص 205 — 209 .

(27) المصدر نفسه ، ص222 — 223 .

(28) عبد الرحيم عبد الرحمن ، الريف المصرى ... نفس المصدر ، ص157 — 967 .

المناطق التي امتد اليها نفوذ الهوارة تتغنى بعدل هؤلاء العربان وحمايتهم مما أدى الى ازدهار هـذه المناطق اقتصاديا وسادتها روح اجتماعية قوية ومترابطة (29) .

هكذا كان دور المغاربة في الحياة الاجتماعية المصرية ، دورا نافعا في معظمه يقوم على التأثير والتأثر المتبادل ، فلم يشعر هؤلاء بغربة داخل المجتمع المصرى ، مما ساعدهم على الاندماج في داخليته والتغلغل في بنيته والتأثر به ، والتأثير فيه على مختلف مستوياته ، وبخاصة في مجتمع المدينة ، أما دور العربان المغاربة في الريف فقد ساده في بعض جوانبه بعض السلبيات ، ولكن الى جانب هذه السلبيات ، وجدت ايجابيات لبعض هؤلاء العربان كما رأينا . وهذا شيء حتمى . فلا توجد ايجابيات بدون سلبيات ، في مسيرة أى مرحلة من مراحل تاريخ شعب من الشعوب ، وهذا ما حدث من العربان المغاربة في الريف المصرى ، والذى لا مراء فيه أن دور المغاربة في تاريخ مصر الاجتماعى في العصر العثمانى (1517 ـ 1798) سواء في مجتمع المدينة أو الريف كان قويا وفعالا الى حد كبير ، وقد ترك بصماته في المجتمع المصرى وملامحه حتى يومنا هذا .

---

(29) جومار ، نفس المصدر ، ص223 .
— عبد الرحيم عبد الرحمن ، الريف المصرى ... نفس المصدر ، ص153 — 157 .

اتضح لنا من الدراسة السابقة ، أن مصر وبلاد المغرب ، كيان واحد مستمر الاتصال ، وأن مصر ، اصبحت بمثابة قبلة للمغاربة ، يأمونها فى أى وقت شاءوا ، ومتى أرادوا ، ومع أنه من الثابت ، أن الوجود المغربى فى مصر سابق على الفترة موضوع الدراسة ، فى فترة العصر العثمانى ، الا أن موجات الهجرة المغربية الى مصر خاصة ، وبلاد المشرق عامة ، ازدادت مع بداية هذه الفترة ، منذ مطلع القرن السادس عشر ، وقد استطاعت هذه الدراسة ، أن تثبت أن وراء ازدياد هذه الهجرة المغربية ، عوامل دافعة كثيرة ، اضطرت الكثير من أبناء المغرب ، الى الاتجاه نحو مصر ، أهمها : محاولات الغزو الاسبانى للبلدان المغربية ، والاضطراب السياسى الذى شهدته هذه البلدان ، بعد سقوط دولة الموحدين ، وتوزع هذه البلدان بين أهواء سياسية مختلفة ، هذا فضلا عن وجود عوامل ذاتية ، تتعلق ببعض أبناء المدن المغربية ، مثل الرغبة فى المتاجرة فى السلع الشرقية والهندية والتى كان سبيل الحصول عليها الاتجاه نحو مصر وموانيها .

أما العوامل الدينية والثقافية ، التى كانت وراء هذا الاتجاه الى مصر ، وبلدان المشرق ، فيأتى على رأسها ، الحج الى بيت الله الحرام ، لاداء هذه الفريضة ، وأداء هذه الفريضة يستلزم ـ آنذاك ـ المرور بمصر والاستقرار بها بعض الوقت ، وكثير من أبناء المغرب كانوا يستقرون بمصر فى طريق عودتهم فترات ، قد تطول وقد تقصر ، هذا فضلا عن العلماء والطلاب المغاربة ، الذين أتوا الى الازهر والمدارس المصرية ، ليدرسوا أو يدرسوا فى هذه المراكز الثقافية وكانوا بمثابة حلقات الاتصال الثقافى والعلمى بين مصر وبلدان المغرب العربى ، وقد فصلت الدراسة أثر هذا الاتصال على الحياة الثقافية .

أما القبائل العربية المغربية ، فكان مجال تجوالها يشمل معظم الاراضى المصرية من أقصى الجنوب الى أقصى الشمال ، دون وضع أى قيود على تحركاتها ، خاصة وأن الحدود السياسية ، لم تكن معروفة آنذاك ، بالمعنى الذى نفهمه الآن فضلا عن الشعور بأن جميع أراضى الولايات العربية مغربها ومشرقها ، كانت تعد جزءا من أملاك السلطان صاحب السيادة على هذه الولايات .

وقد أثبتت الدراسة ، أن المغاربة الذين استقروا فى مصر ، أو اموها لهدف أو لآخر ، ومارسوا نشاطهم فيها ، واصبح لهم تنظيماتهم المختلفة ، لعبوا دورا نافعا ومفيدا ، فى المجتمع المصرى ، سياسيا ، واقتصاديا ،

واجتماعيا ، وثقافيا . وأنهم أثروا الحياة المصرية فى مختلف هذه الميادين ، أفادوا فيها واستفادوا منها . وأصبحت مصر جزءا من كيانهم الذاتى ، والوطن الثانى لهم ، واندمجوا فى مجتمعها اندماجا كليا .

كذلك اثبتت الدراسة ، أن الجالية المغربية فى مصر ، لم تكن جالية منغلقة على نفسها ، وانما انفتحت على مختلف طوائف المجتمع المصرى ، مصرية وغير مصرية ، وكان لها بحكم ممارستها للعمل التجارى والمهنى ، علاقاتها الواسعة بمختلف الجاليات التى وجدت بمصر ، تأثرت وأثرت فيها ، مما جعل تأثير هذه الجالية قويا على مناحي الحياة المصرية ، حتى أن تأثيرهم صبغ بعض اهالى المدن المصرية ، وبخاصة مدينة الاسكندرية التى كان الوجود المغربى فيها كبيرا لدرجة تثير انتباه أى ناظر ، فى سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية ، ومحكمة الجزيرة الخضراء ، التى كانت تقع بظاهر الاسكندرية ، لكثرة المواد المتعلقة بالمغاربة فى هذه السجلات ، حتى يبدو للباحث وكان غالبية السكان من المغاربة ، ولذا فان اللهجة المغربية ، تركت بصماتها الواضحة على سكان هذه المدينة ، وهذا القول ينسحب ، على التأثير المغربى فى الملبس ، والاطعمة المغربية ، التى توجد بالاسكندرية ، كذلك كان لهم تاثيرهم على أهل المدن المصرية الاخرى ، حتى أن كثيرا من شوارع وحارات، ودروب هذه المدن ، أصبحت تحمل اسم « المغربى » أو « المغاربة » أو تحمل أسماء أعلام من المغاربة ، سواء أكانوا تجارا أم علماء من الذين عاشوا فى مصر فى تلك الفترة ، هذا فضلا عن أن كثيرا من العادات والتقاليد المغربية لا تزال حتى يومنا هذا ، سائدة فى المجتمع المصرى ، كما أن كاتب التمائم المغربى لا تزال له شهرته الواسعة فى أوساط المجتمع الريفى المصرى ، وما ذلك الا من بقايا تأثيرات الجالية المغربية ، التى وجدت فى مصر فى العصر العثمانى ، وتغلغلها الواسع فى أوساط المجتمع المصرى ، عملا ومعاملة واندماجا وتصاهرا .

وقد أثبتت الدراسة كذلك ، قوة الرابطة التى كانت ولا تزال قائمة بين المغرب العربى والمشرق العربى ، وأن صفة مغربى أو مشرقى ، ما هى الا صفة اقليمية جغرافية ليس الا ، فأبناء المغرب والمشرق ، بانتمائهم العربى الاسلامى ، عاشوا وهم يحدوهم الشعور بالانتماء الواحد الى الامة العربية ، ولذا فان البلدان العربية المختلفة ، كانت مفتوحة لاى جماعة سواء كانت مغربية أو مشرقية ، لتعيش فى أى بلد شاءت ، وخير دليل على ذلك الجاليات العربية المختلفة التى عاشت فى مصر فى الفترة ، موضوع الدراسة ، فسجلات المحاكم الشرعية ، تذكر المغاربة ، وتذكر الشوام ، والحجازيين واليمنيين ، والبغداديين ، جميعهم يعيشون ويندمجون ويتصاهرون ، كأبناء مجتمع واحد ، ولا شك ان ذلك كان حالهم ، فى البلدان العربية الاخرى ، التى تواجدوا فيها .

وأخيرا فان هذه الدراسة أثبتت التضامن العربي ، بصورته الاصيلة ، فعندما ووجهت مصر بأول غزو أجنبي عليها ، ممثلا في الحملة الفرنسية 1798 م فقد هب المغاربة يلودون عنهـا ، وهم يشعرون أنهم يدافعون عن وطنهم ، تماما كما وقفوا الى جانب أشقائهم ، من أبنـاء مصر في مواجهة كثيـر من مواقف الظلم الاجتماعي كما مر بنا ، ولذا فان نابليون ادرك خطورة وجود هؤلاء المغاربة على حملته فعمل على اخراجهم ، من مصـر ، ولكنـه فشل في مسعاه ، وكذلك كان دور العربان المغاربـة في ريف مصـر ، حيث تصدوا لقوات الحملة في كثير من المناطق ، وقد سجل رجال الحملة شدة مقاومة هؤلاء المغاربة لهم ، والحق ما شهدت به الاعداء ، وفي الختام لا يسع الباحث، الان ان يؤكد على أن تأثير الجالية المغربية ، كما تثبته وثائقه ، في المجتمع المصري ، في العصر العثماني ، كان تأثيرا قويـا وفعالا ، تأثير قائم على الاخذ والعطاء ، دون جحود أو انكار ، فكان نفعه وافادته واستفادته خير مثال على تأثيـر الجالية في المجتمع .

الوثائق

وثائق خاصة بالجالية المغربية ونشاطاتها مختارة من وثائق المحاكم الشرعية المحفوظة بأرشيفي الشهر العقاري بالاسكندرية والقاهرة لم يسبق نشرها .

الوثيقـــة رقـــــــم 1

بســـم الله الرحمــن الرحيــم

ارشيف الشهر العقارى بالاسكندرية ، سجلات محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء : سجل (23) ، ص 8 ، مادة 27 .

موضـــوع الوثيقة : خصام ونزاع حول دين ، وكيفية ســـداده .

« ادعى رمضان بن عبد الله العزيز ، المغربى الطرابلسى ، على عبد الله ابن مسعود ، المغربى الطرابلسى ، المعروف بابن قدح ، انه يستحق فى ذمته خمسة وخمسين نصفا ، عن شقه هاوية ابتاعها وتسلمها منه قبل تاريخه ، وكدوسى بستة وعشرين نصف ، قرض شرعي اقترضه منه ، وكله قبل تاريخه ، ويطالبه بذلك ، فسأل المدعى عليه المذكور ، عن ذلـــك ، فاجـــاب بالاعتراف ، باربعة واربعين نصف ثمن شقة المذكور ، وانكر القرض المذكور ، وذكر انه يستحق فى ذمة المدعى المذكور ، سبعين نصفا ، عن خروف ابتاعه وتسيلمه منه التسلم الشرعي ، فذكر المدعى أن الخروف المذكور اشتراه منه بدينار ذهب جديد ، ودفع لي كرونة ، (1) وتأخر لى بذمته ، ستة انصاف ، فلم يصدق على ذلك ، فاحضر المدعى ، سالم الدلال ، وحمد ابو عامود ، المغربى المسراتى ، وشهد مسؤولين على أقوال ، عبد الله المذكور ، انه باع الخروف المذكور ، للمدعى المذكور ، بدينار ذهب جديد ، فقبضه كرونه ، وتأخر بذمته ستة انصاف ، شهادة شرعية ، وطال النزاع ، فوقف بينهما ساعى خير لله تعالى ، فتصادقا على ان آخر ما يستحقه المدعى المذكور ، بذمة المدعى عليه المذكور ، من القدر المدعى به ثلاثون نصفا ، ودفع له ذلك بالمجلس ، وخرجا على ذلك فى تاريخه » (الخميس 13 ربيع الآخر 3/994 أبريل 1586 م) .

الوثيقـــة رقـــــــم 2

ارشيف الشهر العقارى بالاسكندرية ، سجـلات محكمـة الاسكندرية والجزيرة الخضراء ، سجل (23) ، ص 16 مادة (55)

موضوع الوثيقة : ناظر وقف يتخاصم أمام القضاء مع منتفع بالوقف لاسترداد ما فى ذمته لجهة الوقف .

(الاربعاء 19 ربيع الاخر 9/994 أبريل 1586 م) .

1586 م) .

« ادعى أبوعياد بن محمد المغربى ، الجابى وقف زاوية المغرابه (2) سابقا ، على محمد بن ابراهيم المغربى البكرى ، أن فى ذمته لجهة الوقف المذكور ، أربعون نصفا ، أجرة سكنه بالحانوت الكاين بخط الحمارين فى النصف القبلى ، مدة أخرها شهر الحجة الحرام لسنة ثلاث وتسعين وتسعمائة ، (3)

---

(1) عملة ذهبية كانت متداولة فى تلك الوقت .

(2) اي الناظر على وقف هذه الزاوية .

(3) ذو الحجة 993هـ/نوفمبر/ديسمبر 1585م .

ويطالبه بذلك ، فيسأل المدعى عليه المذكور ، على ذلك ، فأجاب بأن الذى تأخر عليه فى الأجرة المذكورة ، أربعة انصاف ، فلم يصدق على ذلك ، فالتمس يمينه على ذلك ، فحلف المدعى بالله العظيم ، اليمين الشرعية ، بان المتأخر عليه لجهة الوقف المذكور ، اثنين وثلاثين نصفا ، وخرج فى الرضا على ذلك فى تاريخه » .

الوثيقــــة رقــــم 3

ارشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : سجلات محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء . سجل (23) ، ص 32 ، مادة (109) .

موضوع الوثيقة : ادعاء على دين وعمليات البيع والشراء التي كانت قائمة بين المغاربة بالثغر . (يوم الاحد 30 ربيع آخر 994/19 أبريل 1586 م.)

« ادعى الحاج رمضان بن عبد العزيز ، الطرابلسى ، على الشيخ العلامة سليمان بن الشيخ احمد البدوى ، انه دفع له قبل تاريخه . أربعة دنانير ذهبا جديدا منهم ، على اثنين وعشرين ويبة قمح زريع ، بكيـل الثغـر ، محمولة اليه ، ويطالبه ويسأل سؤاله عن ذلك ، فاجاب بالاعتراف بذلك ، وخرج فى الرضا على ذلك ، فى تاريخه » .

الوثيقـة رقـم 4

ارشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : سجلات محكمـة الاسكندرية والجزيرة الخضراء . سجل (23) ، ص 73 ، مـادة (260) .

موضوع الوثيقة : ادعاء وتخاصم على دين سابق وتصالح بين الطرفين .

« ادعى محمد بن محمد بن عبد الرحمن ، على الحاج عمران بن محمد بن على بولاد ، الطرابلسى انه يستحق فى ذمته ، دينارين أكارنة ونصفين ، باقى ثمن أحرمة ابتاعها وتسلمها منه ، زمن ثمان سنين تقدمت على تاريخه ، ويطالبه بذلك ، فسأل واجاب بالانكار لذلك ، وطلب من المدعى ، بينة تشهد له بذلك ، فذكر ان لا بينة لى ، والتمس يمينه على ذلك ، فدونها عليه ، فجهر بالحف ، فوقف بينهما واسط خير لله تعالى ، اصلح بينهما على دينار كرونة ، وخرج ، يدفع الذى عليه الدينار المذكور ، للمدعى فى تاريخه » . (18 جماد أول 994 هـ / 7 مايو 1586 م)

الوثيقــة رقــم 5

ارشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : سجـلات محكمـة الاسكندرية والجزيرة الخضراء . سجل (23) ، ص . 79 ، مادة 284

موضوع الوثيقة : نزاع بين جارين حول فتح باب فى درب غير نافذ .

« لـــدى الشيـخ احمـد الجيـزى الشـافعى ادعى محمـد بـن احمـد بـن محمـد ، المغـربى المنستيـرى ، ان المـدعى عليـه ، تعدى وفتح بابا محدثا ، فى حريم حوش المدعى المذكور ، وملاصق لبابه ،

بزقاق مسدود ، غير نافذ ، في صدر هذا الدرب المسدود ، باب حوش المدعي ، والحال ان لحوش المدعي عليه ، باب قديم أصلي ، غير الباب المحدث ، واحدث المدعى عليه هذا الباب الثاني ، بين باب الحوشين ، بغير اذن المدعي ، وبغير رضاه ، ويطالبه بسد الباب المحدث ، وسأل سؤاله، فسأل المدعي عليه المذكور عن ذلك ، فاجاب بانه فتح الباب المذكور ، لاحتياجه الي ذلك ، وعرف سيدنا الحاكم ، انه لا يجوز له احداث باب الحوش ، غير بابه الاول ، في درب غير نافذ ، الا برضى من له حق في المحل المفتوح فيه الباب المحدث ، بعد ان كشف سيدنا الحاكم على ذلك ، واطلع عليه بالمشاهدة والعينات ، فوجد الدرب المذكور طويلا ، وفي راس الدرب باب حوش الدباني المذكور ، ويليه باب حوش المدعي عليه القديم ، والباب المحدث مفتوح بينهما ، في حريم حوش المدعي ، ومستحق له ، ووجد ذلك مطابقا للدعوى ، وعلى ذلك ، أمر سيدنا الحاكم المتداعا لديه ، المدعي عليه المذكور ، بسد الباب المحدث المذكور ، أمرا صحيحا شرعيا ، وخرجا على ذلك ، في ثاني يوم تاريخه ، وهو يوم الكشف عليه ، والتسجيل حضر ذلك خلال الكشف عليه .
(الاربعاء مستهل جمادى الاخر 994/20مايو 1586 م).

الوثيقة رقم 5 مكرر

أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : سجلات محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء . سجل (23) ، ص 87 ، ماده 312 .

موضوع الوثيقة : تنازع يوضح التعامل الذى كان سائداً بين المغاربة بالثغر .

« ادعى عبد الكريم بن ابى القاسم ، المغربى ، على محمد بن محمد ، المغربى التونسى ، انه سلمه قبل تاريخه ، تسعة ارطال غزل مبيض ، ليصنع له بذلك خمسة مقاطع ، ودفع له اجره ، وذلك ثمانين نصف ، وأنه لم يصنع له المقاطع المذكورة ، واعاد له الغزل ، فنقص رطل ونصف ، وأعاد ثمانية وعشرين نصفا ، وتأخر لى اثنين وخمسين نصفا ، ويطالبه بذلك ، فسأل واجاب بالاعتراف بتسلمه منه الثمانين نصف ، والغزل من غير ميزان، واعاده له مثلما أخذه ، وخرج يدفع الاثنين وخمسين نصف المذكورة في تاريخه » .

(الاثنين 7 جماد أخر 994 هـ / 26 مايو 1586 م) .

الوثيقة رقم 6

ارشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : سجلات محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء . سجل (23) ، ص 93 ، مادة (334) .

موضوع الوثيقة : ارجاع زوجة الى عصمة مطلقها .

« عادت الحرمة أمة الرحمن بنت ابراهيم ، المغربى المهدوى ، الى عصمة مطلقها مصطفى بن حمزة ، من جماعة الحصار الاشرفي ، من طلقة واحدة اولى ، على صداق قدره من الذهب السلطاني الجديد ، سبعة دنانير المقبوض

بيدها من ذلك أربعة دنانير ، باعترافها بذلك ، بشاهدي الاذن الاتي ذكرهما فيه ، الاعتراف الشرعي ، والباقي رضيت ان لا تطالبه به ما دامت في عصمته بشهادتها ، زوجها منه بذلك ، واعادها له ، سيدنا الحاكم باذنها في ذلك ، بشهادة الحاج محمد بن محمد مبارك هروس ، والفقيه محمد بن عبد الله السليماني تزويجا وعقدا شرعيا ، وقبله الزوج على ذلك ، قبولا شرعيا والكسوة بينهما شتاء وصيفا أسوة مثلها على ذلك » .

(الاثنين 14 جماد أخر 2/994 يونية 1586)

الوثيقة رقم 7

أرشيف الشهر العقاري بالاسكندرية : سجلات محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء . سجل (23) ، ص (93) ، ماده (333) .

موضوع الوثيقة : تنازل المطلقة عن نفقتها بعد عودتها الى عصمة زوجها .

« حضر مصطفى بن حمزه ، من جماعة الحصار الاشرفي ، واحضر صحبته الحاج محمد بن محمد مبارك هروس ، المغربي المهدوى ، والفقيه محمد بن عبد الله السليماني ، وشهد الحاج محمد ، والفقيه محمد المذكور معه . مسؤولين بمعرفة الحرمة امة الرحمن بنت ابراهيم ، المغربي المهدوى ، مطلقة مصطفى المذكور منهما اعلاه . المعرفة الشرعية ، وانها ابرة نفقتها ذمة مطلقها ، مصطفى المذكور ، من السبعة دنانير الذهب الجديد ، المكتتبة لها عليه ، بحجة طلاقها منه ، المؤرخة بثامن جمادى الاول سنة تاريخه . (4) البراءة الشرعية ، شهادة شرعية ، مقبوله بالطريق الشرعي في تاريخه » .

(الاثنين 14 جماد أخر 994 هـ / 2 يونية 1586).

الوثيقة رقم 8

أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة بولاق ، سجل (18) ، ص (46) ، مادة (223) .

موضوع الوثيقة : تصادق على سداد دين شرعي بين تاجر مغربي ، واحد المغاربة الذى ابتاع منه بعض الملابس في تاريخ سابق .

« لدى الحنبلي ، تصادق الزيني حسن بن سلطان بن سعيد ، المغربي ، وأحد السادة التجار بسوق الشرب (*) ، بالقاهرة المحروسة ، مع السيد الشيخ محمد بن محمد الحسيني ، تصادقا شرعيا ، في حال صحتهما ، وسلامتهما ، وطواعيتهما ، واختيارهما ، وجواز الاشهاد عليهما شرعا . على ان آخر ما يستحقه الاول ، بذمة الثاني ، من دين شرعي سابقا على تاريخه ، ومن ساير ما بينهما من العلق ، والتبعات السابقة على تاريخه ، ومن ثمن ما ابتاعه وتسلمه منه ، قبل تأريخه ، وهو من الشاش الحجازى ، والرومي ، والخمسيني ، وغير ذلك ، ما جملته من الفضة الجديدة معاملة

(4) 27 ابريل 1586م .

(*) سوق الشرب : أحد الاسواق الكبرى بمصر ابان الحكم العثماني وكان لهذا السوق شيخه المسؤول عن العمل التجاري به .

تاريخه مائة نصف واحدة ، وستة انصاف ، استحقاقا شرعيا ، مقبوض بيده منه بالمجلس ، ولم يتأخر له قبله من ذلك ، مطالبة ولا شيء ، قل ولا جل ، وتصادقا على ذلك كله ، تصادقا شرعيا ، ثم أقر كل منهما الاقرار الشرعي ، وهو بالصفة المعتبرة شرعا ، انه لا يستحق على اخر ، بعد ذلك ، مطلقا ، حقا ولا استحقاقا ولا دعوى ، ولا طلبا ، بوجه ولا سبب، ولا فضة ولا ذهبا ، ولا فلوسا ، ولا مثليا ، ولا متقوما ، ولا ما تصح به الدعوى ، وتقام عليه البينة ، ولا ، تتوجه بسببه الايمان والمطالبات ، ولا سهوا ولا نسيانا ، ولا ذهولا ولا جهالة ولا غلة ولا تبعة ولا يمينا بالله تعالى ، ولا شيئا قل ولا جل ، مما سبق من الزمان والى تاريخه . وتصادق على ذلك كله تصادقا شرعيا ، وثبت الاشهاد بذلك ، لدى الحاكم المشار اليه أعلاه بشهادة شهوده ثبوتا شرعيا تاما معتبرا مرضيا وحكم بموجب ذلك الحكم الشرعي المستوفى للشرايط الشرعية ، وواجباته المحررة المرعية ، من دعوى شرعية ، وبه شهد في تاريخه ، الاربعاء العاشر من شوال سنة اثنين والف . (5) »

الوثيقــة رقــــم 9

ارشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة بولاق ، سجل (18) ، ص (103) ، مادة (476) .

موضوع الوثيقة : محاكمة تاجرين لم يقوما بسداد ثمن صفقة غلال اشترياها من احد امراء المتفرقة بمصر .

« (لدى الحاكم الحنفى ، ادعى الجناب العالي ، الامير عمر بن الامير ناصف الكردى ، من أمرا المتفرقة ، بمصر المحروسة ، على الحاج يونس عبد الله ، المغربى ، الداير جرجس ، وماتونى النصراني الرومى ، بان المدعي عليهما المذكورين أعلاه ، اشتريا من المدعي المشار اليه أعلاه . لأنفسهما سوية ، جميع مائة أردب واحدة ، من الارز المبيض ، بالكيل الدمياطى ، عبرة ذلك ، بالكيل المصرى ماية أردب واحدة ، وخمسون أردبا ، ومن العدس الصعيدى ، مايتا ثنتان ، بالكيل المصرى ، صفقة واحدة ، معلوم ذلك لهما شرعا ، اشترا ، صحيحا شرعيا ، بايجاب وقبول شرعيين ، بثمن جملته عن ذلك جميعه ، من الذهب السلطاني الجديد ، معاملة تاريخه بالديار المصرية ، ستماية دينار وتسعون دينارا ، وانهما تسلما من العدس المذكور ، ماية أردب واحدة ، وأحد عشر اردبا واقبضاه من المبلغ المذكور ، عشرة دنانير ، ويطالبهما بباقي المبلغ المذكور ، وهو ستمائة دينار وثمانون دينارا ، وسأل سؤالهما عن ذلك ، سئلا فاجابا بالاعتراف ، فى شرائهما منه مبلغ الارز المذكورة والعدس المذكور ، بالمبلغ المذكور ، صفقة واحدة ، وبتسليم الماية أردب ، والأحدى عشر أردبا من العدس المذكور اعلاه ، وطلبا من المدعي المشار اليه أعلاه التقابل في باقي العدس المذكور ، وقدره تسعة وثمانون أردبا ، بما يقابل ذلك من الثمن ، فامتنع ولم يجبهما لذلك ، ولما ثبت

(5) 29 يونيــة سنــة 1594م .

مضمون الدعوى والجـواب ، بالاعتراف المشروح ذلك أعـلاه ، لدى الحاكم المشار اليه اعلاه ، بشهادة شهوده ثبوتا شرعيا ، الزم الحاكم المشار اليه أعلاه ، المدعى عليهما ، المذكورين اعلاه ، بدفع باقى مبلغ الثمن المذكور اعلاه ، فلم يدفعا ، واختارا اعتقالهما على ذلك ، فاعتقلا على ذلك بعد أن أمرنا بدفع ، ولم يدفعا ، فرج الله عنهما وعن المسلمين ، جرى ذلك وحرر ، فى رابع عشرى شهر تاريخه ، يوم الخميس المبارك رابع عشرين شهر ذى قعدة حرام من شهور سنة اثنين بعد الالف » (6)

نور الدين ، محمد بن الضوى

الوثيقـــــة (10)

ارشيف الشهر العقارى بالاسكندرية ، محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء .. سجل (37) ، ص 7 ، مادة (17)

موضوع الوثيقة : توكيل زوجة لزوجها فى التصرف فى املاكها الكاينة بمدينـة جربـة ببـلاد المغـرب .

« أشهدت عليها ، الحرمة سليمة ، المرأة ابنة المعين بن جابر ، المغربى الجربى ، شهوده الاشهاد الشرعي ، وهى بحالتى صحة واختيار ، أنها وكلت وأنابت ، مناب نفسها زوجها الـزينى أبى بكـر ابـن المرحـوم عـــلى ، المغربى الوارسنى ، نزيل الثغر المذكور ، فى مطالبة ما لها من الاجر ، عن أماكنها الكاينة ، بمدينة جربة ، ببلاد المغرب ، بحارة مستاوه ، المشتملة على بساتين وغير ذلك ، مما هو معروف بوالدها المذكور ، قبل من كانت ، وحين تكون ، وفى بيع ذلك ، وقبض ثمنه ، بالطريق الشرعى ، توكيلا شرعيـا مطلقا ، مفوضا اقامته فى ذلك ، ورضيت بقوله وفعله ، وفوضت له ذلك أتم تفويض ، وقبل ذلك منها زوجها المذكور اعلاه ، لنفسه ، قبـولا شرعيـا ، بشهادة ابراهيم بن عبد الله العابد ، المغربى الوارسينى ، وعيسى بن ابى على ، المغربى الجبالى المؤدين ، شهادتهما بذلك لديه ، التادية الشرعية ، حسبما أشهدت على نفسها ذلك ، وثبت الاشهاد بذلك ، لدى مولانا الحاكم الشرعى ، بشهادة شهوده ، ثبوتا شرعيا ، وحكم أمر الله تعالى أحكامه ، واحسن اليه بموجبه ، وأشهدت به المذكورة أعلاه ، عند بذلك حكما صحيحا شرعيا ، محررا مرضيا ، وأشهد على نفسه بذلك ، وبه شهد فى غاية الحجة الحرام ، سنه تسع عشرة والف » (15 مارس 1611 م .) .

الوثيقـة رقـــم 11

ارشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء . سجل (37) ، ص (53) ، مادة (192) .

موضوع الوثيقة : زواج مغربى من مغربية من ابناء الجالية المغربية بالثغـــر .

« الزوج الحاج محمد بن عبد الرحمن : المغربى الجزيرى ، الزوجـة سلطانه المرأه ابنة عبد الله ، المغربى الخلية من نكاح ، بشهادة الآتى ذكرهما

(6) 11 اغسطس سنـة 1594 .

فيه ، الصداق من الفضة الانصاف الاخمدية ، معاملة تاريخه ، ماية نصف ، وواحد وستين نصفا ، مقبوض بيدها ، وباعترافها بشهوده ، التوكيل ، ثمانين نصف ، والباقى رضيت ان لا تطالبه بذلك ، ما دامت فى عصمة زوجها منه بذلك ، وعقد نكاحها عليه بيد وكيلها الشرعى فى ذلك ، الشمسى محمد بن ساس ، المغربى الطرابلسى ، الباطمجى ، باذنها له فى ذلك ، بشهادة على بن محمد القسطنطينى ، وعلى بن عداس ، المغربى الطرابلسى ، تزويجا شرعيا ، وقبله الزوج المذكور لنفسه ، على ذلك ، قبـــــــولا شرعيا ، والله مع المتقين ، وعلى الزوج المذكور كسوة زوجته المذكورة ، شتاء وصيفا ، أقمشة لائقة بحاله اسوة أمثالها شهادة فى تاريخه » .

الوثيقـــة رقـــم 12

أرشيف الشهـــر العقارى بالاسكندرية : محكمة الاسكندرية والجزيـــرة الخضراء . سجل (37) ، ص (155) ، مادة (527) .

موضوع الوثيقة : زواج مغربى طرابلسى من مغربية تونسية من ابناء الجالية المغربية بالثغر .

« تزوج على بن عبد العال ، المغربى المسراتى ، مخطوبته مريم البكر البالغ ، ابنة الحاج مبارك بن عبد الله ، المغربى الزواوى ، الدلال بالثغر ، على كتاب الله العظيم ، وسنة رسوله الكريم ، وعلى صداق قدره ، مـــن الفضة الانصاف العددية ، معاملة تاريخه ، بالديار المصرية ، الف نصف واحد ، وستماية نصف ، الحال لها من ذلك ، ثمانمائة نصف ، مقبـــوض ذلك بيد والدها المذكور ، وأجيزت فى شهودها بتصديق الزوج المذكور ، باعترافه بذلك ، الاعتراف الشرعى ، والمتاخر بعد ذلك ، للزوجة المذكورة ، بولاية الاجبار عليها شرعيا ، تزويجا شرعيا ،وقبله الزوج المذكور على نفسه لزوجته المذكورة كسوتها الشرعية لها عليه شرعيا ، فى كل سنة من تاريخه ، تقريرا شرعيا ، وقبل لها منه ذلك ، والدها المذكور اعلاه ، قبولا شرعيا ، وثبت جريان النكاح ، لدى سيدنا ومولانا الحاكم الشرعى المالكى ، دام علاه بشهادة شهودهما ، تصديقا شرعيا تاما معتبرا مرضيا ، واشهد على نفسه بذلك ، فى ثامن شهر ذى الحجة الحرام ختام سنة عشرين وألف » (11 فبراير 1612 .) .

الوثيقـــة رقـــم 13

أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء . سجل (37) ، ص (101) ، مادة (355) ،

موضوع الوثيقة : مغربى يوصى بكيفية توزيع مخلفاته فى حال وفاته ، ويبدو من الوصية انه كان يعمل تاجرا للزيت .

« لـــدى مولانـــا محمـــد أفنـــدى دام فضلـــه : بالتمـــاس المحتـــــــرم ، قاسـم بـن المرحـوم على بـن ربيـع ، المغـــربى المســــــراتى ، الحارس بديوان الثغر ، للاشهاد على من يذكر فيه ، أشهد عليه ، الحاج الأجل المكرم المبجل ، الحاج عيسى بن المرحوم محمد بن عيسى ، المغربى المسراتى ، الحارس بديوان الثغر ، شهوده الاشهاد الشرعى ، وهو فى

توعك جسده يسيرا ، وحضور عقله وفهمه كثيرا ، وعلمه بما يقول ، ويقبال له ، وهو جالس على فراشه ، ببيت سكنه الكاين بالنجع القبلى ، مـــن الجزيرة الخضراء ، ظاهر الثغر المذكور ، فى حالة يجوز الاشهـاد عليــه شرعا ، ان الذى له من الورثة الشرعية ، زوجته الحرمة ، سليمة المرأه ابنة المرحوم منصور ، المغربي المسراتي ، وولديه هما : محمد الشاب البالــغ ، وشقيقته الحرمة ، عافية المرأة زوجة قاسم المذكور أعلاه ، من غير شريك لهم في ذلك ، ولا حاجب ، وان الذى يملكه من حطام الدنيا وعرضها الفانى ، جميع أطمار بدنه المشتمل على ، قميص ، ولباس ، وصديرى قطن ديمى ، وشاش مستعمل ، وجوختين مستعملتين ، زرقتا اللون ، وبرنس صوف ابيض مستعمل ، وكساء صوف ابيض ، وتحت يد ولده محمد المذكور له ، جميع ثلاثمائة حبل ، وعشرة أحبال ، من الثوم الافرنجي ، وثلاثماية ما بين قطعة خشب ، وأطباق خشب لطاف ، قيمة ذلك جميعه ، الف نصف واحد ، ومايتا نصف ثنتان ، وخمسة جرر مملوة بالقمح ، وثلاثة جرر فخار فوارغ ، ونصف عين فوارغ ايضا ، كل ذلك ببيته المذكور ، وان له بذمة مبــارك الجابوصي ، ماية نصف واحدة ، واربعون نصف ، ثمن خرنوب ، وبذمة احمد ابن هريدى ، ثلاثة دنانير شريفية ، وبذمة عامر بن قاسم بلوقين ، مايــة نصف واحدة ، واربعون نصفا ، وبذمة أصم غونيم المسراتي بالحوش ، باقي ثمن زيت ، خمسة وخمسون نصف ، وبذمة علي بن عوام بالحوش ، ثمانية عشر نصف ، ثمن زيت ، وبذمة حسين الاعور ، المغربي ، ثمن زيت تسعة وثلاثون نصف ، وبذمة قاسم المذكور ، ثمانية وعشرون نصف ، وبذمــة الشيخ خضر ، ثمانية واربعون نصفا ، ثمن زيت ، وبذمة يعقوب اليهودى الاعرج ، ثلاثة وعشرون نصف ، كل ذلك من الفضة الانصاف العددية ، معاملة تاريخه ، بالديار المصرية ، وان له ببيته المذكور ، من قطع النحاس المنوع ، الاواني ، عشرة قطع ، وزير فخار ، مغربي ، معد للماء - بغير زايد على ذلك ، والذى مرتب بذمته ، لزوجته سليمة المذكـورة ، مــن الديــن الشرعي على سبيل القرض الشرعي ، الف ونصف واحد ، واربعون نصفا ، ومن مصوغ مايتا نصف ، وما هو ثمن طوق فضــة مصوغ مايتـا نصف ، *واربعون نصف ، وما هو ثمن اربعة اساور فضة مائتا نصف واربعون نصف* كذلك ، معلومة الوزن لهما شرعا ، وما هو قيمة ثلاثة مساند وبر ملون ، ثمانون نصف ، وما هو قيمة احرام صوف ابيض ، مايــه نصف واحــدة ، وعشرون نصف ، وما هو قيمة حبل صوف ملون ، ثمانون نصف ، وما هو ثمن دست نحاس معلوم له ، ثمانون نصف ، باقي ذلك ، كل ذلك خلافا ، يجوز لها عليه ، صداقها مؤخره ، والذى بذمته للحاج على المرابطي جميع خمسة عشر قرشا ، من القروش الكبار ، الفضة الريال ، عن بدل قرض شرعي ، اقترضه منه قبل تاريخه ، وله بذمته ايضا ، سبعين نصف من الانصاف العددية ، دفع ذلك فى ثمن جره فخار ، مغربى ، معلومة ، وهى باقية تحت يد المشهد المذكور ، وبذمة الحاج عيسى المشهــد المذكــور لحسن ، المغربى العمروسي ، خمسة عشر نصف ، والصالح المغربى ، بذمته عشرة انصاف ، وبذمته لعمر بن الحمرة ، الزيات عشرة انصاف ، وبذمته لتمراز الخباز عشرة انصاف ، وبذمته عن بدل قرض شرعي ، للحاج محمد ابو عبيد ، الحاضر بالمجلس ، اربعماية نصف ، كل ذلـك مـن الانصــاف الموصوفة . أعلاه حكم ذلك جميع الحلول الشرعى ، وسبب ذلك ، انه اذا

نزل به حادث الموت ، الذى يأتيه الله تعالى ، وساوت به بين خليقته ، يباع المخلف المذكور ، مع آنية البيت المذكور ، ويستخلص ماله من الدين المذكور ، من أربابه المعينة أعلاه ، ويصرف قيمة الديون المذكورة ، لاربابها ، وما يتأخر بعد ذلك من ثمن المخلفات المذكورة ، يقسم بين الورثة الثلاثة المذكورة ، بعد تجهيز المشهد المذكور ، وتكفينه ، وموارثه فى ذمته ، على حكم فرايض الله تعالى ، للزوجة المذكورة ، من ذلك الثمن ، والباقى ، يقسم بين ولديهما المذكورين ، الثلثين من ذلك ، والثلث لأبنة المشهد المذكور ، حسبما اشهد على نفسه الحاج ، عيسى المشهد المذكور ، وصدقه على ذلك ، قاسم زوج ابنته المذكورة ، من جانب زوجته عافيه المذكورة ، ووالدتهما سليمة ، المذكورة ، التصديق الشرعى ، وثبت الاشهاد بذلك ، لدى سيدنا ومولانا افندى المشار اليه اعلاه ، دام الله تعالى علاه ، بشهادة شوده ، بين يديه ثبوتا شرعيا ، تاما محررا معتبرا مقبولا ، فى ثمانية شهر شعبان المكرم سنة عشرين والف . (16 اكتوبر 1611 م .) .

الوثيقة رقم 14

أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء ، سجل (37) ، ص (239) ، مادة (762) م

موضوع الوثيقة : ادعاء بدين وتصالح على أسلوب السداد .

« ادعى رضوان بن عبد الله ، الاسباهى النوبتجى بالثغر ، على محمد بن ساس ، المغربى الطرابلسى ، الياطجى ، بمركب الرايس حميده ، الطرابلسى ، انه يستحق بذمته ، من القروش الريال ، معاملة تاريخه ، ثمانين قرش ، ونصف قرش ، عن بدل قرض شرعى ، اقترضه منه قبل تاريخه ، ويطالبه بذلك ، فسأل وأجاب بالاعتراف بذلك ، وخرج على ذلك ، فى الرضا ، فى الواحد والعشرين من ربيع الاول سنة عشرين والف » (3 يونية 611 م .)

الوثيقة رقم 15

أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء . سجل (42) ، ، ص (57) ، مادة (182) .

موضوع الوثيقة : مطالبة بسداد دين لتاجر مغربى على موصلى والمصالحة على سداده .

« ادعى الحاج المحترم ، والتاجر المكرم ، رمضان بن المرحوم عبد العزيز ، المغربى الطرابلسى ، الشهير نسبه الكريم ، بأبى لفه ، الوكيل الشرعى عن اخيه ، التاجر المعتمد ، الحاج عاشور ، الثابت وكالته عنه ، بالسجل الحكمى بالثغر المذكور ، الثبوت الشرعى ، بالطريق الشرعى ، على الحاج الاجل المبجل على بن عبد الله . الموصلى ، انه يستحق بذمته مبلغا قدره من القروش الكبار الريال ، سبعمائة ، وقرشين اثنين صرف كل قرش من الفضة

الاحمدية ، معاملة تاريخه بالديار المصرية ، اثنان وثلاثون نصف ترتب ذلك بذمته للحاج عاشور الموكل المذكور ، عن بدل قرض شرعي ، اقترضه وتسلمه منه ، بمدينة مدوك ، ببلاد الروم ، من مدة تزيد على ، خمسة اشهر تقدمت على تاريخه ، ويطالبه بذلك لاخيه موكله المذكور ، ويسأل سؤاله على ذلك ، فسأل الحاج على المدعى عليه المذكور ، عن ذلك ، فاجاب بالاعتراف بذلك ، على الصفة المشروحة اعلاه ، وثبت اعترافه بذلك ، لدى سيدنا الحاكم الشرعى الشافعى المشار اليه اعلاه ، دام علاه ، بشهادة شهوده ، وصدوره لديه ثبوتا شرعيا ، وحكم ايد الله احكامه ، واحسن اليه ، بموجب ما سر عنده من ذلك ، حكما صحيحا شرعيا ، تاما محررا ، معتبرا شرعيا ، مستوفيا شرايطه الشرعية ، وواجباته المجهزة المرعية ، وصدر ذلك بحضور الرايس سلامه جلقه ، وتصديقه على ذلك ، وأشهد على ذلك ، فى سابع عشرة شهر ربيع الاول سنة ستة عشرة بعد الالف » . (12 يوليـة 1607 م . .

الوثيقـــة رقـــــم 16

أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء . سجل (42) ، ص (223) ، ماده (724)

موضوع الوثيقة : تخاصم وتنازع حول ملكية « عبد » بين اثنين من ابناء جربة .

« ادعى الحاج المحترم ، لرايس المكرم الشمسى محمد بن المرحـوم أحمد المغربى الجربى ، على الناصرى ، محمد بن عبد الله اليزكجرى ، بمدينة تونس بالمغرب ، الشهير ، بالدالى ، انه من مدة تزيد على سنتين تقدمت على تاريخه ، كان متوجها . من طرابلس المغرب ، الى جربة المذكورة ، فتسحب منه عبد أسود ، يدعى بركة ، جار فى ملكه ، وانه فى يوم تاريخه ، وهوالعبد المذكور ، تحت يد المدعى عليه ، ويطالبه برفع يده عن العبد المذكور ، وتسليمه له بالطريق الشرعي ، ويسأل سؤاله عن ذلك ، فاجاب بانه اشترى العبد المذكور من جربة من شخص لم يعرف له اسما ، وان يثبت ما يدعيه من ملكية العبد المذكور ، فخرج وعاد وأحضر كلا من الحاج سالم بن عبد الرحمن ، الطرابلسى ، وعبد الرحمن بن محمد العياض ، ومسعود بن سعيد والسيد محمد بن السيد موسى ، المغربى كل منهم ، وسألهم الشهادة عما يعلمونه عن ذلك ، فاقاموا شهادتهم ، لدى مولانا الحاكم المشار اليه اعلاه ، بمعرفة المدعى والعبد ، وأنه جار فى ملكه الى تاريخه ، لم ينتقل عن ملكه ، بناقل شرعى ، وانه تسحب منه فى التاريخ المذكور اعلاه ، شهادة شرعية مقبولة ، بعد رعاية شرايطه ، القبول والتشديد ، المرعى ، وثبت ما قامت به البينة ، لدى مولانا الحاكم المشار اليه ، بشهـادة شهـوده ، وصدوره لديه ، وثبت أيضا عنده جريان حلف المدعى المذكور ، بالله العظيم الذى لا اله الا هو الرحمن الرحمن ، أن العبد المذكور جار فى ملكه فى يوم تاريخه ، لم يخرج عن ملكه ، بتبايع ولا ناقل شرعى ، وان من شهد له صادق فى شهادته ، فظاهر الامر كباطنه ، وباطنه كظاهره فى ذلك ، ثبوتا شرعيا ، وحكم أيد الله تعالى احكامه ، بموجب ما يثبت عنده فى ذلك الحكم الشرعى.

وامر المدعى عليه المذكور بتسليم العبد المدعى به ، فامتثل ذلك ، وسلم للمدعى المذكور التسليم الشرعى ، جرى ذلك وحرر ، فى خامس عشرين شهر ربيع الاول ، من شهور عام ستة عشرة بعد الالف . (7) وحسبنا الله ونعم الوكيل .

الوثيقــة رقــم 17

أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء . سجل (43) ، ص (44) ، ماده (123) .

موضوع الوثيقة : عقد زواج بين مغربية ومغربى على صداق مؤخر جــزء منــه

* « الزوج محمد بن علي ، المغربى الطرابلسى ، الزوجة جندية ابنة عبد الله محمد البريقى ، الخلية ، الصداق ، سبعمائة وعشرين نصفا ، الحار لها من ذلك ، ثلثماية وعشرين نصفا ، مقبوض ذلك بيدها ، القبض الشرعى ، والباقى بعد ذلك كل لها عليه ، بموت ، او فراق ، زوجها له كاتبه (أى حاكم الشرع) ، فى ذلك ، ورضاها ، شهادة الزينى رمضان ، تابع عبد الله كتخدا ، والحماى يوسف بن منصور ، تزويجا شرعيا ، وقبله الزوج لنفسه ، قبولا شرعيا ، والكسوة شتاء وصيفا ، أسوة مثلما على قبله ، وذلك فى خامس عشرين شعبان سنة 1018 هـ (23 نوفمبر 1609 م).

الوثيقــة رقــم 18

أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء . سجل (43) ، ص (55) ، مادة (153) .

موضوع الوثيقة : تزاوج بين مغربية مطلقة ، وبين مغربى بعد انقضاء عدتها .

* « الزوج على احمد ، الطرابلسى ، الزوجة فاطمة المرأة ابنة مصطفى ، وهى التى كانت تزوجا لسالم ، وباتت شهر، وانقضت عدتها منه ، بشاهدة مشاهد الاذن ، الاتى ذكرها ، ولها على المشار اليه ، من الصداق ، من الفضة ماية نصف وستون نصفا ، الحال ثمانين مقبوضة بيدها ، العاقد الشيخ سليمان حولت (باذنها) ، بشهادة الزينى على بن محمد ، وعمر بن فقيه وكيلى الزوج ، والكسوة بينها شتا وصيفا » .

حررت فى رابع شوال ثمان عشر والف (31 ديسمبر 1609 م).

---

(7) 23 سبتمبر 1601 .

الوثيقــة رقــــم 19

ارشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء . سجل (43) صحيفة (79) مادة (210)

موضوع الوثيقة : خلاف بين مطلقة ومطلقها حول الصداق وحقوقها طرفة وتعديه عليها .

* « ادعت الحرمة ، نوزر المرأة ، ابنة المرحوم موسى الكريونى ، على زوجها الحاج عبد الدايم بن المرحوم فريج ، المغربى المسراتى ، بانها تستحق بذمته ، مبلغا قدره من الفضة الاحمدية ، معاملة تاريخه بالديار المصرية ، اربعة الاف نصف وثمانمائة نصف ، على ما بين فيه ، ما هو مقدم صداقها عليه ألف نصف واحد ، ومايتا نصف ثنتان ، وما تجمد لها عليه من حقوقها الزوجية ، وكسوتها الشرعية ، فى مدة خمسة وعشرين سنة ، تقدمت على تاريخه ، ثلاثة الاف نصف ، ما هو منجم صداقها عليه ، فى المدة المذكورة ، الف نصف واحد ، وباقى ذلك وقدره الفا نصف اثنان ، فى نظير كسوتها الشرعية ، فى المدة المعينة اعلاه ، وباقى المبلغ المدعى له اعلاه ، وقدرهماية نصف واحدة ، فى نظير أجرتها فى ثمان كسبان صوف ، اشغلتها لزوجها المدعى عليه المذكور اعلاه ، وتعدى عليها امس تاريخه ، وضربها على قصبة ذراعها الايسر ، كسرت العظم ، وتطالبه بالمبلغ المدعى به اعلاه ، وما يترتب عليه سبب ضربه لها ، وسأل سؤاله عن ذلك ، قبل الحاج عبد الدايــم المدعى عليه المذكور ، عن ذلك فاجاب بالاعتراف ، لذلك جميعه ، وانه دفع لوالدها المذكور اعلاه ، مقدم صداقها المعين أعلاه ، ودفع لخالها ابو شعاعة ، اربعة دنانير ، ودفع لابن عمها محمد ثلاث دنانير ، ولوالدها ديناران اثنان ، وانه فى كل سنة يكسوها تارة بسبع دنانير ، وتارة بثمان دنانير » فلم تصدقه المدعية المذكورة على ذلك ولا على شىء منه ، وطلب من المدعى عليه المذكور أعلاه بينة ، تشهد له بالاباتة ، ومالها مقدم صداقها عليه ، ومنجمه ، وانه دفع لها كسوتها المعينة اعلاه ، فذكر أن لا بينة له تشهد بذلك ، والتمس يمينها ، فحلفت بالله العظيم ، الذى لا اله الا هو الرحمن الرحيم أنها لم يكن وصل اليها مقدم صداقها عليه ، ولا منجمه ، ولم يكن دفع لها من كسوتها المعينة اعلاه شىء ، وانها تستحق جميع المبلغ المدعى به أعلاه الى تاريخه ، حلفت على ذلك ، كما استحلفت بطلب من زوجها المدعى عليه ، اليمين الشرعية الموجهة عليها شرعا ، وثبت مضمون الدعوى ، والسؤال والجواب والاعتراف ، وجريان الحلف لدى مولانا افندى المشار اليه اعلاه ، وحكم أعز الله تعالى احكامه ، بموجب ذلك حكما مجبى شرعيا ، تامــا محررا ، مقبولا مستوفيا شرائطه الشرعية ، ووجباته المحررة المرعية المرتبة ، واشهد على نفسه وأمر مولانا افندى المشار اليه ، المدعى عليه المذكور ، بدفع المبلغ المدعى له اعلاه ، فلم يدفع واختارت المدعية المذكورة أعلاه اعتقاله، بحال ذلك ، بسجن الشرع الشريف ، فاعتقلا عليه ، بطلب مــن زوجتــه المدعية المذكورة اعلاه ، ثم بعد ذلك وجه علية مولانا أفندى المشار اليه أعلاه ، الاذن سبب تعديه وضربه لزوجته المذكورة اعلاه ، وأدب على ذلك التاديب الشرعى ، بعد ان كشف على ذراع المدعية المذكورة اعلاه ، بالشيخ شهاب الدين النمنهورى ، « **شيخ طائفة الحراميين** » بالثغر المذكــور ، واخبــره

بذلك ، بان جريدة ذراع المدعية منكسرة ، الاخبار المدعى به ، شهد فى ثانى عشر القعدة الحرام سنة ثمان وعشرة والف (6 فبراير 1610 م) .

الوثيقة رقم 20

أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء . سجل (43) ، ص (175) ، مادة (509) .

موضوع الوثيقة : أحد ابناء الجالية المغربية ، يعمل على استثمار راس ماله عن طريق مشاركة مسيحى يشتغل بصناعة النحاس .

« ادعى الحاج عبد الواحد محمد ، المغربى ، على باتى ابى جورجى النصرانى ، انه دفع له ثمانية قروش ، يشتغل بها فى صنعة النحاس ومهما أطلع له من ربح ، يكون بينهما سويا ، ويطالبه بذلك ، سؤاله ، فسؤل ، واجاب بانه اشترى له النحاس ، بسبعة قروش ، بغير زيادة ، وصالحه على ذلك ، ودفع له الثمانية ، فلم يصدقه ، على وصول اربعة قروش ونصف ، وطلب منه البيان على ذلك ، والتمس يمينه ، وحلف اليمين الشرعى ، بانه لم يصله ، سوى اربعة قروش ونصف ، واستحق الثلاثة قروش ونصف » وخرج على ذلك فى تاريخه 1019 هـ .

يوم الاربعاء 6 شوال 1019 هـ / » ديسمبر 1610 م .

الوثيقة رقم 21

ارشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء . سجل (43) ، ص (93) ، مادة (264)

موضوع الوثيقة : اتهام بسرقة ، وعلاقة بين احد البنادقة ، ومغربى يعمل حارسا بالثغر .

* « ادعى خليفة بن عاشور ، المغربى الغريانى ، الحارس بالاسكاله ، على بيروا ولد برنالدوا النصرانى ، البندقى ، القلقاط ، بمركب البنادقة ، أن شخصا نصرانى ، يسمى جنبلنكوا فرنسيس ، أسلمه جميع ستماية جلد وستة وثلاثون جلد ، تغرى ، من الجلود المدكاه ، ليحرسها له على شاطىء البحر الملح ، الى حين شحنها بمركبه ، وانه تفقد ذلك أمس تاريخه ، فوجد نقص له من ذلك جميع جلدين ، من الجلود المذكورة اعلاه ، فتفحص عن ذلك ، فوجد بحاصل من حواصل ، وكالة اللرحوم سنان باشا سكن المدعى عليه ، جلدا واحدا مخبا ، تحت أخشاب بالحاصل المذكور ، وتحت قارب يشغله المدعى عليه المذكور ، جلد اخر مدفون بالرمل ، ويطالبه برفع يده عن ذلك ، ليسلمه لصاحبه المذكور ، ربما يترتب عليه سبب ذلك ، فسئل عن ذلك ، اجاب بانه فى يوم تاريخه ، كان يفتح الحاصل المذكور ، ودخله فوجد الجلد المذكور بداخله ، والتمس الكشف على ذلك ، فتوجه كاتبه والعلاى على تابع مولانا افندى ، زيد قدره ، وفخر امثاله ، محمد جاويش تابع مولانا ، بهرام ، كتخدا الثغر المذكور ، وكشف الحاصل المذكور ، فوجد به الجلد المذكور ، كما ذكر اعلاه ، وتسلمه جنبلنكوا المذكور ذلك وكتب ضبطا للواقع ، ليراجع عند الاحتياج اليه » .

وجرى ذلك فى تاريخه 3 الحجة سنة 1018 هـ /9 مارس 1610 م .

الوثيقـــة رقـــم 22

أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية ، محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء . سجل (43) ص (109) مادة (315) .

موضوع الوثيقة : طلاق زوجة من زوجها بناء على طلبهـا ، وابرائها للمة زوجها .

* « سألت الحرمة ، عائشة ، المرأة ابنة المرحوم الحاج سالم مشغر : زوجها الحاج محمد بن عبد الرحمن ، المغربى ، الادمى ، أن يطلقها ، مـن عصمته ، وبحق نكاحه ، طلقه واحدة اولى ، على براءة ذمته لهـا ، ممـا تستحق عليه من حقوق زوجية ، وكساوى شرعية ، من حين زواجه بها ، الى تاريخه ، وقدره بتقادمها على ذلك ، ستون نصفا ، أجاب سؤالها لذلك ، وطلقها على ذلك ، الطلقة المشمولة على العرض المذكور ، وبانت منه بذلك بينونة شرعية ، ولا نكاح بينهما ، الا بعقد جديد ، بشروطه الشرعية ، وصدر بينهما تبارى شرعى عام ، مطلق موسع الالفاظ ، من الجانبين » .

حـرر ذلـك فى تاريخـه سنـة تسـع عشـرة والف »

الاحد 16 محرم 1019 هـ / 10 أبريل 1610 م .

الوثيقـــة رقـــم 23

أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء . سجل (43) ، ص (156) ، ماده (453) . (الثلاثاء 25 جماد الاخر 1019 هـ/14 سبتمبر 1610 م)

موضوع الوثيقة : خلاف بين زوجة مغربية وزوجها ، حول الصداق وحقوقهـا الشرعيـة .

« ادعى محمد المنشار ، المعروف بابى رمحه ، الوكيل الشرعى ، فيما يذكر منه ، عن الحرمه ابنة المرحوم مبارك ، الثابت توكيله عنها ، بشهادة شهوده بالمجلس ، على زوجها محمد شتوى ، المغربى المسراتى ، أن موكلته المذكوره ، تستحق فى ذمة زوجها المذكور ، من الفضة ، مائتا نصف ثنتان ، واربعـون نصف على ما يبيـن فيـه ، مـا هـو بـاقى حـال صداقهـا عليـه ا ر بعيـن نصفـا ، و ما ئتـا نصـف ، ثنتـ ـا ن واثنا عشر نصف ، كسوة أقمشة ، لائقه بحالها ، وخمسة وعشرين نصف ، ثمن بساط رومى مستهلك ، وعشر ويبات قمح بالكيل السكندرى ، ويطالبه لموكلته المدعوة بذلك ، ويسأل سؤاله عن ذلك ، فسأل وأجاب بالاعتراف ، بانه قد تزوجها على أربعة دنانير ، ودفع لها ذلك ، وبالاعتراف لوبية قمح ، ونصف ربع ، وثمن البساط ، وانه موصل لها كساويها المذكورة ، ولم تصدقه على ذلك ، والتمس يمينها على مقدم الصداق ، والكساوى ، فحلفت بالله العظيم ، الذى لا اله الا هو الرحمن الرحيم ، انه لـم يكـن موصلهـا بكساويها ، ولم يكن أوصلها ، اربعة دنانير ، حلفت على ذلك بطلب من زوجها المذكور اعلاه ، وخرج فى الرضا على ذلك » .

الثلاثاء 25 جماد الاخر 1019 هـ / 14 سبتمبر 1610 م .

الوثيقـــة رقـــم 24

أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء . سجل (43) ، ص (271) ، مادة (994) (الاحد 24 شوال 1019 9 يناير 1611 م)

موضوع الوثيقة : زواج مغربية بمغربي على صداق محدد وحقوق شرعية مبينة .

« تزوج الحاج سعيد بن مبارك ، المغربى المراكشى ، مخطوبته فاطمة البكر البالغ ، ابنة المرحوم علي بن فرج البدوى الجشونى ، على كتاب الله العظيم ، وسنة رسوله النبى الكريم ، وعلى صداق قدره من الفضة الانصاف المحمدية ، معاملة تاريخه بالديار المصرية ، ثمانمائة نصف ، الحال لها عن ذلك ، أربعمائة نصف ، مقبوض بيد ابن عمها ، أبو عجيلة ابـن منصـور الجشونى ، باعترافه بذلك بالمجلس ، بشهوده ، الاعتراف الشرعى ، وباقى الصداق المذكور ، ومنهم الزوجة المذكورة ، على الزوج المذكور ، على السنوات يعم كل سنة فى سلخها ، من تاريخه عشرين نصفا ، الى الوفاء زوجها منه بذلك وعقد نكاكحها عليه ، بيد ابن عمها ، أبو عجيلة المذكور ، باذنها فى ذلك ورضاهـا ، بشاهـدة يوسف ابـن بوعجيلـة ، ويـونس بـن محمـد الجوشنى ، تزوجيا شرعيا ، وقبله الزوج المذكور بنفسه على ذلك ، قبولا شرعيا ، وعلى الزوج المذكور ، كسوة زوجته المذكورة ، شتاء وصيفا ، اقمشة لائقة بحالها ، أسوة أمثالها ، وقد شهد على ذلك فى تاريخه » .

الاحد 24 شوال 1019 هـ / 9 يناير 1611 م .

الوثيقـــة رقـــم 25

أرشيف الشهر العقارى القاهرة : محكمة طولون ، سجل (201) ، ص (6) ، مادة (17) 19 ذى الحجة سنة 1059 هـ

موضوع الوثيقة : تأجير عقار بالقاهرة لأحد افراد الحامية عن طريق شيخ طايفة المغاربة بسوق طولون .

« لدى الحاكم الحنفى ، أجر الخواجا المكرم الحاج ، **محمد بن المرحوم الأجل المحترم الشيخ ، ابو سلامه ، شيخ طايفة سوق المغاربة بطولون سابقا، المغربى الجربى** ، وهو المتحدث يومئذ على وقف المرحوم الخواجا محمد بن جعوانى ، لفخر امثاله وذخر أقرانه ، الجمالى يوسف بن المرحوم سليـــم **الينكجرى هو بمصر المحروسة علوفته يوميا عثامنه (5)** ، فاستأجر منه (كذا) لنفسه جميع المكان ، الكاين بخط طولون ، برأس درب بير الوطاويط ، المجاور لبيت الحاج قاسم النجار ، ولبيت ابن جعوان ، جار فى الوقف ، المشتمل المكان المذكور اعلاه ، على رواقين ومنافع ومرافق وحقوق ، ولذلك شهرة فى محله ، تدل عليه ، وتغنى عن تحديده ، المعلوم ذلك لهما شرعا ، والجارى ذلك فى الوقف المذكور اعلاه ، وله ولاية ايجار ذلك ، وقبض اجرته بالطريق الشرعى ، بالتصادق على ذلك ، لينتفع المستاجر المذكور اعلاه بذلك ، سكنا واسكانا وايجارة وكيف شاء الانتفاع الشرعى ، على الوجه الشرعى ، لمدة ثلاث سنوات كاملات هلاليات ، تمضى المدة المذكورة اعلاه ،

من ابتداء شهر جمادى الاول من شهور سنة تاريخه أدناه (8) ، **بأجرة مبلغها عن كل سنة من ذلك ، لطول المدة المذكورة اعلاه ، ثمانية قروش أبي كلب ، تعجل المؤجر المذكور اعلاه ، من المستاجر المذكور اعلاه ، اجرة سنة ونصف سنة ، وقدره اثنا عشر قرشا ابى كلب ، التعجيل الشرعى ، بالقبض الشرعي ، بتمام ذلك وكماله ، باعترافه بذلك لشهوده ، ليصرف ذلك المؤجر المذكور اعلاه ، على عمارة المكان المذكور آعلاه ، وترميمه ، وباقى الاجرة المذكورة يقوم بها كل شهر في أخره ، بعد المدة المعجل اجرتها ، القيام الشرعي اجارة شرعية مشتملة على الايجاب والقبول ، واذنه في تسليم المكان المذكور اعلاه من تاريخه ، ووضع يده عليه ، وذلك بعد النظر والمعرفة والاحاطة بذلك ، علما وخبرة نافيين للجهالة شرعا ، وتصادقا على ذلك كله تصادقا شرعيا** ، وثبت الاشهاد بذلك لدى سيدنا ومولانا الحاكم المشار اليه اعلاه بشهادة شهوده ، وصدوره بين يديه ، شفاها ووجاها بالمجلس ثبوتا شرعيا ، وحكم بصحة ما صاغ له الحكم فى ذلك حكما شرعيا مستوفيا للشرائط الشرعية وواجباته ، المحررة المرضية مسئولا فى ذلك وأشهد على نفسه الكريمة بذلك ، جرى ذلك وحرر ، فى ثلاث عشرة ربيع الثانى من شهور سنة تسع وخمسين والف » . (9)

الشيخ سليمان المنوفى ــ الشيخ سلام العشماوى

الوثيقــة رقــم (26)

ارشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء . سجل (60) ، ص (78) ، مادة (140)

موضوع الوثيقة : عملية عقار مملوك لبواب مغربى ، لمغربى آخر .

« اشترى فخر امثاله المكرم ، مصطفى أبن المحترم الحاج ، عبد الرحمن الضانى ، نقيب ولى الله تعالى سيدى عبد الرزاق ، من بايعه المحترم علي ابن الحاج محمد ، البواب ، المغربى ، الشهير نسبه بأبن عامر ، فباعه ما هو جار ، فى ملكه ، وبيده ، وتصرفه ، وحوزه ، واختصاصه بمفرده ، وصاير اليه بالشراء الشرعي ، بموجب حجة شرعية مسطرة ، من محكمة الثغر المرقوم ، من مولانا نعمة الله أفندى الحاكم الشرعى بالثغر ، كان ، مع ما بها من ثبوت ، وحكم ، شرعيين ، المؤرخة فى اوائل رجب سنة تسعة ومايه والف ، (10) ويحوز اسم ذلك ، وقبض ثمنه شرعا ، بمصادقتهما على ذلك ، وذلك جميع الدار الكائنة بالجزيرة المذكورة ، بالنجع القبلى ، المعروف بالعلى ، المشتمل على ارض ، وبما يشتمل البناء المذكور على بنيين ، مسكن ومطبخ وسلم ، وغرفتين علوين ، ومطبخ ، ومنافع ومرافق ، وحقوق ، المحصور بحدود اربعة ، الحد القبلى ، الى دار الان بيد ابى هيف ، وبالحد المرقوم بوابة متصلة منها ، الى الزقاق ، والبحرى لورثة ابى سلامه الحديدى ، والشرقى الى الزقاق المرقوم ، وبالزقاق المرقوم قناة ، والغربى الان لمكان أبى هيف ، والقنطرة التى بالزقاق ، وبجانبه قنطرة اخرى ، للمشترى البناء على اعلا القنطرتين ، مقدار خمسة أذرع ، كحاول ، بالحجة

---

(9) 22 ربيع الثانى 1059م/6مايو 1649م .
(10) 1 رجب 1109هـ/13 يناير 1698م .

المذكورة ، بحد ذلك ، وحدوده ، وحقوقه ، ومعالمه ، ورسومه ، وما يعرف ذلك وينسب اليه ، المعلوم من ذلك عندهما شرعا ، اشترا شرعيا ، وبيعا لازما مرضيا ، بثمن جملته من القروش الفضة ، مايتا قرشا ، اثنتان ، وعشرون قرشا ، كل قرش فيهم ثلاثون نصف فضة ، ثمنا حالا مقبوضا ، بيد البايع باعترافه ، القبض الشرعي ، بالمعاينة في ذلك ، وباعترافه بذلك الاعتراف الشرعي ، بالطريق الشرعي ، واعترف المشتري بتسلم ذلك تسلما شرعيا ، بعد الاذن وتجله ومعاقدة شرعية ، صدرت بينهما على ذلك ، بايجاب وقبول شرعيين ، ولزومه العقد في ذلك شرعا ، وثبت ذلك لدى مولانا افندى المومي اليه ، بشهادة شهوده ، وصدوره لديه ثبوتا شرعيا ، وحكم بموجب ذلك حكما شرعيا .

وشهد بذلك في اواخر شهر جمادى الثاني سنة اربعة عشر ومايه والف » (20 نوفمبر 1702 م) .

الوثيقـــة رقـــــم 27

أرشيف الشهر العقاري بالاسكندرية : محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء . سجل (60) ، ص (87) ، مادة (152) .

موضوع الوثيقة : بيع عقارات أحد المغاربة بالاسكندرية عن طريق وكيله.

« أشهد على نفسه الكريمة المحترم ، جمعة بن سعيد المغربي الجربي ، اشهادا شرعيا ، وهو بحال الصحة والسلامة والطواعية والاختيار ، من غير اكراه عليه ، ولا اجبار ، وجواز الاشهاد عليه ، شرعا ، وهو الوكيل الشرعي أيضا الحاضر بالمجلس المشار اليه ، القايم فيما سيذكر فيه ، بطريق الوكالة الشرعية عن المكرم الحاج محمد بن جمعة الرضوى ، المغربي الجربي المنسب ، المذكور . والغايب يومئذ ، ببلاد المغرب ، ابن عم المتوفي الحاج ، صالح ابن الرايس باكر ابن صالح ، المغربي ، والمحترم البدرى محمد ابن محمد ايضا ، المغربي ، المعروف بالزوارى الطرابلسي ، المؤديين ، شهادتهم لديه بذلك ، التادية الشرعية المقبولة شرعا ، ثبوتا شرعيا ، بموجب حجة شرعية ، مسطرة بمدينة طرابلس المذكورة ، حادى عشرين ربيع الثاني (11) ، سنة تاريخه أدناه ، فباع حصة الموكل المذكور ، ما هو جار ، في ملكه ، وبيده ، وحوزه ، واختصاصه ، وذلك جميع الحصة ، في الدار ، وقدره قيراط ، اربعة ، ونصف قيراط وفي الغيط قيراط ، اربعة ، ونصف قيراط في الطاحونة قيراط ثنتان وربع قيراط ، وقبض ثمنهم جميعه ، ابي سعيد المذكور ، القبض التام ، من المشترى ، وقدره ثمنا حالا مقبوضا ، مبلغا وقدره ، من القروش الفضة المعاملة العددية ، بالديار المصرية ، ماية قرش واحد ، وزيادة على ذلك ، سبعة وثلاثون قرشا ، واثنين وعشرين نصف فضة ، مقبوضا جميعه ، بيد الوكيل المذكور ، القبض التام ، بالمجلس المشار اليه ، بتمام ذلك وكماله ، ولم يتأخر الى الموكل ، من الحصص المذكورة شيئا ، قل ولا جل ، وعليه الخروج من عهدة ذلك ، ما قبضه لموكله المذكور ، وبالطريق الشرعي ، باعترافه بذلك ، الاعتراف الشرعي ، وثبت ذلك لدى مولانا افندى

(11) 21 ربيع الثاني 1114هـ/14 سبتمبر 1702م .

المومى اليه ، بشهادة شهوده ، وصدوره لديه ، وحرر ذلك فى ثانى وعشرين جماد الثانى سنة اربعة عشر ومائة وألف . (12 نوفمبر 1702)

الوثيقــة رقـــم 28

أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء . سجل (60) ، ص (99) ، مادة (165)

موضوع الوثيقة : زواج مغربى ، بمغربية يعمل والدها حلاقا بالاسكندرية .

« تزوج شمس الدين محمد بن المرحوم محمد الفرمانى ، المغربى ، بمخطوبته المصونة ، والجوهرة المكنونة ، هى البكر البالغ ، مسعودة ابنة المحترم محمد ، **الحلاق** ، حسين ، على كتاب الله العظيم ، وسنة نبيه الكريم ، وعلى صداق جملته ، من القروش الفضة العددية ، ثمانون قرشا ، كل قرش منها ثلاثون فضة ، الحال لها عايه من ذلك اربعون قرشا مقبوض ، بيد والدها المذكور ، والباقى بعد الحال ، وهو اربعون قرشا ، يحل لها عليه بموت ، او فراق ، وهو حلا فى الذمة ، وجهالة بذلك ، وعقد نكاحها عليه ، والدها المرقوم ، اجبارها عليها شرعا ، تزويجا شرعيا ، قبله منه موكل الزوج ، وهو المحترم الحاج قاسم الحامدى ، وهو الوكيل الشرعى ، بشهادة كل من المحترم ، الشهابى احمد بن المرحـوم عيد ، **القـواص** ، وبشهــادة الزينى اسماعيل ابن حسن القمارى ، المؤدين شهاتهم التادية الشرعية ، وعلى الزوج القيام لزوجته المذكورة ، فى كل سنة تمضى ، من تاريخه ، توصله كسوة اقمشة شتا وصيفا ، اللائقة بحالها ، القيام الشرعى ، بالطريق الشرعى ، وثبت ذلك ، لدى مولانا أفندى الحاكم الشرعى المشار اليه ، بشهادة شهوده ، وصدوره لديه ، ثبوتا شرعيا ، وحكم بموجب ذلك حكما شرعيا ، وبه شهد فى اليوم المبارك ، اخر شهر جمادى الثانى سنة اربعة عشر ومائة الف » (20 نوفمبر 1702 م .)

الوثيقـــة رقـــم 29

أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء . سجل (60) ، ص (112) ، مادة (202)

موضوع الوثيقة : عملية بيع وشراء عقارات وأراض زراعية بالاسكندرية وابى قير مملوكة لأحد المغاربة ، لمغربية عن طريق وكيل لها .

« لدى مولانا مصطفى افندى »

« اشترى فخر التجار المكرمين ، الحاج ، عبد اللطيف بن المرحوم محمد ، المغربى ، هو القايم فى تعاطى ، ما سيذكر فيه ، لدى مولانا الحاكم المومى اليه بشهادة ، الحاج سليمان درغت ، **شيخ طائفة المغاربة بالثغر** ، المرقوم ، والحاج عبد الكريم بن الدروى ، الثبوت الشرعى ، بمال موكلته المذكورة لها ، مـن بايعــه الحــاج ساس ابـن المرحــوم سعيــد المغــربى الجـربى من انفار الحصار الاشرفى ، فباعه لموكلته المذكورة ، جميع الحصة التى

قدرها ، الربع ، والثمن ، تسعه قراريط ، علي الشيوع ، في كامل الدار ، القاعة البناء ، الكاينة بالجزيرة المذكورة ، بالنجع القبلي ، بخط المرحوم الرايس احمد قرا خوجا ، ونظير الحصة المذكورة ، من الحاصل الملاصق لها ، من الجهة البحرية ، المشتمل ذلك ، علي اماكن علوية وسفلية ، ومنافع ، ومرافق ، وحقوق ، وحدود اربع ، الحد القبلي ، الي مكان بيد الفقيه علي العلمي ، المغربي ، والحد البحري الي مكان بيد ورثة الحاج منصور مطاوع ، وباقيه الي الشارع ، والحد الشرقي : الي ما بيد النوري علي تابع المرحوم سليمان القطيطي ، وفيه باب الدار ، والحاصل ، والحد الغربي : الي الشارع المسلوك ، الفاصل بين ذلك وبين بوابة الحاج يوسف عثمان ، والمرحوم الحاج قاسم ، وجميع الحصة التي قدرها اربعة قراريط ونصف قيراط ، علي الشيوع في كامل الطاحون ، الفرد الفارسي ، المشتملة علي عجلة ، وقاعدة ، وهرمس ، ودار المعروفة بقاسم الحداد ، المحدود بحدود اربعة ، الحد القبلي : لمكان الحاج محمد الزناد ، وايضا الحاج سعيد ، والبحري : الي الشارع ، واماكن حسن المعالفة وغيره ، والحد الشرقي : الي مكان الحاج محمد الزناد ايضا ، والحاج سعيد ايضا ، وللزقاق ، والحد الغربي : للشارع المسلوك المتوصل منه الي بيت احمد قرطم ، وجميع الحصة التي قدرها ، تسعة قراريط علي الشيوع ، في كل الغيط الكائن خارج الثغر ، برمال ابوقير ، والمعروف الغيط المذكور قديما بابن كسير الرفتاوي ، المشتمل علي ارض ، ونخل مثمر ، وأشجار ، وتوت ، وعنب ، وتين ، ومنافع ، ومرافق ، وحقوق ، المحصور كامل بحدود أربعة الحد القبلي : ينتهي قديما الي مابيد اولاد زين الدين ، والان بيد القماري ، والحدد البحري : الي غيط المكور ، والحد الشرقي : الي غيط الخرفوتسي والحد الغربي ، الي غيط المطوعي ، وفيه الصهريج يملا الماء العذب من النيل المبارك ، داخل الدار المذكور ، وما لذلك من المنافع ، والحقوق ، المعلوم ذلك شرعا ، الجاري ذلك ، في ملك البايع المذكور ذلك ، وتصرفه الي تاريخه ، يشهد للبايع المذكور ، بملكه بذلك بالحجة الشرعية ، الدالة علي الوصف والحدود ، المسطرة من هذه المحكمة ، المؤرخة في ثاني عشرين جمادي الثاني ، سنة تاريخه ، (12) وبالتصادق علي ذلك ، اشترا صحيحا شرعيا ، العقد بينهما ، بايجاب وقبول شرعيين ، بثمن مبلغه عن ذلك ، من القروش الفضة المعاملة ، عبرة كل قرش ، منها ، ثلاثون نصف فضة ، للثمانية قرش ، وخمسون قرشا ، ثمنا حالا ، مقبوضا ، بيد البايع المذكور ، والمشتري المذكور ، من مال موكلته المذكورة ، القبض الشرعي ، بتمام ذلك وكماله ، حسب الاعتراف الصريح الشرعي ، ولم يتأخر له من ذلك ، ولا من الفضة ، بمطالبة ولا شيا ، قل ولا جل ، واعترف ، المشتري المذكور بتسلم ما اشتراه ، لموكلته التسلم الشرعي ، علي الوجه الشرعي ، بعد النظر والمعرفة والاحاطة بذلك ، علما وخبرة بما فيه من الجهالة الشرعية ، وتصادقا علي ذلك ، وثبت لدى مولانا الحاكم المشار اليه ، شهوده ، وصنوره لديه ، ثبوتا شرعيا ، وحكم بموجب ذلك حكما شرعيا ، مستوفيا شرائطه الشرعية ، وشهد به في اليوم المبارك ، رابع عشر شهر رجب سنة اربعة عشر ومماية والف ، (2 ديسمبر 1702 م) .

(12) 12 نوفمبر 1702م .

الوثيقــــة رقــــم 30

ارشيف الشهر العقاري بالاسكندرية : محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء . سجل (60) ، ص (157) ، مادة (282)

موضوع الوثيقة : ادعاء واتهام باخفاء قفطان جوخ وضع كأمانــة عند احد المغاربة .

« ادعى المحترم ، علي بن عمورة ، المغربي ، على غريمه المستوفي معه ، بالمجلس المشار اليه ، هو الحاج ، عيسى بن المرحوم الحاج علي ، المغربي الطرابلسي ، المعروف بجبريل ، المستوطن بالثغر المرقوم ، ومات أخي المدعي المرقوم ، وشقيقه عبد الكريم ، الى رحمة الله تعالى ، من مدة مديدة ، من الحاج ابراهيم ، البواب المذكور ، وانما المدعي المرقوم قاصدا ، أذيته وضرره بلاد الشام وانحصر ارثه الشرعي ، في اخيه شقيقه على المدعى المذكور ، لا غير ذلك ، وانه في حال حياته ، وقبل وفاته ، وضع تحت يد رجل ، يسمى الحاج ابراهيم ، المعروف ، بالبواب ، قفطان جوخ احمر ، قيمته ثلاثة وثلاثون قرشا اصلانية ، ثم ان الحاج ، ابراهيم البواب المذكور ، سلمه للحاج عيسى المدعي عليه المذكور ، وتوفي بعد ذلك الحاج ابراهيم المذكور ، له مدة تزيد على ثمان سنوات ، ويطالب المدعي عليه المذكور ، بالقفطان الجوخ المذكور ، وبقيمته ، وسأل جوابه فسؤل المدعي عليه المذكور عن ذلك ، فاجاب بانه لا يعرف المدعى المذكور ، ولا أخيه عبد الكريم ، ولا تسلم شيئا مـن الحاج ابراهيم ، البواب المذكور ، وانما المدعى المرقوم قاصدا ، أذيته وضرره وعرفه بغير طريق شرعى ، بمقتضى انه قبل تاريخه ، ادعى عليه بهذه الدعوة، بحضرة المحكمة ، ومنع عنه ، وقد تكررت منه هذه الدعوى ، فكلف المدعى المذكور ، ثبوت دعواه ، فذكر ان عنده ، بينة شرعية ، تشهد له بذلك ، فطلب منه احضارها ، فطلب المهلة ، فامهل ثلاثة ايام ، وانقضت ، وزيادة عليها ايام، ولم يحضر بينة ، وعجز عن ذلك عجزا كليا ، ولما ثبت صدور الدعوى ، والسؤال والجواب ، وعجزه عن الثبوت ، لدى مولانا افندى المومى اليه اعلاه ، بشهادة شهوده ، وصدوره له ، وثبوتا شرعيا ، منع المدعى المذكور ، من معارضة المدعى عليه المذكور ، بسبب الدعوة المذكورة ، منعا شرعيا ، بطريقه الشرعي ، وحكم بموجب ذلك ، حكما صحيحا شرعيا ، مستوفيا شرائطه الشرعية .

وجرى ذلك وحرر به في ، ثامن شهر رمضان سنة اربعة عشر ومائة والف » (26 يناير 1703 م .)

الوثيقــــة رقــــم 31

(ارشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (190) ، ص ، (91) ، مادة (322) .

موضوع الوثيقة : الخواجا محمد بن محمد الهادى الشرايبي ، مــن كبار التجار المغاربة يستثمر فائض رأسماله في التزام الاراضي الزراعية ، فيشتري التزام نصف اراضي صال الحجر وغيره بولاية الغربية .

« لدى مولانا نايب أفندى ، أشهد على نفسه قدوة الامرا الكرام ، عمدة الكبرا الفخام ، المقر الكريم العالي ، مولانا سليمان بيك مير اللواء الشريف

السلطاني بمصر المحروسة ، أعز الله تعالى القايم ، فيما يذكر فيه بطريق ولايته الشرعية ، علي مرقوقه احمد نام ، بالطريق الشرعي ، شهوده الاشهاد الشرعي ، في صحته وسلامته وطواعيته واختياره ، وجواز الاشهاد عليه شرعا ، انه فرغ ونزل واسقط حق مرقوقه احمد نام ، المرقوم لفخر التجار الاعزة المكرمين ، عمدة أصحاب الوقار الكمل المفخمين ، الخواجا محمد بن المرحوم الحاج محمد المغربي الدادى الشرايبي ، من اعيان التجار بمصر المحروسة ، من التصرف والالتزام والتقسيط بجميع الحصة التي قدرها ، النصف اثنا عشر قيراطا من أصل اربعة وعشرين قيراطا علي الشيوع في كامل اراضي ، ناحية صال الحجارة وغيره (13) ، بولاية الغربية ، من ابتدا شهر توت القبطي افتتاح سنة عشرين وماية والف الخراجية (14) المعلوم ذلك عندهما شرعا ، والجارى الحصة المفروغ عنها المذكورة ، في تصرف مولانا سليمان بيك المشار اليه ، وتقسيطه علي مرقوقه احمد نام المرقوم ، بموجب التقسيط الديواني المؤرخ في سادس عشرى شعبان سنة اثنا عشر وماية والف (15) ، ولمولانا سليمان بيك المشار اليه ولاية فراغ ذلك بدلالة ما شرح اعلاه ، وبالتصادق على ذلك ، فراغا ونزولا واسقاطا شرعيات ، عن طيب قلب وانشراح صدر ، لما علم لنفسه ولمرقوقه في ذلك من الحظ والمصلحة والغبطة الوافرة ، وقبل ذلك منه لنفسه ، الخواجا محمد الدادى الشرايبي المشار اليه ، قبولا شرعيا ، وذلك في نظير ما قبضه ، مولانا سليمان بيك المشار اليه ، من الخواجا محمد الدادى الشرايبي المشار اليه ، وقدره ثلاثون كيسا مصرية ، عبرة كل كيس منها ، خمسة وعشرون الف نصف فضة ، قبضا شرعيا ، بتمام ذلك وكماله ، بتعويض ذهب بطرة ، المعاوضة الشرعية ، بحضور كل من فخر الاعيان العظام ، الامير مصطفى جلبي ، وأخيه كمال الاعيان الامير احمد جلبي ، ولدا المرحوم قدوة الاعيان الكرام ، الامير يوسف آغا ، ملتزم عشما (16) كان ، وفخر الكتاب الكرام القاضي لاجين الكاتب بمنزل مولانا سليمان بيك المشار ، اليه ، ولم يتأخر له قبله ، من ذلك مطالبة ولا شيء قل ولا جل ، باعترافه بذلك لشهوده ، الاعتراف الشرعي المقبول ، وتصادق على ذلك ، وبمقتضى ذلك ، صار الخواجا محمد الدادى المشار اليه ، يستحق التصرف والالتزام والتقسيط بجميع الحصة التي قدرها النصف اثنا عشر قيراطا شايعا ذلك ، في كامل اراضي ناحية صال الحجارة ، وغيره ، بولاية الغربية من ابتدا غرة توت القبطي افتتاح سنة عشرين وماية والف الخراجية ، دون مولانا سليمان بيك المشار اليه ، ومرقوقه احمد نام المرقوم ، ودون كل احد ، الاستحقاق الشرعي ، بالطريق الشرعي ، للمقتضى المشروح التصادق الشرعي المقبول ، وثبت الاشهاد بذلك ، كما شرح وسطر ، لدى مولانا الحاكم المشار اليه ،

---

(13) صال الحجارة : هي صا الحجر ، من البلاد القديمة بمركز كفر الزيات ، محافظة الغربية ، وسميت كذلك نسبة الى ما تخلف من بقايا احجار معبدها المصرى القديم ، انظر : محمد رمزى ، القاموس الجغرافى ، قسم ثن ، ج2 ، ص126 .

(14) 8 سبتمبر 1708م .

(15) 5 فبراير 1701م .

(16) عشما : من القرى القديمة ، بمركز شبين الكوم ، محافظة المنوفية ، انظر محمد رمزى ، المصدر السابق ، قسم ثان ، ج2 ، ص192 .

بشهادة شهوده ، ثبوتا شرعيا تاما ، معتبرا مرضيا ، تحريـرا في عاشـر شهر جمادى الاخرة سنة عشرين وماية والف (17) وحسبنا الله ونعم الوكيل.

الشيخ احمد الوفاى ، والشيخ عبد البر البهواشي

الوثيقـــة رقـــــم 32

ارشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (190) ، ص (92) ، مادة (323) .

موضوع الوثيقة : الخواجا محمد بن محمد الدادى الشرايبي ، يؤجر عدة حصص التزامات في ولايتي الغربية والمنوفية ، أسقطت له من الامير سليمان بيك مير اللوا بمصر ، كاسلوب من اساليب استثمار رأس المال الذى اتبعه التجار المغاربة

« لدى الحاكم الحنفى ، استأجر قدوة الامرا الكرام ، عمدة الكبرا ، الفخام ، المقر الكريم العالى ، حايز رتب المفاخر والمعالى ، مولانا سليمان بيك مير اللوا بمصر المحروسة ، أعزه الله تعالى لنفسه الزكية ، من **فخر أعزة التجار الكرام ، عمدة اصحاب الوقار الفخام ، الخواجا محمد بن المرحوم الحاج محمد المغربى الدادى الشرايبى من اعيان التجار بمصر المحروسة** ، زيد توقيره أمين ، فأجره جميع الحصة التى قدرهـا النصف اثنـا عشـر قيراطـا شايعـا ، **ذلك في كامل اراضى ناحية صال الحجارة ، وغيره ، بولاية الغربية ، وجميع الحصة التى قدرها الربع ، ستة قراريط ، على الشيوع فى كامل اراضى ناحية طلبوه (18) بولاية المنوفية ، وجميع الحصة التى قدرها ، النصف والربع والثمن ، احد وعشرون قيراطا شايعا . ذلك ، فى كامل أراضى ناحية منية ابو الكوم (19) بولاية المنوفية** ، المذكورة ولذلك شهرة فى محله يدل عليه ، المعلوم ذلك لهما شرعا ، والجارى الحصص المؤجرة المذكورة ، فى تصرف والتزام وتقسيط الخواجا محمد الدادى ، المومى اليه ، آل ذلك اليه بالاسقاط من قبل ، المستأجر المشار اليه ، فى **نظير خمسون كيسا مصرية ما هو عن النصف من ناحية صال الحجارة وغيرها ، ثلاثون كيسا من ذلك ، كما هـو وما هو عن ربع طبلوه ، والنصف والربع والثمن ، من ناحية منية ابو الكوم ، مشروح بحجة الاسقاط المسطرة من هذه المحكمة ، الموافقة لتاريخه وشهوده ، المسقطة قبل تاريخه** ، بموجب حجة مخلدة ، بيد الخواجـا محمـد الـدادى المشار اليه ، عشرون كيسا باقى ذلك ، وللخواجا محمد الدادى المشار اليه ، ولايـة إيجـار ذلـك ، بدلالـة مـا شـرح ، وبالتصـادق عـلى ذلـك ، **لينتفع مولانـا سليمان بيك المستاجر المشار اليه بذلـك بالزرع والزراعـة والاجرة والاجارة ، وكيف شاء الانتفاع الشرعى ، على الوجه الشرعي لمـدة سنة خراجية** ، وهى سنة عشرين وماية والف (20) باجرة سالمة خالصة ، عن الحصص المذكورة ، لواجب السنة المؤجرة المذكورة ، **قدرهـا مـن الاكياس**

---

(17) 27 اغسطس سنة 1708م .

(18) طبلـوه : اسمها طلبوها من القرى القديمة ، اسمهـا الاصلى طبلوهة مركز تلا ، محافظة المنوفية ، انظر محمد رمزى ، المصدر السابق ، قسم ثان ، ج 2 ، ص 176 .

(19) منيـة ابو الكـوم : هى ميت ابو الكوم ، من القرى القديمة بمركز تلا ، وهى الان قاعدة كمركز من مراكز محافظة المنوفيـة ، انظر محمد رمزى ، المصدر السابق ، قسم ثـان ، ج 2 ، ص 179 .

(20) 1708م .

المصرية ، تسعة أكياس ، ما هو عن اجرة نصف صال الحجارة المذكورة ، خمسة أكياس ، من ذلك ، وما هو عن ربع طبلوة ونصف وربع وثمن منية ابو الكوم المذكورة ذلك اعلاه ، أربعة أكياس ، باقى ذلك ليقوم مولانا سليمان بيك ، المستأجر المشار اليه ، للخواجا محمد الدادى المؤجر المومى اليه بالاجرة المذكورة ، فى غاية السنة المؤجرة المذكورة ، وعلى مولانا سليمان بيك المستأجر المشار اليه ، القيام بما على ذلك كله من المال لجانب الديوان العالى ، ومال الكشف والخدم ، والمصاريف الكلية والجزوية ، لواجب السنة المؤجرة المذكورة ، وليس على الخواجا محمد الدادى المشار اليه ، شىء من ذلك ، القيام الشرعى اجارة شرعية ، مشتملة على الايجاب والقبول ، والتسلم والتسليم الشرعيات ، بعد النظر والمعرفة والاحاطة ، بذلك علما ، وخبرة ، نافيين للجهالة شرعا ، وتصادقا على ذلك كله ، تصادقا شرعيا ، وصدر ذلك بحضور الاخوين الاكرمين ، هما : فخر الاعيان الامير مصطفى جلبى ، وكذلك الاكابر الامير أحمد جلبى ، ولدا المرحوم قدوة الاكابر ، الامير يوسف أغا ملتزم عشما . كان ، وفخر الكتاب الكرام ، القاضى لاجين الكاتب بمنزل مولانا سليمان بيك المشار اليه باعاليه ، واطلاعهم على ذلك كله اطلاعا مرعيا ، وثبت الأشهاد بذلك لدى مولانا الحاكم المشار اليه ، بشهادة شهوده ثبوتا شرعيا ، وحكم بموجب ذلك حكما شرعيا ، تحريرا فى عاشر جمادى الاخرة سنة عشرين ومابة والف (21)

الشيخ عبد البر البهواشى ، الشيخ احمد الوفاى

الوثيقــــة رقـــــم 33

أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة طولون ، سجل (196) ، ص (11) ، مادة (23)

موضوع الوثيقة : أحد التجار المغاربة يستثمر رأسماله فى تجارة الغلال ، ويرهن اليه أحد أصحاب المراكب مركبه فى نظير مبلغ اقترضه منه .

« لدى الحنفى ، تصادق الخواجا الاجل المحترم ، الحاج عبد العزيز بن المرحوم الخواجا الاجل المحترم منصور بن الحاج عبد العزيز ، المغربى الجربى ، الشهير نسبه الكريم بالبحار ، مع المحترم الحاج محمد بن احمد الطهوانى ، الرايس ببحر النيل المبارك ، تصادقا شرعيا فى الصحة والسلامة والطواعية والاختيار ، على أن اخر ، ما يستحقه الحاج عبد العزيز المرقوم اعلاه ، بذمة الرايس محمد المذكور اعلاه ، من ساير ما بينهما ، من الديون ، والمعاملات ، والعلق ، والتبعات ، وفى كل حق سابقا ، على تاريخه ، والى تاريخه ، مما قد نسبب لذلك ، واصله معلوم لهما ، شرعا ، بعد كل حساب ، ما جملته من القروش الفضة المتعامل بها يوم تاريخه ، بمصر المحروسة ، مايتا قرش ، ثنتان ، يعدل كل قرش من ذلك ثلاثون نصفا فضة ، يقوم له بذلك جملة واحدة ، على حكم الحلول الشرعى ، وسبيله مقرا ، بالملاءة ، والقدرة على ذلك كذلك ، وان ذلك لزم ذمته له على ما يبين فيه ، فما هو ثمن اربعون اردبا قمحا صعيديا ، بالكيل المصرى ، ابتاع ذلك وتسلمه منه باعترافه بذلك ، قبل تاريخه ماية قرش وعشرون قرشا ، من ذلك ما

(21) 27 اغسطس سنة 1708م .

هو ، عن ثمن ، احرام جربي ، معلوم لهما شرعا ، خمسة قروش ، من ذلك ، وما هو عن دين شرعي ، تحاسبا على نفايه يوميذ له من معالم قديمة سابقة ، قبل تاريخه سبعون قرشا باقي ذلك ، وتصادقا على ذلك ، ثم بعد ذلك ولزومه ، رهن الحاج محمد المذكور اعلاه ، تحت يد الخواجا عبد العزيز المرقوم اعلاه ، على المبلغ المذكور جميعه اعلاه ، وعلى كل جزء منه ، الى آخر وفائه شرعا ، جميع الحصة التى قدرها النصف ، من المركب الشختور (22)، المحمل ، سبعمائه ، الكامل العدة والالة الصالح الاقلاع ، ولا حول ، المحمل الان على ما يجرى النيل المبارك المعلوم لهما شرعا ، والجارى كامله فى يد الراهن المذكور اعلاه ، ويده وحوزه الى تاريخه ، بتصادقهما على ذلك ، وهذا معار له ، ينتفع به ، مع بقاء الرهن وأحكامه ، وتصادقا على ذلك كله التصادق الشرعى ، وصدر ذلك بحضور رايس المركب المذكور الان ، هو أحمد بن متعون بن حسام الدين الاحيادى ، واطلاعه على ذلك ، وضمن وكيل الحاج محمد المقر المذكور اعلاه ، فى المبلغ المذكور اعلاه ، للمقر له المرقوم اعلاه ، ضمانا شرعيا فى الذمة والمال والحلات ، والبت تعهده المعهودة شرعا ، الضمان الشرعى ، بالاذن الشرعى ، المقبول شرعا ، وتصادقا على ذلك ، وثبت الاشهاد بذلك ، لدى مولانا الحاكم المشار اليه أعلاه ، بشهادة شهوده ثبوتا شرعيا ، وحكم ايد الله تعالى ، احكامه واحسن اليه ، بموجب ذلك حكما شرعيا ، تاما معتبرا مرعيا مستوفيا لشرايطه الشرعية ، وواجباته المحررة المرعية ، واشهد على نفسه الكريمة بذلك ، وبه شهد فى الثلاثاء المبارك تاسع شهر ربيع الثانى سنة ست وثلاثين والف (23) .

الوثيقة رقم 34

أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة طولون ، سجل (196) ، ص (39) ، مادة (112) .

موضوع الوثيقة : مغربية تبيع نصف عقار مملوك لها ، لاحد التجار المغاربة بسوق طولون .

« لدى الحنفى ، اشترى الخواجا الكرم الحاج ، ابو سلامه بن الحاج سليمان بن الحاج سعيد ، المغربى الجربى ، من التجار بسوق طولون ، الشهير بابن عشرة ، بما له ، لنفسه من الحرمة ، عرب المرأة ابنة حسن بن على الخوانكى والدها ، المعروفة بزوج الحاج ساس بن الحاج سالم ، المغربى الجربى ، المتسبب بالاحرمة ، الحاضر بالمجلس ، والمعرف بها ، فباعته لجميع الحصة التى قدرها النصف اثنا عشر سهما ، من أصل اربعة وعشرين سهما شايعا ، ذلك فى جميع المكان ، الكائن بخط طولون ، بظاهر زيادة الجامع الطولونى ، المجاور لمكان المرحوم احمد القبانى ، المشتمل المكان المذكور أعلاه ، على رواق ، وقاعة ، ومنافع ، ومرافق ، وحقوق ، وحدود اربع ، دل عليها ، وعلى الاوصاف المذكورة ، حجة التصديق ، المسطرة من هذه المحكمة ، المؤرخة برابع عشر شهر القعدة الحرام سنة ثلاث وثلاثين والف (24) . الحد القبلى ، ينتهى الى الزقاق الذى هو فيه ، وفيه الباب ،

---

(22) المركب الشختور : نوع من المراكب ، كبير الحجم ، كان يستعمل فى النيل لنقل الغلال وغيرها .

(23) 9 ربيع الثانى 1126هـ/6 يناير 1724م .

(24) 14 ذى القعدة 1136هـ/4 اغسطس 1724م .

والحد البحري ، لبيت الشيخ ابراهيم طولون سابقا ، والحد الشرقي : ينتهي لبيت الشيخ احمد القباني المذكور اعلاه ، والحد الغربي : ينتهي لبيت الحرمة ام علي المرأة ، بحد ما منة ذلك ، وحدوده ، وحقه ، وحقوقه ، ومعالمه ، ورسومه ، وما يعرف به ، وينسب اليه شرعا ، المعلوم ذلك لهما شرعا ، والجاري ذلك في ملك البايعة المذكورة اعلاه ، ويدها وحوزها ، وتصرفها واختصاصها الشرعي ، الى تاريخه ، بدلالة الحجة الشرعية ، المسطرة من القسمة العربية ، المؤرخة ، بعشرى شهر محرم الحرام سنة ثلاثة وثلاثين والف ، (25) وبالتصادق علي ذلك اشتراء صحيحا شرعيا ، وبيعا بتا ، لازما محررا مرعيا ، صدر بينهما ، بايجاب وقبول شرعيين ، ثمن جملته عن ذلك ، **من الفضة القروش ، المتعامل بها يوم تاريخه ، بمصر المحروسة ، ثلاثون قرشا ، يعدل كل قرش ، من ذلك ثلاثون نصفا فضة ، ثمنا حالا مقبوضا ، بيدها ، منه القبض الشرعي ، على ما يبين فيه** ، فما قبضته منه ، من ذلك قبل تاريخه ، أوبعة عشر قرشا ، من ذلك ، وما قبضته منه في يوم تاريخه ، بالمجلس ستة عشر قرشا ، منها من القروش الريال ثمانية قروش ، ومن القروش البنادقة اربعة قروش ، وثلثي قرش ، ومن القروش الكلاب قرشا واحدا ، ومن الفضة العددية اربعة انصاف ، بتمام ذلك وكماله ، ولم يتأخر لها قبله ، من ذلك مطالبة ، ولا شيء قل ، ولاجل واعترف المشترى المذكور اعلاه ، بتسلم ذلك لنفسه ، التسلم الشرعي ، على الوجه الشرعي ، بعد النظر ، والمعرفة والتغليب الشرعي ، والاحاطة بذلك علما وخبرة نافيين للجهالة شرعا وتصادقا علي ذلك ، ثم صدر بين البايعة المذكورة وزوجها المذكور ، تبارى عام مطلق مومع الالفاظ بعدم الاستحقاق من الجانبين من جملته ، ولا مالا ، ولا ثمنا ، عن ذلك ، ولا دعوى بذلك ، ولا حقا من الحقوق الشرعية كلها ، ولا نسيانا ، ولا يمينا بالله تعالى ، ولا شيئا ، قل ولا جل ، لما سلف من الزمان ، والى تاريخه سوى نية ، قد صادقا عليه الذى حل بموت ، او فراق بغير ذيل على ذلك ، وصدر ذلك بحضور الحاج ، سعيد بن سلامة ، والحاج احمد بن مسعود ، والحاج محمد بن سعيد ، والحاج سليمان بن محمود ، المغربي الجربي ، كل منهم ، واطلاعهم على ذلك ، وتعريفهم بالبايعة المذكورة فيه ، ثبوتا شرعيا ، وثبت الإشهاد بذلك ، لدى الحاكم المشار اليه ، بشهادة شهوده ، ثبوتا شرعيا ، وحكم بموجب ذلك ، حكما شرعيا ، مسئولا في ذلك ، وأشهد على نفسه بذلك ، وبه شهد في تاريخه ، يوم الاربعاء المبارك خامس عشر شهر جمادي الاول سنة ست وثلاثين والف (26) .

الشيخ احمد الدلجي

الوثيقة رقم 35

أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : محكمة طولون ، سجل (219) ، ص 229 ـ 230 ، مادة (551) .

موضوع الوثيقة : أحد المغاربة الناظر على وقف المغربية يتصرف في استغلال هذا الوقف في حدود الشروط المعطاة له كناظر على الوقف ، فيؤجر للمي واخته حق الاستطراق على جزء من هذا الوقف

---

(25) 20 محرم 1126هـ/20 اكتوبر 1722م .
(26) 15 جمادى الاولى 1136هـ/10 فبراير 1724م .

« لدى الحنفي ، بحضرة كل من الاختيار المكرم الحاج عبده بن سلام ، وولده العلاوى ، علي ، والمكرم الحاج رمضان ابن المرحوم الحاج محمد المغربي ، والمحترم ابو بكر بن محمد ، دام كمالهم ومجدهم أمين :

أشهد على نفسه المحترم سعيد بن الحاج صالح بن بذر ، المغربي ، وهو الناظر الشرعي ، على وقف جدة والدته ، المرحومة زينب بنت ابراهيم ، **شيخ سوق المغاربة بخط طولون كان** ، بالطريق الشرعي ، شهوده الاشهاد الشرعي ، وهو باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا ، انه صدق على صحة الاباحة للذمي يوسف ولد الذمي جرجس ، وأخته الذمية غزال ، المرأة بجميع الاستطراق من المكان الكاين بخط طولون ، بدرب مطر بجوار الفرن ، الجارى المكان الداعي ، منه الاستطراق المذكور ، في الوقت المرقوم وفي خلو وتواجد الذمي يوسف واخته غزال المذكورين ، كما يشهد لهما بذلك الحجة الشرعية ، المسطرة من محكمة قوصون ، بمصر المؤرخة في ثامن عشر شهر ربيعي الاخرة سنة احدى وثلاثين وماية والف (27) وعلى ما تضمنته واشتملت عليه الحجة المذكورة ، حرفا حرفا ، ولفظا لفظا ومعنى معنى ، تصديقا شرعيا ، لا دافع له في ذلك ، ولا في بعضه ، ولا في شيء منه ، ولا تكلما ، ولا خصاما ، ولا نزاعا ، ولا جدالا ، عرف الحق في ذلك فاقر به ، والصدق فاتبعه والباطل فتجنبه ، للزوم ذلك عليه شرعا وصدقه على ذلك ، وقبله لنفسه ، يوسف ولاخته غزال المذكورة تصديقا وقبولا شرعيين ، وتصادقا على ذلك كله ، وذلك بعد ان قبض سعيد المذكور من يوسف واخته غزال المذكورين اعلاه ، مبلغا قدره اربعة وستون نصفا فضة ، قبضا شرعيا بالمجلس ، قطعا للخصومة والنزاع ، التصادق الشرعي ، واقع ذلك بحضور الذمي بشارة ولد يوسف النصراني ، واطلاعه على ذلك ، اطلاعا شرعيا ، وثبت وحكم تحريرا في رابع عشرين شهر جمادى الاول سنة ثمان وثلاثين وماية والف (28) .

الفقير احمد محمد الدلنجاوى

الوثيقة رقم 36

ارشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة طولون ، سجل (219) ، ص (228) ، مادة (549) .

موضوع الوثيقة : تاجران مغربيان بسوق طولون ، يؤجران لشيخ عربان غزالة ربع حصة التزام أسقطت لها منه ، في مجال استثمارهما لفائض رأس المال في التزام الاراضي الزراعية ، كما تثبت كذلك انتماءهما لأوجاقات الحامية .

لدى الحنفي ، بحضرة كل من ، فخر أمثاله المكرمين ، الامير عبد الله افندى ابن المرحوم الامير عبد الرازق ، تابع الامير عثمان كتخدا باش اختيار طايفة مستحفظان ، والمكرم الامثل الحاج عبد الرحمن بن المرحوم الحاج نجا ، **الصراف بخط طولون** ، والمكرم الامثل الحاج محمد بن عبد الكريم ، **الصراف بخط درب الجماميز** ، والشيخ العمدة زين الدين عبد الله بن المرحوم الشيخ يوسف النويرى دام مجدهم .

---

(27) 9 مارس سنة 1718م .

(28) 28 يناير 1726م .

استأجر فخر الاعيان الكرام الامير احمد بن المرحوم الامير عمر الخبيرى ، شيخ عربان غزالة ، ومن طايفة عزبان بمصر ، لنفسه من مؤجريه هما كل من : فخر الاماجد المكرمين ، الاختيار المبجل ، **الحاج حميده ايوب المغربى ، التاجر بسوق طولون ، والمكرم الامثل الحاج عثمان بن المرحوم مسعود المغربى ، المسراتى كلاهما من طايفة عزبان . فاجراه سوية جميع الحصة التى قدرها ، الربع ، ستة قراريط ، من اصل اربعة وعشرين قيراطا شايعا ذلك فى كامل اراضى ناحية المثانية والحملة بولاية الجيزية (29) ،** المعلوم ذلك عندهم شرعا ، والجارى الحصة الموجرة المذكورة ، من الناحية المذكورة ، فى تصرف وتحدث والتزام ، الحاج حميده ، والحاج عثمان ، المؤجران المذكوران اعلاه آل ذلك اليهما سوية بالاسقاط الشرعى ، من قبل الامير احمد الخبيرى المستأجر المذكور اعلاه ، فى نظير مبلغ الحلوان عن ذلك وقدره ماية الف نصف وخمسة وعشرون الف نصف فضة ديوانى ، وبحساب الزنجرلى بماية نصف ، وسبعة انصاف فضة ، على الحكم المعين بحجة الاسقاط الشرعية ، المسطرة من الباب العالى ، بمصر ، الموافقة لتاريخه وشهوده ، ولهما ولاية ايجار ذلك ، وقبض اجرته بدلالة ما ذكر ، وبالتصادق على ذلك ، لينتفع الأمير احمد الخبيرى ، المستأجر المذكور ، بالحصة المؤجرة المذكورة ، بالزرع والزراعة ، والاجرة والاجارة ، وكيف شا الانتفاع الشرعى ، على الوجه الشرعى ، لواجب سنة كاملة متوالية هلالية ، ابتدا ذلك ثانى عشرين (30) شهر تاريخه أدناه ، وغاية ذلك ثانى عشرين شهر جمادى الاول سنة تسع وثلاثين وماية والف الهلالية ، (31) باجرة قدرها عن ذلك لواجب السنة المذكورة ، من الفضة الانصاف العددية الديوانية ، خمسة وعشرون الف نصف فضة ديوانى ، اجرة سالمة خالصة ، يقوم بها المستأجر المذكور للمؤجرين المذكورين اعلاه سوية فى غاية السنة المؤجرة المذكورة خارج ذلك عنما ، يقوم به المستأجر المذكور ، عنما على الحصة المؤجرة المذكورة ، من المال الميرى ، لجانب الديوان العالى ، وتوابعه ، وباب الكشف والرزق والاوقاف ، وجرف الجسور ، وساير المصاريف الكلية والجزوية ، اللازمة على ذلك ، فان ذلك ، على المستأجر المذكور ، وليس على المؤجرين المذكورين شىء من ذلك ، القيام الشرعى اجارة شرعية ، مشتملة على الايجاب والقبول والتسلم والتسليم الشرعيات ، بعد النظر والمعرفة والاحاطة بذلك ، علما وخبرة نافيين للجهالة شرعا ، وتصادقا على ذلك ، وعلى انه ان حضر الامير احمد الخبيرى ، المستأجر المذكور ، للمؤجرين المذكورين أعلاه ، مبلغ الحلوان المذكور ، مع مبلغ الاجرة المذكورة ، وجملة ذلك ماية الف نصف وخمسون الف نصف فضة ديوانى ، واقبضهما ذلك سوية بتمامه وكماله ، اعلاه ، بتصرف ولا بتحدث ولا بالتزام ولا بغير ذلك ، وتكون الحصة المذكورة بالحساب المعين أعلاه ، كان لاحق للمؤجرين المذكورين ، فى الحصة المذكورة عايدة راجعة الى تصرف وتحدث والتزام المستأجر المذكور ، كما كانت والا فهى باقية على تصرف وتحدث المؤجرين المذكورين اعلاه ، التصادق الشرعى ،

---

(29) **المثانية والحملة** : من البلاد القديمة بمركز العياط محافظة الجيزة ، انظر : محمد رمزى ، المصدر السابق ، قسم ثان ، جـ 3 ، ص 41 .

(30) 29 يناير 1726م .

(31) 15 يناير 1727م .

وثبت وحكم ، وبه شهد فى ثانى عشرين شهر جمادى الاولى سنة ثمان وثلاثين وماية والف 26 يناير 1726 م ،

الشيخ عبد الرحيم القلعى ، على الوزيرى

الوثيقـــة رقـــم 37

أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : سجل اسقاط القرى رقم (1) ، ص (237) .

موضوع الوثيقة : أحد التجار المغاربة يشترى التزام نصف حصة طوخ دلكة ، ويؤجرها للمسقط فى نفس الوقت .

« لدى شيخ الاسلام ، بحضرة كل من ، **فخر التجار المكرمين ، نخبة الأماثل المعظمين ، التاجر المكرم ، والوجيه المعظم ، الخواجا الحاج ، قاسم دادى الشرايبى ، عين أعيان التجار بمصر المحروسة** ، والجناب العالى ، الامير **محمد أغا ، دلال البلاد بالديوان العالى** ، بمصر حالا ، والخواجا الحاج ، محمد بن المرحوم الخواجا الحاج يحى الغزولى ، **شيخ الشرب السعيد** ، بمصر كوالده كان ، والامير جوهر بن عبد الله عزبان ، تابع المرحوم الامير محمد جوربجى عزبان ، الشهير بمدنى كان ، اعزهم الله . أشهد على نفسه فخر الاماثل ، وكمال الاعيان ، الجناب المكرم ، الامير مصطفى أفندى ، من أعيان مستحفظان بن المرحوم الامير ذو الفقار جاويش ، وهو الوكيل الشرعى ، عن كل من اسماعيل عبد الله ، تابع مصطفى وعبد الرحمن نام تابع مصطفى ، الثابت توكيله عنهما ، فى شأن ما يذكر فيه ، لدى مولانا شيخ الاسلام المومى اليه ، بشهادة كل من فخر الاماجد المكرم ، الامير على **جاوش التحويل بمصر حالا ابن المرحوم سليمان متفرقة كان** ، ومولانا عثمان افندى ابـن المرحـوم مصطفى الزلالى ، ثبوتا شرعيا ، شهوده الاشهاد الشرعى ، وهو باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا ، انه فرغ ونزل واسقط ، حق موكليه المذكورين اعلاه ، لفخر الاماجد المكرم ، الخواجا الحاج ، محمد جلون بن الخواجا الحاج محمد جلون المغربى ، من التجار فى البن ، والاقمشة بمصر كوالده المرقوم ، فى التصرف ، والتحدث ، والالتزام ، والتقسيط ، بجميع الحصة التى قدرهـا النصف اثنى عشر قيراطا ، من اصل الاربعة وعشرين قيراطا شايعا ، ذلك فى كامل اراضى ناحية طوخ دلكة (32) ، تابع ولاية المنوفية ، والمعلوم ذلك عندهما شرعا ، والجارى ذلك فى تصرف وتحدث والتزام ، الموكلين المذكورين ، يشهد لهما بذلك التقسيطين الديوانيين ، المؤرخين بتاريخ واحد ، وهو رابع رمضان سنة اربعين وماية والف (33) **وقائمة المزاد** ، عن محلـول المرحـوم عبد الله افندى الرزنمجى بمصر كان ، المتوجة بفرمان المصالحة ، المؤرخ فى ثالث عشر شهر تاريخه ادناه ، وللامير مصطفى أفندى ، الموكل المومى اليه ، ولاية اسقاط ذلك ، بالطريق الشرعى ، بالتصادق على ذلك ، فراغا ونزولا واسقاطا شرعيات ، بتا ، ذلك خاليا عن رهن ووعد ، من ابتدا توت القبطى

---

(32) طوخ دلكة : من القرى القديمة ، وتعرف بطوخ النصارى احدى قرى مركز تلا : محافظة ، محافظة المنوفية ، محمد رمزى ، المصدر السابق .

(33) 4 رمضان 1140هـ/14 ابريل 1728م .

سنة ثلاثة واربعين ومائة والف الخراجية (34) ، عن طيب قلب ، وانشراح صدر ، لما علم الوكيل المسقط المذكور ، لموكليه المذكورين ، فى ذلك ، من الحظ والمصلحة ، باعترافه بذلك ، الاعتراف الشرعى ، وقبل ذلك منه ، الخواجا الحاج محمد جلون ، المسقط له المرقوم اعلاه ، لنفسه ، قبولا شرعيا ، ذلك فى نظير ما قبضه ، الامير مصطفى افندى الوكيل المسقط المرقوم ، من الخواجا الحاج محمد جلون ، المسقط له المرقوم ، عن حوان ذلك ، وقدره من الاكياس المصرية الديوانية ، التى عبرة كل كيس منها ، خمسة وعشرون الف نصف فضة ديوانى ، ستة عشر كيسا مصرية ديوانى ، بحساب الزنجرلى ماية نصف ، وسبعة انصاف فضة ، القبضى الشرعى ، بتمام ذلك وكماله ، باعترافه بذلك ، الاعتراف الشرعى ، وبمقتضى ذلك ، وبما شرح ، صار الخواجا الحاج ، محمد جلون المسقط له المذكور ، يستحق التصرف ، والتحدث ، والالتزام ، والتقسيط ، بجميع الحصة المذكورة ، من الناحية المرقومة،من ابتداء السنة المرقومة (35) فى نظير مبلغ الحلوان المقبوض المرقوم، دون الوكيل ، المسقط المذكور ، وموكليه المذكورين ، دون كل احد الاستحقاق الشرعى ، بالطريق الشرعى ، للمقتضى المشروح ، وتصادقا على ذلك ، تصادقا شرعيا ، وثبت الاشهاد بذلك ، لدى مولانا شيخ الاسلام ، المومى اليه ، بشهادة شهوده ، ثبوتا شرعيا ، تحرير فى : سادس عشرين شهر ذى الحجة الحرام ختام سنة اثنين واربعين وماية والف (36) .

الشيخ محمد العبادى   السيد على البهواشى

الوثيقة رقم 38

أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : سجل تقارير النظر (12) ، ص (108)، مادة (1193) .

موضوع الوثيقة : تعيين الشيخ زين الدين عبد السلام ، شيخ رواق المغاربة ، فى وظيفة تدريس حديث فى أحد الاوقاف ، عوضا عن الشيخ أحمد البكرى الصديقى .

« قرر سيدنا ومولانا فرع الدوحة الشريفة المحمدية ، وطراز العصابة الهاشمية ، علامة عصره ، ووحيد دهره السيد **الشريف المعظم زين الدين عبد السلام المالكي من أعيان أهل الافادة والتدريس بالجامع الازهر ، وشيخ رواق المغاربة** ، ادام الله النفع بوجوده آمين . فى نصف تدريس حديث بوقف المرحوم ، نقيب الجيش تغمده الله برحمته عوضا فى ذلك عن الاستاذ الاعظم ، والملاذ الافخم الاكرم ، مولانا الشيخ احمد البكرى الصديقى الاشعرى ، سبط آل الحسن ، وصاحب السجادة الشريفة حالا لفراغه له عن ذلك ، بحسن اختياره ، وتمسكه بذلك مؤرخ فى خامس عشر شوال سنة خمس وعشرين وماية والف ، (37) لذلك من المعلوم المعين بالاستيمار تقريرا وفراغا شرعيين تحريرا فى الثامن ذى الحجة سنة اثنين واربعين وماية والف (38) .

السيد على البهواشى

(34) 12 ذى الحجة 1142هـ/29 يونية 1730م .
(35) 1142هـ/1720/1731م .
(36) 26 ذى الحجة 1142هـ/12 يولية 1730م .
(37) 15 شوال 1125هـ/4 نوفمبر 1713م .
(38) 8 ذى الحجة 1142هـ/24 يونية 1730م .

الوثيقــــة رقـــــم 39

ارشيف الشهر العقارى بالقاهرة : سجل تقارير النظر (2) ، ص (108) ، مادة (1201) .

موضوع الوثيقة : آبعاد الشيخ عبد السلام شيخ رواق المغاربــة ، عــن منصبه بناء على طلب السادة طلبة الرواق ، لارتكابه معهم أمورا غير لائقة ، وتعيين ، الشيخ محمد بنو المغربى فى هذه الوظيفة .

« سبب تحرير الحروف ، هو انه لما ورد الفرمان الشريف ، الواجب القبول والتشريف من حضرة سيدنا ومولانا الوزير المعظم والمشير المضخم الدستور المكرم ، مولانا عبد الله باشا ، محافظ مصر المحروسة ، المرتب ذلك على الانها ، والصادر من السادة المغاربة ، القاطنين برواقهم ، بالجامع الازهر ، من مضمونه ، ان الشيخ عبد السلام ، متوليا عليهم فى المسجد ، وانه قد ظهر منه ، أمور غير لايقة ، وطلبوا من مولانا الوزير المومى اليه ، فرمانا خطابا لمولانا شيخ الاسلام المشار اليه ، بأن ينظر بينهم ، وبين شيخهم ، الشيخ عبد السلام المذكور (مكرر) ، بحضرة السادة العلماء بالجامع الازهر ، من جملتهم مولانا العلامة المفيد ، الرحلة الفريد ، الشيخ علم الدين سليمان المنصورى ، المفتى الحنفى ، ومولانا علامة الزمان ، وفريد العصر والاوان ، الشيخ جمال بن عبد الله الشبراوى ، المفتى الشافعى ، ومولانا الشيخ الامام ، العلامة الهمام ، زين الدين سالم النفراوى المالكي ، فامتثل ذلك مولانا شيخ الاسلام المومى اليه ، وارسل خلف السادة العلما ، المعين اسماؤهم باعاليه ، فحضروا بين يديه ، ومعهم اهل الرواق المرقوم ، وغيرهم ، وابدى كل السادة المغاربة ، لمولانا شيخ الاسلام المشار اليه ، بحضرة السادة العلما المومى اليهم ، بان السيد عبد السلام المرقوم ، فى كل قليل ، يتعاطى معهم أمورا غير لايقة ، وانه اضر بهم ، اضرارا كثيرة ، ويمنعهم من استحقاقهم المشروط لهم ، وان لا يرضون السيد عبد السلام المذكور بان يكون شيخا عليهم ، ولا متحدثا على اوقافهم ، وأن شرط اوقافهم ، ان المشيخة بالرواق المذكور ، لا تكون الا برضا كل اعيان المرتبين بالرواق المذكور ، وابرزوا من يديهم شرط واقفهم ، وقرئ بين يدى مولانا شيخ الاسلام المشار اليه ، والسادة العلماء المذكورين اعلاه ، فدل مضمونه على ما ذكروا ، وعلى قول الواقف صريحا ، ان المعتبر فى تعيين المتصرف عليهم ، قول الاكثر منهم ، وكذلك أيضا المعتبر قول الاكثر منهم ، ان طلبوا عزله ، ان ظهر منه ما يقتضى ذلك ، وابدال غيره مكانه ، المسطر شرط الواقف المذكور ، فى مدينة تونس المؤرخ فى أواخر شعبان سنة ثلاث ومائة والف (39) ، وقد ظهر من السيد عبد السلام المذكور ما يخالف ذلك ، فى حق السادة المغاربة ، وانهم لا يرضون ان يكون شيخا عليهم الا الشيخ ، الامام الصالح الهمام ، صدر الافاضل الكرام ، شمس الدين محمد بنو ، المغربى لديانته ، وعفته ، وصلاحه ، واهليته لذلك .

قرر مولانا شيخ الاسلام المشار اليه ، الشيخ العلامة شمس الدين محمد بنو ، المومى اليه ، فى وظيفة المشيخة على السادة المغاربة بالرواق المذكور ، والنظر والتحدث على اوقافهم المشروطة لهم ، عملا فى ذلك بشرط الواقف المرقوم ، ولطلب السادة المغاربة المرتبين بالرواق المذكور ، ابداء استحقاقهم

(39) اواخر شعبان 1102هـ/منتصف مايو 1692م .

ذلك ، ولرضائه بشرط ان ، يتصرف فى أمور الوقف المرقـوم ، بمعرفتهم ومباشرتهم ورضاهم بذلك ، ورفع السيد عبد السلام المرقوم من المشيخة على السادة المغاربة بالرواق المرقوم ، والنظر على اوقافهم ، ومنعه من المعارضة ، بسبب ذلك ، وابطل والغى ، كلما يخالف ذلك ، وينافيه ، تقريرا ورفعا ومنعا وابطالا والغا شرعيا . تحريرا فى الثامن عشر الحجة سنـة اثنين وأربعين ومائة والف (40) .

عـلى البهـواشى

الوثيقـــة رقـــــم 40

ارشيف الشهر العقارى بالقاهرة : سجل تقارير النظر (2) ، ص (188)، مادة (2064) .

موضوع الوثيقة : ارجاع الشيخ عبد السلام الى منصب مشيخة رواق المغاربة ، بشروط شرطها عليه أعيان الرواق فارتضاها .

« بمعرفة كل من قدوة الاكابر ، وكمال الاعيان ، عين ذوى المفاخر والشأن، الجناب المكرم ، والمخدوم المعظم ، الامير يوسف ، كتخدا طايفة عزبان ، بمصر سابقا ، الشهير بملتزم البركه ، وقدوة الاكابر ، وعمدة الاعيان ، عين اعيان ذوى المفاخر والشأن ، الجناب الاوحد ، الامير عثمان ، كتخـدا طايفـة مستحفظان قلعة مصر المحروسة سابقا ، الشهير بالقازدغلى بن المرحوم الحاج على أغا ، دامت عزتهم ، قرر فخر السادة العلماء الاشراف ، الاعزة الكرام ، سلالة آل بنى عبد مناف ، الاجلة الفخام ، علامة عصره ، ووحيد دهره ، السيد الشريف زين الدين عبد السلام المغربى المالكى ، من اعيان اهل الافادة والتدريس بالجامع الازهر ، والمعبد الانور ، ادام الله النفع بوجوده ، فى كامل، مشيخة رواق السادة المغاربة ، المجاورين بالجامع الازهر ، المشار اليه اعلاه ، وفى النظر والتحدث على أوقافهم ، المشروط لكل من يكون شيخا على الرواق المرقوم ، لسبق تصرفه فى ذلك ، المدة ، المديدة ، ولطلب السادة العلما ائمة الدين ، ذوى المذاهب الاربعة ، وهم كل من علامة عصره ووحيد دهره ، الشيخ الامام العلامة الهمام ، صدرالمدرسين الكرام علم الملة والدين، سليمان المنصورى الحنفى ، وعلامة عصره ووحيد دهره بركة الوقت ، الشيخ زين الملة والشريعة والدين ، مصطفى العزيزى ، والشيخ المفيد ، الرحلة الفريد ، علامة زمانه ، زين الملة والدين ، عبد الله الشبراوى الشافعى ، والعلامة الهمام صدر المدرسين ، عمدة المحققين ، زين الدين سالم النفراوى المالكى ، والعلامـــة الاوحد شهاب الدين احمد المقدسى الحنبلى ، والسادة العلما المجاورين بالرواق المذكور ، وهم كل من السيد الشريف ، العلامة شمس الدين محمد بن السيد عثمان الشتوى الطرابلسى ، والشيخ الفاضل العلامة الكاتب ، زين الدين عبد اللطيف بن الشيخ محمد التياب ، التونسى ، والشيخ الفاضل شهاب الدين احمـد بـن الحـاج رمضـان الطرابلسى والشيـخ الفاضـل الهمام ، نور الدين على بن احمد المسراتى ، والشيخ الفاضل شهاب الدين احمد بن سالم البوشى ، والشيخ الفاضل ، شمس الدين محمد بن محمد المسراتى التونسى ، والشيخ الفاضل الهمام ، زين الدين فرج بن احمد زروق التونسى المغربى المصرى المالكى ، كل منهم بحيث ان السيد عبد السلام

(40) 8 ذى الحجة 1142 هـ / 24 يونيـة 1730 م.

المقرر المشار اليه أعلاه ، لا يتعاطى امرا من امور السادة المجاورين المتعلقة بالرواق المذكور ، وبهم ، الا بمعرفة أعيان أهل الرواق ، ورضاهم ، ان فعل شيئا بغير علمهم واذنهم ، فهو مردود عليه ، وأن لا يقطع معلوم احد من اهل الرواق المذكور ، ولا يضر احدا منهم ، ولا يطرد أحدا منهم ، وليس له الا الاصلاح بينهم معروف ، فان لم يمتثلوا له يصلح بينهم السادة العلما بالجامع الازهر ، وأن حصل من أحد منهم ذنب يوجب للعقوبه ، عوقب بذنبه بما يليق به ، بمعرفة العلما ، وأهل الرواق ، بعد الثبوت عليه ، حسبما اشترطوا عليه السادة العلما والمجاورين بالرواق المذكور ، وان خالف السيد عبد السلام المشار اليه هذه الشروط ، او واحدا منها يكون حينذاك ، لا ولاية له عليهم ، وصدقهم السيد عبد السلام المشار اليه على ذلك ، ورضى به ، ومكنه مولانا شيخ الاسلام المشار اليه من ذلك ، وأمر باتباعه ، وعدم العدول عنه ، وابطل والغى كل ما يخالف ذلك ، وينافيه ، تقريرا وتمكينا ، وامرا وابطالا ، والغا شرعيات ، تحريرا فى غرة جماد اولى سنة اربع واربعين ومابة والف » . (41)

السيد على

الوثيقة رقم (41)

أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : سجل تقارير النظر (2) ، ص (192)، مادة (2108)

موضوع الوثيقة : تعيين مغاربة فى وظائف قراءة قرآن وفقه بالمدرسة الخشابية وبعض الأوقاف .

قرر مولانا شيخ الاسلام ، وأبقى ومكن وقوى فخر امثاله الحاج ، حموده ، المغربى ، بن المرحوم الحاج عبد القادر ، المغربى البنانى ، وولد عمه محمد القاصرين المرحوم الحاج عربى المغربى لبنانى فى اربعة أطلاب وقيراطين من طلب فقه شافعى بالمدرسة الخشابية ، وأربعة اطلاب وقيراطين من طلب فقه شافعى بالمدرسة الشريفية وقراطين وثلث قراط بوقف تغرى وردى المودى ، وقراط بوقف المرحوم سليمان ابو سبحه ، وقراط بوقف المرحوم جزل شيخون وقيراطين ونصف شهادة بوقف المرحوم فارس الخازندار ، وربع قضاده وقراط بوقف المرحوم الشيخ محمد الكازرونى وقراط بوقف المرحوم حكيم الحاجب وقراط وطلبين بوقف اسماعيل العمادى وثلث جباية ونصف شادية ونصف كتابة غيبة بوقف خوندسرما عملا فى ذلك بتقريرهما المشمول باسم وختم مولانا سليل ال الصديق الكرام الشيخ الامام العلامة الهمام شهاب الملة والدين احمد الصديق الاشقرى سبط آل الحسن صاحب السجادة الشريفة بمصر سابقا المؤرخ فى سادس عشر ربيع آخر سنة احدى واربعين ومابة والف (42) ، ومكنهما من ذلك وأمر باتباعه وعدم العدول عنه بما لكل من ذلك من المبين باستبحار وقفه تقريرا وتمكينا وتقوية وامرا شرعيات ، تحريرا فى خامس عشرى جمادى الاول سنه اربعة واربعين ومائة والف (43) .

السيد على البهواشى

---

(41) غرة جماد أولى 1144هـ/1 نوفمبر 1731م .
(42) 16 ربيع اخر 1141هـ/19 نوفمبر 1728م .
(43) 25 جماد الاولى 1144هـ/25 نوفمبر 1731م .

الوثيقــة رقــم 42

أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : سجل تقارير النظر (2) ، ص (192) ، مــادة (2110) .

موضوع الوثيقة : تعيين مغربى فى وظيفة قراءة قرآن وفقـه شافعى فى مدرسة الخشابية والشريفية وبعض الأوقاف .

« قرر مولانا شيخ الاسلام ، الموقف محمد القاصربن للمرحوم الحاج عربى العبــاسى ، فــى طلبيــن وقيــراط ، مــن طلب فقــه شــافعــى ، بالمدرسة الخشابيــة ، وطلبيــن وقيــراط مــن طلب فقــه شــافعى ، بالمدرســة الشريفية ، وقراط وسدس قراط بوقف تغرى وردى المودى ، ونصف قراط بوقف سليمان ابو سبحة ، ونصف قراط بوقف جزل شيخون وقراط وربع شهادة بوقف فارس الخازندار ، وثمن قضاده ونصف قراط بوقف الشيخ محمد الكازرونى ونصف قراط بوقف المرحوم حكيم الحاجب ونصف قراط وطلب بوقف اسماعيل العمادى وسدس جباية وربع شادية وربع كتابــه غيبه بوقف خوند سمرا عوضا فى ذلك عن ولد عمه فخر أمثاله الحاج حموده المغربى بن المرحوم الحاج حمودة المغربى بن المرحوم الحاج عبد القادر المغربى العباسى لفراغه له عن ذلك بحسن اختياره يشهد له بذلك وللمقرر المرقوم بنظر ذلك التقرير المؤرخ فى سادس عشر ربيع اخر سنة احدى واربعين وماية والف والتقرير والابقا من قبل شيخ الاسلام المشار اليه المؤرخ بأمس تاريخه بما لذلك من المعلوم المعين بالاستبحار تقريرا وفراغا شرعيين تحريرا فى سادس عشرين جماد اول سنة اربع واربعين وماية والف »

السيــد عــلى البهواشى

الوثيقــة رقــم 43

أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : سجل تقارير النظر (1) ، ص (142) مــادة (1328) .

موضوع الوثيقة : تعيين مغربى فى وظيفة النظر والتحدث على وقف جده الأعلى .

« قرر مولانا شيخ الاسلام الحاج محمد بن سعيد بن صالح بن سالم الغلال ، المغربى الجربى ، فى وظيفة النظر والتحدث ، على وقف جده الاعلى ، المرحوم الخواجا ، شهاب الدين احمد بن عبد الرحمن بن الشرفى عيسى ، المغربى الجربى ، الشهير بالغلال ، لكونه من الذرية ، ومشروط له ، النظر على الوقف المرقوم ، بموجب حجه الايقاف المسطرة ، من محكمة باب الجامع الطولونى ، بمصر المؤرخة فى خامس عشر محــرم سنــة سبع وخمسين وتسعماية ، (44) المنقولة صورتها المؤرخ نقلها فى ثانى عشرين صفر الخير سنة تاريخه ادناه (45) ، ومكنه من ذلك تقريرا وتمكينا شرعيين تحريرا ، فى خامس عشر ربيع الاخر سنة أربعين وماية والف » (46) .

السيــد عــلى

(44) 15 محرم 957هـ/3 فبرايــر 1550م .
(45) 20 صفر 1140هـ/7 اكتوبر 1727م .
(46) 15 ربيع الاخر 1140هـ/20 نوفمبر 1727م .

ص (143) مادة (1334) ، خاصة بنفس الحاج محمد بن سعيد وتعيينه في وظيفة نظر على وقف اخيه سعود ، 18 ربيع آخر سنة 1140 هـ (47) .

الوثيقــة رقـــم 45

ارشيف الشهر العقارى بالقاهرة : سجل تقارير النظر (4) ، ص (13) ، مادة (140) .

موضوع الوثيقة : تعيين مغربي في وظيفة النظر والتحدث على وقف جده الاعلى الذى يشمل عدة أماكن بدرب الاقباغيين بخط باب الشعرية .

« قرر شيخ الاسلام ، فخر اقرانه الحاج محمد المدعو ، حموده الخياط بن المرحوم حمودة بن احمد بن على سلطان ، المغربى ، في وظيفة النظر والتحدث على وقف جده الاعلى ، المرحوم على سلطان المغربى المذكور ، وهو الصهريج والاماكن ، بخط درب الاقباغيين ، والمهتار ، بخط باب الشعرية ، عملا بالشرط له فى ذلك المخلد تحت يده ومكنه من ذلك ، وامر باتباعه ، وعدم لعدول عنه تقريرا وتمكينا وامرا شرعيات ، تحريرا فى سادس شهر شوال سنة ست واربعين وماية والف » . (48)

السيــد عــلى البهواشى

الوثيقــة رقـــم 46

أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : سجل اسقاط القرى (2) ، ص (95) ، مادة (259)

موضوع الوثيقة : قاسم الشرايبى يشترى التزام نصف قطعة أرض وقف بولايه الاسيوطية ، ويقوم بتأجير الحصة فى نفس الوقت .

« لدى شيخ الاسلام ، بمعرفة فخر الاكابر والاكارم ، مجتمع نواع المفاخر ، الجانب العالى ، الامير عثمان ، كتخدا مستحفظان سابقا ، القازدغلى من الحاج على دام مجده أمين ، أشهــد على نفسه ، كل من المحتــرم المكــرم ، الشيخ محمد بن حسين بن محمد حماد عايد ، القايم فيما يذكر فيه ، عن نفسه ، وبوكالته الشرعية عن اخيه لوالده ، الشيخ ابراهيم ، الثابت توكيله عنه فيما يذكر فيه ، لدى مولانا الحاكم المومى اليه اعلاه ، بشهادة كل من المحترم عبد الله بــن على الطهطــاوى ، والمكــرم على بــن احمــد حمــادى الابوتيجى ، ثبوتا شرعيا ، والشيخ محمد بن الشيخ عبد القادر ماماى القايم فيما يذكر فيه عن نفسه وبوكالته الشرعية عن اخيه شقيقه الشيخ سلامة الثابت توكيله عنه فيما يذكر فيه ، لدى سيدنا الحاكم المومى اليه أعلاه ، بشهادة كل من الحاج محمد سعودى بن المرحوم الشيخ على الزواوى ، والمكرم على بن احمد حمادى الابوتيجى ، المذكورين اعلاه ، ثبوتا شرعيا ،

---

(47) 18 ربيع الآخر 1140هـ/3 ديسمبر 1727م .
(48) 6 شوال 1146هـ/12 مارس 1724م .

شهوده الاشهاد الشرعي ، وهما بأكمل الاوصاف المعتبرة شرعا ، انهما اسقطا حقهما وحق اخويهما موكليهما المذكورين اعلاه لفخر الاماثل وكمال الاعيان الجناب المكرم ، **الخواجا قاسم بن المرحوم الخواجا الحاج محمد داده الشرايبي ، عين أعيان التجار بمصر ، كوالده كان من التصرف ، والتحدث ، والتواجر المدة الطويلة والاجرة المعجلة ، بجميع الحصة التي قدرها النصف اثني عشر قيراطا ، من أصل أربعة وعشرين قيراطا شايعا ، وذلك في كامل قطعتي ارض الرزقة الطين السواد الاحباسية الكاينة بارض ناحية شبشناي* وتعرف بابوا لشياس بولاية الاسيوطة** ، وعبر الحصة المذكورة مايتا فدان ثنتان ، وخمسون فدانا ، طينا سوادا ، **من جملة خمسمائة فدان ، طينا** سوادا ، الاولي بقبالة ابو شاى العداليس ، وعبرة ذلك مايه فدان وخمسون فدانا من جملة ثلثماية فدان طينا سوادا ، المحدود كاملها بحدود اربعة ، بالدلالة الاتى ذكرها فيه ، الحد القبلى الي كوم الصحبه ، والبحرى لطريق الشيخ القليعي ، والشرقي الى الطريق والقصيران ، ورزقة الشيخ كردوس ، والغربى الى مفصل الاربعماية الوسطانى .

والثانية بقبالة قلام والارباع وعبرة ذلك ماية فدان من جملة مايتا فدان نثتان المحدود كاملها ، بحدود أربع بالدلالة المذكورة ، الحد القبلي الى كوم الخرباتيه والبحرى الي أبوتيج * والشرقي الى قبالة بير غنام ، ورزقة سيدى يوسف ، والغربى الى قبالة المريات وجرف العرب ، بدفتر الجراكسة مقيد ، وبدفتر تربيع سنة تسعماية وثلاثة وثلاثون ، لم تمسح بحد ما منه ، كل من ذلك وحدوده ، وجميع الحصة التي قدرها النصف اثنى عشر قيراطا من أصل اربعه وعشرين قيراطا شايعا ذلك فى كامل قطع عدة أرض أربعه الرزقة الطين السواد ، الكاينة بأراضى ناحية سدفة * وسديفة ، بولاية الاسيوطية ، بالجراكسه مقيد ، قطع أربعه ، وبتربيع سنة تسعماية وثلاثه وثلاثين ، رزقة سبيل الجندى يوسف بن عبد الله ، فدن عشرين ولكل من ذلك شهرة فى محله ، تدل عليه المعلوم ذلك عندهم شرعا ، والجارى ذلك فى تصرف وتحدث المسقطين وأخويهما ، الموكلين المذكورين اعلاه ، وتواجرهم المدة التي قدرها تسعين سنة كاملة متوالية خراجية ، تمضى من غرة توت القبطي سنة سبع وثلاثين وماية والف الخراجية بالاجرة المعجلة عن ذلك ، المقبوضة بيد مستحقها شرعا ، حالة التواجر لذلك ، شهد لهم بذلك ، على الحكم المشروح أعلاه الحجة الشرعية الجامعة لذلك ، وغيره المسطره من هذه المحكمة ، الموافقه لتاريخه ، وشهوده وهي الدلالة الموعود بذكرها أعلاه ، ولهما ولاية اسقاط ذلك بالطريق الشرعى ، وبالتصادق على ذلك ، اسقاطا شرعيا من تاريخه ادناه عن طيب قلب وانشراح صدر لما علم المسقطين المرقومين لأنفسهما وأخويهما موكليهما المذكورين أعلاه ، فى ذلك من الحظ

---

* ابو شاى : اسمها بشناى وهى المعروفة حاليا بالنخيلة ، وقد تغير اسمها الى النخيلة فى العصر العثمانى حيث وردت فى دفاتر الرزنامة بهذا الاسم وكذلك فى تاريخ 1230هـ/1815م وهى احدى قرى مركز أبو تيج محافظة أسيوط .
رمزى محمد القاموس الجغرافى ، ج4 ، ص16 — 17 .

* ابو تيج : قاعدة مركز أبو تيج . محافظة أسيوط ، وهى من المدن القديمة ، المصدر السابق ج4 ، ص14 — 15 .

* سدفة : تكتب صدفا ، وهى فى القرى القديمة حيث وردت فى تاريخ 1230هـ/1815م بهذا الرسم ، المصدر السابق ج4 ، ص19 .

والمصلحة باعترافهما بذلك ، الاعتراف الشرعي ، وقبل ذلك منهما لنفسه المسقط له المذكور أعلاه قبولا شرعيا ، وذلك فى نظير ما قبضاه المسقطين المذكورين لأنفسهما ولأخويهما الموكلين المذكورين أعلاه ، من الخواجا الحاج قاسم الشرايبى ، المسقط له المذكور أعلاه ، وقدره من الدنانير الذهب الزنجرلى ، المسكوك الف دينار واحد ذهبا زنجرليا ، نصفهما حفظا لها ، وضبطا ، وبيانا ، بجملتها خمسمايه دينارا ذهبا زنجرليا ، القبض الشرعى بتمام ذلك وكماله ، باعترافهما بذلك ، الاعتراف الشرعي ، وبمقتضى ذلك ، وبما شرح أعلاه ، صار الخواجا الحاج قاسم ، المسقط له المشار اليه أعلاه ، يستحق التصرف والتحدث والتواجر المدة المذكورة ، والاجرة المعجلة عنها ، بجميع الحصة المذكورة ، فى كامل الأطيان الرزق المذكورة ، من تاريخه أدناه ، فى نظير المبلغ المذكور أعلاه دون المسقطين وموكليهما المذكورين ، ودون كل أحد ، الاستحقاق الشرعي ، بالطريق الشرعى ، للمقتضى المشروح ، وتصادقوا على ذلك ، وعلى أنه اذا أحضر المسقطين وأخويهما ، موكليهما المذكورين أعلاه ، نظير مبلغ الاسقاط المذكور وقدره من غير تكرار الف دينار دهب زنجرلى ، وأقبضوا ذلك للخواجا الحاج قاسم المومى اليه أعلاه ، بعد مضى سنة كاملة اثنى عشر شهرا ، أولها غرة شهر تاريخه ادناه وغايتها غاية ذى الحجة سنة أربعة وأربعين وماية وألف ، وهى سنة تاريخه ادناه ، كان الاسقاط فيما ذكر وعين أعلاه ، منحلا أيلا الى تصرف وتحدث وتواجر المسقطين والموكلين المذكورين ، كما كان ، والا كان ذلك بتا لازما منبرما ، فى تصرف وتحدث وتواجر ، الخواجا الحاج قاسم ، المسقط له المشار اليه أعلاه التصادق الشرعى المقبول بالطريق الشرعى ، وثبت الاشهاد بذلك لدى مولانا شيخ الاسلام المشار اليه أعلاه ، بشهادة شهوده ثبوتا شرعيا، وحكم بموجب ذلك حكما شرعيا تحريرا فى ثامن عشر محرم الحرام ، فتتاح سنة أربعة وأربعين وماية وألف . (49)

الشيخ محمد العبادى والسيد على البهواشى

الوثيقـــة رقـــم 47

ارشيف الشهـر العقارى بالقاهرة : سجـل اسقاط القـرى (2) ، ص (109) ، مادة (303) .

موضوع الوثيقة : قاسم الشرايبى يشترى التزام كامل أراضى ناحية البيجور ، ولاية المنوفية عن طريق الوكالة من الامير اسماعيل بيك بن قيطاس، دفتر دار مصر ، وأمير الحاج سابقا .

« لدى شيخ الاسلام ، استأجر قدوة الامرا الكرام ، كبير الكبرا الفخام ، المقر العالى ، حايز رتب المفاخر والمعالى ، مولانا الامير اسماعيل بيك بن المرحوم لمقر العالى ، قيطاس بيك ، دفتر دار مصر ، وأمير الحاج الشريف المصرى كان ، وهو القايم فيما يذكر فيه بطريق ولايته الشرعية ، على مر قوقه حسن عبد الله تابع اسماعيل من جاويشان ، بالطريق الشرعى ، شهوده الاشهاد الشرعى ، وهو بأكمل الأوصاف المعتبرة شرعا ، أنه فرغ وانزل واسقط ، حق مرقوقه حسن عبد الله المرقوم ، لفخر الاماثل ، وكمال الاعيان ، الجناب المكرم ، **الخواجا الحاج قاسم بن المرحـوم الحـاج محمـد**

---

(49) 18 محرم 1144هـ/22 يولية 1721م .

داداً الشرايبى ، عين اعيان التجار ، بمصر المحروسة كوالده كان ، الوكيل الشرعى ، عن فخر أقرانه ، احمد تابع الحاج احمد جلون الثابت توكيله عنه ، فى شأن ذلك ، وفيما يذكر فيه لدى مولانا شيخ الاسلام المشار اليه أعلاه ، بالطريق الشرعى الثبوت الشرعى ، من التصرف والتحدث والالتزام والتقسيط ، بجميع كامل اراضى ناحية البيجور * ، وقف الشمشمة الكبرى ، تابع ولاية المنوفيه ، المعلوم ذلك عندهما شرعا ، والجارى ذلك فى تصرف وتحدث والتزام ، حسن عبد الله محجور مولانا الامير اسماعيل بيك الخشار اليه أعلاه ، يشهد له بذلك التقسيط الديوانى ، المؤرخ فى ثانى جماد الأول سنة احدى واربعين ومائة والف ، ولمولانا الأمير اسماعيل بيك المومى اليه أعلاه ، ولاية اسقاط ذلك بالطريق الشرعى ، وبالتصادق على ذلك فراغا ونزولا واسقاطا ، شرعيات ، من تاريخه أدناه ، عن طيب قلب ، وانشراح صدر ، لما علم مولانا الامير اسماعيل بيك المشار اليه أعلاه ، لمحجوره حسن عبد عبد الله المذكور ، فى ذلك من الحظ والمصلحة ، باعترافه بذلك الاعتراف الشرعى ، وقبل ذلك منه الخواجا الحاج قاسم الشرايبى الوكيل المومى اليه أعلاه ، لموكله احمد المسقط له المذكور أعلاه ، قبولا شرعيا ، وذلك فى نظير ما قبضه مولانا الامير اسماعيل بيك المومى اليه ، من الخواجا الحاج قاسم الوكيل المومى اليه أعلاه ، من مال موكله المسقط له المذكور أعلاه ، عن حلوان ذلك ، وقدره من الاكياس المصرية الديوانية ، التى عبرت كل كيس منها خمسة وعشرون الف نصف فضة ديوانى ، عشرة أكياس مصرية ديوانى ، القبض الشرعى ، بتمام ذلك وكماله ، باعترافه بذلك الاعتراف الشرعى ، وبمقتضى ذلك وبما شرح أعلاه ، صار احمد المسقط له موكل الخواجا الحاج قاسم المذكور ، يستحق التصرف والتحدث والالتزام والتقسيط بجميع كامل الناحية المذكورة : من تاريخه أدناه ، فى نظير مبلغ الحلوان المقبوض ، المرقوم ، دون مولانا الامير اسماعيل بيك ومحجوره حسن عبد الله المذكور ودون كل أحد الاستحقاق الشرعى ، بالطريق الشرعى ، للمقتضى المشروح أعلاه وتصادقا على ذلك كله ، تصادقا شرعيا وثبت الاشهاد بذلك ، لدى مولانا شيخ الاسلام المشار اليه أعلاه ، بشهادة شهوده ، ثبوتا شرعيا تاما معتبرا ، محررا مرعيا وأشهد على نفسه بذلك وبه شهد وحرر فى غرة شهر صفر الخير 1144 (50) .

محمد العبادى السيد على البهواشى

الوثيقة رقم 48

ارشيف الشهر العقارى بالقاهرة : سجل اسقاط القرى (2) ، ص (109 – 110) ، مادة (304) .

موضوع الوثيقة : قاسم الشرايبى يقوم بتأجير ناحية البيجور التى التزمها باسم موكله احمد تابع الحاج احمد جلون ، للامير اسماعيل بيك الذى اسقط له الحصة .

« لدى شيخ الاسلام ، استأجر قدوة الامرا الكرام ، كبير الكبرا الفخام المقر العالى حايز رتب المفاخر والمعالى ، مولانا الامير اسماعيل بيك بن

---

* البيجور : تعرف حاليا باسم البأجور ، حيث وردت برسمها الحالى فى تاريخ 1228هـ/1812م ووردت فى تحفة الارشاد باسم كفر سبك الضحاك من أعمال المنوفيه وهى احدى قرى مركز منوف ، محافظة المنوفيه ، المصدر السابق ، جـ2 ، ص213 .

(50) غرة صفر 1144هـ/5 اغسطس 1721م .

المرحوم المقر العالي مولانا الامير قيطاس بيك الدفتردار بمصر، وأمير لحاج الشريف كان، تغمده الله بالرحمة والرضوان، وأعز جناب ولده المشار اليه، لنفسه الزكية، **من مؤجره الجناب المكرم، الخواجا الحاج قاسم بن المرحوم الخواجا الحاج محمد دادا الشرايبي، عين أعيان التجار، بمصر كوالده كان، وهو الوكيل الشرعي عن فخر أقرانه احمد تابع الحاج احمد جلون، الثابت توكيله عنه، في شأن ذلك**، وفيما يذكر فيه لدى مولانا شيخ الاسلام المشار اليه أعلاه، بشهادة كل من فخر الاعيان الجناب العالي، الامير محمد أغا، دلال البلاد بالديوان العالي حالا، والحاج جوهر عبد الله تابع اسماعيل عن جاويشان، **في نظير ما قبضه من الخواجا الحاج** شرعيا فأجره جميع كامل أراضي ناحية البيجور، وقف الدشيشة الكبرى، تابع ولاية المنوفيه، المعلوم ذلك عندهما شرعا، والجاري ذلك في تصرف وتحدث والتزام الموكل المذكور، آل ذلك اليه، بالاسقاط الشرعي، من قبل مولانا المستأجر المشار اليه أعلاه، بولايته الشرعية على مرقوقه حسن عبد الله تابع اسماعيل عن جاويشان، **في نظير ما قبضه من الخواجا الحاج قاسم الوكيل المومى اليه، من مال موكله المذكور**، عن حلوان ذلك وقدره، عشرة اكياس مصرية ديواني، عبرة كل كيس منهما خمسة وعشرون الف نصف فضه ديواني، كما ذلك معين ومشروح بحجة الاسقاط لذلك المسطرة من هذه المحكمة، الموافقة لتاريخه وشهوده، وللخواجا الحاج قاسم الوكيل المذكور، ولاية ايجار ذلك، وقبض اجرته لموكله المذكور بالطريق الشرعي، وبالتصادق على ذلك، لينتفع المستأجر المشار اليه أعلاه، بذلك بالزرع والزراعة والاجرة والاجارة، وكيف شا الانتفاع الشرعي، على الوجه الشرعي الواجب سنة كاملة، اثنى عشر شهرا، أولها يوم تاريخه أدناه، وغايتها غاية محرم الحرام سنة 1145 * باجرة قدرها عن ذلك لواجب السنة المذكورة، من الفضة الانصاف العددية الديوانية، خمسون الف ونصف فضة ديواني، اجرة سالمة خالصة، تقوم بها المستأجر المومى اليه أعلاه، لمؤجره المذكور في غاية السنة المؤجرة المذكورة، خارج ذلك، عنما يقوم به المستأجر المذكور، عنما على ذلك من المال لجانب الديوان العالي، وتوابعه والكشوفية، والخدم والرزق والاوقاف وجرف الجسور، وسائر المصاريف الكلية والجزوبة الواجب السنة «ص 110» المذكورة وليس على مؤجره المرقوم شيء من ذلك، القيام الشرعي اجارة شرعية، على الايجاب والقبول، والتسلم والتسليم الشرعيات، بعد النظر والمعرفة والاحاطه بذلك علما وخبره نافيين للجهالة شرعا، وتصادقا على ذلك، وعلى أنه اذا أحضر المستأجر المشار اليه أعلاه، نظير مبلغ الحلوان المرقوم، مع أجرة السنة المذكورة وجملة ذلك اثنى عشر كيسا مصرية ديواني، واقبض ذلك للمؤجر المشار اليه أعلاه، في غاية السنة المؤجرة المذكورة كان لاحق للموكل المذكور، في الناحية المذكورة، بتصرف ولا تحدث ولا بالتزام، ولا بغير ذلك، وكانت عايدة راجعة الى تصرف وتحدث والتزام، مولانا المستأجر المشار اليه أعلاه، كما كانت والا فهى باقية على تصرف وتحدث والتزام الموكل المرقوم، التصادق الشرعي المقبول، وثبت الاشهاد بذلك لدى مولانا شيخ الاسلام، المشار اليه أعلاه، بشهادة شهوده، ثبوتا شرعيا، وحكم بموجب

---

* غاية محرم 1145هـ/22 يولية 1722م.

ذلك حكما شرعيا ، وأشهد علي نفسه بذلك ، وبه شهد وحرر في غرة صفر الخير سنة أربع وأربعين ومائة وألف سنة 1144 (51) .

الشيخ محمد العبادي   السيد علي البهواشي

الوثيقـــة رقـــم 49

أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة : سجل اسقاط القـرى (3) ، ص (6) ، مادة (13) .

موضوع الوثيقة : قاسم الشرايبي يشترى التزام ثمن أراضي ناحية سنلمنت بولاية البهنساوية من الامير ذو الفقار جوربجي ، اختيار طايفة الجراكسة ، عن طريق وكالته لتابعه .

« لدى مولانا ، شيخ الاسلام : أشهد علي نفسه ، فخر الاماثل الكرام ، الجناب المكرم ، الأمير ذو الفقار جوربجي ، اختيار طايفة الجراكسة ، تابع المرحوم احمد بيك افندى ، وهو الوكيل الشرعي ، عن تابعه ، محمد نام ، الثابت توكيله عنه في شأن ما يذكر فيه لدى مولانا شيخ الاسلام المومى اليه اعلاه ، بشهادة كل من الشيخ نور الدين علي بن الشيخ موسى ، وكمال أقرانه ، البرهاني ، ابرهيم بن يوسف طايفه الجراكسة ، ثبوتا شرعيا ، شهوده الاشهاد الشرعي ، وهو بأكمل الاوصاف المعتبره شرعا ، **انه فرغ ونزل واسقط ، حق موكله المرقوم ، لفخر التجار الكرام ، عين الاماجد الفخام ، الخواجا الحاج قاسم بن المرحوم الخواجا الحاج محمد السادى الشرايبي ، عين اعيان التجار بمصر المحروسة ، في البن وغيره ، كوالده هو حالا من التصرف والتحدث والالتزام والتقسيط بجميع الحصة التي قدرها ، الثمن ، ثلاثه قراريط من أصل اربعه وعشرين قيراطا علي الشيوع ، في كامل أراضي ناحية سنلمنت * بولاية البهنساوية ،** من ابتدا توت القبطي ، افتتاح سنة خمس وأربعين ومائة والف الخراجية (52)، المعلوم ذلك عندهما شرعا ، والجارى الحصة المسقطة المذكورة ، من الناحية المذكورة في تصرف وتحدث والتزام ، محمد نام الموكل المذكور ، شهد له بذلك التقسيط الديواني ، المؤرخ في رابع عشرين صفر سنة اثنتين وأربعين ومائة والف ، وللوكيل المسقط المذكور ، ولاية اسقاط ذلك ، بالطريق الشرعي وبالتصادق على ذلك ، فراغا ونزولا واسقاطا شرعيات ، عن طيب قلب وانشراح صدر لما علمه لتابعه موكله المذكور في ذلك من الحظ والصلحة ، باعترافه بذلك الاعتراف الشرعي ، وقبل ذلك منه منه لنفسه المسقط له المرقوم ، اعلاه ، قبولا شرعيا ، وذلك في نظير مبلغ الحلوان عن ذلك ، وقدره من الفضه الانصاف العدديه الديواني ، خمسة وعشرون الف نصف فضه ديواني ، مقبوض ذلك ، من الحاج قاسم الشرايبي المسقط له المذكور ، بيد الامير ذو الفقار الوكيل المسقط المذكور ، القبض الشرعي ، بتمام ذلك وكماله ، بمعاوضة ، دنانير ذهب فندقلي وزنجرلي ، بحساب الدينار الفندقلي مائة نصف وأربعة وثلاثون نصفا فضة ، والزنجرلي مائة نصف الفضة ، وسبعة أنصاف فضة القبض الشرعي ، بتمام ذلك وكماله ، المعاوضة الشرعية ، ولم يتأخر له ، قبله من كامل ذلك ، ولا من بعضه ،

---

(51) غرة صفر 1144هـ/5 أغسطس 1721م .

* **سنلمنت : تعرف حاليا باسم « صندفا » وهي من القرى القديمة ، وهي احدى قرى بني مزار ، محافظة بني سويف ، المصدر السابق ، جـ3 ، ص219 .**

(52) 1 محرم 1145هـ/24 يونية 1722م .

مطالبة ولا شي ، قل ولا جل ، باعترافه بذلك ، لشهوده في يوم تاريخه » الاعتراف الشرعي ، وبمقتضى ذلك ، وبما شرح اعلاه ، صار الخواجا الحاج قاسم الشرايبي ، المشار اليه أعلاه ، يستحق التصرف والتحدث والالتزام ، والتقسيط ، بجميع الحصة التى قدرها ، الثمن ، المسقطة المذكورة ، من الناحيه المذكوره ، من ابتدا السنة المرقومة ، في نظير مبلغ الحلوان المقبوض المعين اعلاه ، دون الوكيل ، وتابعه محمد نام ، موكله المرقوم ، ودون كل أحد الاستحقاق ، الشرعي ، بالطريق الشرعي للمقتضى للشروح وتصادقا على ذلك كله ، تصادقا شرعيا ، وتليت الاشهاد بذلك ، لدى مولانا شيخ الاسلام المشار اليه اعلاه ، بشهادة شهوده ثبوتا شرعيا ، تاما معتبرا ، محررا مرعيا وبه شهد وحرر في حادي عشرة جمادى الاخر سنة 1145 ، (53)

الشيخ خطاب الازهري والشيخ حسن السروجي

الوثيقة رقم 50

صورة حجة التأجير التالية

« لدى مولانا شيخ الاسلام ، استأجر فخر الاماثل الكزام ، الجناب المكرم ، الامير ذو الفقار جوربجي ، اختيار طايفة الجراكسة ، تابع المرحوم الامير احمد بك أفندي لنفسه من مؤجره ، فخر التجار الكرام ، عمدة ذوى الشأن الفخام ، **الخواجا المكرم الحاج قاسم ابن المرحوم الحاج محمد الدادا الشرايبي عين اعيان التجار في البن وغيره ، بمصر المحروسة ، هو كوالده ، فاجره جميع الحصة ، التي قدرها ، الثمن ، ثلاثة قراريط ، من اصل اربعة وعشرين قيراطا شايعا ، ذلك في كامل أراضي ناحية سندمنت ،** بولاية **البهنساوية ، المعلوم** ذلك عندهما شرعيا ، والجاري الحصة المؤجرة المذكوره ، من الناحيه المذكوره في تصرف وتحدث والتزام ، الحاج قاسم الشرايبي ، المؤجر المرقوم ، آل ذلك اليه بالاسقاطط الشرعي ، يوم تاريخه من قبل المستأجر المرقوم ، بوكالته عن تابعه محمد نام ، بعد ثبوت توكيله عنه ، حينئذاك في نظير ما قبضه منه من حلوان ذلك ، وقدره من الفضة الانصاف العديدة الديوانية ، خمسة وعشرون ألف نصف فضة ديواني ، بمعاوضة دنانير ذهب فندقلي وزنجرلي بحساب الدينار من الفندقلي ماية نصف فضة واربعة وثلاثون نصفا فضة ، والزنجرلي ماية نصف وسبعة انصاف فضة على الحكم المعين ، والمشروح بحجة الاسقاط الشرعية ، المسطرة من هذه المحكمة الموافقة لتاريخه وشهوده ، وللحاج قاسم الشرايبي المومى اليه ، ولاية ايجار ذلك وقبض أجرته ، بدلالة ما شرح اعلاه ، وبالتصادق على ذلك ، لينتفع المستاجر المذكور ، بالحصه المؤجره المرقومه ، من الناحية المذكورة بالزرع والزراعة والاجرة والاجارة ، وكيف شا الانتفاع الشرعي ، على الوجه الشرعي ، لمدة سنة واحدة خراجية ، ابتداؤها ، غرة شهر توت القبطي ، افتتاح سنة خمس وأربعين ومائة وألف الخراجية ، وعايتها غاية مسرى القبطي ، ختام السنة المؤجرة **المذكورة ، بأجرة قدها عن ذلك من الفضة الانصاف العديدة الديوانية ، خمسة الاف نصف فضة ديواني ، أجرة ساله خالصة ، يقوم بها المستاجر المرقوم ، للمؤجر المشار اليه في غاية السنة المؤجرة المرقومة ، خارج ذلك عنما يقوم به المستاجر عنما على ذلك من المال الميرى ، لجهة الديوان العالي ، وتوابعه ، والكشوفية ،**

(53) 11 جماد الآخر 1145هـ/20 أكتوبر 1722م .

والخدم والرزق والاوقاف ، وجرف الجسور ، وكامل المصاريف الكليـة والجزوية ، لواجب السنة المؤجرة ، المذكورة ، وليس على مؤجره المرقـوم شي من ذلك ، القيام الشرعى اجارة صحيحـة شرعيـه مشتملـة ، علـى الايجاب والقبول ، والتسلم والتسليـم الشرعيات بعـد النظـر والمعرفـة والاحاطة بذلك علما ، وخبرة ، نافيتين للجهالة ، شرعـا وتصادقـا على ذلك وعلى أنه اذا أحضر المستأجر المرقوم ، مبلغ الحلوان المعين اعلاه ، مع اجرة السنة المذكورة ، وجملة ذلك ثلاثون الف نصف فضة ديواني واقبض ذلك لمؤجره المذكور ، او لوكيل عنه بالحساب المعين أعلاه ، بتمامه وكماله فى غاية السنة المؤجرة المذكورة ، كان لاحق للمؤجر المذكور ، فى الحصـة المؤجرة المذكورة من الناحية المذكورة ، بتصرف ولا بتحدث ولا بالتزام ، ولا بغير ذلك وكانت عايدة راجعة ، الى تصرف وتحدث والتزام ، محمد نام الموكل المرقوم ، كما كانت أولا ، والا كان ذلك باق على تصرف وتحدث والتزام ، المؤجر المرقوم ، التصادق الشرعى ، وثبت الاشهاد بذلك ، لدى مولانا شيخ الاسلام المشار اليه اعلاه ، بشهاده شهوده ، ثبوتا شرعيا ، وحكم بموجب ذلك حكما شرعيا مسؤولا فى ذلك ، وبه شهد وحرر فى حادى عشرة جمادى الاخرة سنة خمس وأربعين ومايه والف سنة 1145 .

الشيخ خطاب الازهرى   الشيخ حسن السروجى

الوثيقـة رقـم 51

ارشيف الشهر بالقاهرة : سجل أسقـاط القـرى (3) ، ص (87) ، مـادة (247)

موضوع الوثيقة : قاسم الشرايبى ، يحضر مـزاد بيـع الالتزامـات المحلولة ، ويضارب فى شراء هذه الالتزامات واسقاطها فى نفس الوقت .

« لدى مولانا ، شيخ الاسلام قدوة الامر الكرام ، عمدة الكبرا الفخام ، الفخر العالى ، الامير صالح بيك ، دامت عزته أمين ، أشهـد على نفسـه فخر الاماثل وكمال الاعيان ، الجناب المكرم ، الخواجا الحاج قاسم بن المرحوم الخواجا الحاج محمـد الـدادا الشرايبى ، عيـن أعيـان التجـار بمصـر كوالده كان ، شهوده الاشهاد الشرعى ، وهو باكمل الاوصاف المعتبـرة شرعا ، من غير اكراه عليه فى ذلك ولا اجبار ، وجواز الاشهاد عليه شرعا ، **انه فرغ ونزل واسقط حقه ، لقدوة الامرا الكرام الفخر العالى ، الأمير صالح بيك المشار اليه اعلاه ، من التصرف والتحدث والالتزام والتقسيط ، بجميع الحصة التى قدرها الربع ، ستة قراريط ، من أصل اربعة وعشرين قيراطا شايعا ، ذلك فى كامل أراضى ، ناحيـه الدمناويـة وغيـره * ، معصـرة دهشور * ، وقف المرحوم الملك الاشرف برقوق الظاهرى ، بولاية الجيزة ، المعلوم ذلك عندهما شرعا ، هو الجارى الحصة المذكورة ، من الناحية المذكورة، وغيره معصرة دهشور ، فى تصرف وتحدث والتزام ، الخواجا الحاج قاسم الشرايبى المسقط المذكور ، تلقى ذلك من المزاد بالديوان العالى ، عن محلول سليمان عبد الله تابع احمد مستحفظان ، بموجب قايمة المزاد ، المتوجه بفرمان الصالحة المؤرخ ، فى حادى عشر ذى القعـدة سنـة خمس وأربعين ومايـة**

---

* الدمنـاوية : تعرف حاليا باسم الدنـاوية ، حيث وردت بهذا الاسـم فى تاريـخ 1228هـ/ 1812م ، وهى احدى قرى مركز العياط محافظة الجيزة ، المصدر السابق ، جـ3 ، ص 39.

* معصـرة دهشـور : احدى القرى القديمة ، مركز الجيـزة ، محافظة الجيـزة ، المصدر السابق ، جـ3 ، ص7 .

والف (54) ، وهو شهر تاريخه أدناه ، وله ولاية اسقاط ذلك ، بالطريق الشرعي ، وبالتصادق على ذلك ، فراغا ونزولا واسقاطا شرعيات ، بتا ، ذلك خاليا ، عن رهن ووعد ، وذلك من ابتدأ توت القبطى سنه ستة وأربعين وماية والف الخراجية (55) عن طيب قلب وانشراح صدر ، لما علمه المسقط المذكور لنفسه في ذلك ، من الحظ والمصلحة ، باعترافه بذلك الاعتراف الشرعي ، وقبل ذلك منه لنفسه ، الامير صالح بيك ، المسقط له المشار اليه اعلاه ، قبولا شرعيا ، وذلك في نظير ما قبضه ، الخواجا الحاج قاسم المسقط المومى اليه ، من المسقط له المشار اليه أعلاه ، عن حلوان ذلك ، وقدره من الاكياس المصريه الديوانيه ، التى عبرة كل كيس منها ، خمسه وعشرون الف نصف فضه ديواني ، ثمانيه عشر كيسا ، مصريه ديوانى ، بما فى ذلك ، من فايض الحصة المذكورة ، لواجب سنة خمس وأربعين وماية والف الخراجية * القبض الشرعي بتمام ذلك وكماله ، باعترافه بذلك الاعتراف الشرعي ، وبمقتضى ذلك ، وبما شرح أعلاه ، صار الامير صالح بيك ، المسقط له المشار اليه أعلاه ، يستحق التصرف والتحدث والالتزام ، والتقسيط ، بجميع الحصة المذكورة ، من الناحية المذكورة وغيره معصرة دهشور ، من ابتدأ السنة المذكورة وفايض الحصة المذكورة ، لواجب سنة خمس وأربعين وماية وألف الخراجية ، نظير مبلغ الحلوان المذكور ، دون المسقط المومي اليه أعلاه ، ودون كل أحد ، الاستحقاق الشرعي ، بالطريق الشرعي للمقتضى المشروح أعلاه ، وتصادقا على ذلك ، تصادقا شرعيا ، وثبت الاشهاد بذلك ، لدى مولانا شيخ الاسلام المشار اليه اعلاه ، بشهادة شهوده ، ثبوتا شرعيا ، تاما معتبرا ، محررا مرعيا ، واشهد على نفسه الزكية ، بذلك ، وبه شهد وحرر ، فى خامس عشر ذى القعدة الحرام سنة خمس وأربعين وماية وألف * .

الشيخ محمد العبادى　　　السيد على البهواشى

الوثيقـــة رقـــم 52

– ارشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (152) ، ص (241 – 243) ، مادة (406) .

– موضوع الوثيقة : النزاع بين افراد اسرة الشرايبى وانحلال الشركة التي كانت قائمة بينهم بعد وفاة قاسم مما ادى الى ضعف نفوذ هذه الاسرة الاقتصادى ، وتدهور احوالها .

« هو أنه بين يدى سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الاسلام ملك العلما الاعلام ، قاموس البلاغه ونبراس الأفهام ، مؤيد شريعة خير الانام بمزيد القضايا والافهام ، **بمزيد الأحكام الناظر في الاحكام الشرعية ، وامور القسمة العسكرية ، قاضى القضاة يوميد بالديار المصرية عامله الله بالطافه الخفية ،** ونائبه فخر المدرسين العظام كمال بلغا الانام وأشرف السادة الموالى الاعالى الأعزة الكرام ، الواثق بلطف ربه المعيد المبدى ، **مولانا مصطفى افندى القسام العسكرى** ، الموقع خطه الكريم كلاهما اعلاه دام علاه أمين .

(54) 11 ذى القعدة 1145هـ/25 أبريل 1722م .
(55) غرة محرم 1146هـ/14 يونية 1722م .
* 15 ذى القعدة 1145هـ/29 أبريل 1722م .

ادعى فخر الاماجد المعظمين ، عين الوجها المكرمين ، الامير محمد جوربجي ، طايفة عزبان ، بن المرحوم الخواجا الحاج عبد الله بن المرحوم الخواجا الحاج محمد بن المرحوم الحاج محمد بن المرحوم الخواجا الحاج قاسم الشرايبي المغربي ، رأس التجار بمصر ، ومن طايفة مستحفظان كان .
على فخر التجار المكرمين عين الوجها المعظمين الخواجا الحاج احمد بن المرحوم الخواجا الحاج محمد دادى الشرايبي عين اعيان التجار بمصر المحروسة كان .
بان المرحوم الحاج محمد جد الامير محمد جوربجى المدعى المذكور . والحاج محمد دادى الشرايبي . والد الحاج احمد المدعى عليه المذكور كانا شريكين في مال وعقار وغير ذلك مما يباع ، ويودع ويرهن بموجب حجة شرعية مسطرة من هذه المحكمة مؤرخة في غرة شهر رمضان سنة اربعة وعشرين وماية والف (56) ، سوية بينهما لكل واحد منهما النصف ، ثم ان احد الشريكين توفي . وهو جد المدعى المذكور ، ووضع يده الشريك الثاني ، وهو المرحوم الحاج محمد دادى الشرايبي والد المدعى عليه المذكور على كامل الشركة مدة ثلاثة عشر سنة ، وتوفي وتصرف بعده احد اولاده ، المرحوم الخواجا الحاج قاسم . ثم توفي الحاج قاسم فوضع يده اخيه ، الخواجا الحاج عبد الرحمن ، ثم توفي الحاج عبد الرحمن ، فوضع يده اخيه ، الخواجا الحاج احمد المدعى عليه المذكور . من غير عقد شركة بينهم ثم اظهروا على الشركة ديون ، واظهروا بعض موجود وان المرحوم الخواجا الحاج عبد الله وكل ذلك ولده الامير محمد جوربجي المدعى المذكور ، حال حياته بموجب حجة شرعية مسطرة من محكمة جامع الصالح بمصر مؤرخه في خامس عشر شهر رمضان سنة سبع وأربعين وماية والف (57) ، فتحاسب مع المرحوم الحاج عبد الرحمن ، واخرجوا دفتر قسام مؤرخ في أواسط شهر صفر سنة ثمان واربعين وماية والف ، (58) على حكم الاملا وكتب الأمير محمد جوربجى المذكور حجة ، بطريق وكالته عن والده ، مسطرة من هذه المحكمة مؤرخة في خامس عشر شهر جمادى الاولى سنة خمسين وماية وألف (59) ، وانه معين بالحجة المذكورة ديونا بالنمم ، موقفه من أربابها ، ثم ان الامير محمد جوربجى المدعى المذكور ، صار يطالب الخواجا عبد الرحمن واخيه الحاج احمد ، فلم يمكنوه من حقه ، وتوفى والده ، وانتقل الحق له ولأخيه احمد جلبى ، ويريد عود جميع الحساب ، لأن حجة الشركة على مجهول لا يعمل بها ، وكذا حجة الابرا ، وان جميع ما فعله الحاج قاسم واخيه الحاج عبد الرحمن ، وأخيهما الحاج احمد المدعى عليه في حال الشركة ، لا يعمل به ولا يعول ، لعدم صدور عقد الشركة بين المرحوم الحاج قاسم وبين الخواجا الحاج عبد الله وأن الحاج أحمد المدعى عليه المذكور واضع يده على مخلفات أخوبه ووالده ، ويريد الامير محمد جوربجى المدعى المذكور تحرير الحساب من حين وفاة المرحوم الحاج محمد دادى الشرايبي والى تاريخه ، وسأل جوابه عن ذلك ، فسئل من الحاج احمد المدعى عليه المذكور ، عن ذلك جميعه اجاب بالاعتراف ، في أن المرحوم الحاج محمد الشرايبي الكبير ، جد الإمير محمد جوربجي المدعى المذكور ، كان شريكا مع والده الخواجا الحاج محمد دادى الشرايبي ، وتوفي الحاج محمد ، ووضع يده والده الحاج محمد دادى الشرايبي هو والمرحوم

(56) غرة رمضان 1124هـ/2 اكتوبر 1712م .
(57) 15 رمضان 1147هـ/8 فبراير 1725م .
(58) 15 صفر 1148هـ/7 يولية 1725م .
(59) 15 جمادى الاولى 1150هـ/10 سبتمبر 1727م .

الحاج عبد الله ، والد الامير محمد جوربجي المدعى المذكور ، بموجب حجة شرعية مسطرة من هذه المحكمة ، مؤرخة في سادس عشر شهر شوال سنة خمس وثلاثين وماية والف ، (60) معين بها **ان جميع ما هو تحت يد الخواجا الحاج محمد دادى الشرايبي من عروض ، ونقود ، وعقار ، وجدار ، وأصناف بضائع ، وارساليات للاقطار الحجازية وغيرها ، مما يباع ويرهن ، ويودع ، ويؤجر ، من قليل ، وكبير ، وجليل ، وحقير ، النصف فى ذلك جميعه للحاج محمد الشرايبى ، والثلث ثمانية قراريط للحاج عبد الله ، والسدس اربعة قراريط للامير محمد جوربجي بن المرحوم احمد جلبى ، اخ الحاج عبد الله ،** وان الحاج عبد الله ، مفوض فى جميع أموره ، للحاج محمد دادى الشرايبى ، وتوفى الحاج محمد دادى الشرايبي ، ووضع يده بعده المرحوم الحاج قاسم ، باذن ورضا وتفويض ، وعقد شركة من المرحوم الحاج عبد الله مدة عشر سنوات ، وتوفي الحاج قاسم ووضع يده بعده أخيه الحاج عبد الرحمن ، وان الحاج عبد الله فى حال حياته ، أقام ولده الامير محمد جوربجي المدعى المذكور، وكيلا مفوضا عنه فى كامل أموره بموجب الحجة المحكي تاريخها اعلاه ، فبما له من التوكيل عن والده حضر وحضر معه الحاج عبد الرحمن ، والحاج احمد المدعي عليه ، وجمع كبير وجم غفير من المسلمين ، وضبط وتحرر جميع ما كان تحت يد الحاج قاسم ، من قليل وكثير وجليل وحقير ، وتسلم الامير محمد جوربجي المدعي المذكور ، حصة والده بحق الثلث ثمانية قراريط، وكتب بتسلمه حجة شرعية مسطرة من هذه المحكمة المحكي تاريخها باعاليه ، وأقر واعترف فيها بعدم الاستحقاق وأن لاحق له ، ولا لوالده جهة المرحوم الحاج محمد دادى الشرايبى وورثته ، وصدر منه الابرا العام بالحجة المذكورة ثم توفى المرحوم الحاج عبد الله ، وانحصر ارثه الشرعى فى ولديه ، هما : الامير محمد جوربجي المدعى المذكور ، والامير احمد جلبى ، الرجلان الكاملان فعارض الامير محمد جوربجى المدعى المذكور ، المرحوم الحاج عبد الرحمن واخيه الحاج احمد المدعى عليه المذكور ، وادعى بان الابرا المذكور ، صدر منه على وجه الاكراه ، وعاند حين ذاك ، وعاد الى الحق ، وصدق عن نفسه ، انه حين اقراره بعدم الاستحقاق والابرا العام ، كان طايعا مختارا ، وأبرا ذمة ، المرحوم الحاج عبد الرحمن وأخيه الحاج احمد المدعى عليه المذكور ، وباقي ورثة والدهما المذكور ، بموجب حجة شرعية مسطرة من هذه المحكمة مؤرخة فى غرة شهر شعبان سنة أربعة وخمسين ومايــة والف ، (61) وأبرز من يده الحاج احمد المدعى عليه المذكور ، حجة عقد الشركة بين والده الحاج محمد الشرايبى ، وبين الحاج عبد الله والد المدعى المذكور ، بصحة التوكيل ودفتر القسام ، الجامع لمخلفات المرحوم الحاج محمد دادى الشرايبي ، وحجة الابرا من الامير محمد جوربجى المذكور ، بطريق وكالته الشرعية عن والده ، وحجة التصديق ، وحجة الابرا من نفسه خاصة ، وقرؤا جميعا بالمجلس الشرعي فى وجه الامير محمد جوربجي المدعى المذكور ، فدل مضمونهم على ما قرره فى جوابه ، فلم يبدى الامير محمد جوربجي المدعى المذكور ، فى ذلك جميعه دافعا ولا مطعنا شرعيا ، غير انه تعلل بعدم عقد الشركة بين والده الحاج عبد الله المذكور فابرز من يده الحاج احمد المدعى عليه المذكور ، سؤال رفع لساداتنا العلما فى شأن تلك الحادثة فى مضمونه ماذا تقول

---

(60) 16 شوال 1125هـ/20 يولية 1722م .
(61) غرة شعبان 1154هـ/12 اكتوبر 1741م .

السادة العلما رضى الله عنهم ، فى رجلين مشتركين فى مال معلوم بينهما ومكث لاشتراك بينهما مدة من الزمان ، ثم كتبا بينهما حجة باقرارهما واعترافهما ، بأن جميع ما يملكانه من نقود وعقار وأموال تجارة ، مما هو **بمصر وبندر جدة وغيرهما من البنادر كل ذلك نصفان بينهما** ، واذا مات احدهما يكون بين ورثتهما نصفين ، على سبيل الشركة الشرعية ورضـا الورثة بذلك ، واستمرت الشركة بينهم ، ثم مات احدهما عن ابن يقال له : عبد الله فابقى الشركة على ما هى عليه ، ثم مات الاخير عن ابن يقال له قاسم، وعن ورثة فابقى عبد الله المذكور ، على ما كانت عليه ايضا ، ثم مات قاسم أيضا عن ورثة ، فأقام عبد الله ولده محمد ، وكيلا عنه فى استخلاص ما يخصه من المال المشترك ، معولا على الحجة المكتبتة بينهما ، ولم يحصل من عبد الله نزاع فى ذلك واقتسمت الورثة المال المذكور ، على طبق الحجة بين الجدين ، وقبض كل من الورثة ما يخصه من مال مورثه ، وكتب بينهم حجة البراة العامة الموسعة الالفاظ ، وأقر واعترف كل واحد منهم ، بأنه قد وصل اليه حقه ولم يبق له جهة الاخر شىء ، قل ولا جل ، وابرا كل منهما ذمة الاخر، وذكر ايضا فى حجة البراة لا حق لاحدهما ، ولا دعوى قبل الاخر ، وصدر ذلك كله بحضور جمع من العلما ، والامرا ، والتجار ، ومضى بعد ذلك الانفصال ، مدة من الزمان ثم قام أحد الورثة الان ، ينازع ورثة الآخر ، ويزعم أن التصديق والاقرار الصادر منه سابقا ، كان على سبيل الاكراه ، والاجبار ، ثم انه تكلم بينه وبين ورثة الاخر ، جمع من العلما ، والامرا ، ثانيا ، فاقر بصحة البراة السابقة ، واعترف بها وبصحة دفتر القسام ، وأنه لم يكن مكرها ولا مجبرا ، فكتب حجة ثانية بذلك الاقرار والبراة العامة ، وأنها صدرت منه على وجه الرضا ، فهل تسمع دعواه بعد البراة العامة ، بأنه لم يصل اليه جميع حقه ، ام لا ؟ وهل اذا رفعت الحادثة الى الحاكم الشرعى ، له منعه ، وعدم سماع دعواه ، أفيدوا الجواب ولكم الثواب

أجاب عليه سيدنا ومولانا فخر العلما العاملين ، وعمدة الفقهاء والمحدثين ، الشيخ الامام الفاضل ، الرحلة الهمام ، مفيد الطالبين بافهام ، علم الملة والشريعة والدين ، **سليمان المنصورى الحنفى** بقوله وخطه : الحمد لله مانح الصواب ، قد تقرر ان المسطور فى كتب الحنفية شروحا ، وفتاوى ، ان البراءة العامة مانعة من سماع الدعوى ، ومن جملة البراة العامة ، **اذا ذكر فيها لاحق لى ولا دعوى قبل فلان** ، قول الشخص لاحق لى يتناول العين والدين كما نقله صاحب البحر ، عن المبسوط ، وقد اعتمد العلامة خير الدين الزغلى فى فتاواه ، والعلامة الشيخ حسن الشرنبلالى ، فى رسالته التى الفها فى الابرا العام ، والعلامة السيد الحموى **أن الابرا العام مانع فى سماع الدعوى ، اذا تقرر ذلك** ، فاعلم أنه حيث ضبطت التركة بين الورثة المذكورين ، وقسمت بدفتر القسام ، واخذ كل واحد من الورثة ما خصه من تركة مورثة ، سوا كان من ورثة قاسم ، أو من ورثة غيره ، وأخذ ايضا اولاد عبد الله ما خصهم ، وكتب بينهم كلهم حجة وابرا عام ، وابرا ايضا كل منهما صاحبه وذمته ، وأقر واعترف وصدق ، بأنه اوصله جميع حقه ، ولم يبق منه شىء/فلا تسمع دعواه بعد ذلك ، بأنه لم يصل اليه حقه لما يلتزم عليه ، وظهر من التناقض ، فقد صرح صاحب البحر ، بان المتناقض لا تسمع دعواه ولا عبرة بدعوى محمد المذكور ، بأنه حصل الابرا مع الاكراه ، خصوصا وقد اعترف بعد ذلك بالحق ، وادعى اليه وعاد الى التصديق الأول ، والاقرار بان ذلك صدر منه عن تراضى ، من غير اكراه

ولا اجبار ، خصوصا وقد أقر بذلك بحضور كاتبه ، وبحضور جمع من العلما ، وكتب عليه حجة ثانية ، وبها البراة العامة كالاولى الموسعة الالفاظ ، وعلى الحاكم الشرعي اذا رفعت اليه الحادثة ، منع محمد بن عبد الله وغيره من ورثته ، من سماع هذه الدعوى ، ومنعه من دعواه ، انه لم يصل اليه حقه كما هو صريح بقول مذهب **الامام النعمان ، فقد حرر في الفتاوى الخيرية ، ان سماع مثل هذه الدعوى ، يلزم عليه ظهور التزوير ، والتدليس ، وفسخ الحجج ، الصادرة بين المسلمين ، من البراءة والإقرار ، وكل من ارتكب هذا الأمر ، فعلى الحاكم تاديبه وزجره ، بما يليق بحاله من حبس ونفي وغير ذلك ، مما فيه فتح ابواب بها اضرار ، بالمسلمين خصوصا الواقع بين الورثة واوصيائهم ، ووكلا المسلمين ، والشركا وغيرهم ، والله أعلم .**

وأجاب عليه سيدنا ومولانا الشيخ الامام العلامة الهمام ، صدر المدرسين عمدة البلغا والمتكلمين ، كنز النحاة والمعربين ، بحل المشكلات ، ومفكك المعضلات ، بركة المسلمين ، منهج الطالبين ، مولانا شمس الملة والشريعة والدين ، **ابي عبد الله محمد السيجيني الشافعي الاشعري ،** عين اعيان اهل الافادة والتدريس ، بالجامع الأزهر ، بقوله بفمه املاه ، وكتب عنه باذنه استملاء ، الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، الاقرار الصادر من وكيل عبد الله المذكور ، على الوجه المذكور ، بصفة البراة السابقة ، واعترافه بما تضمنه دفتر القسام المذكور ، واعترافه ايضا ، بأنه لم يكن مجبورا ، ولا مكروها ، على البراه المذكورة ، كل ذلك صحيح ، يجب العمل به ، واتباعه ، ولا يجوز مخالفته ، **لأن المكلف المختار ، أقواله وافعاله ، لا تلغى ، بل هي معتمد بها شرعا ، فلا يعتبر انكاره ، بعد ذلك ، ولا يجوز العمل به ،** وحيث ان ما دار رفعت هذه الحادثة الى قاضي الشريعة ، او نايب مولانا السلطان ، الذى له الولاية العامة ، فلا يجوز له سماعها ، خصوصا ، وقد قال في اقراره : لا حق لي ، ولا دعوى ، لأن لفظ حق ولفظ دعوى كل منهما نكرة ، وقعت من حي ذى النفي والنكرة ، اذا وقعت من حي النفي ، تفيد العموم ، كما وقع عليه الاجماع عند علما الاصول ، ودعوى المدعي المذكور ، بعد ذلك أن له حقا ، او دعوى تناقض ، فلا تسمع الدعوى المذكورة ، لأن الدعوى المتناقضة ، فلا تسمع ، كما هو معلوم مشهور ، عند من مارس الفروع الفقهيه ، وصدق بمحاسنها المرضية ، فعلى ولاة الأمور ، ضاعف الله لنا ولهم الاجور ، منعه من التعرض للمذكورين ، لأن تعرضه لهم محض عناد ، أو مكابرة ، فان استمر على عناده وشقاقه وخصامه ونزاعه ، عزره الحاكم ، بحبس ، او ضرب ، او نفي ، والجمع بين الثلاثة ، عليه ما يراه الحاكم الذى رفع اليه هذه الحادثة ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وأجاب عليه سيدنا ومولانا ، الشيخ العلامة ، البحر الفهامه ، سيبويه زمانه ، فريد عصره وأوانه ، بهجة الناظرين ، وبركة المسلمين ، زين الملة والشريعة والدين ، **عبد الله الشبراوى الشافعي** ، عين أعين اعيان أهل الافادة والافتى ، والتدريس ، بالجامع الأزهر ، أدام الله النفع بوجوده ، بقوله بفمه ولفظه ، الحمد لله : الذى نص عليه الاعتراف الاقرار ، الصادر ، من المكلف البالغ ، العاقل ، المختار ، معمول به ، ولا يقبل رجوعه عنه ، بعد صدوره منه ، وقول المقر ، لا شيء لي على فلان ، ولا حق لي عنده ، اقرار ببراة ذمة فلان ، في كل حق سوا كان من الاسباب ، او الديون ، كما قاله شيخ الاسلام ، زكريا الأنصاري ، في منهج الطالب ، وحيث انفصلت

الشركة : بين ورثة قاسم ، وبين وكيل عبد الله ، وكتبت بينهما حجة ، ودفتر ممضيان من الحاكم الشرعي ، محفوظان بما فيهما ، ضمن السجل ، بحضرة أعيان من العلما والأمرا ، بالبراة الشرعيقة ، والاقرار بأنه قد وصل الي كل حقه ، ولم يبق له جهة الآخر شيء ، وابرا كل من الوارثين ، جهة لآخر ، وعهدته ، وان كل ذلك نافذ معمول به شرعا ، فان المكلف مواخذ باقراره ، فاذا قام بعض الورثة الأن ، يريد نزاع الوارث الاخر ، كانت منازعته محض عناد ، وفي سلوك الفساد ، والظلم بين العباد ، فلا يقبل قوله ولا تسمع دعواه ، واذا أقر بصدور التصديق منه ، لكنه علي سبيل الاكراه ، لم تسمع دعواه الاكراه ، ولا يقبل قوله ، لأن الاصل عدم الاكراه ، ولو فتح هذا الباب ، لزم الخلل والفساد ، ولزم عدم الوثوق ، بما يكتب في الوثائق لفاصلة بين العباد ، وايضا اعترافه بصدور التصديق من غير اكراه ، بعد دعواه الاكراه ، أقوى دليل على تلبيسه ، وركوبه حظ النفس في دعواه ، وانه طالب ما يسيء له ، وقد شاهدنا هذه الحادثة ، وعرفنا ما عليه للمدعي المذكور ، في ارتكاب خلاف الحق ، والحق أحق أن يتبع ، ويصغى له ، ويسمع ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وأجاب عليه سيدنا ومولانا ، الشيخ الامام ، العالم الفهام ، فريد العصر ، ووحيد الدهر ، عمدة البلغا والمتكلمين ، كنز النحاة والمعربين ، بركة المسلمين ، **بدر الدين سالم النفراوى المالكي** ، عين أعيان أهل الافادة ، والافتي والتدريس ، بالجامع الازهر ، بقوله بفمه املا وكتب عنه باذنه ، استملاء الحمد لله ، مستحق الحمد ، المكلف وهو البالغ العاقل مواخذ باقراره ، وحيث حصل الاقرار من وكيل عبد الله ، في حالة اختياره وصحته ، بان الابرا الصادر أولا ، وقع طوعا ، فالاقرار صحيح ، لازم له شرعا ، فلا يقبل رجوعه ، بعد صدوره منه ، وقول المقر لاحق لي عند فلان ، ولا لي قبله شيء ، اقرار ببراءة فلان ، في كل حق سوا ، كان مما يتعلق بالذمة ، كالديون والنقود ، أم لا كالعقارات ، وحيث انفصلت الشركة بين ورثة قاسم ، وبين وكيل عبد الله ، وكتبت بينهما حجة ودفتر ممضاة من الحاكم الشرعي ، بحضرة أعيان من العلما والامراء والتجار ، بالبراة الشرعية ، والاقرار بانه قد وصل الى كل حقه ، ولم يبق له جهة الآخر شيء ، وابرا كل من الوارثين جهة الاخر وعهدته ، وأن ذلك نافذ معمول به شرعا ، فاذا أراد بعض الورثة النزاع مع البعض الآخر ، كانت منازعته محض عناد ، وسيما وقد أقر ثانيا ، مختارا بأن الابرا الحاصلة اولا ، علي وجه الطوع لا على وجه الاكراه ، وكتب عليه حجة بالبراءة ثانيا ، بحضرة أعيان من العلما ، والامرا ، وحينئذ لا تسمع دعوى المدعي المذكور ، لما يلزم علي سماع دعواه المذكورة ، الخصام والنزاع ، وابطال ما في أيدي الناس من التمسكات الشرعية ، فيؤدي ذلك الى وقوع خلل كبير عام ، وحينئذ اذا وقعت هذه الحادثة ، فللحاكم الشرعي ، او نايب مولانا السلطان الذي له الولاية العامة ، منع المدعي المذكور ، وعدم سماع دعواه والله أعلم .

وأجاب عليه ، سيدنا ومولانا ، الشيخ الامام العلامة الهمام ، معيد الطالبين العظام ، شهاب الملة والدين ، **احمد القدسي الحنبلي الازهري** ، بقوله : الحمد الله الهادى ، نعم حيث ان وكيل عبد الله ، أقر واعترف ، بانه قد وصل الي كل حقه ، ولم يبق لاحد جهة الآخر ، شيء قل ولا جل ، وصدرت منه البراءة العامة الموسعة الالفاظ ، علي ذلك ، وكتب بينهما حجة ، بما

ذكر ، وذكر فيها أيضا ، بأنه ليس لاحدهما ، قبل الاخر حق ولا دعوى ، وصدر ذلك كله ، بحضرة جمع من العلماء والامراء والتجار ، ووضع على ذلك يده من الزمان ، فالاقرار صحيح ، معمول به ، شرعا ، وحينئذ فلا يصوغ لوكيل عبد الله ، دعوى على شريك موكله ، بعد ذلك ، ولا يقبل قوله ، بانه كان مكرها على ذلك ، لان الاصل عدم الاكراه ، ولو فتح بعد الباب للزم الخلل والفساد ، ولزم عدم الوثوق بما يكتب في الوثائق بين العباد ، وايضا اعترافه بصدور التصديق من غير اكراه ، بعد دعواه الاكراه ، اقوى دليل على تلبيسه ، وركوبه حظ النفس في دعواه ، وانه طالب ما ليس له ، فعلى ولاة الأمور ، أدام الله لنا ولهم الاجور ، اذا رفعت اليهم هذه الحادثة ، منع محمد بن عبد الله ، أو غيره من ورثته ، في سماع هذه الدعوى ، ومنعه في دعواه ، ان لم يصل اليه حق موكله ، خصوصا وقد اقر سابقا ، بصحة البراة السابقة ، بحضرة أعيان العلما والامرا ، واعترف بها ، وبصحة دفتر القسام ، الممضاة من الحاكم الشرعي ، فانه لم يكن مكرها ، ولا مجبرا على تصديقه ، وانما كان ذلك صدر منه باختياره وطواعيته ، فان عاند في ذلك ، ولم يمتنع ، فعلى الحاكم الشرعي منعه وزجره وتعزيره اللايق بحاله ، من حبس وضرب ونفي ، وغير ذلك ، فان رجع بعد ذلك ، كان جنونا منه ، واقلية دين ، والحالة هذه ، والله أعلم ، وقريت الفتيا المذكورة ، بالمجلس ، في وجه الامير محمد جوربجي المدعى المذكور ، واستفسر منه على طريق الاستفهام ، عن حقيقة هذه الفتوى ، هل ما ذكر فيها من السؤال هل الواقع ، وهو على الحادثة أم خلافة ؟ فأجاب انه هو الحادثة بعينها حرفا بحرف ، بعد ذلك طلب الخواجا الحاج احمد المدعى عليه المذكور ، من مولانا شيخ الاسلام المتداعى لديه ، ومولانا قسام افندى المومى اليهما ، اجرا ما يقتضيه الشرع الشريف له ، ولباقي ورثة كل من والده واخوته ، في شأن ذلك ، أجاباه لذلك عرفا الامير محمد جوربجي المدعى المذكور ، أن حيث صدر منه الابرا بطريق وكالته عن والده ، بموجب الحجه الاولى ، وأقر بأن لا حق له ولا لوالده موكله ، وانكر ذلك ، بعد وفاة والده ، وادعى الاكراه ، ولم يثبت ذلك بوجه شرعي ، واقر واعترف ايضا عن نفسه ، بأن لا حق له ، وابرا ابرا عاما ، بموجب الحجة العامة ، واستفسر منه عن الحجتين المذكورتين ، فاعترف بهما ، وبصدور ذلك منه ، وصدق على ما هو معين فيهما ، وتعلل بعدم عقد الشركة ، فلا نسمع دعواه ، بذلك التعلل ، على فرض عدم وقوعه ، لان الابرا العام مانع ، لأسماع ما قبله في الدعوى بالحقوق ، ومنعه من الدعوى ، والطلب بسبب ذلك ، سيما وقد أفتيت السادة العلما ، ذوى المذاهب الاربع بذلك ، ونفتها ، وقوى كل من حجتى البراءة ودفتر القسمة ، المحكى تواريخهم اعلاه ، والزم العمل بمقتضاهم ، وعدم العدول عن ذلك ، وان لا تمسك للامير محمد جوربجي المدعى المذكور ، ولا لاخيه الامير احمد جلبي ، بما يخالف حجة الابرا ، الصادرة من الامير محمد جوربجي المذكور ، بوكالته عن والده المذكور ، بان فعل الوكيل كفعل الموكل ، وأحد الورثة خصم ، عن باقي الورثة ، في مثل هذه الحادثة ، فامتثل ذلك الامير محمد جوربجي المدعى المذكور ، واعترف بعدم ابرا الدافع والمطعن له ، في ذلك ، وحكم بموجب ذلك ، تعريفا ، ومنعا ، وتنفيذا ، وتقوية ، والزاما ، وامتثالا ، واعترافا ، وحكما ، شرعيات مقبولات ، بالطريق الشرعي ، واشهد على نفسه ، كل منهما ، بذلك ، وثبت

وحرر فى خامس عشر شهر محرم الحرام افتتاح سنة ست وخمسين ومائة والف . (11 مارس 1742 م .)

صـــالح الشاعر

الوثيقـــة رقـــم 53

ارشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء سجل (77) ، ص (76) ، مادة (131) .

موضوع الوثيقة : مغربية تمتلك دارا بالجزيرة الخضراء وتبيعها لمغربى ، على يد زوجها الذى وكلته عنها فى اتمام عمليه البيع .

« اشترى المحترم المكرم الامثل ، الحاج ، محمد بن محمد القلعى ، المغربى الجرارى ، من أهالي عماله ، شوس المغرب ، القاطن يومئذ بالثغر بماله لنفسه خاصة دون ، غيره بمفرده ، من بايعه المحترم ، الرايس محمد ، **البواب** ، الان بوكالة المرحوم الحاج مصطفى أضسباشا شهر ، بن المرحوم غنيم الفاعل الحاضر معه بالمجلس ، القايم في بيع ما يذكر فيه ، بطريق وكالته الشرعية ، عن زوجته الحرمة حاليمـة ، المـرأة المدعـوة ، عـدن ابنـة المرحوم الحاج ابى النصر ، **البنا** ، بالثغر المرقوم كان ، الثابت وكالته عنها ، في بيع ذلك لدى مولانا افندى المومى اليه ، بشهادة كلا من المحترم حسين بن المرحوم على مبارك ، **الطحان** ، والحاج محمد ، **الدلال** ، بن المرحوم الحاج حميدة الاتكاوى ، المودين شهادتهما بذلك وبمعرفة الموكلة المذكورة ، التادية الشرعية المقبوله شرعا ، ثبوتا شرعيا ، فباعه كذلك عن زوجته موكلتـه حاليمه المذكورة ، ما هو جار فى ملكها ، وبيدها ، وتصرفها ، وحوزها ، واختصاصها ، بمفردها ، وآيل اليها ، قبل تاريخه بالطريق الشرعى ، بموجب حجة شرعية مسطرة من محكمة الثغر المرقوم ، من قبل مولانا قضاء الاسلام مولانا عينجى الحاج محمد أفندى ، قاضى الثغر كان ، المؤرخة بثانى عشر شهر الله الحرام افتتاح شهور سنة تسع وعشرين ومائة والف ، (62) محضرة أيضا بالمجلس ، وبالتصادق على ذلك ، ويجوز له بيع ذلك ، وقبض ثمنه لها ، بالطريق الشرعى ، وذلك جميع الدار الكائنة بالجزيرة ، بالنجع الاوسط ، المغروزة ، وقبل تاريخه بالمقاسمة الشرعيـة ، والان دار علـى حدتها القايمة ، البنا المشتملة على ارض ، وبناء اماكن ، ومساكن ، ومنافع ، وحقوق ، المحصور كاملها بحدود اربعة ، بدلالة الحجة المذكورة ، اول الحد القبلى : ينتهى لدار على ، الكيال ، والحد البحرى : ينتهى لدار قاسـم بطيشه ، والحد الشرقى : ينتهى الآن لورثة شحاته الكيال ، بعضه وتمامه لما بيد محرم ابن عمير ، والغربى : للشارع المسلوك وفيه الباب بحد ذلك وحدوده ، وحقه ، وحقوقه ، ومعالمه ، ورسومه ، وما يعرف بذلك وينسب اليه شرعا ، المعلوم ذلك عندهما ، العلم الشرعى ، الثانى ، لدعوى الجهالة شرعا ، اشترا شرعيا ، وبيعا ، ناجزا مرضيا ، لا شرط يفسده ولا خيار ، يوهنه ، بثمن مبلغ عن ذلك ، من الدنانير الذهب الفندقلى ، خمسون دينارا ذهبا ، فندقليا ثمنا حالا ، مقبوضا بيد الموكلـة المذكـورة ، مـن المشترى المذكور ، باعترافها بشهادة شاهدى التوكيل المذكورين ، واعترافهما ، زوجها الوكيل ، المرقوم بذلك القبض التام الشرعى ، بتمام ذلك وكماله ، الاعتراف

(62) 14 محرم 1129هـ/27 ديسمبر 1716م .

الشرعي ، واعترف المشترى المذكور اعلاه ، بتسلم ذلك لنفسه ، تسلما شرعيا ، بعد اذن وتخليه ، ونظر ورضا به ومعاقده شرعية ، صدرت بينهما على ذلك بايجاب ، وقبول شرعيين ، ولزوم العقد فى ذلك ، ابرامه شرعا ، وثبت ذلك كما شرح فيه اعلاه ، لدى مولانا افندى المومي اليه بشهادة شهوده، وبذلك وصدوره لديه ثبوتا شرعيا ، وحكم اعزه الله ، وأجل اليه ، بموجب ذلك حكما شرعيا ، مستوفيا شرائطه الشرعية ، ووجباته المحررة الشرعية ، بعد اعتبار ما وجب اعتباره شرعا ، وجرى ذلك وحرر ، حسبما وقع وسطر به ، فى خامس شهر شوال سنة اربعة وخمسين ومائة واله . (63)

الوثيقة رقم 54

ارشيف الشهر العقارى بالاسكندرية ، محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء . سجل (77) ، ص (76) ، مادة (130)

موضوع الوثيقة : مغربى يشترى من مغربى آخر حقه فى ربع المكان الكاين بالجزيرة الخضراء ظاهر ثغر الاسكندرية ،

« اشترى فخر امثاله ، كمال اقرانه ، المحترم الشهابى ، احمد بن المكرم الحاج ، فتح شتوان ، بماله لنفسه خاصة ، دون غيره ، من بايعه المحترم الحاج ابراهيم بن المرحوم حسن ، **المغربى ، الزليتنى** الحاضر معه بالمجلس ، فباعه لذلك ما هو جار ، فى ملكه ، وبيده ، وتصرفه ، وحوزه واختصاصه ، بمفرده ، ومعروف بانشائه ، من ماله ، وصلب حاله ، بعد **أيلولة** أرض ما منه ذلك له ، بالشراء الشرعى ، بموجب حجة شرعية ، مسطرة من محكمة الثغر ، مؤرخة مع ما بها من ثبوت ، وحكم شرعيين ، من قبل مولانا ، فخر قضاة الاسلام ، مصطفى افندى ، قاضى الثغر كان ، بتاسع شهر رجب الفرد الحرام من شهور سنة ثمان وعشرين ومائة والف ، (64) وقف عليها مولانا افندى ، وشهوده وقوفا كافيا وتاملوها — تاملا شافيا ، ويجوز له ، بيع ذلك ، وقبض ثمنه شرعا ، وذلك جميع الحصة التى قدرها الربع ستة قراريط ، من تجزية اربعة وعشرين قيراطا شايعة فى كامل المكان الكاين ، بالجزيرة المذكورة ، بخط الميدان ، المشتمل كامله على منافع ، ومرافق ، وحدوده ، المحصور بحدود اربعة ، بدلالة الحجة المذكورة ، الحد القبلى : لشارع مشدون ، والحد البحرى : الى بقية الارض المذكورة ، والحد الشرقى : النصر العمامى ، والحد الغربى لها ، الشارع المسلوك ، الفاصل بين ذلك ، وبين سكان كيوان بحد ذلك ، وحدوده ، وحقه ، وحقوقه ، ومعالمه ، ورسومه . وكل حق هو لذلك فى داخله ، وخارج ، عنه ما عدا الحاصلين التى من خارج المكان المذكور ، من الجهة ، فانه باقيين على ملكية الحاج ابراهيم البايع المذكور ، لم يدخلان ، فى هذا التبايع المذكور ، المعلوم ذلك عندهما شرعا ، اشترا شرعيا ، وبيعا بتا ، ناجزا مرضيا ، بثمن مبلغ عن ذلك ، **من الدنانير الذهب الفندقلى ، ثلاثون دينارا فندقيا ، ثمنا حالا** مقبوضا بيد البايع المرقوم ، باعترافه واعتراف المشترى المرقوم ، بتسلم ذلك لنفسه ، تسلما شرعيا ، صدرت بينهما على ذلك ، بايجاب وقبول شرعا ، ولزوم العقد فى ذلك شرعا ، وثبت ذلك لدى مولانا افندى ، المومى اليه ، بشهادة شهوده ، وصدوره لديه ثبوتا شرعيا ، وحكم بموجب ذلك حكما شرعيا ، منه ، جرى ذلك ، وحرر

(63) 15 شوال 1154هـ/24 ديسمبر 1741م .
(64) 9 رجب 1128هـ/29 يونية 1716م .

حسبما وقع ، وسطر ، وبه شهد في رابع عشرين من شهر شوال من شهور سنة اربع وخمسين وماية والف . (65)

الوثيقــة رقــم 55

ـ أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : سجل الديوان العالى (1) ، ص (17) ، مادة (30)

ـ موضوع الوثيقة : أحد التجار المغاربة يشترى التزام عدة حصص فى قرى الخيزرانية والطالبية بولاية الجيزة .

« بالديوان العالى لدى شيخ الاسلام بحضرة كل من فخر الاماثل وعمدة الاعيان الامير ابراهيم جوربجى طايفة عزبان بن المرحوم مصطفى المعروف بتابع المرحوم الامير خضر كتخدا طايفة عزبان كان ، وفخرا امثاله الحاج عثمان أوده باشى بن عمر والحاج محمد أوده باشى كلاهما من طايفة عزبان ، وتابعى الامير اسماعيل كتخدا الاتى ذكره فيه ، **وفخر الاماجد الكرمين مستجمع المحامد المفخمين الامثل المبجل الخواجا الحاج احمد بن المرحوم الحاج سعيد المغربى الشهير بالجملي** دام توقيرهم ، أشهد على نفسه فخر الاماثل وعمدة الأعيان عين ذوى الشأن الفخام الجناب المكرم الامير اسماعيل كتخدا طايفة عزبان سابقا ابن المرحوم يوسف الموعود بذكره أعلاه الوكيل الشرعى عن عبد الله تابع اسماعيل سراوده عزبان الثابت توكيله عنه فيما يذكر فيه لدى مولانا افندى المومى اليه بشهادة كل من الحاج عثمان افندى والحاج محمد أوده باشى المذكورين أعلاه ثبوتا شرعيا شهوده الاشهاد الشرعي وهو باكمل الأوصاف المعتبرة شرعا ، **انه فرغ ونزل واسقط حق موكله المذكور اعلاه** لفخر أمثاله محمد سليمان تابع احمد ، **المشمول بوكالة الخواجا الحاج احمد الجملي المذكور اعلاه الثابتة بالطريق الشرعي من التصرف والتحدث والالتزام** والتقسيط بجميع مال حماية قطعتى طين **وقف ارغون العمرى كتك تابع ولاية الجيزة بحق الربع ستة قراريط وعبرة ذلك خمسة وعشرون فدانا وسبعة** عشر قيراطا من فدان طينا سواد **ما هو قطعة طين وقف ارغوان العمرى كتك درقرى الخيزرانية . (66) ثمانية عشر فدانا وستة قراريط من فدان من ذلك ، وما هو قطعة طين وقف مدبور در قرى الطالبية (67) سبعة افدنة واحد عشر قيراطا من فدان باقى ذلك ، وللذلك شهرة في محله تدل على المعلوم ذلــك عندهما شرعا ، والجارى ذلك فى تصرف وتحدث او التزام حسن عبد الله تابع اسماعيل سراوده عزبان الموكل المذكور** . بموجب التقسيط الديواني المكمل بالختم والعلامة على العادة ، المؤرخ في سابع عشر ذى القعــدة سنــة خمس واربعين ومائة والف (68) وله ولاية فراغ ذلك واسقاطه بدلالة ما شرح ، وبالتصادق على ذلك ، فراغا ونزولا واسقاطا شرعيات من تاريخه ادناه عن طيب قلب وانشراح صدر ، لما علم المسقط المذكور لموكله المذكور ، فى ذلك ، من الحظ والمصلحة بتا ذلك ، خاليا عن رهن ووعد ووفا باعترافه بذلك الاعتراف الشرعى ، وقبل ذلك منه الخواجا الحاج احمد الجملي . الوكيل المذكور ،

---

(65) 24 شوال 1154هـ/2 يناير 1742م .

(66) **الخيزرانية** ، من قرى الجيزة القديمة ، اضيفت فى العصر العثمانى الى ناحية الكنيسة بمركز الجيزة . انظــر : محمد رمزى ، القــاموس الجغرافى ، القســم الاول ، البلاد المندرســة ، ص57 .

(67) **الطــالبيــة** ، احدى قرى مركز الجيزة ، وهى من القرى القديمة محمد رمزى ، المصدر السابق ، قسم2 ، ج3 ، ص3 .

(68) 17 ذى القعدة 1145هـ/1 مايو 1722م .

لموكله محمد سليمان تابع احمد المذكور قبولا شرعيا وذلك فى نظير مبلغ الحلوان عن ذلك وقدره من الفضة الانصاف العددية الديوانية سبعة وسبعون الف نصف فضة ديواني مقبوض ذلك من الخواجا الحاج احمد الجملى الوكيل المذكور من مال موكله محمد سليمان ، تابع احمد المذكور اعلاه » بيد الأمير اسماعيل كتخدا الوكيل المسقط المذكور بتعويض سبعماية دينار ذهبا زنجرليا بحساب كل دينار من ذلك مابة نصف وعشرة انصاف فضة القبض والتعويض الشرعي بتمام ذلك وكماله باعترافه بذلك لشهوده يوم تاريخه ومن ذلك اعلاه الاعتراف الشرعي ، ولم يتأخر للوكيل المسقط ولا لموكله ، المذكور ، قبل الحاج احمد الجملى المذكور ، ولا قبل موكله محمد سليمان ، تابع أحمد ، المسقط له المذكور من كامل مبلغ الحلوان المذكور ، ولا من بعضه ، مطالبة ولاشي قل ولا جل ، وبمقتضى ذلك ، وبما شرح وعين اعلاه صار المكرم محمد سليمان ، تابع أحمد الموكل المسقط له المذكور ، يستحق التصرف والتحدث والالتزام والتقسيط بجميع مال حماية قطعتى طين وقف ارغون العمرى كتك ، تابع ولاية الجيزة بحق الربع ، ستة قراريط ، المسقطة المذكورة ، وعبرة ذلك خمسة وعشرون فدانا وسبعة عشر قيراطا ، من فدان ، المذكورة اعلاه ، من تاريخه أدناه فى نظير مبلغ الحلوان المذكور ، دون الامير اسماعيل كتخدا الوكيل المسقط ، ودون موكله حسن عبد الله المذكور ، ودون كل أحد الاستحقاق الشرعي ، بالطريق الشرعي ، للمقتضى المشروح ، وتصادقا على ذلك ، وعلى الأمير اسماعيل كتخدا المسقط المذكور ، **عهدة الدرك** ، فى ذ أن ظهر ان ذلك او بعضه مستحقا للغير ، كما هو لازم عليه شرعا ، التصادق الشرعى وثبت الاشهاد بذلك لدى مولانا افندى المومى اليه بشهادة شهوده ثبوتا شرعيا .

تحريرا فى سادس عشر ربيعى الثانى سنة اربعة وخمسين وماية والف (69) . وحسبنا الله

الشيخ على الوزيرى والشيخ عبد الرحيم القلعى

الوثيقة رقم 56

ارشيف الشهر العقارى بالقاهرة : سجل الديوان العالى (1) ، ص (134 ـ 135) ، مادة (290) .

موضوع الوثيقة : الخواجا ابراهيم جلبي احد التجار المغاربة يشترى التزام خمسة قراريط من كامل اراضى ناحية كفر منصور بولاية البهنساوية .

« بالديوان العالى لدى شيخ الاسلام بحضرة كل من الشيخ أحمد بن برهان الدين ابراهيم بن المرحوم الشيخ ابراهيم البهنساوى وفخر أمثاله المكرمين محمد بن ابراهيم أبو ريشة من طايفة توفكجيان والحاج محمد ابو صالح البحيرى والمكرم ابراهيم بن محمد قسام توفكجيان دام كمالهم ، اشهد على نفسه فخر الاماجد المكرمين الجمالى يوسف المرقوم الحاج عمر لطفى الصديقى البهنساوى الوكيل الشرعى عن محمد ابو الحسن الصديقى الثابت توكيله عنه فيما يذكر فيه لدى شيخ الاسلام المومى اليه اعلاه بشهادة كل من الحاج محمد أبو صالح وابراهيم بن محمد قسام توفكجيان المذكورين

(69) 1 يولية 1741م .

اعلاه ، ثبوتا شرعيا ، شهوده الاشهاد الشرعي ، وهو باكمل الاوصاف ، المعتبرة شرعا ، أنه فرغ ونزل ، واسقط ، حق موكله المذكور ، **الى فخر الاماجد الكرام الحاج ابراهيم جلبى بن المرحوم الخواجا الحاج عمر مغار ، المغربي ، من التصرف ، والتحدث ، والالتزام ، والتقسيط ، بجميع الحصة ، التي قدرها خمسة قراريط ، من أصل اربعة وعشرين قيراطا شايعا ، ذلك في كامل اراضي ، ناحية كفر منصور (70) قرى برحباطه ، تابع ولاية البهنساوية ، المعلوم ذلك عندهما شرعا ، والجارى ذلك ، في تصرف ، وتحدث ، والتزم ، محمد ابو الحسن الصديقى ، الموكل المرقوم ،** بموجب التقسيط الديواني ، المكمل بالختم والعلامة ، على العادة ، المؤرخ في خامس عشرين صفر سنة تسع واربعين ومايه والف ، (71) وله ولاية فراغ ، ذلك ، واسقاطه ، بدلالة ما شرح اعلاه ، وبالتصادق على ذلك ، اسقاطا ، وفراغا ، ونزولا ، شرعيات ، من ابتدا غرة شهر ذى القعدة الحرام سنة اربع وخمسين ومايه والف ، (72) عن طيب قلب ، وانشراح صدر ، لما علم المسقط المرقوم ، لموكله المذكور ، في ذلك من الحظ والمصلحة ، واعترافه بذلك الاعتراف الشرعي ، **وقبل ذلك منه لنفسه الحاج ابراهيم جلبى مغار ، المسقط له المذكور ، قبولا شرعيا ، وذلك في نظير مبلغ الحلوان عن ذلك وقدره من الفضة الانصاف العددية الديوانية ، خمسة وعشرون الف نصف فضة ديواني يعد لها كيسا واحدا مصريا ، مقبوض ذلك من الحاج ابراهيم جلبى المسقط له المذكور اعلاه ،** بيد الجمالي يوسف الوكيل المسقط المرقوم اعلاه ، لموكله المذكور اعلاه **بتعويض دنانير ذهب فندقلى ، بزر محبوب ، بحساب الفندقلى ، ماية نصف وستة واربعون نصفا فضة ، والزر محبوب بماية نصف وعشرة انصاف فضة القبض الشرعي ، بتمام ذلك وكماله** باعترافه بذلك ، لشهوده ومن ذكر أعلاه في يوم تاريخه ، الاعتراف الشرعي ولم يتأخر للجمالي يوسف الوكيل المسقط له المذكور ، من كامل مبلغ الحلوان المرقوم ، ولا من بعضه ، ولا شي قل ولا جل ، بمقتضى ذلك وبما شرح التصرف والتحدث والالتزام والتقسيط بجميع الحصة المسقطة المذكورة من الناحية المذكورة ، من ابتدا السنة المذكورة ، في نظير مبلغ الحلوان المقبوض المرقوم ، دون الجمالي يوسف الوكيل المسقط ، ودون محمد ابو الحسن الصديقى ، الموكل المذكور ، ودون احد الاستحقاق الشرعي ، بالطريق الشرعي للمقتضى المشروح اعلاه ، وتصادقا على ذلك كله ، تصادقا شرعيا ، وثبت الاشهاد بذلك لدى مولانا شيخ الاسلام ، المومى اليه ، شهادة شهوده ثبوتا شرعيا ، وحكم بموجب ذلك حكما شرعيا ، مسئولا فيه واشهد على نفسه ، بذلك وبه شهد وحرر في حادى عشرين محرم الحرام افتتاح سنة خمس وخمسين ومايه الف (73)

الشيخ عبد الرحيم القلعى ، الشيخ على الوزيرى

---

(70) كفر منصور : هى قرية كفر المنصورة بحرى ، احدى قرى ناحية البهنسا ، مركز بنى مزار محافظة المنيا، محمد رمزى، المصدر السابق، ق (1) ص 271 ق (2)، جـ3، ص 212 .

(71) 10 يونية 1736م .

(72) 8 ينـاير 1742م .

(73) 28 مارس سنة 1742م .

الوثيقــــة رقــــم 57

أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : سجل ديوان عالى (1) ، ص (135)، مادة (291)

موضوع الوثيقة : الخواجا ابراهيم جلبي يؤجر حصة كفر منصور التى اشترى التزامها ليوسف بن محمد لطفي الصديقى البهنساوى ، اللى أسقط له الحصة .

« في الديوان العالي بمصر ، لدى شيخ الاسلام بحضرة كل من الشيخ العمدة برهان الدين ، ابراهيم بن المرحوم محمد ابراهيم البهنساوى ، وفخر امثاله المكرم محمد بن ابراهيم بوريشة ، **من طايفة توفكجيان** ، والحاج محمد ابو صالح البحيرى والمكرم ابراهيم بن محمد ، **قسلم توفكجيان** ، دام كمالهم ، استأجر فخر الأماجد المكرمين ، الجمالي يوسف بن المرحوم الحاج محمد لطفي ، الصديقى البهنساوى لنفسه من مؤجره فخر الاماجد المكرم **الحاج ابراهيم جلبي بن المرحوم الخواجا الحاج عمر مغلو المغربي ، فأجره جميع الحصة التي قدرها خمسة قراريط ، من أصل اربعة وعشرين قيراطا ثابت ، ذلك في كامل اراضي ناحية كفر منصور ، قرى برطباط ، تابع ولاية البهنساوية ، المعلوم ذلك عندهما شرعا والجارى الحصة المؤجرة المذكورة من الناحية المذكورة ، في تصرف وتحدث والتزام ، الحاج ابراهيم جلبي ، المؤجر** المذكور أل ذلك اليه بالاسقاط الشرعى ، في يوم تاريخه من قبل المستأجر ، بطريق وكالته الشرعية ، عن محمد ابو الحسن الصديقى بعد ثبوت توكيله منه ، بالطريق الشرعي في نظير ما قبضه الجمالي يوسف المستأجر المرقوم ، لموكله المذكور ، **من الحاج ابراهيم جلبي المغربي المرقوم اعلاه عن حلوان ذلك ، حال الاسقاط المرقوم ، وقدره من الفضة الانصاف العددية الديوانية خمسة وعشرين الف نصف فضة ، يعدلها** كيس واحد مصرى بحساب الفندقلي مابة نصف وستة وأربعون نصفا فضة ، على الحكم المعين والمشروح بحجة الاسقاط لذلك الشرعية ، المسطرة من الديوان العالى ، المومى اليه ، الموافق لتاريخه وشهوده ، وله ولاية ايجار ذلك ، وقبض اجرته بالطريق الشرعي وبالتصادق على ذلك ، **لينتفع المستاجر المذكور بذلك ، بالزرع والزراعة والاجرة والاجارة ، وكيف شاء الانتفاع الشرعي ، على الوجه الشرعي** ، لمدة سنة واحدة كامل عبرتها اثنتى عشر شهرا ، أولها غرة شهر ذى القعدة الحرام سنة أربع وخمسين ومابة والف (74) وغايتها شهر شوال المبارك سنة خمس وخمسين ومابة والف الهلالية (75) وفي سنة تاريخه ادناه ، بأجرة قدرها عن ذلك لواجب السنة المؤجرة المذكورة ، **من الفضة الانصاف العددية الديوانية خمسة الاف نصف فضة ديواني ، اجرة سالمة خالصة ، يقوم بها للمستاجر المذكور في غاية السنة المذكورة ، خارج ذلك عنما يقوم به المستاجر المرقوم ، عنما على ذلك من المال الميرى ، وساير المصاريف الكلية والجزوية ، اللازمة على ذلك ، لواجب السنة المذكورة ، فان ذلك على المستاجر المذكور ، وليس على المؤجر المرقوم شيء من ذلك ، القيام الشرعي افادة شرعية ، مشتمل على الايجاب والقبول ،**

---

(74) 8 ينـاير سنــة 1742م .
(75) نوفمبـر سنــة 1742م .

والتسلم والتسليم ، الشرعيات بعد النظر والمعرفة والافادة ، بذلك ، علما وخبرة نافيتين للجهالة شرعا ، وتصادقا على ذلك ، وعلى انه اذا احضر المستاجر المرقوم ، مبلغ الاجرة المذكورة ، وجملة ذلك ثلاثون الف نصف فضة ديواني ، واقبض ذلك للمؤجر المذكور اعلاه ، بتمامه وكماله في غاية السنة المؤجرة المذكورة ، بالحساب المعين أعلاه ، كان لا حق له في الحصة المذكورة ، من الناحية المذكورة بتصرف وتحدث ولا بالتزام ولا بتقسيط ولا بتواجر ولا برهن ولا بوعد ولا بغير ذلك ، وكانت الحصة المذكورة من الناحية المذكورة عايدة راجعة الى تصرف وتحدث والتزام الجمالي يوسف المستاجر وموكله المذكورين اعلاه ، كما كانت ، والا فهي باقية على تصرف وتحدث والتزام الحاج ابراهيم جلبي المؤجر المذكور اعلاه ، التصادق الشرعي المقبول ، وثبت الاشهاد بذلك لدى مولانا شيخ الاسلام الموعي اليه اعلاه ، لشهادةشهوده ثبوتا شرعيا ، وحكم بموجب ذلك حكما شرعيا ، مسؤولا فيهوبه حكم ، حرر في حادي عشرين شهر محرم الحرام افتتاح سنة خمس وخمسين ومائة والف (76) .

الشيخ عبد الرحيم القلعي — الشيخ على الوزيرى

الوثيقـــــة رقـــــم 58

ارشيف الشهر العقارى بالقاهرة : سجل الديوان العالى (2) ، ص (20)، مـادة (31) .

موضوع الوثيقة : احد التجار المغاربة يشترى من حرفى مغربى نصيبه فى عدة صناعة الحمامات .

« هو أنه بالديوان العالي أعلاه الله تعالى وشرفه بمصر المحروسة . لدى سيدنا ومولانا فخر علما الاسلام كمال بلغا الانـام . الناظـر في الاحكـــام الشرعية . خلافة يومئذ بمصر المحمية وديوانها ، الموقع خطة الكريم اعلاه ، دام علاه ، بحضرة كل من فخر الاشراف المكرمين ، السيد الشريف ، رجب ، من طايفه جاويشان ، بخدمة مولانا شيخ الاسلام بمصر حالا ، ابن المرحوم السيد مصطفى ، وفخر أمثاله المكرمين ، **الحاج علي العلاوى بن المرحوم نزار الدولب هو بحمام باب الوزير** ، والمكرم محمد واخويـه ، الحـاج عـلى ، ويوسف ، اولاد المرحوم ندا من ناحية شبرا جنزى ، **والمكرم آحمد الحارس بحمام باب الوزير المذكور** ، والمكرم الحاج على القروى المغـربى ، **والحـاج على بن سليمان الحمامى** ، وجم غفير من المسلمين واطلاعهم على ما سيذكر فيه ، دام كمالهم ، اشهد على نفسه المكرم ، **الحاج احمد بن المرحوم الحاج عمر الدولب بحمام باب الوزير كان** ، شهوده الاشهاد الشرعي وهو باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا ، أنه صدق على صحة الاسقاط الشرعي ، الصادر منه قبل تاريخه ، لفخر التجار المكرمين ، عين الوجها المعظمين ، الخواجا الحاج احمد بن المرحوم الحاج احمد المغربى التونسى الشهيـر بالسفـاوى **من اعيان التجار ، بوكالة الشرايبى بمصر** – في كامل الحصة التى قدرها الثمن ، ثلاثة قراريط على الشيوع ، فى جميع القشة والعدة المعدة لصناعة الحمامات الموضوعة بحمام الوالى ، بخط البرادعة العتق ، بالقرب مـــن

---

(76) 28 مـــارس سنـــة 1742م .

القربية ، من فوط ، ومحازم ، ومناشف ، وميازر ، وفرشات ، وسجاجيد ، وطشوت ، ومرايات ، وامشاط ، وصندوق ، وتراجيل ، وحصر وقرايات ، وأحبال ، وشون وقود ، وثورين عظم ، وجاروف ، واسلحة ، وغير ذلك ، وعلى قبض المشهد المذكور ، مبلغ الاسقاط المذكور ، حالة صدوره ، من الحاج احمد المغربي السفاوي المذكور ، قبل تاريخه ويوم تاريخه ، وقدره مايتا قرش ، ريالا ، ثنتان ، وذلك على ما يبين فيه ، ما هو قبل تاريخه ، باعترافه ماية ريال وحده ، وثلاثون ريالا ، وما هو يوم تاريخه سبعون ريالا ، باقي ذلك ، البيان المرعى ، الآيلة الحصة المذكورة من القشة المذكورة ، للحاج أحمد بن عمر المذكور ، بالاسقاط الشرعي ، من الحاج محمد بن المرحوم الحاج **احمد الشبراوى ، المتولى بحمام الوالى** سابقا ، بموجب الحجة الشرعية ، المسطرة من الباب العالي ، بمصر ، المؤرخة في سادس شهر محرم الحرام سنة أحد وسبعين وماية والف ، (77) والمصدق على ذلك من تاريخه الحاج محمد الشبراوى المذكور ، وعلى اثباته وجريان الحصة المذكورة ، في ملك وتصرف الحاج احمد السفاوي المذكور أعلاه ، وكل من زوجة اخيه ، المرحوم خليل ، **هي الحرمة هيكلة بنت منصور البهتيمى** ، وولدها مصطفى الحارس هو الان بحمام الوالي المذكور ، والامير حسن بن عبد الله من طايفة جاويشان ، المعروف ، هو الآن بتابع الامير محمد اغا الحلبي اختيار جاويشان ، بوكالته الشرعية عن كل من ، الحرمة امهان ، والحرمة فاطمة ، بنتي المرحوم خليل الشبراوى المذكور ، الثابت توكيله عنهما ومعرفتهما ، ومعرفة والدتهما ، بشهادة كل من الحاج علي عسكر ، زوج امهان ، وابراهيم الدخاخني بن عيسى ، زوج فاطمة ، الموكلتين المذكورتين الثبوت والمعرفة الشرعيين ، تصديقا شرعيا ، باعتراف المشهد المذكور ، وكل من الحاج محمد الشبراوى وزوجة اخيه واولاد اخيه المذكورين اعلاه ، بذلك الاعتراف الشرعي ، وصدقهم على ذلك ، الحاج أحمد السفاوى المذكور ، وقبله منهم لنفسه ، تصديقا وقبولا شرعيين ، وبمقتضى ذلك وبما شرح اعلاه ، صار الحاج احمد السفاوى المذكور ، يستحق الحصة المذكورة ، من القشة المذكورة ، دون الحاج احمد بن عمر ، المشهد المذكور ودون الحاج محمد الشبراوى واولاد اخيه وزوجته ، ودون كل أحد يتصرف في ذلك ، بساير وجوه التصرفات الشرعية ، للمقتضى المشروح اعلاه ، وثبت وحكم ، تحريرا في عشرى صفر سنة ثمان وسبعين وماية والف » (78) .

الشيخ ابراهيم السلمونى — والشيخ رمضان الخوانكى

الوثيقــة رقــــم 59

ارشيف الشهر العقارى بالقاهرة : سجل الديوان العالى (2) ، ص 21 ، مادة (32)

موضوع الوثيقة : التاجر المغربى ، يؤجر نفس الحصة التى اشتراها ، من الحرفى الخاصة بعدة صناعة الحمامات .

« هو أنه بالديوان العالي ، أعلاه الله تعالى ، وشرفه ، بمصر المحروسة ، لدى مولانا فخر علما الاسلام ، كمال بلغا الانام ، الناظر في الاحكام الشرعية ، خلافة يومئذ بمصر المحمية وديوانها الموقع خطه الكريم اعلاه ، دام علاه ،

(77) 6 محرم 1171هـ/2 سبتمبر 1757م .
(78) 20 صفــر 1178هـ/19 أغسطس 1764م .

ولطف به ورقاه ، بمعرفة كل من قدوة الإمرا الكرام ، مير اللوا الشريف ، الامير حسن بيك جوجو القازدغلي ، وفخر الاكابر وعمدة الاعيان الاميـــر اسماعيل جوربجى ، باش جاويش كموليان حالا ، وفخر الاعيان الكرام الأمير أحمد جوربجى ، باش اختيار كموليان حالا ، وفخر الاعيـان الاميـر حسن جوربجى اختيار كموليان ، تابع المرحوم على افندى ، والامير أيوب ، جوربجى كموليان ، كتخدا الديوان العالي حالا . وبحضرة كل من فخر الاكابر ، وعمدة الاعيان ، الامير محمد أغا ، اختيار جاويشان ، الشهير بالحلبى بن المرحـوم على آغـا والأميـر حسن آغـا جاويشان والأميـر اسماعيـل آغـا جاويشـان والشهير كـل منهم بالحلبى ، وفخـر أمثاله المكرمين **الحاج احمد الشهيـر بالركبدار ، (79) شيخ طايفة الحمامية ، بمصر حالا ، والاختيار المكرم الحاج مصطفى ، حالا شيخ الطايفة المذكورة ايضا** ، او الحاج عثمان القاوقجى ، والسيد الشريف ابراهيم القبانى ، والمكرم الحاج على عسكر ، زوج الحرمة امهان ، الاتى ذكرها فيه ، والمكرم ابراهيم الدخاخنى بن عيسى ، زوج فاطمة الاتى ذكرها فيه ، والمكرم (بياض) **نقيب الطايفة المذكورة والمكرم مصطفى بن خليل الشبراوى الحارس بحمام الوالى وهو احد الؤجرين المذكورين وجم غفير** . دام كمالهم وتوقيرهم ، استاجر فخر الكمل المعتبرين ، المكرم الخواجا ، الحاج احمد بـن المرحـوم الحـاج احمـد المغـربى التونسى ، الشهير بالسفاوى ، من مؤجريه كل من الاختيار المكرم ، الحاج محمد بن المرحوم الحاج احمد الشبراوى ، المدولب بحمام الـوالى سابقـا ، وفخـر الاماثل والاقران الامير حسن بن عبد الله ، المعروف هو الان بتابع الامير محمد اغا الحلبى ، المذكور اعلاه ، بطريق وكالته الشرعية ، عن كل من الحرمة امهان ، والحرمة فاطمة ، بنتى المرحوم الحاج خليل الشبراوى ، وعن المكرم مصطفى الحارس المذكور ، ووالدته الحرمة هيكلة بنت منصور البهتيمى ، الثابت توكيل الامير حسن المذكور عن موكلتيه ومعرفتهما ومعرفة والدتهما المذكورة ، بشهادة كل من الحاج على عسكر ، وابراهيم الدخاخنى ، ومصطفى الحارس المذكور ، ثبوتا شرعيا ، فاجروه جميع الحصة ، التى قدرها الثلث ، ثمانية قراريط على الشيوع ، فى كامل القشة والعدة المعدة لصناعة الحمامات الموضوعة ، بحمام الوالى ، بخط البرادعة القديـم ، قريبا مـن القـربية ، المفروزة الحصة المذكورة ، يوم تاريخه ، **بحضرة مشايخ الطايفة** ، من أصلها ، والمسلمة يوم تاريخه بيد الخواجا الحاج أحمد السفاوى المذكـور أعـلاه ، بموجب قايمة ، وقدر الخاص بالثلث المؤجر المذكور ، تسعة ماية نشاف مستعمل ، وتسعة عشر مخلة ، بوجه جوخ حشو مشاف ، وثمان سجاجيد سنانكلى مستعمل ، وبساط مستعمل ، واثنين وثمانون فوط محازم وظهور مستعمل ناعم ، وثمانية وثلاثون حتتيشة مستعمل ، وستة وثلاثون محزم كحالى ، وأحد وخمسون فوطه كبيرة ناعم بالتنور والدواير ، وقمقم نحاس ، ومراية هندى قديمة ، واربعة طوشوت ، وثلاث طاسات نحاس زنتهم اربعة عشر رطل جرد ، وثلث شونتى الوقود الموضوعين بالحمام الذى احدهما قديمة ، والثانية مستجدة ، بعد ان تسلم الحاج محمد الشبراوى من الحاج

---

(79) **الركبدار** : هو الشخص الذى يحمل الغاشية — وهى قبة من جلد مخروزة بالذهب — بين يدى السلطان فى المواكب ، الركبدارية ، هم تابعون للركاب خلفاه .
القلقشندى : صبح الاعشى فى صناعة الانشا ، جـ4 ص 127 ،
عاشور ، سعيد : المصر المماليكى فى مصر والشام ، ط2 ص442 ، 408 .

احمد السفاوى ، ما قابل حصته بحق الثلثان من الشون المستجدة ، وقدره عشرون ريالا حجرا ، بالمجلس ، بحكم شيخ الطايفه الحاج احمد المذكور اعلاه ، ايجارة صحيحة شرعية ، مشتملة على الايجاب والقبول ، والتسلم والتسليم الشرعيات ، لينتفع الحاج احمد المذكور بذلك فى الدلبة بالحمام المذكور ، مدة عقد واخد عبرته ثلاث سنوات ، كل سنة من ذلك ، ثلاثة عشر شهر ، تمضي ذلك من ابتدا غرة شهر ربيع الاول سنة تاريخه ، (80) بأجرة قدرها عن الثلث المذكور ، لكل يوم يمضى من ابتدا المدة المذكورة ، ستة عشر نصفا فضة ، اجرة سالة يقوم بها الحاج احمد السفاوى المذكور ، للحاج محمد الشبراوى ، ومن يشكره ، يوما بيوم ، وشهرا بشهر ، قياما شرعيا ، كما هو لازم عليه شرعا ، وتسلم الحاج احمد المذكور ، جميع الاعيان الخاصة بالثلث المذكور ، تسلما شرعيا ، بالمجلس ، وعليه حفظ ذلك ، وصونه حكم الجارى به العادة فى ذلك ، وتصادقوا على ذلك كله ، تصادقا شرعيا ، وثبت وحكم تحريرا فى عشرى شهر صفر سنة ثمان وسبعين ومابة والف » (81) .

الشيخ رمضان الخوانكى والشيخ ابراهيم السلمونى

(80) غرة ربيع الاول 1178هـ/29 اغسطس 1764م .
(81) 20 صفر 1178هـ/19 اغسطس 1764م .

المصـــادر

أولا : الوثـائـــق

الوثائق التي اعتمد عليها البحث أساسا ، واستخرجت منها الوثائق الملحقة ، هى وثائق المحاكم الشرعية المصرية ، وجميعها غير منشورة ، وتوجد فى أماكن الحفظ التالية :

1 ـ أرشيف الشهـر العقارى المصـرى المركزى ـ القاهـرة :

وتوجد به وثائق المحاكم الشرعية المصرية الرئيسية التى كانت قائمة بالقاهرة خلال العصر العثمانى وهى :

محكمـة البـاب العـالى ..
محكمة بـاب سعادة والخرق ..
محكمة بـاب الشعرية ..
محكمة بولاق القاهرة ..
محكمـة الزاهـــر ..
محكمة الصالح ..
محكمة الصالحية النجمية ..
محكمة طولون ..
محكمة القسمة العربية ..
محكمة القسمة العسكرية ..
محكمة قناطـر السبـاع ..
سجلات اسقاط القرى ..
سجـلات تقاريـر النظـر ..
سجلات الديوان العالى ..

2 ـ دار المحفوظات العمومية بالقلعة ـ القاهرة :

وتوجد بهذا الارشيف ، بالمخزن رقم (46) سجلات المحاكم الشرعيـة التى كانت قائمة بمدن الاقاليم والثغور وهى :

محكمة الاسكندرية الشرعية ..
محكمـة دميـاط ..
محكمة رشيد .
محكمة المنصورة .
محاكم الاقاليم الاخرى .

3 ـ **أرشيف الشهر العقاري بالاسكندرية :**

وتوجد بـه وثائق :

محكمة الجزيرة الخضراء .

ثانيـا : المخطوطـات

ـ **البكرى** ، محمد بن أبى السرور : **اللطائف الربانية على المنح الرحمانية** ، محفوظـة ، بحوزتى ، مصـورة عـن نسخـة دار الكتب المصريـة ، رقم (8276) .

ـ **اسماعيل** ، عبد الجـواد صابر : **مجتمع علماء الازهر فى مصر ابان الحكم العثمانى** ، رسالة دكتوراه فى التاريخ الحديث ، غير منشورة ، أجيزت من قسم التاريخ والحضارة ، كلية اللغـة العربية بالقاهرة ـ جامعـة الازهر 1978 .

ـ **الحناوى** ، محمد عبد الحميد : دور عرب المغاربة فى الاسكندرية والبحيرة منذ الفتح العثمانى لمصر 1517 ، حتى جلاء الحملة الفرنسية 1801 م . بحث غيـر منشور ، اقـدم لقسم التـاريخ ـ كليـة الآداب ـ جامعـة الاسكندرية 1980 م .

ـ **الدمرداشى ، احمد كتخدا عزبان : الدرة المصانة فى أخبار الكنانة ، فى** أخبـار ما وقع بمصـر فى دولـة المماليـك ، من السناجق والكشاف والوجاقات السبعة وعوايدهم والباشا والدولة .
صورة محفوظة بحوزتى ، مصورة عن نسخة المتحف البريطانى بلندن ، **تحت رقم 4 ـ 1073**

ـ **« قانون نامة مصر » : نسخة مترجمة عن النسخة التركية ، ومعدة للنشر ، ترجمة د. احمد فؤاد ، وتحقيق واعداد د. عبد الرحيم عبد الرحمن .**

ـ **الملوانى** ، يوسف (الشهير بابن الوكيل) : تحفة الاحبـاب بمن ملـك مصر من الملوك والنـواب ، نسخة بحوزتى مصورة عن نسخة مكتبـة رفاعة رافع الطهطاوى ، رقم (80) تاريخ .

ثالثا : المصادر المطبوعة

أولا : العربيـــة :

ـ **ابن ايـاس** ، محمد احمد : بدائـع الزهور فى وقائع الدهـور ، 5 ج ، ط (2) ، القاهرة 1379 / 1960 م .

ـ **ابن تغرى بردى** ، ابو المحاسن : منتخبات من حوادث الدهور فى مدى الايــام والشهــور ...
كاليفورنيا ، 1930 ـ 1932 م .

ـ النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة .

ـ **ابن خلدون** ، عبد الرحمن بن محمد : مقدمــة ابن خلدون ، ط (1) ، بيروت ـ لبنان ، دار القلم 1978 م ..

ـ **ابن عامر** ، احمــد : الدولة الحفصية ، صفحــات من تاريخنا المجيــد . تونس ، دار الكتب الشرقية ، 1392 هـ/1972 م .

ـ **استيف** ، الكونت : النظام المالى والادارى فى مصر العثمانية ، الترجمة الكاملة ، وصف مصر (5) ، الجزء الثانى من « الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر » ، ترجمة ، الشايب ، زهير ، ط (1) القاهرة ، مكتبة الخانجى سنة 1979 .

ـ **ايميه** ، دى بوا : القبائل العربية فى صحراوات مصر ، الترجمة الكاملة ، وصف مصر (2) **« العرب فى ريف مصر وصحراواتها »** ، ترجمة ، الشايب زهير ، ط (2) ، القاهرة ، مكتبة الخانجى 1980 م .

ـ **البغدادى** ، اسماعيل : « هدية العارفين. باسماء المؤلفين وأثار المصنفين».. استانبول ـ تركيا ، 1955 م .

ـ **تشايجى** ، عبد الرحمن : المسالة التونسية والسياسة العثمانية 1881 ـ 1913 م ، نقله عن الفرنسية وعلق عليه ، **التميمى** ، عبد الجليل ، ط (1) تونس . دار الكتب الشراقية 1973 م .

ـ **التميمى** ، عبد الجليل : « الخلفية الدينية للصراع الاسبانى ـ العثمانى على الايــالات المغربية فى القــرن السادس عشر » ، **المجلة التاريخيــة المغربية** ، عدد (10 ـ 11) ، تونس، يناير 1978 .

ـ **التميمى** ، عبد الجليل : « اول رسالة من أهالى مدينــة الجزائــر الى سليم الاول سنة 1519 » **المجلة التاريخية المغربية** ، عدد 6 ، ص 116 ـ 120 ، تونس 1976 .

ـ **التميمى**، عبد الجليل : **« وثيقة عن الاملاك المحبسة باسم الجامع الاعظم بمدينة الجزائر »** ، تونس ، منشورات (**المجلة التاريخية المغربية**) ، عدد 5 ، 1980 م .

ـ **توفيق** ، عمــر كمال : الجاليــات الاوروبية فى الاسكندرية فى العصــور الوسطى ضمن ابحاث « مجتمع الاسكندرية عبر العصور » ، (273 ـ 305) ، جامعة الاسكندرية ، 1975 .

- **الجبرتي** ، عبد الرحمن بن حسن : عجائب الاثار فى التراجم والاخبار ، 4 ج ، القاهرة 1322 – 1904 م .

- **الجمل** ، شوقي عطا الله : المغرب العربى الكبير فى العصر الحديث (ليبيا ، وتونس ، الجزائر ، المغرب ، ط (1) القاهرة مكتبة الانجلو المصريـة 1977 .

- **الجنحاني** ، الحبيب : المغرب الاسلامى ، الحيـاة الاقتصادية والاجتماعية ، ق (3ـ4 هـ / 9ـ10 م) ، تونس ، الدار التونسية للنشر ، 1977 .

- **جوليان** ، أندرى شال : افريقيا الشماليـة تسير ، القوميات الاسلاميـة والسيادة الفرنسية ، ترجمه : المنجى سليم وآخرون ، تونس ، الدار التونسية للنشر 1976 م ..

- تاريخ افريقيا الشمالية ، تونس – الجزائر ، المغرب الاقصى ، من الفتح الاسلامى الى 1830 م .. تعريب : محمد مزالى ، البشير بن سلامة . تونس ، الدار التونسية للنشر . 1398 هـ/1978 م .

- **جومار** (أ) : « العـرب والعربان فى مصـر الوسطى » ضمن الترجمـة الكاملة وصف مصـر (2) ، « العـرب في ريف مصر وصحراواتها ، (ص ص 193 – 243) ترجمة ، الشايب ، زهير ، ط (2) ، القاهرة ، مكتبة الخانجى 1980 .

- **الجوهرى** ، يسرى : جغرافيـة السكان ، ط (2) الاسكندريـة ، منشأة المعارف 1976 م .

- **جيرار** (ب . س) : الزراعة – الصناعات والحرف – التجارة . . الترجمة الكاملة – وصف مصر ، (4) الجزء الاول من « الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر » ، ترجمة ، الشايب ، زهير ، ط (1) ، القاهرة ، مكتبة الخانجى 1978 م . .

- **الحاجرى** ، محمد طه : ابن خلدون ، بين حيـاة العلم ودنيـا السياسة ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1980 م .

- **حركات** ، ابراهيم : المغرب عبر التاريخ ، عرض لاحداث المغرب وتطوراته فى الميادين السياسية والدينيـة والاجتماعية والعمرانية والفكريـة ، منذ ما قبل الاسلام الى العصر الحاضر (ق 14 هـ/20 م) . من بداية المرنيين الى نهايـة السعديين ، ط (1) . الدار البضاء ، دار الرشاد الحديثة 1378 هـ/1978 م .

- **حسن** ، على حسن : تـاريخ المغـرب العربى ، عصـر الولاة ، ط (1) . القاهرة ، مكتبة الشباب 1977 م .

ـ **نفس المؤلف** : الحضارة الاسلامية فى المغرب والاندلس ، عصر المرابطين والموحدين ، ط (1) ، مكتبة الخانجى 1980 م .

ـ **نفس المؤلف** : دراسات فى تاريخ المغرب العربى ، القاهرة ، مكتبة الخانجى 1980 م .

ـ **نفس المؤلف** : دراسات فى تاريخ المغرب العربى ، القاهرة ، مكتبة الشباب 1978 م .

ـ **الحصرى** ، ساطع : دراسات عن مقدمة ابن خلدون ، ط (3) . طبعة موسعة ، بيروت ، لبنان ، مكتبة الخانجى القاهرة ـ دار الكتاب العربى 1387 هـ/1967 م .

ـ **خفاجى** ، محمد عبد المنعم : الازهر فى ألف عام ، 2 ج ، القاهرة .

ـ **خوجة** ، حسن : ذيل بشائر أهل الايمان بفتوحات آل عثمان ، تحقيق وتقديم ، الطاهر المعمورى . تونس ، الدار العربية للكتاب 1395 هـ / 1975 م . .

ـ **خورشيد** ، عبد الله : القبائل العربية فى مصر فى القرون الثلاثة الاولى للهجرة ، القاهرة ، دار الكتاب العربى 1967 م .

ـ **رمزى** ، محمد : القاموس الجغرافى للبلاد المصرية ، من عهد قدماء المصريين الى سنة 1945 م . ق (1) البلاد المندرسة ، ق (2) ، البلاد الحالية ، 4 ج . القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية 1953 ـ 1963 م .

ـ **ريمون** ، أندرية : فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية ، ترجمة ، الشايب ، زهير . القاهرة ، روز اليوسف ، يولية 1974 .

ـ **الزركلى** ، خير الدين : **الاعلام ، قاموس تراجم لاشهر الرجال والنساء من العرب والمستعمرين والمستشرقين** ، 11 ج ، ط (3) ، بيروت 1969 م .

ـ **الزياتى** ، الحسن بن محمد الوزان (ليون الافريقى) : وصف افريقيا ، ترجمة : حميدة ، عبد الرحمن ، مراجعة : عبد الواحد ، على ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، كلية العلوم الاجتماعية 1399 هـ/1979 م .

ـ **زيتون** ، محمد محمود : اقليم البحيرة صفحات مجيدة من الحضارة والثقافة والكفاح ... القاهرة ـ دار المعارف 1962 .

ـ **الساعاتى** ، حسن : علم الاجتماع الخلدونى ، قواعد المنهج ، بيروت ، دار النهضة العربية 1972 م .

ـ **السراج** ، محمد بن محمد الاندلسي : الحلل السندسية في الاخبار التونسية ، الجزء الاول ، القسم الاول ، تقديم وتحقيق ، الهيلة ، محمد الحبيب . تونس ، الدار التونسية للنشر 1970 م .

ـ **السعيد** ، نعمة : المغرب العربي ، استعراض للمعالم الحضارية لاقطار المغرب العربي ، وتطور أنظمتها السياسية ، قبل وبعد الاستقلال . بغداد ، دار الحرية للطباعة 1979 .

ـ **سعيدوني** ، ناصر الدين : النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800 ـ 1830 م . الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1979 م .

ـ **شابرول** ، (ج ـ دى) : دراسة في عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين ، الترجمة الكاملة ، وصف مصر ، (1) ترجمه الشبايب ، زهير ، ط (2) ، القاهرة ـ مكتبة الخانجي 1980 م .

ـ **شرف الدين** ، خليل : ابن خلدون ، بيروت ، دار ومكتبة الهلال . د . ت

ـ **شلبي** ، احمد عبد الغني : أوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات ، تحقيق وتقديم وتعريف : عبد الرحيم عبد الرحمن.. القاهرة ، مكتبة الخانجي 1978 م .

ـ **الصباغ** ، ليلى : « الوجود المغربي في المشرق المتوسط في العصر الحديث» في « **المجلة التاريخية المغربية** » ، العدد (7 ـ 8) (ص 75 ـ 78) ، تونس ، يناير 1977 م .

ـ **عابدين** ، عبد المجيد : البيان والاعراب ، عما بارض مصر من الاعراب للمقريزى ، مع دراسات في تاريخ العروبة في وادي النيل ، القاهرة . عالم الكتب 1961 م .

ـ **عاشور** ، سعيد ، **العصر المماليكي في مصر والشام** ، ط (2) ، القاهرة دار النهضة العربية ـ 1976 م .

ـ **العامري** ، محمد الهادي : **تاريخ المغرب العربي في سبعة قرون بين الازدهار والذبول من القرن السابع الهجري الى ختام القرن الثالث عشر** ، تونس ، الشركة التونسية للتوزيع 1974 م .

ـ **عبد الحميد** ، سعد زغلول : الاثر المغربي والاندلسي في المجتمع السكندري في العصور الاسلامية الوسطى ، ضمن ابحاث ، مجتمع الاسكندرية عبر العصور ، الاسكندرية ، جامعة الاسكندرية 1975 م .

ـ **عبد الرحيم** عبد الرحمن : دور المغاربة في تاريخ مصر في العصر الحديث ، القسم الاول ، « العصر العثماني » ، القسم الثاني « القرن التاسع

عشر ، في « **المجلة التاريخية المغربية** » ، الاعداد (10 ـ 12) ، تونس يناير ، يولية 1978 م .

ـ **نفس المؤلف** : الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، القاهرة ـ جامعة عين شمس 1974 م .

ـ **نفس المؤلف** : وثائق عن دور الجالية المغربية فى مصر ، فى « **المجلة التاريخية المغربية** » ، الاعداد (6 ـ 24) ، تونس 76 ـ 1981 م .

ـ **عزباوى** ، عبد الله محمد : « الروابط الثقافية بين مصر وبلاد المغرب فى القرن الثامن عشر » فى **المجلة التاريخية المغربية** ، العدد (19 ـ 20) ، (ص 241 ـ 253) تونس ، أكتوبر 1980 م .

ـ **العقاد** ، صلاح : المغرب العربى ، **دراسة فى تاريخه الحديث وأوضاعه** المعاصرة ، الجزائر وتونس ، المغرب الاقصى . القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية 1980 م .

ـ **عمر** ، عمر عبد العزيز : « **مجتمع الاسكندرية فى العصر العثمانى** » ضمن ابحاث « مجتمع الاسكندرية عبر العصور » مجموعة ابحاث القيت فى ندوة علمية ، بكلية الاداب جامعة الاسكندرية فى ابريل 1973 م . بالتعاون مع الجمعية التاريخية المصرية . الاسكندرية ـ جامعة الاسكندرية 1975 .

ـ **عنان** ، محمد عبد الله : ابن خلدون ، حياته وتراثه الفكرى ، ط (2) ، القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر 1385 هـ / 1965 م .

ـ **نفس المؤلف** : **تاريخ الجامع الازهر** ، ط (2) ، القاهرة ، مكتبة الخانجى 1378 هـ / 1958 م ..

ـ **غراب** ، سعد : « المذهب المالكى ، عنصر ائتلاف فى المغرب الاسلامى » ، ضمن أبحاث الملتقى الاول للجامعيين التونسيين والمصريين ، (12 ـ 17 ابريل 1978 م) ، (ص 231 ـ 254) ، مركز الدراسات والابحاث الاقتصادية والاجتماعية ، بالاشتراك مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة ، سلسلة الدراسات الاجتماعية (3) ، تونس 1979 م .

ـ **الغنای** : مراجع عقيلة : سقوط دولة الموحدين ، ط (1) ، بنغازى ليبيا ، جامعة بنغازى 1395 هـ / 1975 م ..

ـ **غلاب** ، محمد السيد : « البلدان الاسلامية فى افريقيا » ، ضمن ابحاث كتاب « البلدان الاسلامية والاقليات الاسلامية فى العالم المعاصر ، ص 375 ـ 568 » . المملكة العربية السعودية ، الرياض ، جامعة الامام

الامام محمد بن سعود الاسلامية ، كلية العلوم الاجتماعية 1399 هـ / 1979 م .

ـ **نفس المؤلف** : « السكـان ديمغرافيـا وجغرافيـا » بالاشتـراك مـع ، عبد الحكيم ، محمد صبحى ، ط (3) ، القاهرة مكتبة الانجلو المصرية 1974 م .

ـ **فارس** ، محمد خيـر : **تاريخ الجزائـر الحديث ، من الفتح العثمـانى الى الاحتلال الفرنسي** ، ط (2) بيروت ، مكتبة دار الشرق 1979 .

ـ **الفرا** ، محمد بن علي الشاذلى : **ذكر ما وقع بين عسكر مصر المحروسة** ، تحقيق ، طلبمات : عبد القادر احمد ، « المجلة التاريخية المصريـة ، ص 324 ـ 403 » المجلد (14) ، القاهرة 1968 م ..

ـ **القلقشندى** ، أبو العاس أحمد بن على : **صبح الاعشا فى صناعة الانشا** ، القاهرة 1922 م .

ـ **كحالة** ، عمر رضا : **معجم المؤلفين ، تراجم مصنفى الكتب العربية** دمشق، مطبعة الترقى 1958 م .

ـ **الكعـاك** ، عثمان : **مراكز الثقافة فى المغرب من القرن السادس عشر الى القرن التاسع عشر** ، معهد الدراسات العربية العالية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة 1958 م .

ـ **كوران** ، أرجمند : **السياسة العثمانية ، تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827 ـ 1847 م.** نقله عن التركية ، **التميمى** ، عبد الجليـل ، ط (2) منقحة ومزيدة تونس 1974 م .

ـ **مبارك** ، على : **الخطط الجديدة لمصـر القاهرة ومدنهـا وبلادها القديمـة والشهيرة القاهرة** ، المطبعـة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحميـة ، 1305 هـ . 20 ج ..

ـ **المحبى** ، محمد : **خلاصة الاثـر فى اعيان القرن الحـادى عشر** ، 4 ج ، بيروت ، دار صادر ، د . ت .

ـ **محجوب** ، محمد عبده : **مقدمة لدراسة المجتمعات البدوية منهج وتطبيق** ، الكويت ، وكالة المطبوعات 1974 م .

ـ **مختار** ، محمد : **التوفيقات الالهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الافرنكية والقبطية** ، ط (1) . القاهرة ، المطبعة الميرية ببولاق مصـر 1311 هـ .

ـ **المرادى** ، حمد خليل : « **سلك الدور فى اعيان القرن الثانى عشر** » 3 ج . بغداد ، مكتبة المثنى ، د . ت .

ـ **المصراتي** ، مصطفى : « **ابن غلبون مؤرخ ليبيا** » ط (2) بيروت ، دار العودة 1972 م .

ـ **المنوني** ، محمد : **ملامح من تطور المغرب العربي في بدايات العصور الحديثة** ، ضمن ابحاث اشغال المؤتمر الاول لتاريخ المغرب العربي وحضارته » تونس الجامعة التونسية ، مركز الابحاث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية سلسلة الدراسات التاريخية « 1 » ، 2 ج ، تونس 1979 م .

ـ **الوردي** ، علي : **منطق ابن خلدون في ضوء حضارته وشخصيته** ، تونس ، الشركة التونسية للتوزيع 1977 م .

ـ **يحيى** ، جلال : **المغرب الكبير ـ العصور الحديثة وهجوم الاستعمار** ، القاهرة الدار القومية للطباعة والنشر 1966 م .

الاعـــلام

الرموز التى استعملت هى التالية :

خ = الخـواجـا — ح = الحـاج — ش = الشيـخ — س = سلطـان .

الشعوب والجماعات *

الرموز المستعملة هي التالية :
أ = أسرة — ط = طائفة — ق = قبيلة او قبايل .

الجغرافية

وظـائف ـ ألقـاب ـ حـرف ـ مصطلحـات

المذاهب الفقهية والطرق الصوفية

الكتب

وقائع وأحداث

Dr. Abdurrahim Abdurrahman Abdurrahim
Faculté des Lettres - Université de Qatar

Les Maghrébins en Egypte à l'Epoque Ottomane (1517 - 1798)

tome premier

ications de la :

e d'Histoire Maghrébine & O.P.U. El-Djazair

Tunis 1982